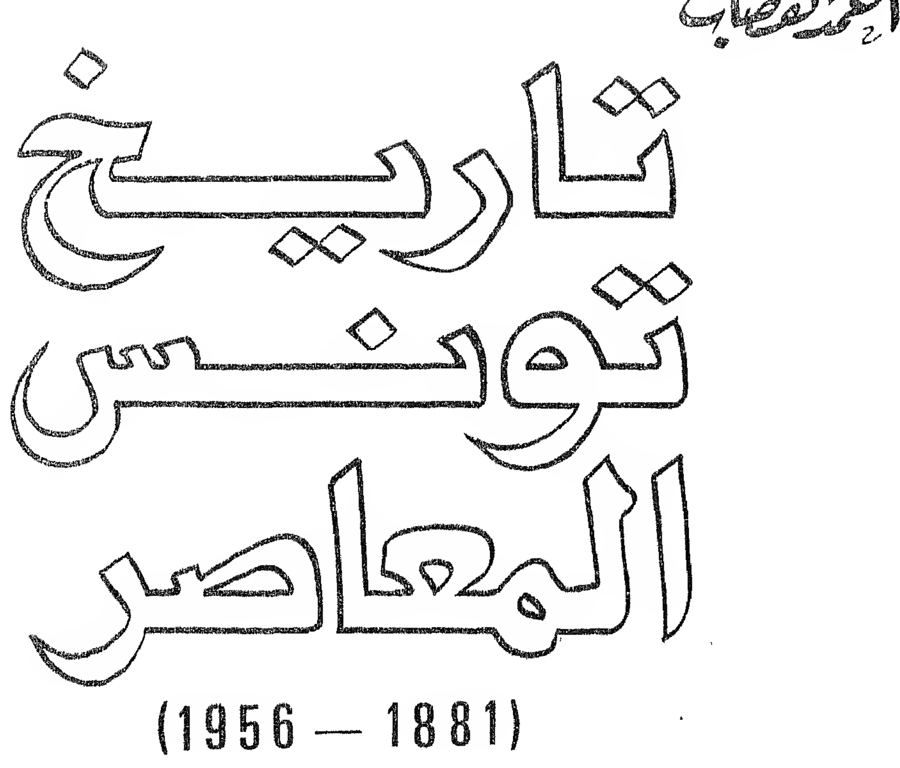


حمادي الساحلي

الشركة التونسية للتوزيع

تاريخ تونس المعاصر

أحمد القصاب



(1881 - 1956)

تعريب

حمادي الساحلي

الشركة التونسية للتوزيع

ـ الطبعة الأولى ـ

د ـ ك ـ و ـ 86/672

5 شــارع قــرطــاج ـ تــونس ـ 1986
الهـاتـف : 255.000 ـ تيلكس : 15.521

توطئـــــــة

في سنـة 1881 سقطت البلاد التونسيـة التي كانت تابعة للخلافة العثمانية منـذ ما يقرب من ثلاثة قرون ، تحت سيطرة فرنسا التي امتدت امبراطوريتها من قبل ذلك التاريخ إلى الجزائر المجاورة .

واضطرّ بايات تونس الذين كانوا يتمتعـون باستقـلالية واسعة النطاق ، إلى تسليـم الإدارة الفعلية للبـلاد إلى ممثلي الجمهـورية الفرنسيـة بتونس ، وذلك بمقتضى معاهدة باردو واتفـاقية المرسـى .

ولقـد مكنـت الهيمنـة السياسية الفرنسية من تنظيم عمل استعماري متنـوّع الأوجه ، فمن تنصيب أسر فرنسية على الأراضي المنتزعة مـن التونسييـن ، إلى استغـلال موارد البـلاد لصالح الشركات الرأسماليـة ، إلى استيـلاء المؤسسات التجارية الفرنسيـة على السوق التـونسيـة ، إلى غيـر ذلـــك . . . .

وقـد كانت عملية الاغتصاب الإقتصادي تستنـد إلى مجهود يرمي إلى تحقيـق الاستلاب الثقافي وإضعاف الشخصيـة التونسيـة . ولكن النتائـج التي أسفر عنهـا ذلك المجهـود كانت معاكسة تماما لما كان ينشده المستعمـــر (بالكســـر) من غـــايات .

الباب الأول
انتصاب الحماية ومقاومة الاحتلال

لقد توفَّقت معاهدة باردو ، إلى استنباط حلّ وسط بين وضعية الاستقلال ووضعيّة الإلحاق . ذلك أن فرنسا قد اعترفت ، مثلما فعلت ذلك في الماضي، بسيادة الباي على البلاد التونسية ، ولكنَّها قيّدت سلطاته في الميدان المالي، وأصبحت تقوم مقامه في كلِّ ما يتَّصل بعلاقاته مع الخارج .

وإن صيغة الحماية ، كما استنبطها واضعو معاهدة قصر السعيد، لتستجيب إذن إلى شعار قمبطا Gambetta «لا جلاء ولا إلحاق» . وهي تأخذ بعين الاعتبار أولا وبالذات نوعين من العوامل : أولهما مرتبط بالواضع الداخلي بفرنسا وثانيهما متصل بالظـروف الدولية .

ففي سنة 1881 لم يكن بإمكان فرنسا أن تتولى ـ كما كان يرغب في ذلك الفرنسيون بالجزائـر ـ إلحاق الايالة التونسية

بدون قيد ولا شرط ، بالمقاطعات المجاورة ، لأن الرأي العام الفرنسي ـ بأغلبيته الساحقة ـ لم يكن موافقاً تمام الموافقة على المحاولات الاستعمارية التي كانت تظهر آنذاك بمظهر المغامرات الباهظة الثمن، والتي لا تستفيد منها إلا أقلية من الرأسماليين، والمضاربين غير المستقيمين (والدليل على تلك المناهضة ما أثارته من أصداء عميقة الحملة الصحافية التي شنها الصحفي روشفور Rochefort ضد روسطان Roustan ومناصريه بوزارة الخارجية .)

أما في البرلمان فإن اليمين الوطني واليسار (كليمانصو Clemenceau) كانا مناهضين لتشتت القوى الفرنسية خارج أروبا . ذلك أن شعار «خط جبال الفوج الزرقاء» ما زال قبلة أنظار جميع أنصار رجوع مقاطعتي «الألزاس واللوران» إلى حظيرة الوطن الأم .

وعلى الصعيد الدولي، فإن فرنسا كانت تخشى ردود الفعل المناهضة من قبل إيطاليا التي يمكن أن تنساق إلى الانخراط في الحلف الثلاثي(1) فيزيد ذلك في عزلة فرنسا السياسية بأروبا «ومن الواجب حينئذ مراعاة الحساسيات الإيطالية وصيانة المظاهر، فيما يتعلق باحتلال البلاد التونسية»(2) .

---

1) هو الحلف الذي يجمع بين النمسا وألمانيا والرّوسيا تحت إشراف بيزمارك .

2) محمد الهادي الشريف «سير الحماية بعد بول كمبون» دبلوم الدراسات العليا ـ مرقون (1955) .

وبناء على ذلك فإن المحافظة على السيادة التونسية كانت تبدو ضرورية بالنسبة إلى فرنسا، وذلك لتطمين الدول العظمى بخصوص تنفيذ المعاهدات التي كان قد أبرمها الباي بوصفه ملكاً مستقلا، والتي من المفروض أن تبقى نافذة المفعول بعد جميع التغييرات السياسية، باعتبار أن السيادة التونسية ما زالت على حالها. أما إذا حلت السيادة الفرنسية بدون قيد ولا شرط محل سيادة الباي، فإن تلك المعاهدات ستصبح لاغية. على أن الدول العظمى ولا سيما إيطاليا، كانت حريصة على المحافظة على المنافع والامتيازات الممنوحة لها بمقتضى المعاهدات المبرمة مع الباي. وبناء على ذلك فإنها لا تسمح بإعادة النظر فيها بمقتضى قرار فردي صادر عن فرنسا. والجدير بالملاحظة أن الدولة الأخيرة قد حرصت على تطمين الدول التي يهمها الأمر، حينما ضمنت بموجب الفصل الرابع من معاهدة باردو «تنفيذ المعاهدات المبرمة بين حكومة الإيالة ومختلف الدول الأوروبية.»

وأخيرا فإن الحالة المتردية التي كانت عليها المالية التونسية في ذلك التاريخ لم تكن لتشجع الفرنسيين على القيام بعملية إلحاق عنيفة. إذ أن ذلك من شأنه أن يجعل فرنسا تتكفل بالمالية التونسية المثقلة بالديون، والحال أنه ينبغي في نظر باعثي المشروع التونسي – وهذا شيء له أهميته –

أن يتم ذلك بدون أن لا تتحمل الخزينة الفرنسية إلا الحد الأدنى من التكاليف ، فالمحافظة على الاستقلال الداخلي للإيالة من شأنها أن تمكنها من تسديد ديونها بوسائلها الخاصة ومن وضع ميزانيتها بالاعتماد على مواردها الذاتية . وتبعاً لذلك فإن صيغة الحماية التي لم يتم تحديدها بنصوص مضبوطة، تبدو زهيدة التكاليف وعلى غاية من المرونة، حيث أنها تمكن فرنسا من الانتصاب بالبلاد التونسية دون إثارة معارضة صريحة من قبل البرلمان والرأي العام بفرنسا، كما تجنب إثارة مناهضة بعض الدول العظمى . وهي تسمح بدفع أموال الدائنين وتسديد تكاليف التنظيم الإداري والاقتصادي والسياسي للحماية، دون الالتجاء إلى مساهمة المالية الفرنسية .

وأخيرا فإن المحافظة على سيادة الباي – ولو كانت شكلية – تجعل المتساكنين بالبلاد يتحملون بأكثر سهولة الوضع السياسي الجديد .

هذا وإن الاعتراف بسيادة الباي على الإيالة التونسية يعتبر من المبادىء الأساسية للسياسة الفرنسية بتونس، ولم تنازع معاهدة باردو في هذا المبدإ الذي يعبر عن «عزيمة (الحكومة الفرنسية) الراسخة على أن لا تحيد عن التقاليد التي ورثتها عن الماضي» (1) . فباستثناء المسائل المالية، احتفظ الباي

1) من رسالة وجهها وزير الشؤون الخارجية الفرنسي السيد بارتلمي دي سانتيلار إلى السيد تيسو سفير فرنسا بالأستانة في 18 أفريل 1881 .

باستقلاله الداخلي وبصلاحياته السياسية والقضائية والإدارية بالايالة . وينجر عن المعاهدة، الاحتلال الوقتي من قبل الجيش الفرنسي لبعض المواقع الكائنة على السواحل وعلى طول الحدود الجـزائـرية . ولا تقضي تلك المعاهدة إلا بإقصاء البلاد التونسية عن ممارسة الحقوق التي لها علاقة بالسيادة الخارجية .

وتحتفظ البلاد التونسية تماماً بشخصيتها الدولية ورايتها وشعارها ونشيدها الوطني . ولا يختلط التراب التونسي بالتراب الفرنسي ويحتفظ الرعايـا التونسيون بجنسيتهم، وتضرب النقود باسم الباي الذي يحتفظ بحق التمثيل بالخارج وقبول الأعوان الديبلوماسيين التابعين للدول الأخرى وإبرام المعاهدات والتفاوض في شأنها . على أن تتولى هذه الصلاحيات المتعلقة بالسيادة الخارجية الدولة الحامية طوال مدة الحمـاية .

على أن ممارسة التمثيل الدبلوماسي تنتقل لا محالة إلى فـرنسا، بمقتضى الفصل الخامس من المعاهدة، وليس للباي أولا وقبل كل شيء إمكانية تعييـن من يمثله لدى الحكومة الفـرنسية . حيث أن المقيم العام هو الواسطة بين الحكومة الفرنسية والسلطة التونسية في كل ما يتعلق بالشؤون المشتركة بين البلدين . كما أن الفصل السادس يكلف أعوان فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين «برعاية المصالح التونسية ومصالح مواطني الإيالة بالخارج» فلم يبق هناك تمثيل دبلوماسي

تونسي صرف، لابفرنسا ولا بغيرها من الدول الأخرى . إلا أن الحكومات التي كان لها ممثلون بالبلاد التونسية دوماً وأبدا، ستستمر على اعتمادهم ـ كما كان الأمر من قبل ـ لدى الباي . لكن ذلك الحق الذي احتفظت به فرنسا، احتراماً للعلاقات الدبلوماسية الرابطة بين بعض الدول وبين الإيالة التونسية، قد تم تعديله حتى تتمكن فرنسا من ممارسته بواسطة وزيرها المقيم . ذلك أن الأمر العلي المؤرخ في 9 جوان 1881 والذي أبلغ إلى علم الدول، قد كلّف المقيم العام «بمهمة الوسيط الرسمي والوحيد» في العلاقات القائمة بين سمو الباي وبين الأعوان الدبلوماسيين التابعين للدول الأخرى، حيث أن الباي أووزراءه لم يعد لهم الحق في الاتصال المباشر مع ممثلي البلدان الأجنبية المعتمدين بتـونس .

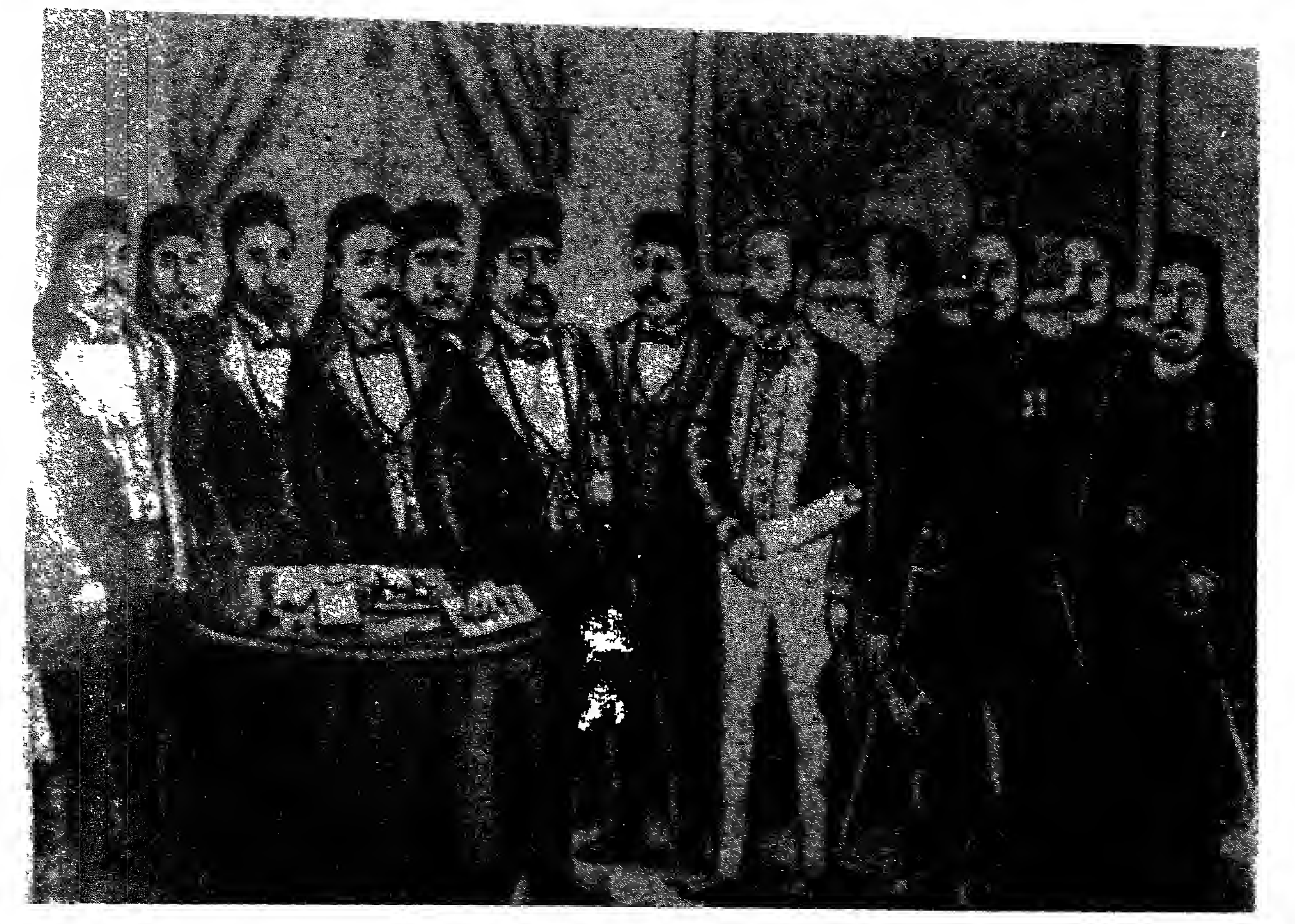
وأخيرا فإن ممارسة حق إبرام المعاهدات والتفاوض في شأنها، قد انتزعت هي أيضاً من العاهل التونسي وأسندت إلى فرنسا، فلم يعد من الممكن أن يبرم الباي أية معاهدة «دون أن يطلع عليها الحكومة الفرنسية، وأن يتفاهم في شأنها مسبقاً معها» . (الفصل السادس) . ويترتب على الوضعية القانونية الجديدة التي وجد فيها الباي نفسه، أنه قد فقد حرية التصرف في حق إعلان الحرب وإبرام السلم، حيث أن الدولة الحامية هي التي تتولى، بمقتضى الفصل الثالث من المعاهدة، الدفاع

عن أراضيه وشخصه وعائلته . ولكن بما أن شخصية الدولة المحمية السياسية قد بقيت على حالها ، فإن تلك الدولة تستطيع في أي وقت أن تنقض أية معاهدة أو اتفاقية مبرمة بينها وبين الدولة الحامية وأن تطالب باسترداد سيادتها الكاملة وأن تسحب من الدولة الحامية حــق التمتع بالحقوق التي فوضتها لها والتي تخلت عنها لمدة غير معينة .

«وفي حالة نشوب نزاع مسلح بين الايالة وفرنسا، فإن ذلك النزاع يتخذ بالضرورة صبغة دولية ، لأن الحماية تمثل علاقة دولة بدولة ، وأن تلك العلاقة تقيد فحسب حق ممارسة بعض الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة المحمية التي بقيت شخصيتها على حالها . وعندما تدور رحى الحرب ، ينتهي مفعول معاهدة الحماية ، ويسترجع كل طرف الموقع الذي كان يحتله قبل إبرام تلك المعاهدة» (1) وهذا هو نفس الرأي الذي أبداه ديسباني (Despagnet) حينما كتب يقول في كتابه « دراسة حول الحمايات » : « إن البلاد المحمية التي بقيت دولة لا يمكن أن تكون لها مع الدولة الحامية إلا حرب دولية . فهي بــلاد قد ألغت وحدة سابقــة وهي حليف قد انقلب

---

1) بينازي وفيتوسي (Benazet et Fitoussi) . « الدولة التونسية والحماية الفرنسية » باريس 1931 صفحة 35 .



موكب توقيع معاهدة الحماية ـ قصر السعيد 12 مـاي 1881 .
(وزارة الإعـلام)

ضد البلاد التي كان مرتبطاً بها إلى حد ذلك التاريخ. فالمتمرد يقاوم القانون. ولكن لا يمكن أن نعتبر الدولة التي تخرق وتلغي المعاهدات المبرمة من طرفها إلا عدوا أجنبياً. فتصبح المعاهدة حينئذ ملغاة، حالما يتسنى لذلك البلد المطالبة باسترجاع سيادته كاملة غير منقوصة واسترداد جميع حقوقه.»

ويمكن له القيام بذلك متى شاء، فالقانون الدولي يخول له ذلك. ولكن توازن القوى بين فرنسا وتونس هو الذي يحدد وحده الوقت الذي يمكن لهذه أن تسحب من تلك حق ممارسة الحقوق التي سلبت منها.

* فقدان الاستقلال الداخلي بعد إبرام اتفاقية المرسى

بعد إبرام معاهدة قصر السعيد، تمادى رسطان في تمثيل بلاده بالإيالة التونسية إلى أوائل سنة 1882. ولكن المجادلات التي أثارها بفرنسا نشاطه بتونس قد دفع الحكومة الفرنسية إلى إعفائه من مهامه وتعويضه في 12 فيفري 1882 بالمحافظ السابق لمقاطعة الشمال بفرنسا السيد بول كمبون Paul Cambon

ولقد وجد هذا الأخير بالإيالة اللجنة المالية الدولية التي استمرت، رغم إبرام معاهدة باردو، في التصرف في المالية التونسية لفائدة الدائنين. وقد أصبح وجودها متنافياً مع

تطور العلاقات السياسية بين الإيالة وفرنسا ومع ماتقوم به تلك المؤسسة من دور في تسيير شؤون البــلاد.

فمنذ إمضاء معاهدة 12 ماي 1881، أصبحت فرنسا ترغب في العمل وحدها بالإيالة التونسية، بدون تدخل أية دولة من الدول الأخرى، مهما كانت المصالح التي لها بتونس.

ولا شك أنه قد تمت المحافظة ـ كما رأينا ـ على الحقوق والامتيازات التي اكتسبتها بعض الدول (كإيطاليا وبريطانيا العظمى مثلا...) والتي اعترفت بها المعاهدات، وذلك بمقتضى الفصل الرابع من معاهدة باردو. ولكن فرنسا أصبحت لاتقبل أية سلطة غير سلطتها، للاضطلاع بالمسؤوليــات الخارجية والداخلية التي منحتها لها الاتفاقيات المبرمــة بينها وبين البــاي.

من ذلك أن بول كمبــون قد حرص منذ قدومه إلى تونس على التخلص من اللجنة المالية الدولية وذلك بإبرام اتفاقية المرسى التي سمحت لفرنسا بأن تضمن لدائني البلاد التونسية استبدال أو تسديد الدين الثابت والدين المتقلب ... (الفصل الثاني من الاتفاقية)، وبأن تضع حدا لعمل اللجنة المالية الدولية وتعيد تنظيم المالية التونسيــة بغية «ضمان مصلحة القرض الذي كفلته فرنسا»، وتتولى تسديد حاجيات الإدارة

التونسية ... وتقنع الباي «بإجراء الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية صالحة، حتى يتسنى لتلك الحكومة إنجاز حمايتها» (الفصل الأول من الاتفاقية).

والجدير بالملاحظة أن معاهدة باردو - دون أن تنص بصريح العبارة على حق التدخل في شؤون الإيالة الداخلية - كانت تتضمن لا محالة إمكانية قيام الدولة الحامية بمراقبة جميع أعمال الدولة المحمية، حتى تتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات التي تعهد بها إليها المعاهدة. ذلك أن «حق التدخل الراجع إلى الدولة المحمية في ميدان الإدارة الداخلية منبثق عن الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بموجب إبرام عقد الحماية نفسه». (1)

ولكن المعاهدة لم تعترف لفرنسا بهذا الحق بصريح العبارة. إذ في استطاعة الباي في كل وقت وحين أن يرفض أي تدخل في شؤون بلاده الداخلية. ولكن اتفاقية 8 جوان 1883، المبرمة بالمرسى بين علي باي، خلف الصادق باي المتوفى في أكتوبر 1882 وبين المقيم العام بول كمبون. تخول لفرنسا انتهاك سيادة الباي الداخلية.

---

1) المرجع السابق ص : 145 - 146

وهكذا فقد تمكن بول كمبون ، دون أن يخشى أي عقاب، من اجتياز هذه المرحلة الثانية في سبيل اغتصاب الدولة التونسية . ذلك أن علي باي كان رجلا ضعيف الشخصية ، وأن الوزيرين الأكبرين محمد الجلولي ومحمد العزيز بوعتور كانا وديعين ومتهيبيـــن مثله .

أمـا الجيش الفرنسي فقد شرع بعـزم في شن عملياته العسكرية ضد المقاومة التونسية . وقد هدأت في فرنسا موجة الحرارة التي كانت قد أثارتها الحملة العسكرية الثانية بالايالة، كما أن الدول الأوروبية قد قبلت الأمر الواقع .

وقبل أن ندرس نتائج اتفاقية 8 جوان 1883 ، لنتمعن في العبارات التي صيغت بها تلك الاتفاقية .

الفصل الأول : يتعهد سمـو باي تونس بإجراء الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسيـة صالحة ، حتى يتسنى لها إنجاز حمايتها .

الفصل الثـاني : تضمن الحكومة الفرنسية في ذلك التاريخ وبحسب الشروط التي تبدو لها أحسن ، القرض الذي سيبرمه سموّ الباي لاستبدال أو تسديد الدين الثابت البالغ 120 مليون فرنـك والديـن المتقلب البالغ 17.550.000 فرنـك على أقصى تقـدير .

ويمتنع سمو الباي من إبرام أي قرض في المستقبل لحساب الايالة دون الترخيص له بذلك من الحكومة الفرنسية.

الفصل الثالث : يقتطع سمو الباي من مداخيل الإيالة :

1 – المبالغ اللازمة لضمان مصلحة القرض الذي كفلته فرنسا.

2 – مبلغ مليوني ريال (1.200.000 فرنك) لمخصصات الملك.

على أن يخصص الفائض من المداخيل لنفقات إدارة الايالة ولتسديد أعباء الحماية.

الفصل الرابع : تؤكد هذه الاتفاقية وتتمم، حسبما يقتضيه الحال، معاهدة 12 ماي 1881 ولا تغير التراتيب المتخذة سابقاً لتسديد الغرامة الحربية.

وهكذا فإن اتفاقية المرسى تخضع البلاد التونسية إلى سيادة فرنسا وسيادة الباي. فهذا الأخير يحتفظ لا محالة بالسلطة التشريعية، وهو الذي ينبغي أن يصادق على القانون المطبق بالإيالة وأن يتولى إصداره. ولكن فرنسا تضطلع من جهتها إلى حد كبير بالسلطة التشريعية، حيث أنها هي التي تتخذ متى شاءت الإجراءات الرامية إلى تغيير الهياكل الإدارية والقضائية والمالية بالبلاد.

« فإلى فرنسا ترجع المبادرة بسن القوانين وإلى الباي يعود حق التصديــق عليها » (1) .

إلا أنه قد وقع الحد من صلاحيات الباي في الميدان التشريعي، فلم تبق له منها إلا أشياء طفيفة . وستتطور السيادة المزدوجة عملياً نحو التحول إلى بسط السيادة الفـرنسية بصورة تكاد تكون مطلقة . ذلك أن الباي يحتفظ نظرياً بكامل السلطة التشريعية في الميادين التي تهم التونسيين وحدهم . أما فيما يتعلق بالمسائل التي تهـم الفرنسيين والأوروبيين والمسائل المنجرة عن بنود معاهدة الحماية (الدفاع العسكري)، فإن الحكومة الفرنسية لها وحدها حق سن القوانين التي يصادق عليها الباي . وأما بخصوص الميادين المشتركة بين التونسيين والفرنسيين والأجانب، فإن الباي هو الذي يشرّع، ولكن تحت رقابة فرنسا وبالاتفاق معها .

وتمارس الحكومة الفرنسية عملها التشريعي بواسطة الأوامر الصادرة باسم الباي، ولكن بناء على مبادرة المقيم العام الذي تحصل بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 10 نوفمبر 1884 على حق « المصادقة باسم الحكومة الفرنسية على إصدار وتنفيذ جميع الأوامر التي يصدرها سمو الباي بالبلاد التونسية » .

1) المـــرجـع السابـق ص 152 .

وفي الميدان المالي، لم تبق للباي عملياً أية سلطة، ذلك أن فرنسا قد أصبحت، بعد إلغاء اللجنة المالية الدولية، تتصرف بمفردها في المالية التونسية وتتولى إعادة تنظيمها، ولم يعد في استطاعة الباي أن يبرم أي قرض بدون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية، كما أصبح مجبورا، منذ صدور الأمر العلي المؤرخ في 12 مارس 1883، على عرض ميزانية الايالة التي يعدها مختلف رؤساء المصالح العمومية على الحكومة الفرنسية التي يمثلها المقيم العام، وذلك لمراقبتها.

وفي الميدان القضائي، تستطيع فرنسا في أي وقت إجراء التغييرات التي تبدو لها ضرورية والتي يمكن أن «تقترحها» على الباي، بمقتضى الفصل الأول من الاتفاقية.

وعلى إثر المفاوضات التي أجرتها فرنسا مع كل دولة من الدول التي تتمتع بامتيازات قضائية، تحصلت على إلغاء المحاكم القنصلية. من ذلك مثلا أن الدول السكنديناڤية (السويد والنورفيج والدانمارك) وبريطانيا العظمى واليونان والدولة النمساوية المجرية وروسيا وهولندا وإيطاليا قد تخلت على التوالي لفائدة فرنسا عن حقوقها القضائية، وأن الأمر العلي المؤرخ في 5 ماي 1883 قد قرر ما يلي: «إن مواطني الدول الصديقة التي ستلغي محاكمها القنصلية سيرجعون بالنظر إلى المحاكم الفرنسية».

وإلى جانب المحاكم التونسية التي تنظر في القضايا المتعلقة برعايا الباي لا غير، والتي تنطبق عليها القوانين التونسية، فقد أحدثت محاكم فرنسية وامتدت دائرة اختصاصها أيضاً إلى القضايا التي تهم الفرنسيين أو الأجانب فيما بينهم وكذلك القضايا التي تجمع بين الفرنسيين أو الأجانب من جهة، وبين التونسيين من جهة أخرى.

ذلك أن الأمر العلي المؤرخ في 31 جويلية 1884 قد قرر أن تنظر المحاكم الفرنسية في جميع القضايا المدنية والتجارية التي تجمع بين التونسيين والأوروبيين. ويتعين على كل تونسي مهما كانت وضعيته ـ سواء كان مدعياً أو مدعى عليه في قضية تهم أحد الأوروبيين أو الفرنسيين ـ المثول لدى المحاكم الفرنسية بالايالة. (1)

* ردود الفعل الأولى ضد الاحتلال

لقد بدأت مقاومة القبائل بالوسط قبل إبرام معاهدة باردو. حيث كانت الدعوة التي وجهها الباي إلى قوات القبائل حوالي 15 أفريل 1881، بمثابة التعبئة العامة الحقيقية. ذلك أن

1) حسب نظام الامتيازات القنصلية، لم يكن للمحاكم الفرنسية الحق في فصل القضايا التي هي موضوع خلاف بين أوروبي وتونسي، إلا إذا كان التونسي يقوم بدور المدّعى عليه.

قبائل جلاص وماجر والفراشيش وبني يزيد وأولاد عيار ونفات والهمامة قد نسيت آنذاك جميع خلافاتها التقليدية . (1) فاتحدت ضد العدو المشترك وأخذت تتشاور فيما بينها . وقد برز علي بن خليفة عامل (قايد) نفات بمظهر «الزعيم» الحقيقي . فربط الصلة مع السلط التركية بطرابلس ونصب مقر قيادته العامة في منتصف شهر جوان على مقربة من مدينة صفاقس التي تحولت ضواحيها إلى منطقة يراقبها رجال قبيلة نفات ، وقد التحقت بهم بعد مدة قليلة قوات جلاص والمثاليث وأولاد عزيز من قبيلة الهمامة ، كما انضمت إلى صفوف الثائرين قوات بني يزيد وعلى رأسها محمد بن شرف الدين وقوات الحزم بقيادة بلقاسم بن سعيد .

وأما في الجنوب الغربي على الحدود الجزائرية ، فإن القبطان ديبورتار الذي استقر بمنطقة وادي سوف ، قد تكلف بمراقبة حركة الأهالي بين وادي سوف والجريد . ولكن نشاط القبائل المتواصل قد غاب عنه تماماً . ذلك أن رجال الهمامة وأهالي الجريد قد أخذوا يطاردون مبعوثي الصادق باي والفرنسيين مهما كان أصلهم ، في حين قدمت قوات ورغمة في شهر جوان لتعزيز صفوف المقاومين الذين ما انفك يتكاثر عددهم .

---

1) كانت القبائل منقسمة إلى شقين : الحسينيّة من جهة والباشيّة من جهة أخرى .

وفيما بين 15 و 20 جوان ، انعقد بجامع عقبة بن نافع بالقيروان اجتمـاع هام تحت رئاسة علي بن خليفة ، ضم ممثلين عن مختلف القبائل . وقد عبر الحاضرون عن عزمهم على مواصلة الكفاح إلى النهاية وقرروا ربط صلات مستمرة مع حكومة طرابلس التي كانوا يأملون أن تتدخل في النزاع ، وقد أوفدوا إليها عددا من المبعوثين .

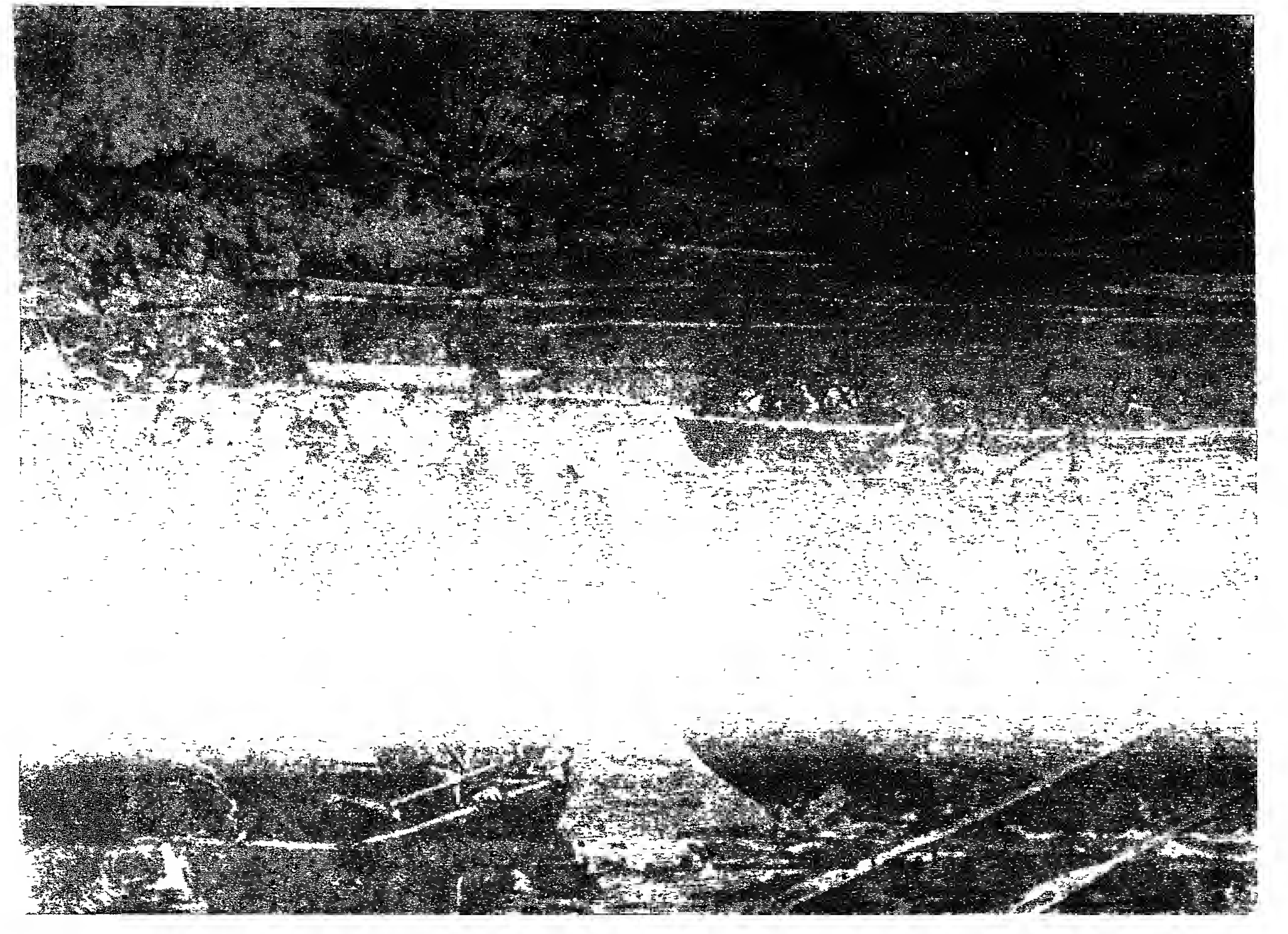
وفي نفس الوقت اتخذ أعيان صفاقس موقفاً مماثلا . فقد اتصل الشيخ الحاج محمد كمـون والشيخ الحاج محمد الشريف بالقائد علي بن خليفة وبحكومة طرابلس وقرروا عدم الاعتراف بسلطة ممثل الباي حسونة الجلولي عامل صفاقس .

كما بادرت مدينة قابس من جهتها برد الفعل، فمدت شنني والمنزل يد المساعدة إلى صفاقس وإلى علي بن خليفة ، وذلك بالالتجاء إلى حمل السلاح عند مشاهدة البارجة الفرنسية « الكرسيكي » وهي ترسو في ميناء قابس يوم 7 ماي 1881 ، ومعارضة كل محاولة لإنزال الجنود . وقد أثار رجوع البارجة المذكورة يوم 17 ماي غضب السكان ، فعمدوا إلى قطع الأعمدة الحاملة للأسلاك التلغرافية ، واعتدوا على بعض الاسرائيليين الذين اختاروا الاحتماء بالقوات الفرنسية وذلك باعتبارهم حلفـاء للعـدو .

ولقد أبدت قرية جارة شيئاً من التردد ، فسعى السيد علي الحبيب بن عيسى ، باش مفتي الأعراض ، إلى تحريض أعيان القـرية على الانضمام إلى المجاهدين . وطلب إلى السيد مصطفى التركي قائد الحامية ، توزيع الأسلحة التي هي في حوزتـه على السكان . وعندمـا رفض مصطفى الاستجابة إلى ذلك الطلب ، تخلى زروق بن علي ، خليفة الأعراض لفائدة المقاومين ، عن الأسلحة التي كانت قد انتزعت من أصحابها .

وفي صفاقس اندلعت الثورة يوم 28 جوان ، غداة ظهور البارجة « ابن آوى » بميـاه الميناء . فتجمع السكان حول علي بن خليفة ، وقد كان حريصاً كل الحرص على إبقاء أنصاره التابعين لقبائل السباسب السفلى (نفات والمثاليث وجلاص وبني يزيد والحزم) ، خارج المدينة ، وذلك بإشراف لجنة للدفاع تضم بالخصوص قائد الحامية محمد الشريف .

ولقد تعرضت المدينة إلى حصار منظم ، بأتم معنى الكلمة . بالتعاون بين الدول المتوسطية الكبـرى . فبينما أرسلت فرنسا بوارجها المسلحة « ابن آوى » و « ألما » و « المملكة البيضاء » وغيرها ...... لقذف المدينة والمينـاء بالقنابل ، وجه البريطانيون البارجتين : « مونارك » و « كاندور » لإغاثة المالطيين المقيمين بالمدينة . أما إيطاليا فقد أرسلت يوم 11 جوان البارجة « كاريدي » لمد يد المساعدة إلى الفرنسيين والبريطانيين ، في حين وضع



نزول الجيوش الفرنسية بصفاقس (16 جويلية 1881)
(وزارة الإعلام)

الباي على ذمة القيادة الفرنسية الف رجل، ففر معظمهم من صفوف الجيش النظامي والتحقوا بالمقاومين .

وقد اضطرت البوارج الأوروبية على البقاء بعيدا عن السواحل التي كانت غير صالحة لإرساء السفن . كما ان قذف المدينة بالقنابل من طرف السفن المسلحة لم يسفر عن النتائج المرجوة . فلم تتزعزع مقاومة المدينة التي كانت محصنة بسورها وأبراجها واضطر الفرنسيون إلى استعمال الوسائل القصوى، فقد أسرع كامل الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط إلى نجدة الوحدات المشاركة في العمليات وذلك يوم 14 جويلية . وكان الأسطول الذي يقوده أمير البحر المساعد «غارنو» يتكون من ست بوارج، أرست على بعد 6،500 مترا من المدينة وعلى عمق ثمانية أمتار تقريباً . كما وضعت السفن المسلحة في المقدمة على بعد 2.200 مترا من السواحل وعلى عمق مترين .

ولقد سبق إنزال الجنود قصف المدينة بالقنابل كامل يوم 15 جويلية وتم انزال الجيوش فجر يوم 16 بواسطة جسر إرساء صنع بتجميع عوارض مصطبة كل سفينة من السفن المسلحة، يجرها صندل منبسط القعر . وكانت تحمي الجنود النازلين من السفن زوارق مدججة بالسلاح، يتمثل دورها في «تطهير الشاطىء بالاشتراك مع البوارج

الحربية » (1) وقد كانت عمليات الانزال التي يقودها المقدم جورج، مصحوبة بقصف متواصل بالقنابل. ثم انقسم فيلق الجيش إلى ثلاث فرق : فرقة اليمين بقيادة العقيد جامي ووجهتها الباب المركزي للمدينة وفرقة الشمال ومهمتها الاستيلاء على القصبة واحتلال سور المدينة ويقودها المقدمان ماركساك وميو.

ولقد حاول أهالي صفاقس وأعراب السباسب المحاصرون والملتفون حول علي بن خليفة أن يردوا الهجوم بكل قواهم. فقذفت المدافع المنتصبة بالقصبة وعلى البروج والحصون السفن الفرنيسة بوابل من القنابل. وكانت الطلقات النارية الكثيفة تنطلق من المنازل الواقعة بالحي الافرنجي والتي يحتلها المقاومون ومن الخنادق التي تحمي المدينة من جهة البحر.

ولكن المقاومة لا تستطيع أن تتواصل إلى ما لا نهاية له. ذلك أن قوات العدّو كانت أرقى عدة وعددا. فتم إنزال الجنود بسرعة والاستيلاء على المدفعية المركزية، ثم تمكن الفرنسيون من نسف الباب المركزي للسور، ومن هناك اندفعوا نحو القصبة، فاستولوا عليها بعد حين واحتلوها في الساعة السابعة

---

1) إستورنسال دي كونستان (Estournelles De Constant) « السياسة الفرنسية بالبلاد التونسية » باريس 1943 ص 220.

وخمس وأربعين دقيقة صباحا. وتراجع المحاصرون إلى شرق المدينة، حيث أبدوا مقاومة مستميتة ضد المغيرين، وتواصل القتال وجهاً لوجه مدة ساعات بالشوارع. وتمكن الفرنسيون من الاستيلاء على المدينة بيتاً بيتاً، ولم تتوقف المقاومة إلا في حدود الساعة العاشرة مساء.

ومن الغد شن المقاومون الذين تمكنوا من التجمع خارج سور المدينة، هجوماً جديدا على الفرنسيين، «فكنت تراهم وهم يستأنفون الهجوم من حين لآخر بجرأة غريبة، وكانوا ينقضون على حراسنا ويندفعون مهرولين إلى أن يصلوا إلى وسط معسكراتنا». (1)

ولقد عمد العقيد جامي الذي كلف بقيادة العمليات، إلى احتلال المدينة احتلالا منظماً. فقام بتجريد السكان من السلاح وفرض عليهم غرامة حربية قدرها 15 مليون فرنك. ثم تعرضت المدينة إلى أعمال العنف والنهب من قبل العساكر الهائجين. وقد طالب الأُروبيون الذين لحقتهم اضرار من جراء أعمال العنف، بتعويضات من الحكومة الفرنسية. وذلك عن طريق قناصلهم، وعلى إثر ذلك تكونت لجنة دولية لتقدير

---

1) المرجع السابق.

التعويضات الممكن إسنادها إليهم، وقد أخذت من الغرامة الحربية التي دفعها التونسيون .

* قابس تقف في وجه الجيش الفرنسي

إلا أن احتلال صفاقس لم يضع حدا للمقاومة . فقد انسحب علي بن خليفة وأتباعه إلى مسافة تبعد خمسين كيلومترا عن المدينة واستقروا بوادي مدران، وبقوا على اتصال برجال جلاص الذين كانوا يدافعون عن القيروان ورجال الهمامة الذين كانوا يناوشون الفرنسيين بقفصة .

أما قادة بني يزيد والحزم، وكذلك صالح شقيق علي بن خليفة، فقد استقروا بقابس . حيث أن أهالي المنزل وشنني، كانوا مقري العزم على مواصلة المقاومة إلى النهاية، في حين أظهر أهالي جارة حماساً أقل . ولكن خليفة القرية، الحبيب بن جابر، الذي كان عازماً على مواصلة الكفاح، قد رفض الانذار الفرنسي الذي يدعو المقاومين إلى الاستسلام . وفي يوم 23 جويلية تلقى القبطان ماراك دي سانتيلار، قائد البارجة «تريدان» الإذن بإنزال الجنود بقابس . وفي يوم 24 جويلية أرسى بميناء المدينة الاسطول الفرنسي المتكون من ثماني بوارج، وبدأ نزول الجيش يوم 25 جويلية في الساعة السادسة والربع صباحاً . فأجبرت حامية الميناء على الاستسلام

بعدما تعرضت لهجوم شنه عليها زهاء الألف جندي، من جنود البحرية، معززين بسبعة عشر مدفعاً. ولكن كان من الضروري الاستيلاء على الأحياء الثلاثة التي تتكون منها مدينة قابس واقتحامها حيّا حيّا. وقد أصدر نائب أمير البحر الاذن بالهجوم على منزل قابس. فاشتبك الجنود الفرنسيون وأهالي قابس في معركة بالحراب، استشهد أثناءها مفتي المنزل الحاج الجيلاني أحد قادة المقاومة الذي لم يكن يعرف الكلل. ولكن تضحيته لم تذهب سدى، حيث تلقى الفرنسيون في الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً، الاذن بالانسحاب. وفي الساعة العاشرة صباحاً لم يبق بالمدينة أي جندي أجنبي. وقد تم ترحيل الجيش بعد الظهر. وبقيت فرقة من فيلق المشرق على الشاطىء بدون حركة مدة أربعة أشهر.

* نشاط المقاومة المتواصل

كانت المقاومة في الوسط والجنوب أشد ضراوة، فقد كان أهالي جلاص يقاومون بالقيروان بقيادة الحاج حسين بن المسعي وعلي بن عمارة. وكان الفراشيش يعملون تحت قيادة الحاج حراث، وكان أولاد عيار ودريد وأولاد عون خاضعين لأوامر علي بن عمار الذي كان يناوش الجيوش الفرنسية المنتصبة بالكاف. وأما الهمامة فقد كانوا تحت قيادة أحمد

بن يوسف عامل أولاد رضوان . وكان علي بن خليفة يتحكم في ضواحي صفاقس (منطقة ودران وبلاد الشعال)، كما كان أخوه صالح وشرف الدين يضيقان الخناق على قرية جارة المترددة وعلى الجيوش الفرنسية المنتصبة بشاطىء قابس .

ولقد انعقد اجتماع عام بسبيطلة فيما بين 15 و 18 أوت بدعوة من أحمد بن يوسف، ضم ممثلين عن كافة القبائل المجاهدة في الغرب والجنوب الغربي، وتم الاتفاق بالاجماع على اتحاد المجاهدين وعزمهم على مواصلة الكفاح إلى النهاية .

واندلعت عندئذ الثورة بدون هوادة ضد الجيوش الفرنسية . فكان المجاهدون يهاجمون المراكز العسكرية الفرنسية بمجموعات صغيرة ويغيرون على قطعان الماشية . ولقد برز بالخصوص في حرب الاستنزاف هذه، الهمامة وأولاد يعقوب والفراشيش ، بقيادة علي بوعلاق .

وأما في الشمال فقد تعرض الجيش الفرنسي إلى خيبات في شمال شرقي الحمامات ، وذلك فيما بين 26 و 29 أوت . وفي حين أشعل المقاومون النار في محطة وادي الزرقاء في 30 سبتمبر، هوجمت فرقة عسكرية فرنسية بتستور في أوائل شهر أكتوبر وتكبدت خسائر جسيمة . وهكذا كانت جميع القوى بالبلاد موجهة إلى المقاومة المستميتة .

ولقد امتدت أعمال القبائل بالوسط إلى ضواحي العاصمة . من ذلك أن أكثر من 500 فارساً من فرسان جلاص و 2000 جندي من جنود المشاة التابعين لعلي بن خليفة ، قد وصلوا في 17 جويلية إلى مكان يبعد نحو عشرة كيلومترا عن العاصمة وشنوا هجومات على بعض الضيعات الفرنسية . ولقد كتب ديتورنال دي كونستان في هذا الصدد يقول : «إن أقصى نقطة جنوبية تحت سلطتنا داخل البلاد ، أعني مدينة الكاف، كانت مهددة في كل حين وآن... ففي الليلة الفاصلة بين 5 و 6 أوت ثم في يوم 20 أوت وفيما بعد ، تعرضت المدينة لهجومات متعددة، حتى أصبح من الضروري إمدادها بالنجدة... وفي العاصمة تفاقم الاستياء... فبينما انتصبت فرقة للنجدة بقيادة الجنرال «ساباتيي»، نرى المتمردين يتقدمون على قرب من مرمى الرمح لحلق الوادي ورادس . وقد أشرفت الحمامات على السقوط بين أيديهم، فأرسلنا لتخليصها المقدم «كوريار» على رأس كتيبتين من جنود المشاة (رقم 125 ورقم 135) وسرب من طائرات المطاردة وسرية من المدفعية . إلا أن ذلك الضابط قد فوجىء بوجود جيش يضم نحو الألف عربي...... فأجبر على التقهقر بعد معركة دامت ثلاث ساعات... وفر عدد كبير من جنود الباي ... ملتحقين بصفوف المتمردين الذين وجهوا مبعوثيهم إلى كل مكان . ورغم ما بذله الجنرال ساباتيي من

جهود، حيث أنه فقد نحو العشرين رجلا قتلوا أو أصيبوا بجروح، لمحاولة إيقاف المقاتلين العرب، فقد تمكن هؤلاء، مرة أولى في 11 سبتمبر، من قطع الحنايا التي تجلب المياه من زغوان إلى العاصمة، وبذلك فقد عرضوا دفعة واحدة للخطر حياة مدينة تعد أكثر من ألف نسمة. وبعد ذلك بنصف شهر لم تتمكن قطارات الخط الفرنسي، التي منعت قبل ذلك أكثر من مرة، من الوصول إلى غايتها.. فقد قطعت السكة الحديدية وحطم الجسر وأضرمت النار في محطة وادي الزرقاء... وقد هجم العرب على الجنود الذين كانوا راكبين في القطار وهم في حالة فزع. وقد استلزم الأمر لاستئناف حركة المرور انتظار يومين واصطحاب كل قطار بكوكبة من الحرس»(1)

* حيرة السلط الرسمية

عندئذ اقترح رسطان احتلال البلاد بأكملها. فكتب يقول: «ما دمت أؤمل أن يبقى الجنوب هادئا لنتمكن من تنظيم احتلالنا للشمال، كنت أعارض معارضة مطلقة احتلال القيروان، لأن ذلك من شأنه أن يثير حمية المسلمين بدون جدوى... وها أن القبائل قد شرعت في الحرب وان القيروان التي

1) المرجع السابق

هي مفتاح طريق الجنوب قد أصبحت في نفس الوقت مركزا للثورة . لذلك فإني أرى من اللازم تسديد الضربة القاضية بـــدون تأخر . » (1)

ولقد أبدى الجنرال لوجرو نفس الرأي، إلا أنه كان يعتقد أن القيروان قد تقابل القوات الفرنسية بمقاومة عنيفة . كما كان يخشى أن لا يتمكن من التحكم في المدينة ومن تموين رجاله إذا ما تم احتلالها . واقتــرح أن توجه في آخــر الصيف فرقة لتجوب جميع المناطق الجنوبية مدة شهرين أو ثلاثة أشهــر للاستطلاع والسهر على تكوين مجموعـات من رجال القوم والمخزن وذلك لتوفير الأسباب الحقيقية للهدوء بالبلاد » (2) أما سوسيي فقد كان يرى أنه لا يمكن فصل الحركة التونسية عن سائر الحركات التي تهز المسلمين من الجزائر إلى طــرابلس، وبناء على ذلك ينبغي أن يشمل القمع الجنوب الجزائــري والجنوب التونسي على حد السواء . ولكي يتسنى احتلال القيروان، يجب أن توجه إليها القوات التي تكون قد حشدت من قبل في تبسة وسوسة وتونس ، وسيمكن احتلال القيروان من تشتيت المقاومين بالوسط . على أنه من

1) من رسالة وجهها الوزير المقيم العام إلى وزارة الشؤون الخارجية في 18 جويلية 1881.
2) رسالة من الجنــرال قائد قوات الاحتلال بالبلاد التونسية إلى وزير الحرب .

الممكن أن تنطلق من تلك المدينة المقدسة كواكب من الجنود لمطاردة القبائل الثائرة بالجنوب .

ولقد حظي هذا المخطط بموافقة وزارة الحرب . فوصلت الإمدادات العسكرية بسرعة إلى الإيالة ، وهي تتمثل في 22.000 رجل من فرنسا و 4.000 من الجزائر . وارتفع عدد الجنود الفرنسيين المنتصبين بالبلاد التونسية إلى 50.000 رجل في أوائل شهر سبتمبر . ذلك أن الحكومة الفرنسية «التي كانت في حاجة إلى الانتصار لصيانة هيبتها» (1) كانت تنتظر على ملل حصول الجيش على نتائج إيجابية . فأسرع سوسيي إلى الشروع في عملياته ابتداء من منتصف شهر اكتوبر .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القيروان هدفا للعمليات الحربية ، وهي تعتبر نقطة تحول بالنسبة إلى منطقة السباسب العامرة بالقبائل التي تستعصي مصالحتها . وقد كان مخطط سوسيي ينص على تطويق المدينة وذلك بالهجوم عليها من الشمال والشرق والغرب . فانطلقت فرقة من الجيش من العاصمة بقيادة الجنرال لوجرو ، وأخرى من تبسه بالجزائر ، بقيادة الجنرال فورجمول ، واستقرت الثالثة بسوسة لتموين

1) مارتال «الحدود الصحراوية الطرابلسية للبلاد التونسية» (1881 — 1911)
A, Martel « Les Confins Saharo-Tripolitains de la Tunisie » (1881-1911) - P.U.F 1965. P. 251.

الجنود وتيسير الاتصالات مع البحر وإمداد الفرنسيين بقطع المدفعية إذا ما حاولت المدينة المقدسة المقاومة .

واستمر حشد القوات وتجميع التموينات بسوسة كامل شهر سبتمبر . وقبل التوغل في السباسب عمد الفرنسيون إلى احتلال العاصمة التونسية احتلالا عسكريا وذلك يومي 6 و 7 أكتوبر ، حيث استولى الجنرال لوجرو على بروج المدينة ونصب وحدات عسكرية على ربوة البلفدير ، ودخلت القوات الفرنسية العاصمة يوم 10 أكتوبر .

وفي يوم 17 أكتوبر غادرت الفرق الثلاث المكونة لمحاصرة القيروان مراكزها متجهة نحو المدينة المقدسة مصحوبة بعدة مئات من الخيول والبغال المحملة بالمؤن والذخيرة . وقد تعرضت الفرقة التي يقودها فورجمول إلى غارات متكررة شنها رجال الفراشيش والهمامة وورتان وأولاد ماجر وأولاد عيار . وشن أهالي جلاص هجومات على المنطقة الشرقية حيث تعرضت الفرقة التي يقودها الجنرال إيتيان إلى غارات متتالية . ولكن توازن القوى قد انقلب إلى صالح الفرنسيين ، لما التقت الفرق العسكرية الثلاث عند مدخل المدينة . وعندئذ وجدت القيروان نفسها مضطرة إلى فتح أبوابها ، وقد كانت تعوزها الوسائل الكفيلة بتمكينها من الصمود أمام حصار منظم .

مواصلة الكفاح وتسليط القمع على المقاومين

من مارس إلى جويلية 1882

نظمت المقاومة صفوفها على الحدود التونسية ـ الطرابلسية حيث كانت تأمل دائما في تدخل القوات التركية. وقد أصبحت تلك المنطقة الملاذ الأمنع لكل من أقر العزم على مواصلة الكفاح. ومما يزيد في أمن ذلك الملجإ، أن فرنسا قد أصدرت الأوامر لقواتها المسلحة بعدم اجتياز وادي منسي، خشية حصول اصطدامات مع القوات التركية الموجودة بالبلاد الطرابلسية وحدوث مضاعفات دولية (مع تركيا وخصوصا مع انجلترا).

وانسحب علي بن خليفة إلى جدلاوين بالمقطع واستقر أحمد بن يوسف بالظاهر بين بير السلطان وبير زميط. وغادرت مجموعات مكثفة قراها (كالصمعة وزاوية حرب وجمنة الخ ...) ملتحقة بصفوف المجاهدين بالجبل أو بطرابلس.

أما أحمد بن يوسف وأولاد رضوان الذين كانوا يراقبون منطقة بير السلطان، فقد حرصوا على توطيد علاقاتهم مع مجاهدي الهمامة المستقرين بين بير السلطان ونفزاوة. وقد عمد الجنرال لوجرو إلى ملاحقتهم في منتصف شهر ديسمبر،

فغادروا نفزاوة واجتازوا الجبل عن طريق وادي الحلوف للالتحاق بالقائد علي بن خليفة بجدلاوين. وتمسك رجال الهمامة والتوازين والودارنة بمراكزهم فلم تسلم منهم فرق الجيش الفرنسي المكلفة «بالتهدئة» ولا مجمـوعات المقاومين الذين ألقوا السلاح .

وأما علي بن خليفة فإنه «لم يترك الاختيار إلى الذين يرغبون في العودة. حيث ان فرسان جلاص ونفات كانوا بالمرصاد لتذكير المنخذلين بواجب المقاومة، وذلك بشن الغارات عليهم» (1)

ولقد اشتدت المقاومة في شهر فيفري 1882 . فقام رجال الهمامة وأولاد يعقوب بعمليات حربية في المناطق الممتدة شمال شط الجريد، وشنوا الغارات على وادي سوف بالتراب الجزائـري، في حين نظم مجاهدو ورغمة حملات تأديبية ضد مجموعات بني يزيد والحزم التي بدت عليها علامات التعب .

وفي الوسط قام رجال نفات وجلاص الذين كانوا منقسمين إلى مجموعات تضم ما بين 200 و 400 فارساً، بشن عدة هجومات في منطقة القيروان وضواحي صفاقس وسوسة وتوغلوا في تلك

---

1) مارتـال — المرجع السابق، ص 266 و 267 .

الربوع إلى أن وصلــوا إلى منطقة النفيضة في أوائل شهر مارس حيث هجموا على ضيعة زراعية وقتلوا عددا كبير من الأوروبيين .

وبعد نقلة سوسيبي إلى الجزائــر كلف فورجمول بقيادة قوات الاحتلال ، بينما احتفظ الجنرال لوجرو بقيادة جيش الجنوب ، فقام بالاشتراك مع الجنرال فيلبار بعمليات القمع التي لم يسلم منها لا البشر ولا الحيوانات ولا الزراعات ولا التجمعات السكنية . ولقد جرت تلك العمليات بصفة منتظمة وشاملة ، فأتت على الحرث والنسل ... ...

ولقد حاول الجاسوس المــزدوج يوسف الليڤــرو أن يتحصل على استسلام المقاومين عن طريق التفاوض .

والجدير بالملاحظة أن يوسف الليڤرو هذا ـ الذي هو من أصل جنــوي ـ كان يقوم مثل أبيه لويس أرنولد الليڤرو ، بمهمة ممثل الباي بمدينة عنابة ، ولكنه «كان يخدم مصالح فرنسا مثلما يخدم مصالح تونس» . ولقد ارتقى الى منصب عامل على الأعــراض والجريد ، خلال سفره إلى باريس صحبة الوزير مصطفى بن اسماعيل ثم ارتقى إلى رتبة قائد فرقة الخيالة غير النظامية في سنة 1881 . وقام بدور الوسيط بين لوجرو وبين السكان الحاملين للسلاح . كما حاول الحصول على استسلام بعض المقاومين مقابل وعود خلابة .

* المجاهدون والفرنسيون من 1882 إلى 1887

إلا أن معظم المجاهدين قد بقوا متحصنين بطرابلس وأكثرهم ينتمـون إلى قبائل الهمامه . كما استقر بالبلاد الطرابلسية أولاد إيدير بقيادة حسن المسعي وأولاد سعيد الذين كانوا يأتمـرون بأوامر الحاج بن الواعر وعدد كبير من أهالي السواسي والمهاذبة وبني يزيد. أما أولاد يعقـوب والعذارى وعلى رأسهم بوعلاق، فقد استقـروا بجنوب جبل نفوسة في ضواحي نالوت محافظين على علاقاتهم الوطيدة مع حلفائهم من الهمامة .

وفي أوائل سنة 1882 تسرب عدد وافر من المقاومين إلى التراب التونسي واستقروا بمنطقة ورغمة بين وادي فسي ومدنين وذلك لاستئناف عملياتهم . ثم اجتازوا منطقة نفزاوة إلى أن وصلوا إلى مدينة قفصة ، ومن هناك انقسموا إلى مجموعات مقاتلة . فاتجه مجاهدو جلاص نحو القيروان في شهر سبتمبر حيث قاموا بمناوشات متكررة ضد جيش الاحتلال، وشن أولاد رضوان غارات على قطعان الماشية وعلى القوافل في المنطقة الواقعة بين قفصة وشط الجريد، ونصبوا كمائن للوحدات الفرنسية الصغيرة. وقـام رجـال نفات بمـراقبة الطرق المؤدية إلى الجم وأخذوا في مناوشة القوافل الفرنسية التي

تسلك تلك الطـرق . وكانت الخطـة المتبعة تتمثل دومـاً وأبدا في شـن الغارات السريعة الكفيلة بتمكين المجاهدين من مهاجمة العدوّ على حين غفلة والانسحاب في الحين بعد تكبيده جسيم الخسائـر . ويقول مارتال حول هذا الموضوع : «إن كل محاولة لملاحقة الثائرين قد اخفقت، نظرا من جهة إلى صمود الخيول ومن جهة أخرى إلى معرفة المقاومين للبلاد وتواطؤ السكان معهم » (1)

وفي منطقتي نفـزاوة والجريد، وحتى في منطقة وادي سوف الشرقية ، قام أولاد عزيز (من الهمامة) وأولاد يعقوب بعملياتهم دون التعرض لأي عقاب ، وقد مكنتهم غاراتهم الخاطفة من الحصول على غنائم هامة . كما كان مجاهدو ورغمة يقومون بدون انقطاع بمناوشات ضد أجوارهم الغائرين من بني يزيد والحزم . أما رجال التوازين فقد دافعوا دفاعا مستميتاً عن منطقتهم بمساعدة حلفائهم في توجان .

وعندما عجزت القوة على التغلب على المقاومين حاول الفرنسيون إخضاعهم بالاقناع . فبذلوا جهودهم في أول الأمر لاقناع علي بن خليفة الذي يعتبرونه قائد المقاومة ورمزها . وأرسلوا إليه مبعوثين من بينهم حفيد الأمير عبد القادر الجزائري :

---

1) المرجع السابق ص 292

عبد الرحمان بن الحسين بن محيي الدين. وقد وعدوه بوعود خلابة تتمثل بالخصوص في «الرجوع إلى تونس والحصول على جراية وضمان قيادته لعشيرته بصورة تكاد تكون ثابتة (1).

وفي نفس الوقت حاول الجنرال فيرو الذي أصدر أمرا بالعفو، أن يستميل مختلف جماعات المقاومين. ولقد لعب الليڤرو في هذه العملية دورا أساسياً. حيث أنه ربط الصلة بقيادة الثورة وتمكن من إقناع البعض منهم بالرجوع مع رجالهم. ولكن علي بن خليفة لم يرض بالتصالح ولم يقتصر على رفض الأمان، بل أنه دفع برجاله ضد كل من تخول له نفسه الاستسلام.

وبعدما رفض المجاهدون عملياً كل مطالب التصالح، قرر لوجرو الذي كان قد خلف فورجمول على رأس جيش الاحتلال، إرسال فرقتين عسكريتين إلى الجنوب حيث مكثتا إلى سنة 1883، وقد انطلقت الفرقة الأولى بقيادة المقدم كوريار، من قابس في اتجاه مدنين، في حين استقرت الثانية التي يقودها العقيد لاروك، بوادي فسي، لمحاولة اخضاع أهالي ورغمة. إلا أن عمليات الترهيب، لم تسفر في الواقع عن أية نتيجة عملية. ذلك أن «أولاد خليفة قد استمروا في

---

1) المرجع السابق ص 296

معظمهم في شن المعارك وحولوا معسكراتهم إلى المقطع مع أولاد حامد .» (1)

وتسهيلا لعمليات عودة المهاجرين إلى البلاد التونسية، وافق الفرنسيون على دفع معاليم ترحيلهم عن طريق البحر. ولكن لئن عاد بعض مئات المقاومين إلى أرض الوطن، فإن معظمهم قد مكثوا بطرابلس. وفي شهر فيفري 1883 بلغ عدد الذين رفضوا الرجوع إلى بلادهم 20.000 رجل حسب التقديرات الرسمية. وكان علي بن خليفة والحاج حراث وحسن بن المسعي وعلي بوعلاق وبلقاسم بن سعيد والحاج بن الواعر يشرفون على سير العمليات من طرابلس.

وفي شهر جانفي 1883 غادر أولاد خليفة بلادهم وقرروا مواصلة الكفاح بالبلاد الطرابلسية «ولقد تضافرت عمليات الانتقام التي شرعوا فيها مع الغارات التأديبية الموجهة من طرف المقاومين الألداء، ضد المهاجرين الراغبين في العودة إلى البلاد التونسية. وقد انجر عن ذلك تفاقم انخرام الأمن بالبلاد».(2)

فما كان من السلط الفرنسية التي لم تتمكن من التغلب على المقاومة بوسائلها الخاصة، إلا أن قررت تكوين فرقة من

1) المرجع السابق ص 296
2) « « ص 326

خيالة المخزن، تم انتدابهم من رجال الودارنه والكزور وبني يزيد، لمـــراقبة الحدود .

* وفاة علي بن خليفة وعودة المقاومين

توفي علي بن خليفة يوم 14 نوفمبر 1884 بمنطقة يفرن بطرابلس، وهو يبلغ من العمر 82 عاماً . ودفن بالزاوية الغربية في كنف الاحترام الذي تستحقه شجاعته وصموده ووطنيته التي لا يقدح فيها أي أحد . وبوفاته اختفت أكبر شخصية من شخصيات المقاومة التونسيـــة .

على أن وفاة المرحوم علي بن خليفة لم تسفر عن عودة جميع أنصاره ، كما كان يأمل في ذلك الفرنسيون . ولقد عبروا عن خيبة أملهم، باتخاذهم للقرار القاضي بمصادرة أملاك المقاومين الذين سوف لا يرجعــون قبل أول مارس 1885 . وقد وجه الباي في 29 ديسمبر 1884 النداء التالي . :

الحمـــد لله :

من عبدالله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الأمور إليه علي باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله أعماله وبلغه آماله .

هذا الخطاب موجه إلى رعايانا الذين فروا من بلادهم والتجأوا إلى بلاد أجنبية (عجل الله برجوعهم إلى ديارهم) .

إنكم لما جاهرتم بالعصيان ضد أوامر حكومتنا، ارتكبتم عملا يستنكره العدل والعقل . ولقد انسقتم إلى ما أسداه إليكم بعض قادتكم من نصائح مشؤومة وتماديتم على غيكم . ومع ذلك فإننا عاملناكم دوماً وأبدا بالرحمة والشفقة .

ولقد منحكم شقيقنا المعظم سيدنا محمد الصادق باشا باي تغمده الله برحمته العفو والأمان . ونسجنا على منواله، فبقيت أغلبيتكم بالبلاد، وأيدت الحكومة الفرنسية الفخيمة والمجيدة التي قبلنا حمايتها الفعالة، تلك التدابير الرحيمة التي أزالت عن أبصاركم غشاوة الضلال .

هذا وإن منكم من لم يثب إلى رشده . على أن الحكومة الفرنسية من حقها استعمال القوة لإكراهكم على الرجوع إلى الايالة، وذلك وفقاً للسلطات التي منحتها لها المعاهدة التي أمضيناها معها، فهي الحامية لبلادنا وساكنيها . ولكننا فضلنا جميعاً الركون من جديد إلى الرحمة والغفران، باعتباركم مغرورين . أما اليوم وقد أدركت يد المنون قائدا كنتم تصغون إلى نصائحه، فلم يعد هناك من سبب لتبرير إقامتكم بالخارج . فعودوا إذن إلى أوطانكم بكل أمان . وسوف لن يوجه إليكم

اليوم أي لوم، وستتمتعون بالعفو والأمان . ولن تخشوا أي شيء يصيب أشخاصكم أو عائلاتكم أو مكاسبكم . وإننا نحدد لكم أجلاً مدته ثلاثة شهـور ابتداء من تاريخ هذا الخطاب .

فمن تفهم منكم هذا الاجراء وأصغى إلى نصائحه، فقد سلك سبيل الرشاد . وأما الذين سيتمادون على غيهم فسوف يقترفون جرماً ضد أنفسهم . ولم يبق لهم أي عذر يتذرعون به وسيعتبرون متمردين ويسحب منهم الأمان بالنسبة لأشخاصهم ومكاسبهم .

وحرر في 13 ربيع الأول (29 ديسمبر 1884)

ولكن هذا التهديد لم يرهب المقاومين أكثر من اللازم . ذلك أنهم «يعلمون أن مجموعتهم ستحتظنهم دوماً وأبدا» . مهما يكن تاريخ رجوعهم والظروف التي يتم فيها»(1)

أما الليڤرو الذي أسند اليه الباي رتبة أمير أمـراء، فسيبذل قصارى جهده للحصول بالتفاوض على عودة المهاجرين . ولقد أجرى مفاوضات مع مهاجري الهمامة ونفات بواسطة بلقاسم بن محمد بن خليفة وأخيه عمـار، ووعدهم بإلغاء قـرار المصادرة وبالخصوص بإعفائهم من الضرائب التـي

1) المرجع السـابق ص 336

لم يدفعوها أثناء سنوات الهجرة . وقد ساهمت جهوده في رجوع أغلب مقاومي نفات في جوان 1885 . والواقع أن ذلك الرجوع كان ناتجاً أولا وبالذات عن قلة الاعانات الواردة من حكومة طرابلس التي أخذت تتقرب إلى فرنسا خشية اعتداء إيطاليا على بلادهـا .

وقد اقتفى أثر نفات بعد مدة قليلة ، عدد من أهالي الهمامة وجـلاص .

وبقيت أكثر العناصر تمسكاً بمواقفها أولاد حامد، وعلى الأخص أولاد خليفة الذين يمثلون قسماً من التوازين، وقد قاموا بعمليات جديدة بمنطقة المقطع . ولقد عجزت القوات الفرنسية كل العجز، من سنة 1884 إلى سنة 1887، على نشر الأمن بالحدود التونسية الطرابلسية، وأصبحت الحالة تتفاقم يوما بعد يوم، حيث أضيفت إلى غارات المقاومين، عمليات قوات المخزن التي لا يمكن مراقبتهـا .

وعندئذ اقترح القبطان روبيي ، قائد حامية المطامر، احتلال المنطقة المحايدة الممتدة بين المقطع وبين التراب الطرابلسي الصرف . ولكن الجنرال بولانجي قائد قـوات الاحتلال ، لم ير هذا الرأي، حيث أن قواته المحدودة العدد لا تسمح له قط بالتمديد في مساحة المناطق المحتلة . ولقد

لعب الليڤرو آنذاك دورا فعالا في الاتصالات التي جرت بين مختلف فرق المقاومة وبين السلط الرسمية . وحاول بدون جدوى إرجاع أولاد خليفة «حيث أن الإغراءات مثل الوعيد أو التهديد لم تفت في عزيمتهم» (1)

ولقد أثار فشل الجهود الفرنسية بالجنوب التونسي خلافات حادة بين السلطة المدنية التي يمثلها المقيم العام بول كمبون والسلطة العسكرية التي يمسك بها الجنرال بولانجي . فقد تضاربت نظريات السلطتين حول الوسائل الكفيلة بإخماد الثورة في أقصى الجنوب التونسي .

ذلك أن بول كمبون الذي كان يشعر بكره شديد تجاه الجنرال بولانجي، كان يرى أن كل ما تعرضت له فرنسا من خيبات في المناطق الجنوبية بالايالة التونسية راجع إلى السلطة العسكرية التي «تتحمل مسؤولية كل ما وقع وخصوصاً ما لم يقع . فهي التي تحاول في هذه البلاد مثلما تحاول في بلاد الطونكان (بالهند الصينية) أن تقف في وجه السلطة المدنية وأن تعرقل جهودها» (2) .

---

1) المرجع السابق ص 348 .
2) صحيفة «لوطان» (Le Temps) 26 جوان 1966 .

فاقترحت وزارة الشؤون الخارجية على وزارة الحرب «...... اتخاذ جرجيس كقاعدة للعمليات والتموين... وتجهيز قبائل المخــزن ببنادق سريعة الطلق وعدم منعها في المستقبل من الانتقام بنفسها من أعدائها» وتكليف السلطة العسكرية بإدارة الجنوب . ولكن كمبون فضل الاستغناء عن تلك السلطــة ومنح ثقته للقائد الليڤرو لتغيير الأوضاع التي بدت لــه مرضية للغاية، بعد الجوله الاستطلاعية التي قام بها بالجنوب في شهر ماي 1886 . ولقد قام الليڤرو الذي كان يعرف البلاد معرفة جيدة ، بنشاط مكثف لإرجاع المهاجرين إلى ديارهم . وقد وعدهم بجميع التسهيلات اللازمة لذلك . وهكذا ففي شهر نوفمبر فضل أولاد خليفة وأولاد حامد الرجوع إلى وطنهم وقد تعرضوا لبعض المضايقات من قبل السلط التركيــة بطــرابلس .

ولكن الفوضى واختلال الأمن قد استمرا على الحدود التونسية الطرابلسية «فقد تعددت السرقــات والمطاردات والانتقامات وتسويات الحساب المحلية»(1) واضطرت الساط الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات أمنية جديدة : من ذلك أن الجيش قد تحصل رسمياً في سنة 1887 على حق مراقبة كامل الجنوب

---

1) مارتال — المرجع السابق ص 366 .

مراقبة إدارية . كما أحدث سلك مخزني قار وتم احتلال مدنين وجرجيس وتطاوين فيما بين سنة 1888 وسنة 1889، في حين بقيت قابس مقرا للحامية الموضوعة تحت سلطة قائد عسكري . وفي شهر ماي 1889، أحدثت القيادة العليا لدائرة مدنين «وتتمثل» مهمتها الخاصة في درس الوسائل الكفيلة بإقناع أهالي ورغمة بالعدول عن تقاليد النهب والسلب الموروثة والسعي إلى تحقيق استقرارهم عن طريق بناء السدود والطرقات والآبار والقصور والمدارس الخ... كما ستتولى جمع الوثائق المتعلقة برسم الحدود رسماً مضبوطاً، وذلك لإثبات حقوقنا أثناء المفاوضات . وأخيرا ستدرس مسألة العلاقات التجارية مع السودان عن طريق غدامس» (1)

وفي سنة 1890 أصبحت قبلي مركزا إدارياً وعسكرياً، وألحقت منطقة نفزاوة بالتراب العسكري .

وهكذا فبعد مضي عشر سنوات على انتصاب الحماية، تبخرت الآمال التي كان يعلقها المجاهدون التونسيون على مساعدة محتملة من قبل السلط التركية بطرابلس . فلا سبيل حينئذ إلى مواصلة الكفاح . ومن ناحية أخرى فقد كانت

---

1) وزارة الحرب – 10 ماي 1889 –

القبائل تواجه عدوا ما انفك ينظم صفوفه للإحاطة بالبلاد ويبسط نفــوذه عليهــا .

ولقد قام الأتراك من جانبهم بتدعيم وسائل الدفاع عن طــرابلس ووضع حد لتقدم الفرنسيين بمنطقة غدامس . أما إيطاليا التي « فرضت احترام حرمة مستعمرتها المقبلة من الناحية الاقتصادية والتجارية » ، فإنها لم تترك إلى فرنسا حرية التصرف . من ذلك أن الحوادث المتعددة التي جرت في المناطق المتنازع عليها ، ولا سيما حول منطقة جنين ، قد شجعت على ضبط الحدود التونسية الطرابلسية . وبالفعل فقد تم ذلك أثنــاء ندوة طــرابلس (11 أفريل 19 ماي 1910) التي أفضت إلى إبرام اتفاقية تركية فرنسية ، تضبط الحدود التونسية الطــرابلسية ، لصالح إخواننا الطــرابلسيين . ذلك أن فرنسا قد فضلت الحصول على حل وسط على حساب بلادنا ، لأنها لم تتجرأ على إغضاب الايطاليين ، الموعودة إليهم طرابلس ، ولأنها ستكون في حاجة إلى حلفاء عندما تطــرح « القضية المغــربية » .

ومن ناحية أخرى فإن السلم المفروضة على الايالة التونسية بتمامها وكمالها ، ستمكن فرنسا حينئــذ من الشروع في عملية الانتزاع التدريجي التي ستجر الشعب التونسي إلى الفقر والبــؤس .

الباب الثاني

الإستعمار الزراعي

* 1 ـ الاستعمار الخاص عن طريق رؤوس الأموال (1881-1892)

لقد هيأ التسرب الرأسمالي الذي سبق انتصاب الحماية بتونس، أعمال الانتزاع الريفي التي تمت خلال فترة 1881 1920 . ولئن استقر بعض الايطاليين والمالطيين منذ مدة طويلة في ضواحي مدينتي تونس وبنزرت أو بالوطن القبلي وعمدوا إلى استغلال بعض القطع الصغيرة من الأرض بأنفسهم، فبالعكس من ذلك انعدم وجود مجموعات ريفية فرنسية مستقرة بالايالة قبل التدخل العسكري، وذلك خلافا للمدن التي كانت تضم أقلية أروبية وبوجه خاص إيطالية وفرنسية، ولكن بنسبة أقل، تتعاطى نشاطا تجاريا هاما . أما الارياف فقد كانت تونسية خالصة، ولا يقطنها العنصر الأروبي إلا بصورة نادرة للغاية، في حين يكاد يكون العنصر الفرنسي مفقودا فيها .

إلا أن مصير تلك الأرياف سيتغير رأسا على عقب ابتداء من الوقت الذي تملك فيه رأس المال الفرنسي ضيعات زراعية متسعة الأرجاء، وقد اهتم بالقيام بتوظيفات مربحة جدّا في بلاد كانت خاضعة قبل سنة 1881 للهيمنة الفرنسية، حيث قد تحصلت مجموعات مالية عتيدة على مساحات شاسعة من الأراضي. من ذلك مثلا أن شركة باتينيول المستغلة للسكة الحديدية الرابطة بين تونس وعنابة وقالمة، قد تحصلت على ضيعة وادي الزرقاء البالغة مساحتها 9000 هكتار. وقبل أن يغادر خير الدين باشا الايالة في اتجاه الاستانة كان قد باع هنشير النفيضة الذي تبلغ مساحته 120.000 هكتارا إلى شركة مرسيليا، وقد كانت اشترت من قبل ضيعة سيدي ثابت البالغة مساحتها 5000 هكتارا وضيعة العزيب التي تبلغ مساحتها 1.500 هكتارا. ثم تكونت مجموعات مالية فرنسية منذ السنوات الأولى من انتصاب الحماية، لشراء الأراضي بالايالة. من ذلك أن البنك التونسي وفرعه «الشركة العقارية التونسية»، قد تحصلا على 3.500 هكتارا بالمرناقية، كما أصبح بعض الرأسماليين من مدينة ليون الفرنسية يملكون بعض الأراضي الزراعية بمنطقة مرناق ووادي مجردة الوسطى ومنطقة صفاقس واشترى «الاتحاد العقاري الفرنسي» ضيعة تيبار البالغة مساحتها 3000 هكتارا. وتكونت «الشركة العقارية التونسية» لاستغلال الأراضي

التي كان يملكها الوزير مصطفى بن اسماعيل ومنها الـ 18.000 هكتار التابعة لضيعة السعدية الواقعة بمنطقة القيروان. ولقد قام عدد من أرباب البنوك والمالية والصناعة ومن رجال السياسة المنتمين للطبقة البرجوازية العليا، سواء بشكل خاص أو عن طريق شركات خاصة، بإنشاء ضيعات شاسعة، لاسيما بمنطقة العاصمة وبسهول مجردة الخصبة ثم في أراضي سيالة فيما بعد» (1).

وكانت تلك الضيعات تشتمل على مساحات شاسعة جدا. فمن مجموع 331 ضيعة زراعية فرنسية (تبلغ مساحتها الجملية 263.000 هكتارا في سنة 1885) تشتمل 114 ضيعة على معدل يفوق 400 هكتارا، و 60 ضيعة تتراوح مساحتها بين100 و500 هكتارا، وتشتمل 157 ضيعة فحسب على أقل من 100 هكتارا.

أما المعمرون الإيطاليون الذين يملكون معدلا يقل عن 30 هكتارا في سنة 1890، فلا يمكن قياسهم بالرأسماليين الفرنسيين وما يملكونه من أراض زراعية.

وحرصا على تمكين المشترين الجدد من امتلاك أراضيهم امتلاكا تاما وتشجيع الشراءات الجديدة، تقرر أن يتم شيئا ما تصحيح الأوضاع العقارية، وذلك بمقتضى القانون العقاري الصادر في سنة 1885 والذي وضعه المقيم العام بول كمبون.

---

1) جان بونسي (Jean Poncet) «الاستعمار والزراعة الأروبية بالبلاد التونسية منذ سنة 1881» (باريس — 1958).

ولقد أكد المقيم العام في تقريره التمهيدي على أنه «يتعين لجلب رؤوس الأموال (الضرورية لاستثمار المواد الطبيعية) واستبقائها، حماية المشترين للأراضي الزراعية من جهلهم للغة البلاد وقوانينها وتقاليدها وجعلهم في مأمن من المطالب غير المتوقعة. وباختصار تيسير المعاملات وتأمينها» (1).

ومن ناحية أخرى فقد كان ذلك القانون يرمي إلى حماية الأملاك «المثقلة بعدد كبير من الحقوق العينية والأعباء الخفية التي.... تنقص من مرابيحها بوجه خاص». فيتعين إذن تعويض الرسوم القديمة التي هي في حوزة الأوروبيين والتي هي رسوم عربية بدائية «تعطي معلومات غير مدققة حول منشإ تلك الأملاك وحدودها وحول وضعية العقار القانونية».

ولقد ضبط قانون التسجيل إجراءً يقضي بعدم فرض تسجيل العقارات التونسية. كما أحدث «مجلس مختلط» يرأسه فرنسي ويتركب من قضاة، نصفهم من التونسيين والنصف الآخر من الفرنسيين، ويصدر أحكامه بصورة نهائية وبدون استئناف، فيقضي عند انتهاء المحاكمة بقبول التسجيل لفائدة المدعي أو رفضه، كما أنه يراقب تطبيق القانون ويفصل النزاعات

---

1) تقرير حول القانون العقاري التونسي 1885 : من صفحة 1 إلى صفحة 20 .

التي قد تحدث بعد القيام بالإجراءات القانونية التي تفضي إلى وضع رسم تملك تسجله مصالح دفترخانة ثم تحتفظ بالأصل وتسلم نسخه منه (الرسم الأزرق) إلى صاحب الملك. وتنسحب حينئذ على الملكية المسجلة والمضمونة من كل اعتراض والمتخلصة من كل «حقوق عينية أو أعباء خفية» جميع مزايا الملكية الفردية، حسبما حدده القانون المدني الفرنسي.

وهكذا تتحقق كل آمال الرأسماليين الذين كانـــوا قد اشتروا الأراضي الزراعية لتحقيق غاية أساسية : أ لا وهي العمل على بيعها من جديد، على أمل حصول ارتفاع في أثمانها. ومنذ ذلك التاريخ، اكتسبت الأراضي الزراعية المسجلة والمتمتعة بوضعية قانونية محددة وواضحة، قيمة تفوق بكثير ثمنها الأصلي.

لكن «الأراضي الزراعية بالبلاد التونسية لم تكن مهيأة أبدا للتحول من نظام الملكية الشائعة والعائلية أو الملكية المجزأة إلى نظام الملكية الفردية المحصورة. ولقد انتشر هذا النظام الأخير عن طريق تسجيل الأراضي لفائدة المالكين الممتازين وأفضى في نفس الوقت إلى فصم عرى العلاقات التي كانت تربط في القديم لا فحسب بين الأرض و«الخماسة» بل أيضا بين الأرض وحائزيها والمنتفعين بها الأقدمين أي المستأجرين

الدائمين وحتى المنتفعين بنظام الإنزال » . (1) وفي الواقع فإن حق الملكية المحصورة الذي منحه نظام التسجيل للمالك الأوروبي، لا ينسحب على « الفلاحين التونسيين الذين كانوا محتفظين بملكية تلك الأراضي ذاتها بصورة تكاد تكون دائمة وذلك مقابل دفع غرامة زهيدة لصاحب الملك الاسمي » (2)

ومن ناحية أخرى فان القانون العقاري لسنة 1885 قد اقتضى أن يشمل التسجيل الأراضي الممنوحة عن طريق الإنزال . ومن المألوف أن الإنزال هو عبارةعن ريع دائم بنسبة قارة، يسلمه المستغل إلى صاحب الأرض، حتى يتمكن من المحافظة إلى ما نهاية له بحقوقه على تلك الأرض، ويضمن للمنتفع بالإنزال إمكانية استغلال الأرض بصورة مستمرة وفي كنف السلام . إلا أن تسجيل الأراضي الخاضعة لنظام الإنزال سيمكن المشرع الفرنسي من تحويل ذلك النظام إلى « طريقة للتملك » ونقل ملكية أراضي الأوقاف لفائدةالمعمرين . ويقول المستشار باسكال حول هذالموضوع ما يلي : « من الواضح أنه إذا كانت لنا بعض الحظوظ لجلب المعمر الصغير إلى هنا، فلا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق نظام الإنزال الذي يمكنه من الحصول على الأرض مقابل ريع زهيد وتكريس جهوده لتركيز زراعاته » .

1) المرجع السابق ص 150 .
2) « « ص 151 .

وهكذا فإن نظام الإنزال يمكن المستغل من التصرف في الأرض كيفما يشاء وتأجيرها أو بيعها دون أن يحتاج إلى الحصول على موافقة المالك الأصلي ولا إلى دفع ثمن تلك الأرض .

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الأراضي المستثمرة عن طريق الإنزال تقع عادة في مناطق الضيعات الزراعية الممتدة إلى أبعد من دوائر الزراعات المكثفة (كزراعة البقول والثمار) التي تحيط بالمدن . وهي في العادة أراض غير محروثة بصورة منتظمة . وبناء على ذلك فان جمعية الأوقاف تسلمها مقابل ثمن بخس . ومن ناحية أخرى فبما أن الانزال هو ريع دائم وغير متغير ، فان المردود الذي يحصل منه للمالك ينقص باستمرار وذلك نتيجة للظروف النقدية فيما بعد الحرب . والواقع أن الإنزال يمثل طريقة من الطرق العملية لانتزاع الملكية ، وقد كانت أكبر ضحية من ضحاياها جمعية الأوقاف القائمة بدور اجتماعي على غاية من الأهمية (كنشر التعليم وصيانة المستشفيات والمؤسسات الدينية الخ . . .)

وفي الجملة فقد تحصل الأوروبيون في حدود سنة 1892 على أكثر من 430.000 هكتارا من الأراضي الزراعية الواقعة في مختلف مناطق البلاد التونسية وبالخصوص منطقة التل ومنطقة الساحل (النفيضة) . وقد استمر التونسيون في زراعة تلك الأراضي

كما كان الأمر من قبل . ولكن « نظام الغرامات الاقطاعية والانزالات المؤبدة » قد حل محله « نظام الإيجار بالمزاد العلني » (1) ولم يزل معلوم الإيجار في ارتفاع ، موفرا مداخيل بالغة للدولة وللحائزين الجدد للأراضي الكبرى .

هذا ولم تدخل تغييرات كبيرة على فنيات وأساليب استغلال الأراضي الزراعية إلا في حدود سنة 1890 .

وبقطع النظر عن المناطق التي كان يقيم بها الإيطاليون وبعض المعمرين الفرنسيين (كمنطقة العاصمة ومنطقة وادي مجردة السفلى)، فقد تمادى الحائزون التونسيون في استغلال الأراضي التونسية كما كان الأمر من قبل .

ذلك أن الاستغلال المباشر لم يكن يهم الفرنسيين الذين كان عددهم ضئيلا في الأرياف التونسية . ومن ناحية أخرى فإن النظام الجمركي ووضعية سوق المنتوجات الزراعية لم يكونا من العوامل المشجعة على ازدهار الفلاحة الأوروبية الصرفة . « فالخمور الواردة من إسبانيا مثلا (كانت تدفع) فرنكين والزيوت 3 فرنكات للدخول إلى فرنسا . أما إذا وردت من البلاد التونسية فانها تدفع مجتمعة 4،50 فرنكات بالنسبة للهكتولتر أو للقنطار »(2)

---

1) المرجع السابق — ص 16

2) بول بورد (Paul Bourde) جريدة لوطان الباريسية (Le Temps) 11 فيفري 1890 .

«وكان القمح التونسي يدفع 1،40 فرنكا بايطاليا بالنسبة للقنطار الواحد و 25 فرنكا بمرسيليا . أما الضأن فكان يدفع 0،20 فرنكا بإيطاليا و3 فرنكات بمرسيليا» . (1)

ولكن ابتداء من سنة 1890 شرعت الحكومة الفرنسية في تطبيق سياسة جديدة ترمي إلى إدماج البلاد التونسية في منطقة النفوذ الاقتصادي الفرنسي. ذلك أنه تحت ضغط الفرنسيين المقيمين بتونس سنّت الحكومة الفرنسية تشريعا جمركيا جديدا يتمثل في القانون المؤرخ في 3 جويلية 1890 والذي فتح السوق الفرنسية في وجه المنتوجات التونسية . وتبعا لذلك فإن الصادرات التونسية التي لم يكن يبلغ معدل قيمتها سوى 20 مليون فرنك في سنة 1890 قد ارتفعت دفعة واحدة إلى أكثر من 51 مليون فرنك بالنسبة لمدة 14 شهرا ونصف في سنتي 1890 و 1891 و 73.200.000 في سنة 1892» . (2)

هذا وان التشريع الجمركي الجديد الذي مكن من ترفيع حجم المنتوجات التونسية المصدرة إلى فرنسا، قد أسفر عن تنمية المنتوجات الزراعية الأوروبية بالبلاد التونسية وبالخصوص

1) بونسي — المرجع السابق ص 167 .
2) نقلا عن الفصل الوارد في نشرية إدارة الفلاحة والتجارة عدد 3 بتاريخ 15 أفريل 1897 تحت عنوان « مستقبل البلاد التونسيّة التجاري » .

زراعة الكروم، وذلك في الوقت الذي كانت تجتاز فيه الكروم الفرنسية أزمة الفيلوكسرا، ثم زراعة الزياتين، وما انجر عنها من إلحاق أراضي سيالة بأملاك الدولة .

وهكذا فان أهم التغييرات التي حصلت إلى حدود سنة 1890، قد كانت تهم الطرق الجديدة لامتلاك الأراضي المنصوص عليها بالقانون العقاري الصادر في سنة 1885، وتحويل ما يقرب من 500.000 هكتار من أيدي التونسيين إلى أيدي الاجانب .

ولقد كانت الاستثمارات الخاصة بتجهيز الأرياف بالسكة الحديدية والطرقات والبريد وغير ذلك، تحمل على كاهل الدولة التونسية وحدها . فقد بلغت قيمتها من سنة 1884 إلى سنة 1892 حوالي 72 مليون فرنك، وهي تفوق بكثير حجم رؤوس الأموال المخصصة لامتلاك الاراضي .

* 2 – المضاربة والتوسيع من نطاق زراعة الكروم الإيطالية وزراعة الزياتين الصفاقسية (1890ـ1900)

لقد تم بيع جزء من الأراضي التي اقتنتها المؤسسات المصرفية (كشركة مرسيليا للقرض . والقرض العقاري والبنك التونسي الخ...) أو الشركات الكبرى (كشركة عنابة قالمة

وشركة صفاقس قفصة)، بمناسبة ارتفاع ثمن الأراضي الزراعية، وذلك بتوزيعها إلى قطع متفاوتة المساحة . ولم يكن المالكون لتلك الأراضي يهتمون بجنسية المشترين، فالذي كان يهمّهم أولا وقبل كل شيء، هو عقد الصفقات المربحة .

ولقد وجدت المضاربة في أول الأمر حرفاء متهيئين لذلك وهم مزارعو الكروم الإيطاليون المتلهفون على امتلاك الأرض والقادمون من جزيرة بنتالاريا أو من جزيرة صقلية . فلقد اشتروا في منطقة رايفيل في حدود سنتي 1886 1887، قطعا من الأرض ، بثمن 150 فرنكا الهكتار الواحد، مقسط على عشر سنوات. وقد حققت الشركة الفرنسية الافريقية المستفيدة من تلك العملية «زيادة في القيمة قدرها 30 ٪ على الأراضي غير المزروعة، وذلك بالنسبة للمبالغ المدفوعة إلى خير الدين باشا » .

ولقد تغير منظر تلك الأراضي، بفضل العمل الدائب الذي قام به المالكون الجدد، فتغطت بالكروم وأعطت بصورة غير مباشرة، قيمة أكبر للأراضي المجاورة بمنطقة بوفيشة ، والتي وزعت إلى قطع وسلمت إلى عدد من المعمرين الجدد، ومعظمهم من الإيطاليين «بثمن يتراوح بين 300 و350 فرنكا، بالنسبة للهكتار الواحد» . أما في ضواحي العاصمة وفي منطقة نعسان بالذات ، فقد بيعت الأراضي بثمن 500 فرنكا وأكثر

بالنسبة للهكتار الواحد. كما تم «التعمير بواسطة الإيطاليين عن طريق تسليم الأراضي بالمزارعة.»
وفي منطقة الجديدة قام بعض كبار المالكين الفرنسيين بإقرار 80 عائلة من عائلات المزارعين الإيطاليين. وقام بنفس العملية في منطقة الخنقة عدد من الضباط الفرنسيين الذين أصبحوا مالكين للأرض. كما أحدثت بعض البنوك أو بعض الخواص عددا من القرى مثل زيانة وبو عرقوب وشمس وغيرها، وقد كان أغلب سكانها من الإيطاليين. وفي مناطق العاصمة وبنزرت وقرنبالية استقر مزارعو كروم من الإيطاليين على الأراضي التي وضعها على ذمتهم معمرون فرنسيون، فقاموا بحرثها وزراعتها إلى أن أصبحت تنتج. وعند ذلك تُقسّم قطعة الأرض التي يتم إحياؤها بين المعمر الفرنسي «والمغارسي» الإيطالي. ولكن الجزء الأوفر من الأملاك الايطالية الصغرى ناتج عن بيع الأراضي المسلمة إلى كبار المالكين الفرنسيين الذين لا يهمهم الاستغلال المباشر لتلك الأراضي ولكنهم يؤملون في ارتفاع أثمانها، وقد تحصلوا عليها في ظروف مناسبة للغاية.

كما بيعت بعض الأراضي الشاسعة قطعا قطعا، إلى مشترين من ذوي الجنسية الفرنسية. من ذلك «أن شركة مرسيليا للقرض» قد تولت في سنة 1898 بيع الأراضي التي تملكها بالعزيب (في منطقة بنزرت) إلى شركة الأملاك العقارية التي قامت

بدورها بتقسيم 1500 هكتارا إلى 15 قطعة تبلغ مساحة كل قطعة 100 هكتارا، سلمت إلى معمرين فرنسيين» (1).

ولكن استغلال الأراضي من قبل المعمرين الفرنسيين قد بقي محدودا. ذلك «أن التقنيات العصرية لزراعة الحبوب لم تُضبط بعد ضبطا محكما كما أن أسعار القمح مازالت منخفضة للغاية في السوق العالمية المكبلة بمنافسة البلدان الفتية، مثلما هو الشأن بالنسبة لأسعار الخمور» (2) وبالعكس من ذلك فقد كانت الزيوت قابلة لمضاربات مفيدة. وبناء على ذلك فان الاستعمار الرأسمالي الفرنسي المسيطر على ربوع الايالة قد حوّل وجهته إلى منطقة صفاقس.

والجدير بالملاحظة أن بطلي عملية الزياتين هما بول بورد والمراقب المدني بصفاقس جيروم فيدال. ولقد بين بول بورد مدير الفلاحة بتونس في تقريره عن زراعة الأشجار المثمرة ولا سيما الزياتين بالوسط التونسي (1893) أن توسيع نطاق زراعة الزياتين بجهة صفاقس لم يكن ممكنا فحسب بل كان بالخصوص ذا مردود رفيع «ففي بحر عشرين سنة تضاعف الأصل الصافي عشر مرات... وتجاوز الدخل السنوي بشكل محسوس المبالغ

---

1) المرجع السابق صفحة 171.
2) المرجع السابق - صفحة 180.

الأصلية الموظفة » . ولقد شاطر مراقب صفاقس المدني جيروم فيدال آراء بول بورد التي حظيت باهتمام خاص لدى سلط الحماية والأوساط الرأسمالية . فقد تم تقسيم الخمسة وثمانين ألف هكتار من الأراضي الدولية التي انتزعها الصادق باي من عائلة سيالة في سنة 1871 وسلمت إلى عدد من الرأسماليين الفرنسيين . وقد حدد الامر العلي المؤرخ في 8 فيفري 1892 سعر الأراضي المغروسة بمبلغ 15 فرنكا الهكتار الواحد .

وقد تم التوسع فيما بعد في مفهوم« أراضي سيالة » بصفة مفرطة . فلا يمكن لأي تحديد رسمي أن يبين أين تنتهي تلك الأراضي في السباسب السفلى . وقد قدر رئيس بلدية صفاقس السيد غو مساحتها بـ : 1.500.000 هكتار بينما كان السيد بول بورد يرى أنها تمتد على مسافة تتراوح بين 70 و 80 كيلومترا حول صفاقس . والملاحظ أن هذا الغموض كان مقصودا . وقد حافظت عليه الإدارة لتتمكن من تمديـــد تلك الأراضي في جميع الاتجاهات على حساب عروش المثاليث ونفات وغيرهم . . وهي أراض كانت تابعة لأملاك الباي وستحولها الإدارة إلى أراض دولية ثم إلى أراض استعمارية .

ولا شك أن الامر المؤرخ في 8 فيفري 1892 قد سمح لكل فرد من المثاليث بالتمتع بحق الأولوية إذا ما أثبت بالاستظهار بوثيقة خلاص ضريبة العشر أنه كان يزرع قطعة من أراضي

سيالة مدة عشر سنوات . ولكن الحجة المطلوبة لا يمكن أن تقدّمها إلا أقلية ضئيلة من الناس، وذلك لأن النشاط السائد في تلك المنطقة يتمثل في تربية الماشية وأن زراعة الأرض كانت عملية غير منتظمة «وهكذا فمن بين 727 مطلبا قدمت في مدة 16 شهرا للحصول على قطع أرض من أراضي سيالة، 70 مطلبا فحسب كانت صادرة عن أفراد من المثاليث» (1)

إلا أن المثاليث الذين رأوا أنفسهم مهددين بانتزاع الأراضي التي كانت تحت تصرفهم منذ العصور الغابرة قد ردوا الفعل، إذا كلفوا المحامي ماتيي بالدفاع عن مصالحهم . وبمقتضى الأمر المؤرخ في 2 جانفي 1892 أحدثت إدارة الفلاحة لجنة مختلطة كلفتها بضبط حدود الأراضي التقليدية المخصصة للمراعي والتعرّف على أهمية عدد السكان الذين يعيشون فيها وتحديد مساحة أراضي سيالة التي مازال من الممكن التفويت فيها وغراستها . ولقد شملت أشغال اللجنة حوالي 500.000 هكتار غير داخل في ذلك أراضي الأوقاف الكبرى مثل أوقاف عزيزة عثمانة والأراضي التابعة لأملاك الباي أو الخواص. وقد تم التعرف على مناطق مخصصة للأهالي لا يمكن أن تكون موضوع معاملات أو أي شكل من أشكال الاستغلال الاستعماري

1) المرجع السابق صفحة 181 .

المختلفة . ولكن الأراضي المعروفة باسم أراضي سيالة قد أصبحت تشتمل حسب مفهومها الجديد لا فحسب على الأراضي التي كانت تابعة لعائلة سيالة والتي صارت من أملاك الدولة بل أيضا على مساحات أخرى تضم أراضي المرعى بمنطقة بوثادي التي قسمت إلى قطع في سنة 1901 وسجلت (35000 هكتار) .

هذا وإن تسليم تلك المساحات الشاسعة إلى الرأسماليين الفرنسيين (وقد تم أيضا تسليم 30،000 هكتار إلى شركة فسفاط صفاقس قفصة) كان متوقفا على شرط الغراسة . على أنه لا يمكن لأولئك المشترين الجدد الأثرياء استغلال تلك الأراضي بطريقة مباشرة أو الإقامة بها . ولكن عقد المغارسة قد سمح للمشترين الجدد بامتلاك بساتين شاسعة من الزياتين . وهو عقد يبرم بين مالك الأرض الفرنسي وبين الفلاح التونسي ويفضي في نهاية مدة خمس عشرة سنة إلى تقسيم الغرس قسمة متساوية بين الاثنين .

وهكذا فمن سنة 1892 إلى سنة 1902 اتسع إلى حد كبير نطاق المساحات التي يملكها المعمرون والفرنسيون منهم بالخصوص ، وذلك حسبما يظهر من الجدول التالي :

المعمـــرون	1892	1897	1902
الفرنسيون	402.211 هك	467.372 هك	576.933 هك
الايطاليون	27.358 هك	39.523 هك	36.469 هك
غيرهم من الأروبيين		21.852 هك	33.476 هك

وتدخل أراضي سيالة المدمجة في أملاك الدولة بنسبة 50٪ في هذا المجمـــوع .

على أن الاستغلال الزراعي الفرنسي لم يزل في معظمه استغلالا غير مباشر يتسم بسمة المضاربة . ذلك أن المالكين الفرنسيين يكلفون وكلاء إيطاليين أو مغارسين تونسيين (بجهة صفاقس) باستغلال أراضيهم . أما الاستغلال الفرنسي المباشر فهو لا يهم إلا حوالي 8 أو 9000 هكتار من بين 580.000 هكتار كان قد اشتراها الأروبيون .

فالاستغلال الزراعي الأروبي بالبلاد التونسية حوالي سنة 1900 كان يمثله مالكـــون فرنسيون يتعاطـــون المضاربة العقارية أو يستغلون أراضيهم بطريقة غير مباشرة، ومن جهة أخرى معمرون إيطاليون يتولون في غالب الأحيان الاستغلال المباشر . أما الضيعات العصرية الكبرى التي أحدثها المعمرون الفرنسيون وقاموا باستغلالها بطريقة مباشرة فهي لا تزال نادرة . وقد كانت تحتاج في غالب الأحيان إلى الالتجاء إلى اليد العاملة

الإيطالية الماهرة والرخيصة وذلك لاستصلاح الأرض والقيام بمختلف الأشغال الزراعية (كغراسة الكروم وزراعة الحبوب) . حيث أن اليد العاملة الفرنسية المتشددة والنادرة والغالية لم تكن منشودة . ويقول الوزير دي لانسان في هذا المعنى : «إن الميزة الأساسية للبلدان الفتية تتمثل في إمكانية الحصول بثمن بخس لا على الأرض فحسب بل على اليد العاملة أيضا ... فكل محاولة للرفع من ثمن الأرض أو من ثمن اليد العاملة في مستعمرة ما ، تعني القضاء على الاستعمار . والحال أن أرخص يد عاملة هي اليد العاملة العربية ..... ثم اليد العاملة الصقلية»

* 3 ـ المرحلة الثانية «الاستعمار الرسمي»

إن ارتفاع عدد المعمرين الإيطاليين الذي يتضارب مع قلة عدد الفرنسيين المقيمين بالبوادي التونسية ، قد أثار ردود فعل من قبل أنصار النظرية القائلة بوجوب «استعمار الأرض من طرف الفرنسيين» . حيث وجدت الجالية الفرنسية بالإيالة نفسها وقد طغى عليها العنصر الإيطالي وأصبحت تخشى نفاذ الأراضي الممنوحة للمعمرين من أصل فرنسي . فهبت الصحافة والحجرة الفلاحية وممثلو الجالية الفرنسية ، وقد كان أعنفهم دي كرنيار مؤسس جريدة «تونس الفرنسية» . إلى مطالبة سلط الحماية بإعادة تنظيم الاستعمار الزراعي لفائدة المعمرين الذين

هم من أصل فرنسي وحدهم ، وذلك بوضع أحسن الأراضي التابعة لأملاك الدولة ، للبيع وانتهاج سياسة القرض الزراعي وتجهيز المناطق المستثمرة (بالطرقات والسكك الحديدية وقنوات المياه) وإحداث مراكز استعمارية ريفية ووضع اتحاد جمركي يفتح السوق الفرنسية على مصراعيها أمام الإنتاج الزراعي الاستعمـــاري .

ومن ناحية أخرى فان الفرنسيين القادمين بكثرة من الجزائر إلى تونس قد كان لهم نفس التأثير . ومما ساهم في توجيه السياسة الاستعمارية وجهة جديدة إحداث «شركة الضيعات الفرنسية بالبلاد التونسية » في سنة 1898 ، وقد وضع على رأسها جول صوران وهو من أشد أنصار نظرية استعمار الأراضي من طرف الفرنسيين ، وكذلك الحملة الصحافية التي رددت بفرنسا أصداء مطالب المعمرين . على أن هؤلاء المعمرين الذين كان عددهم قليلا ولكن تأثيرهم كان كبيرا ، قد دفعوا المقيمين العامين ومديري الإدارات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات كان من نتيجتها تشجيع معمّرين جدد من أصل فرنسي على الاستقرار بالإيالة وتسهيل مهمتهم .

ولقد حرص الاستعمار الرسمي في أول الامر على الزيادة في حجم الأملاك الزراعية الفرنسية ، وذلك بشراء أراض جديدة . ثم سعى فيما بعد إلى تسهيل استقرار المعمرين الفرنسيين على

الأراضي المكتسبة ، وذلك باتخاذ مختلف الإجراءات المتعلقة بنظام الملكية وغيرها من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمالي .

* الإجـراءات السياسية والادارية .

لقد كانت صيانة مصالح المعمرين الفرنسيين أهم مسألة تشغل بال سلطة الحماية التي شجعت على قيام مؤسسات كفيلة بتنظيم الجهود وحماية مصالح المجموعة الفرنسية .
فعلاوة على النقابة الإلزامية لزراعة الكروم ، كان أول تجمع اقتصادي يتمثل في الغرفة التجارية الفرنسية التي أسسها بول كمبون في سنة 1885 . كما تأسست فيما بعد حجرة استشارية للزراعة منتخبة من المعمرين الفرنسيين .

وفي سنة 1892 انقسمت الحجرة التجارية الفرنسية إلى حجرة تجارية للشمال ومقرها بالعاصمة وحجرة تجارية للجنوب بسوسة . وتعرضت الحجرة الزراعية إلى نفس التقسيم الجهوي ، فأحدثت في سنة 1895 حجرة مختلطة للتجارة والزراعة بالنسبة للوسط (سوسة) وحجرة مختلطة بالنسبة للجنوب ومقرها صفاقس .
وقد كانت هذ التجمعات الأربعة المتركبة من أعضاء فرنسيين فحسب تعتبر أهم متكلم باسم المصالح الفرنسية .

وفي سنة 1890 أحدث « المجلس الشوري » الذي هو مؤسسة "ترمي إلى ربط الصلة بين مواطنينا وبين الإقامة العامة » (لوروا

بوليو) . ولكن المهمة الأساسية لذلك المجلس كانت تتمثل في أول الامر، في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للجالية الفرنسية . وقد كان أعضاؤه يُنتدبون في الأصل من بين الفرنسيين الذين كانت لهم مصالح في الزراعة أو التجارة أو الصناعة . وعلى هذا الأساس فالمجلس كان يمثل «بأشكال مختلفة... المصالح الضخمة للجالية الفرنسية» (1)

وأصبح له الحق ابتداء من سنة 1892 في إبداء رأيه حول المشاريع المالية والمسائل الجبائية . ثم تمّ التوسيع شيئا ما من نطاقه . فقد أضيفت إلى الهيئتين المتكونتين من ممثلي المزارعين والتجار هيئة ثالثة متكونة من ممثلي المهن الحرة والموظفين والشغالين الفرنسيين . ولكن تأثير كبار المعمرين والرأسماليين داخل المجلس بقي هو السائد . كما يتم اختيار الاشخاص الممكن أن ينضموا إلى المجلس من بين أعضاء مكاتب الغرف التجارية والزراعية ومن بين «الأعضاء الذين ينتخبهم وفد الناخبين الفرنسيين من غير التجار والمزارعين» و «الرؤساء المساعدين للبلديات ورؤساء المصالح الفرنسيين التابعين للحكومة التونسية» وباختصار فإن ذلك المجلس كان يمثل

---

1) مذكّرة موجّهة من المقيم العام إلى وزير الشؤون الخارجيّة بتاريخ 10 جانفي 1890 وأشار إليها لوروا بوليو « Leroy Beaulieu » في تأليفه صفحات561 — 564.

شبكة من المصالح التي ستوجه أشغاله في اتجاه الزيادة في الامتيازات الفرنسية في حين أن صلاحياته تتعلق بالخصوص بالميدان الاقتصادي والمالي.

وحتى سنة 1886-87 لم تكن توجد أية مصلحة إدارية خاصة تهتم بقضايا الزراعة . ففي سنة 1887 صدر عدد من الأوامر العليّة لتنظيم المصالح المكلفة بمسائل الزراعة وتربية الماشية وزراعة الكروم في نطاق إدارة المالية.

وفي سنة 1890 أحدثت إدارة الفلاحة التي تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم الاستعمار الزراعي . وقد استُعملت كل الوسائل لتضع تحت تصرف المعمرين أقصى ما يمكن من الأراضي وسعت إلى التوسيع من نطاق الأملاك الزراعية الفرنسية، وذلك على حساب الأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف والأراضي الدوليـــة .

* أ) الأراضي الاشتراكية

لقد اتخذت تدابير تشريعية لإدماج أكبر قسم من الأراضي الاشتراكية أي أراضي «العروش» أو القبائل، في الأملاك الدولية حتى يتسنى التصرف فيها بأكثر سهولة، من ذلك أن الأمر العلي المؤرخ في 15 جانفي 1896 قد حوّل إلى أراضٍ

دولية ، الأراضي المعبر عنها بالموات أي التي لم تكن موضوع تملك خاص أو التي لم يتم «إحياؤها» عن طريق الاستغلال المنتظم وهي تشتمل لا فحسب «على العقارات التي تعرف بالشاغرة أي التي ليس لها مالك (بل أيضا) على الاراضي البور والجبال غير المزروعة الخ... وذلك مع اعتبار حقوق التملك والاستعمال المكتسبة بطريقة قانونية أو التي أثبتت قبل صدور الأمر».

ولقد غالت سلط الحماية في استعمال ما كان للبايات من حق تسليم الأراضي غير الملك بالبلاد التونسية كيفما شاؤوا. فحولت إلى أراض دولية قطعا شاسعة من التراب التونسي ستصبح شيئا فشيئا في قبضة المعمرين. ذلك أن الأمر المؤرخ في 15 جانفي 1896 يمكن أن ينطبق أيضا على الأراضي الاشتراكية المسخرة منذ مدة طويلة لتربية الماشية. فتلك الأراضي لا يمكن أن تندرج في صنف الأراضي الملك، لأنها لم تكن موضوع استغلال متواصل كما أن نظامها العقاري غير واضح. على أن قضية طابية الهبيرة (1) قد دعت العدلية وسلط الحماية إلى التمييز بين الأراضي الاشتراكية «التي تتعارض في شأنها إلى حد ما الحقوق العينية للقبائل الحائزة والحق الأسمى للدولة»

---

1) جان بونسي — المرجع السابق — 180.

والأراضي المعبر عنها بالموات والتي تسعى سلطات الحماية إلى الخلط بينها وبين الأراضي الأخرى . وبناء على ذلك فإن الأمر المؤرخ في 14 جانفي 1901 والذي يعترف بوجود أراضٍ اشتراكية تابعة لبعض القبائل أو لبعض الفروع من القبائل بعدد كبير من مناطق الإيالة ، قد أخذ بعين الاعتبار واقعا ملموسا ولكنه لم يمنع الإدارة من الاستحواذ على آلاف الهكتارات من أراضي « العروش » التي اعتبرت لغاية في نفس يعقوب « أراضي مواتا » .

* ب) أراضي الاوقاف :

أمام عزم سلط الحماية على تسخير أراضي الاوقاف لفائدة الاستعمار الزراعي، حاول التونسيون من حائزين لتلك الأراضي ومزارعين ومسؤولين عن جمعية الأوقاف مقاومة هذا الاتجاه. فكلما جرت مناقصة لتسويغ أرض من تلك الأراضي عن طريق الانزال إلاوتعرّض المعمّرون «لتكتل الأهالي المجاورين الذين يرغبون في منع ذلك الملك الذي له غاية دينية والذي ورثوه في غالب الأحيان عن آبائهم وأجدادهم ، من السقوط في أيدي إفرنجي» (1) ولقد عبرت جمعية الأوقاف نفسها بكل وضوح

---

1) أكاري (Accary) « الزراعة الصغرى بالبلاد التونسية » باريس 1902

عن عزمها على أن لا تقبل في المستقبل تعويض الأراضي الزراعية بعقارات بالمدينة . ذلك أن « التفويت في الأراضي الزراعية التابعة للجمعية مقابل مجرد ثمن تقديري أقل أو أكثر اقترابا من الثمن الحقيقي، من شأنه أن يحرم الأوقاف من جميع الأرباح الناتجة عن حركة الزيادة التدريجية في ثمن الأرض » (1)

لكن ذلك لم يكن له أي تأثير على الاستعمار الزراعي، فقد تم في سنة 1897 إحصاء العقارات التي تتصرف فيها الجمعية وذلك لتمكين المعمرين وبطلب منهم من التعرف على ما هو متوفر لدى الأوقاف العامة من أراض صالحة للزراعة أو المطالبة بوضع تلك الأراضي للبيع بالمزاد العلني .

وفي شهر جانفي 1898 صدرت مجموعة من الأوامر العلية لتيسير إجراءات التعويض نقدا أو عينا، ولو أن القانون الإسلامي لا يقر ذلك إلا بصفة استثنائية . وهكذا فإن العقارات المعروضة للمزاد العلني بموافقة الجمعية يمكن تعريفها بعد تقدير قيمتها من طرف خبيرين من رجال الدين بعقار آخر ليست قيمته مضاعفة بل على الأقل مساوية، أو مقابل مبالغ مالية . ولقد حكم الأمر العلي المؤرخ في 13 نوفمبر 1898 نهائيا على أراضي الاوقاف العامة بالتلاشي وذلك بالسماح لجمعية الأوقاف

---

1) مذكرة ادارة جمعية الأوقاف بتاريخ 30 أكتوبر 1898 .

بوضع 2000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة على أقل تقدير كل سنة على ذمة أملاك الدولة وهي أراض تابعة للأوقاف العامة يمكن بيعها بعد مدة 18 شهرا من تاريخ تسلمها من جمعية الأوقاف. وباستطاعة إدارة الفلاحة أوإدارة أملاك الدولةأن تفوت فيها لكل شخص تزكيه. وبذلك يقع تفادي احتمالات المزاد العلني ومخاطر المنافسة وارتفاع قيمة الإنـزال.

وهكذا فإن أراضي الاوقاف العامة المرغوب فيها ستتحول شيئا فشيئا إلى أيدي المعمرين الذين أصبحوا غير مطالبين بالتعامل مباشرة مع جمعية الأوقاف بل مع إدارة الفلاحة التي أحدثت للتوسيع من نطاق الاستعمار الزراعي والاهتمام بمصالحه. ومن ناحية أخرى فقد تحصلت إدارة الفلاحة على حق مراقبة تصرف جمعية الأوقاف قصد المحافظة على الأراضي التي مازالت في حوزة تلك الجمعية ومنعها من التسرب إلى التونسيين. فلا يمكن إبرام أي عقد إنزال ولا تسويغ أى أرض وقف تمسح أكثر من 20 هكتارا إلا بعد الحصول على موافقة إدارة الفلاحة التي ستعمل على منع التفويت في أي أرض تراها صالحة للاستعمار الزراعي. ولقد أتمت تلك التدابير التشريعية التي أفضت عمليا إلى تصفية الأوقاف العامة بصدور الأمر المؤرخ في 2 جانفي 1905 والقاضي بشراء أراضي الانزال بعد دفع 20 قسطا سنويا. وبما أن مبلغ كل قسط سنوي قار لا يتغير

وإن قيمة النقود في تدهور مستمر منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، فإن شراء أراضي الإنزال صار عملية شكلية لامتلاك تلك الأراضي بأبخس الأثمان.

أما إذا كان الامر يتعلق بأراضٍ تابعة لأوقاف خاصة فإن بيعها لا يمكن أن يتم إلا بموافقة المنتفعين. فحتى سنة 1913 لم يمس الاستعمار الزراعي الأوقاف الخاصة بمثل ما تعرضت له الأوقاف العامة. ذلك أن الحقوق الثابتة التي يتمتع بها عدد كبيـــر من الأشخـــاص وأفراد العـــائلات المتمعشين من تلك الأملاك لا يمكن انتهاكها بمثل السهولة التي تُنهك بها الحقوق الراجعة لأملاك الدولة. على أن ممثلي المعمرين كانوا قد طالبوا في سنة 1903 1904 بإلغاء الأوقاف العامة أو الخاصة بدون قيد ولا شرط. ولكن المعارضة الشديدة التي أثارتها مطالب «لجنة الاستعمار الزراعي» قد منعت سلط الحماية من أخذها بعين الاعتبار. ففي النشرية التي تحمل عنوان «الملكية الأهلية والاستعمار الزراعي» والصادرة في سنة 1906 احتج عبد الجليل الزاوش على محاولة تصفية أراضي الاوقاف بقوله: «ان المرسوم المؤرخ في سنة 1844 والقاضي بإلغاء الاوقاف قد كانت له نتائج وخيمة بالنسبة للأهالي الجزائريين الذين فقدوا بين عشية وضحاها جميع مؤسساتهم. على أن نقل ملكية الأوقاف الخاصة لم يرجع بالفائدة على الاستعمار الزراعي الفرنسي حيث

أن عدد المالكين لم يتجاوز1593 مالكا في تاريخ 31 ديسمبر 1904 يملكون 502 .637 هكتارا . ولكن ذلك قد سمح للمضاربين والرأسماليين من مختلف الجنسيات بالقيام بتوظيفات مُربحة حيث أن الأثمان الزهيدة لا بد أن تنجر عن تزامن الريع وما يكتسيه من أهمية ».

أما البشير صفر رئيس مجلس إدارة جمعية الأوقاف فقد وجه في التقرير « المرسل إلى المقيم العام بيشون » هذا الإنذار المفزع : « إذا ما تقرر إلغاء الأوقاف الخاصة فسيُحكم على سكان الأرياف الأهالي بالهجرة أو العبودية والتحول إلى عمال يعملون فوق الأرض التي أنبتتهم» .ولكن سلط الحماية لم تتحول عن الأهداف التي رسمتها لنفسها . ذلك أن الامر العلي المؤرخ في 12 أفريل 1913 سيمثل محاولة جديدة لتسخير الأوقاف الخاصة، فهو ينص على أن الحائزين لأرض تابعة لأوقاف خاصة أو عامة « والذين يمكنهم أن يثبتوا استقرار أجدادهم على تلك الأراضي بموافقة جمعية الأوقاف أو بموافقة المنتفعين والمقدمين يمكن أن يتحصلوا عليها بطريق الإنزال» . فالغاية التي ترمي إليها الادارة هي التعرف على الأراضي « الموقوفة » والمشغولة بالفعل وتسخير الأراضي التي تبدو شاغرة لفائدة المعمرين .

* ج) أملاك الدولة

كانت أملاك الدولة تقتصر في الأصل على مزارع الباي والأراضي التي كانت خاضعة لشبه وصاية من قبلة والتي هي في غالب الأحيان أملاك مشاعة تابعة لبعض القبائل أو لبعض العروش. ولقد كان باستطاعة الباي أن يهب قسما منها لبعض المحظوظين ولكن محاصيل الإقطاع كانت تتمثل أولا وبالذات في الاتاوات التي يستخلصها من السكان. على أن المنتفع لا يستغل أبدا الأراضي الممنوحة إليه بطريقة مباشرة. ومن ناحية أخرى فان الأرض تسلم بصفة شخصية ووقتية ويمكن التراجع فيها في أي وقت. وقد بدأت سلط الحماية بتحويل تلك الأراضي «التابعة للباي» إلى أراض دولية، للدولة عليها حقوق ثابتة. فيمكن لها التفويت فيها جملة وتفصيلا مثلما هو الشأن بالنسبة لأي صاحب ملك عقاري. وبهذه الوسيلة أمكن توزيع الأراضي التي يعيش فوقها آلاف من الفلاحين والمربين، على المعمرين الذين يتعهدون بخدمتها وذلك بواسطة إدارة الفلاحة وإدارة أملاك الدولة.

هذا وإن مساحة الأراضي الدولية المكونة على حساب الأراضي التابعة للباي «وللزوايا» لم تزل في ازدياد. حيث أصبحت تبلغ 221000 هكتار في سنة 1903 بينما لم تكن تبلغ في سنة 1892 سوى 45000 هكتار. ولقد تمت عملية إلحاق

الأراضي بأملاك الدولة بأكثر سهولة في المناطق الواقعة شمال سلسلة الظهر التونسي (التل المتوسط والتل السفلي والوطن القبلي ومنطقة العاصمة) الآهلة بالسكان الحضريين.

أما في جنوب الظهر التونسي فان المفهوم الرسمي «للأراضي الموات» قد مكن من إدماج جزء كبير من السباسب في صلب أملاك الدولة.

ومن ناحية أخرى فان بيع أو تسويغ الأراضي الدولية بأثمان مطردة الارتفاع قد سمح لإدارة الفلاحة بتكوين رصيد مكن من توسيع نطاق أملاك المعمرين عن طريق الشراء أو التعويض.

وبعد استنفاذ الرصيد المتكون من الأراضي الواقعة بالخصوص في مناطق التل حوّل الاستعمار الزراعي وجهته نحو الغابات التابعة لأملاك الدولة العمومية. فمنذ انتصاب الحماية ألحقت المناطق الغابية بأملاك الدولة، وذلك بالرغم من «الحقوق الجماعية التي كانت للقبائل والجماعات القروية على تلك المناطق قبل سنة 1881». ذلك أن الدولة التونسية بمقتضى الأمر المؤرخ في 14 أفريل 1890، تملكت المناطق الغابية، مع الاعتراف بالحقوق المكتسبة من قبل. وألحقت المناطق الجبلية بأملاك الدولة بمقتضى الأمر المؤرخ في 22 جويلية 1903 وأحدثت لجان لتحديد تلك المناطق وكلفت

بضبط حقوق الحائزين وحقوق الدولة . على أن كل ملك لا يستظهر صاحبه برسم تملك قانوني يصبح من أملاك الدولة . إلا أن الأغلبية الساحقة من الحائزين الذين كانوا يستعملون الأراضي البور والغابات كمناطق للمرعى والصيد والزراعة منذ العصور الغابرة ، لم تكن لديهم رسوم من هذا القبيل . وقد حددت اللجان بسرعة فائقة (1) مساحات المناطق الغابيــة المزمع إلحاقها بأملاك الدولة التي أسندت إليها مساحات شاسعة .

* د) اتساع نطاق أملاك المعمرين

إن الهدف من عملية تدويل الأراضي التي شرعت فيها الإدارة منذ سنة 1890 للزيادة في حجم العقارات الموضوعة على ذمة الدولة ، هو جلب أكثر ما يمكن من المعمّرين وإقرارهم بالاراضي « المسترجعة » ، فمنذ سنة 1891 منحت إدارة أملاك الدولة إلى مصلحة الاستعمار الزراعي 6000 هكتار من الأراضي الواقعة في مناطق ماطر والوطن القبلي وحمام الأنف.ومن سنة 1891 إلى سنة 1897 أسندت إلى المعمرين قرابة الثمانين قطعة من الأراضي الواقعة بالخصوص في مناطق التل .

1) قضت اللجان نحو العشرين يوما في سنة 1908 – 1909 لتحديد 100.000 هكتار في منطقـة خمير و18 يوما في سنة 1909 لتحديد أكثر من 80.000 هكتار في منطقة مكثـــر .

ولتمكين الجالية الفرنسية من إبداء آرائها حول كل ما يتعلق بقضايا الاستعمار الزراعي (من اختيار الاراضي الصالحة للزراعة وإحداث مراكز استعمارية إلى غير ذلك...) أحدث الامر العلي المؤرخ في 16 ديسمبر 1903 اللجنة الاستشارية للاستعمار الزراعي لدى إدارة الفلاحة.

ومن ناحية أخرى فلزيادة توفير الامـوال إلى صنـدوق الاستعمـار الزراعي أسند إليه بمقتضى الامـر المؤرخ في 25 سبتمبر 1900 منحة اقتطعت من الميزانية التونسية قدرها 1.500.000 فرنك، في حين منح القرار المؤرخ في 21 أوت 1907 صندوق شراء الاراضي الدولية مبلغا قدره 5 ملايين من الفرنكات متأتية من القرض التونسي المبرم في سنة 1905 والبالغ 75 مليونا من الفرنكات.

هذا وإن التدابير التشريعية والمالية التي اتخذتها سلط الحماية قد مكنت من توسيع نطاق أملاك المعمرين. فمن سنة 1892 إلى سنة 1914 ازدادت تلك الاملاك بما مساحته 000 142 هكتار من الاراضي الممنوحة بالخصوص من قبل السلط الرسمية. وفي الجملة فإن أملاك المعمرين في سنة 1914 كانت تمسح قرابة 000 930 هكتار منها 790.000 هكتار تقريبا للفرنسيين و84000 للايطاليين و50000 للاوروبيين من مختلف الجنسيات (من بلجيكيين وسويسريين وغيرهم...)

على أن الاحصائيات الرسمية كان يغلب عليها طابع التفاؤل. ولقد أنكرها مانشيكور الذي يعتبر من أشد أنصار الاستعمار الزراعي حيث كتب يقول: «إن حكومة الحماية الواثقة من من بطلان إحصائياتها القديمة التي لم تأخذ بعين الاعتبار نقل الملكية من الفرنسيين إلى الأهالي قد أذنت بإحصاء الأملاك الأروبية... والذي نستنتجه من ذلك أن مواطنينا لا يملكون إلا 560.000 هكتار خلافا لما تدعيه النشريات الرسمية.» (1)

أما جان بونسي فهو يرى «أن الاراضي التي تحصل عليها الاستعمار الزراعي الرسمي كانت أكثر جودة وأحسن تجهيزا من الأراضي التي اشتراها الأروبيون في الفترة الأولى من الاستعمار الزراعي الخاضع للمضاربات. وعليه فإن تلك الأراضي لم يشملها أكبر عدد من عمليات المقايضة وأن الحصيلة الحقيقية للاستعمار الزراعي الرسمي من حيث مساحة الأراضي المكتسبة هي أهم مما يبدو في الظاهر» (2)

وتسهيلا لشراء الأراضي التي أصبحت من أملاك الدولة من قبل المعمرين الذين يتعهدون باستغلالها بطريقة مباشرة،

---

1) مانشيكور (Monchicour) «البلاد التونسية بعد الحرب» – باريس 1920 – 22 –
2) جان بونسي – المرجع السابق صفحة 198.

سُمح للمشترين بأن يدفعوا ثمن القطع على أربعة أقساط سنوية ثم ابتداء من سنة 1900 على عشرة أقساط .

ولقد أجبر الامر المؤرخ في 12 جويلية 1910، المشترين للأراضي المذكورة الذين تحصلوا على إعانة من الدولة، على الإقامة بتلك الأراضي كما حجر عليهم بيع أية قطعة من الأرض المكتسبة عن طريق إدارة أملاك الدولة قبل فوات عشر سنوات .

واستأنف الاستعمار الزراعي الرسمي نشاطه بأكثر حماس غداة الحرب العالمية الأولى، حيث وزعت إدارة الفلاحة على المعمرين 35.600 هكتارا . وقد شجعت لجنة الاستعمار الزراعي بالخصوص أرباب العائلات العديدة الأفراد والفنيين الزراعيين وضحايا الحرب، فمنحتهم قرضا قدره 12000 فرنك يتم تسديده على 20 قسطا سنويا وبفائض زهيد للغاية (2 ٪)، وذلك لتمكينهم من الاستقرار وبناء المساكن وشراء الآلات اللازمة . كما أن الدولة اشترت من بعض الشركات الكبرى مثل الشركة الفرنسية الافريقية بالنفيضة وسيدي ثابت، أراضي وزعتها على بعض المعمرين المجبورين على استغلالها بطريقة مباشرة . وهكذا فقد حل عدد من المعمرين الفرنسيين «القائمين بالاستغلال المباشر محل المضاربين العقاريين والتجمعات المالية وكبار الملاكين الذين باعوا كلا أو جزءا من أراضيهم» (1).

1) المرجع السابق — صفحة 277 .

وتبعا لذلك فان انخفاض مساحة الأملاك الزراعية الكبرى قد أعطى للملكية الاستعمارية ابتداء من سنة 1900 حجما متوسطا أقل من الحجم الذي كانت عليه في الفترة السابقة .

اسم الملك	المساحة	سنة الشراء	القطع
سيقارم	3, 691 هك	1909	18 قطعة
جرادو	6, 350 هك	1919	31 قطعة
صواف	10, 472 هك	1920	42 قطعة مع جبنيانة

هذا وإن العمل الذي قامت به سلط الحماية لفائدة الاستعمار الزراعي قد حظي في فرنسا بالقبول والمساندة من لدن الحكومات اليمينية التي توالت على الحكم منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى . من ذلك أن مبالغ هامة متأتية من قرض التجهيز الخاص بالبلاد التونسية قد منحها البرلمان الفرنسي في سنة 1920 لمواصلة العمل الاستعماري والتوسيع من نطاقه . وهي تبلغ 33،500،000 فرنك منها 20 مليونا لشراء وامتلاك أراضي جديدة .

وإن سخاء الحكومة الفرنسية ينم عن تطور جديد بالاعتبار لدى الاوساط الرسمية بالنسبة للاستعمار الزراعي . ففي السنوات الأولى من الحماية كانت الحكومات الفرنسية تتحاشى من

تحميل الأعباء الممكن أن تنجر عن احتلال الإيالة التونسية على كاهل دافعي الضرائب من الفرنسيين. ولكن منذ بداية القرن العشرين اكتسى الاستعمار الزراعي صبغة رسمية حقيقية سواء على المستوى التونسي أو على المستوى الفرنسي . على أنه في حين كانت الاعتمادات التي تمنحها فرنسا ترمي إلى الزيادة في مساحة الأراضي الاستعمارية ، كان كبار المعمرين يحثون السلط التونسية على استعمال الاعتمادات المسندة إليها لتجهيز الأراضي التي في حوزتهم. ولقد كتب مانشيكور في هذا الصدد ما يلي :

« بينما كان البرلمان يزيد في حجم الاعتمادات المخصصة للاستعمار الزراعي كانت الحماية تعمل بطريقة التوازن المعاكس على التخفيض من المبالغ الواردة لنفس الغرض في الميزانية العادية وإثبات تلك المصاريف على حساب القروض » (1)

وقد أفضت في آخر الامر جهود السلط المحلية والفرنسية المتضافرة إلى التوسيع من نطاق أملاك المعمرين التي أصبحت تمسح عدة آلاف من الهكتارات . وإن الاحصاء الذي أنجز في سنة 1921 من شأنه أن يعرفنا بالنتائج الحاصلة في هذا الميدان :

---

1) « ردّ بالك » – البلاد التونسية بعد الحرب صفحة 218 – 219 .

الاملاك الأُروبية بالبلاد التونسية
في سنة 1921
(بحساب الهكتارات)

الفرنسيون	الإيطاليون	المالطيون	غيرهم من الاروبيين	المجموع
منطقة التـــل				
305.000	43.600	9.500	9.600	367.700
الساحل والسباسب السفلى وصفاقس				
208.500	16.800	400	1.800	227.500
السباسب العليا والجنوب التونسي				
40.250	320	1390	—	42.230
			مجموع البلاد التونسية	640.980 هك

* 4 — الوسائل المستعملة من طرف « الاستعمار الزراعي الرسمي »

لقد كان توسيع الأَراضي الخاضعة للاستعمار الزراعي مرتبطا بمساندة الدولة المالية . ولكن ذلك الاستعمار كان في

حاجة أيضا إلى إحداث طرق المواصلات للقضاء على عزلة المعمرين ووضع منتوجاتهم في متناول المدن وموانى التصدير. كما كان التجهيز العلمي ضروريا لتمكين الزراعة الأوروبية من تحسين أساليبها التقنية وطرقها والزيادة في مردود الوسائل المستعملة، إلى أقصى حد ممكن.

*أ) تعبئة رؤوس الاموال

لقد كانت المشاريع الأولى للتسرب الفرنسي بالبلاد التونسية من عمل الشركات الرأسمالية التي سخرت منذ البداية رؤوس أموال هامة للحصول على مساحات شاسعة من الأرض وإنجاز الأشغال ذات المنفعة العامة.

فقد تولت شركة مرسيليا للقرض شراء ضيعتي النفيضة وسيدي ثابت، كما قامت شركة باتينيول المستغلة للخط الحديدي الرابط بين تونس وعنابة وقالمة بانجاز السكك الحديدية الرابطة بين تونس والجزائر في سنة 1884. ولقد رأينا أن تلك الشركة قد استعملت جزءا من رؤوس أموالها لشراء ضيعة وادي الزرقاء الشاسعة (9000 هكتار).

ففي أول الأمر ثم خلال كامل المغامرة الاستعمارية، قام رأس المال المسخر لاستغلال طاقات البلاد الحية لفائدة

أصحابه ، بدور أساسي . كما سخّر الاستعمار الزراعي لا فحسب قسما هاما من ميزانية الدولة التونسية لشراء الأراضي وتنمية التجهيز الاقتصادي العصري، بل أيضا رؤوس الأموال المودعة في فروع البنوك الفرنسية والجزائرية بالبلاد التونسية . ولقد شجعت سلط الحماية القرض التعاوني وشركات التأمين التعاوني والتعاضديات وغيرها وأسندت اليها المنح . وفي هذه المرحلة الثانية من الاستعمار الزراعي، لم يزل دور القرض ورؤوس الأموال يكتسي صبغة أساسية .

ولقد أنشأت المؤسسات المصرفية الكبرى بفرنسا والشركات المنبثقة عنها بالجزائر فروعا لها بتونس منذ السنوات الأُولى من الحماية، مثل مصرف باريس للإسقاط والقرض المالي والزراعي بالجزائر والشركة العامة بالجزائر والشركة الجزائرية .

ومنذ سنة 1892 طالب المجلس الشوري بإنشاء فرع للبنك الفرنسي بتونس وذالك لإصدار الأوراق النقدية وتأسيس منشآت مالية وبالخصوص إنشاء بنك زراعي يتولى خصم القروض الرهنية مرة ثانية .

وفي سنة 1904 رُخِّصَ لبنك الجزائر في إصدار ورقة نقدية تونسية . وقد صدر الأمر المؤرخ في 30 جوان 1906 لتنظيم القرض العقاري بالبــلاد التونسية في حين امتد نشاط القرض

العقاري بفرنسا إلى البلاد التونسية في سنة 1909 . ولكن القروض المقدمة من طرف تلك البنوك بفوائض مرتفعة (12٪) كانت تقتصر على الشركات التي تؤسسها هي بنفسها أو على عدد قليل من المعمرين الذين يملكون ضيعات شاسعة أو لديهم إمكانيات مالية هامة .

هذا وإن الاتفاقية المبرمة بين الدولة التونسية وبنك الجزائر في سنة 1912 قد منحت لذلك البنك امتياز إصدار الأوراق النقدية بالبلاد التونسية وسمحت للخزينة التونسية بالحصول من بنك الجزائر على مبلغ 1600.000 فرنك ستضعه سلط الحماية على ذمّة تجمعات المعمرين .

ولقد ارتفع حجم الإعانة المالية للدولة مع اتساع نطاق الاستعمار الزراعي الرسمي وارتفاع عدد المعمرين المتوسطين الممارسين للاستغلال المباشر . وقد اتخذت هذه الإعانة أشكالا متعددة : كالمساهمة المالية في صناديق القرض التعاوني وميزانية التعاونيات الزراعية وشركات التأمين التعاوني الخ . . .

ولقد شُرِع في تنظيم القرض التعاوني بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 ماي 1905 والقاضي بإنشاء الصناديق الجهوية المحلية التي بلغت مساهمة الدولة فيها 4 مرات رأس المال المقدم من طرف المؤسسين . كما أُحدِث الصندوق الجهوي

للقرض التعاوني منذ العاشر من نوفمبر 1905 برأس مال قدره 40.000 فرنك وارتفع إلى مبلغ 160.000 قبيل الحرب العالمية الأولى، وأحدث كذلك 15 صندوقا ماليا سيرتفع عددها إلى 25 في سنة 1913 وذلك للقيام بدور الوسيط بين المنخرطين وبين الصندوق الجهوي.

هذا وإن صناديق القرض التعاوني تقدم لمنخرطيها قروضا لآجال قصيرة المدى (9 أشهر). كما أن الصندوق الجهوي قبل ابتداء من سنة 1912 الإيداعات التي تكفل فائضا قدره 3 ٪. ومن ناحية أخرى فإن مساعدات الدولة المالية قد شملت أيضا أصنافاً أخرى من تجمعات المصالح الاستعمارية. وفي سنة 1906 أُحدِثت بإيعاز من الغرفة التي يرأسها دي كارنيار، «جمعية زراعية» رأسمالها 10.000 فرنك، ترمي إلى إمداد منخرطيها بالمنتوجات اللازمة للزراعة: كالمواد الكيميائية وخاصة بالنسبة لزارعي الكروم، والأسمدة وسلفات البذر وغير ذلك... وقد تحولت تلك الجمعية إلى «جمعية مزارعي مدينة تونس» ثم أصبحت ابتداء من سنة 1907 (1) «التعاونية المركزية للمزارعين» ذات رأسمال أوّلي قدره 31.200 فرنكا. وقد تحصلت على غرار صناديق القرض التعاوني، على إعانة مالية

1) وهو التاريخ الذي صدر فيه الأمر المرخص في انشاء التعاونيات

بلغت 150.000 فرنك في سنة 1914، بينما بلغ رأس المال المتكون من أسهم المنخرطين 89.000 فرنك. وأخيرا فان الأمر المؤرخ في 13 جويلية 1912 قد سمح بإنشاء «شركات التأمين التعاوني» التي يشمل نشاطها المخاطر الزراعية لا غير: كالبرد والحرائق والفيضانات، أما الصندوق الجهوي للبلاد التونسية المنخرط في الصندوق المركزي لإعادة التأمين الزراعي بافريقيا الشمالية، فقد كان يشتمل على 24 صندوقا محليا موزعة على مختلف مناطق البلاد التونسية التي بها ضيعات زراعية استعمارية. وفي سنة 1914 كانت العقارات الريفية المؤمنة بالبلاد التونسية تمثل قيمه جملية قدرها 10.500.000 فرنك للتأمين ضد البرد وقيمة جملية قدرها 16.300،000 للتأمين ضد الحرائق. وكان للمزارعين التونسيين الذين لهم أملاك مسجلة، الحق نظريا في الانخراط في سائر التجمعات ولكنها كانت مكونة من طرف الفرنسيين وحدهم تقريبا.

* ب) تجهيز الأرياف: الهياكل الأساسية الخاصة بالطرقات والسكك الحديدية

إن تشتت الملكية الزراعية الاستعمارية في مختلف أرجاء البلاد التونسية قد جعل من الضروري إقامة شبكة شاسعة من الطرقات للربط من جهة بين المراكز الزراعية ومن جهة أخرى بين الضيعات الزراعية وبين محطات الأرتال والموانى.

ففي إطار الاقتصاد الزراعي التسويقي الذي أقامه الأُوروبيون ابتداء من سنة 1892، تصبح وسائل النقل عنصرا أساسيا من عناصر النظام الاقتصادي، حيث أنها هي الكفيلة بترويج المنتوج الصالح أساسا للتصدير.

وبناء على ذلك فقد اقتُطِعَت من الميزانية ومن محصول القروض التونسية مبالغ مالية أُسنِدَت إلى إدارة الاشغال العمومية المكلفة بضبط البرامج والمخططات وإنجاز الاشغال. وهكذا فقد أنشئت فيما بين سنة 1890 وسنة 1920 ما يناهز 5000 كلم من الطرقات كما تم إنجاز شبكة أساسية للربط بين مدن منطقة التل وبين منطقة الساحل وهي الخطوط الاتية : تونس، بنزرت طبرقة وتونس - ماطر - باجة وتونس- النفيضة – سوسة
وأنشئت أكثر من 10.000 كلم من الخطوط الثانوية التي تربط بين المراكز الاستعمارية وبين الضيعات الزراعية الأُروبية.

* قرى المعمرين (المستوطنات)

وكانت الجهود المبذولة من قبل «الاستعمار الزراعي الرسمي» ترمي أيضا إلى إحداث قرى للمعمرين على قطع الأرض الرسمية وذلك لجلب وإقرار الفلاحين الذين هم من أصل فرنسي حتى يحلوا محل المزارعين الإيطاليين الذين لا يزال عددهم في ارتفاع. فتتولى الدولة فوق كل قطعة من الأرض

تقتطعها من الأراضي الدولية، بناء محلات عمومية على نفقتها كالكنيسة ومركز البريد ومركز الجندرمة والمدرسة في بعض الأحيان، كما تقوم بأشغال بناء المسالك وجلب الماء وغرس الأشجار والربط مع الطرقات والسكك الحديدية إلى غير ذلك . وتشجع وتساعد على بناء مساكن للفرنسيين وتوسيع نطاق زراعة البقول والثمار حول القرى . . . وقد رُصدت مبالغ هامة لإحداث وصيانة تلك القرى التي أحدثت بصفة اصطناعية بمناطق ريفية أغلب سكانها من التونسيين . هذا وإن المراكز الاستعمارية التي أحدثت، وهي تعد 13 مركزا، تقع كلها تقريبا بمنطقة التل الداخلي مثل : بئر مشارقة وعين عسكر والمنيهلة وفوشانة وسمنجة والمرناقية وماسيكو وبوعرادة والعروسة والدخيلة . ولم تحرز من بين جميع تلك القرى على نجاح نسبي إلا ثلاث قرى فحسب استطاعت أن تستبقي بعض السكان الفرنسيين (وهي بوعرادة والعروسة وسمنجة) . أما القرى الأخرى فهي لا تشتمل في أغلب الأحيان إلا على البناءات العمومية التي شيّدت على نفقة الدولة .

ويعتبر فشل قرى المعمرين شيئا طبيعيا إذا ما علمنا أن المعمرين المستقرين بالأرياف التونسية لم يقدموا «لتعمير» المناطق المنعزلة والمُشمسة من بلادنا، بل لاستغلال الأرض باستعمال أحدث الطرق الفنية وبالاعتماد على اليد العاملة التي

يتناقص عددها شيئا فشيئا إلى أقصى حد مُمكن . وبناء على ذلك فان أغلب المعمرين الأُروبيين ولا سيما الفرنسيين ، المالكين لمساحات شاسعة سيقيمون بضيعاتهم . ومن ناحية أخرى فان « السلم الفرنسية » التي تعززها الشرطة والجندرمة قد نشرت بالإيالة أمانا نسبيا ومكنت من التشتت .

* التجهيـــز المـــائي والصحـــي

بالنسبة إلى بلد مثل تونس، حيث أن مشكل الماء مطروح على كل مستغل للأرض في كل آن وحين ، يتعين على سلط الحماية أن تجد لهذه المعضلة عددا من الحلول : ذلك أن السياسة المائية الرسمية لم تدخل مرحلة الإنجازات إلا بعد سنة 1914 ، وذلك بالرغممن الأمر المؤرخ في 15 سبتمبر 1897 والذي أحدث الصندوق الخاص للمياه بمبلغ قدره 150.000 فرنك في السنة . وبدون شك فقد أنجزت أشغال جلب الماء الصالح للشراب بالمراكز الاستعمارية منذ سنة 1897 وقد كلف ذلك الدولة مئات الملايين من الفرنكات . ولكن أهم مشروع أنجز قبل سنة 1914 يتمثل في تطهير جزء من السهل الأسفل لنهر مجردة .وفي سنة 1908 أنشئت نقابة تطهير قرعة المبطوحة باشراف الكونت دي شابان لا باليس صاحب ضيعة أوتيك الشاسعة (أكثر من 6000 هكتار) التي أصبح جزء كبير منها

غير صالح للزراعة من أثر المستنقعات وفيضانات مجردة . ولقد تعاونت إدارة الأشغال العامة مع إدارة أملاك الدولة لإنجاز مشروع إحياء السهل الأسفل لمجردة ، فتم حفر قناة طولها 30 كم وتشييد سدود للحماية على حافتي النهر .

هذا وإن الترفيع من عدد السكان الأوروبيين مرتبط أيضا بتنصيب فرق صحية في الأرياف . فقد قامت السلط بحملة ضد داء الملاريا ابتداء من سنة 1906 بالسهول التي يتعذر فيها تصريف المياه بصفة طبيعية ، مثل سهل ماطر وجهة باجة وقبلاط وسوق الاربعاء . وفي أول جانفي 1907 أنشئت مصلحة للمدفاع ضد داء الملاريا وألحقت بمعهد باستور بالعاصمة . ولقد بيّن النص المُحدث لتلك المصلحة أن « الهدف من إحداثها توضيح الظروف الصحية للمراكز الاستعمارية المحدثة أو التي سيقع إحداثها بالنسبة لعلاقاتها بالملاَريا » .

وأخيرا فقد اتسع نطاق الطب الريفي بإحداث سلك « الاطباء الاستعماريين » الذي أنشىء في سنة 1910 ووزع في مختلف الجهات التي استقر بها المعمّرون .

* التجهيز العلمي

من خصائص الاستعمار الزراعي الفرنسي بالبلاد التونسية استعداده لاستعمال أحدث الاكتشافات الفنية واستفادته من

البحوث المجراة في ميدان العلوم الزراعية . ذلك أن الحرص على التحصيل على أكثر مردود ممكن من الاستثمارات ومن الرأسمال العقاري، قد دفع كبار المعمرين الفرنسيين إلى استعمال أرقى الأساليب والطرق الفنية الخاصة بالزراعة العصرية . وهكذا فإن الزراعة الاستعمارية بالإيالة لم تستغن عن استعمال العلوم الزراعية وذلك على غرار الولايات المتحدة وأكثر مما هو الشأن بالنسبة لفرنسا .

فلقد تم إحداث التعليم الزراعي والتوسيع من نطاقه في وقت مبكر . ذلك أن المدرسة الاستعمارية للزراعة بتونس قد أحدثت في سنة 1898 . وهي باعتبارها معهدا للتعليم العالي ترمي إلى تكوين الفنيين في العلوم الزراعية وتهيئة المعمرين الشبان للقيام بمهمتهم العويصة في غالب الأحيان . ويتحصل تلامذة المدرسة حال إحرازهم على شهاداتهم، على قطعة أرض مع كل المساعدة الرسمية التي رأينا مختلف مظاهرها فيما سبق .

وإلى جانب التعليم انتشرت أيضا البحوث الزراعية التي تساندها وتشجعها السلط السياسية . فقد أحدثت في سنة 1913 «مصلحة النباتات بالبلاد التونسية» حيث تجري بها بحوث مثمرة من طرف اختصاصيين في الحبوب والزراعات شبه المدارية. وقد اشتهر من بينهم الاستاذ بوف . أما مخبر مصلحة تربية الماشية الذي سيتحول في سنة 1912. 1913 إلى «معهد أرلوانغ» فقد تعاون مع معهد باستور لوضع الالقحة ضد أمراض

الماشية من ذلك أن اكتشاف المصْل المضاد لداء النّبخ(1) قد مكن من تصدير الضأن إلى فرنسا بعد تحصينه مسبقا من الإصابة بأي مرض . كما أجريت بحوث متعددة ومتنوعة لتنمية زراعة متطورة مقامة على تنويع الزراعات وتجديد التربة بصفة دورية . ولا يبخل الفنيون الأكفاء والباحثون النبهاء عن تقديم نصائحهم وتوجيهاتهم للمعمرين . كما أن نشريات متعددة ومتنوعة تضع نتائج البحوث في متناول الإخصائيين والعمـوم .

* نموّ التجهيز بالمعدات العتيدة

منذ السنوات الأُولى من الاستعمار الزراعي استعمل الأُروبيون آلات فلاحية أعظم من آلات المزارعين الفرنسيين . ذلك أن المحراث الحديدي الاكثر نجاعة من المحراث البسيط الذي يستعمله الفلاح التونسي قد مكن من تعميق الأراضي المحروثة ومن تعاطي زراعة الحبوب في الأراضي الثقيلة الطينية والغرينية . كما مكنت الالات المتنوعة ، من أمشاط ولفافات ومذرّات ، من إتقان مختلف الأشغال والإسراع فيها ومن التخفيف من وطأة المخاطر المناخية التي تهدد دوما الزراعة التونسية .

ذلك أن جفاف المناخ لا يساعد أبدا على استعمال الاسمدة الكيميائية بصفة مطلقة ، وعليه فان المعمرين لم يستعملوها

---

(1) النّبـخ : جدري الغنم .

إلا استعمالا معتدلا للغاية، غير أنهم أدخلوا في المناوبة الزراعية القصيبة التي تُصلح الأراضي الثقيلة والمالحة في بعض الأحيان بالمناطق المنبسطة التي يتعذر فيها تصريف المياه. كما أنهم تعاطوا أكثر فأكثر طريقة استراحة الأرض المحروثة التي تقتضي الحرث التمهيدي للأرض أثناء فصل الربيع وذلك عوضا عن طريقة استراحة الأرض المعدة للمرعى وهي الطريقة الأساسية التي تشتمل عليها الدورة العـادية ببلدان البحر الأبيض المتوسط التي تدوم سنتين. هذا وأن الزراعة المطرية قد تطورت تدريجيا على أيدي المعمرين الذين لهم آلات فلاحية عتيدة ومتنوعة ومزارع شاسعة بما فيه الكفاية (جهات سوق الاربعاء وسوق الخميس وغار الدماء).

كما أن الاساليب الفنية للزراعة المطرية قد طبقت في السهول الداخلية بجهة التل بعد الحرب العالمية الأولى وذلك مع انتشار الجرارات. وقد مكنت زراعة الحبوب الأوروبية من بلوغ نسب مرتفعة من الإنتاجية. من ذلك أن الإنتاج قد بلغ منذ سنة 1914 نسبة تتراوح بين 20 و22 قنطارا من القمح في الهكتار الواحد ببعض المزارع الواقعة بسهل الدخلة (جهة سوق الاربعاء وسوق الخميس).

ومما لا شك فيه أن الالات والطرق والأساليب الفنية قد تطورت بصفة ملحوظة أكثر في ميدان زراعة الحبوب. على أن

القطاعات الزراعية الأُخرى من زياتين وكروم وأشجار مثمرة قد تقدمت هي الأُخرى ، ولكن ذلك التقدم يهم الأساليب الفنية الصناعية الخاصة بفن التحويل أكثر مما يهم أساليب ووسائل الإنتاج . فزراعة الزياتين بجهة صفاقس قد طبقت بحسب طريقة « الزراعة الجافة » التي يعرفها أهل صفاقس من قبل. ولكن صناعة الزيوت قد تطورت ، حيث أن الأُروبيين قد أدخلوا الأساليب الفنية المتطورة وذلك باستعمال المعاصر الحديثة والعتيدة والطرق الجديدة للفصل بين مختلف أصناف الزيوت . فقد ارتفع من سنة إلى أخرى عدد المعاصر البخارية المزاحمة للمعاصر التي يملكها التونسيون والتي تجرها الحيوانات .

كما أن أحد المعمرين بجهة القيروان وهو المدعو مالكور قد قام في سنة 1919 بزيارة لكاليفورنيا حيث شاهد ما بلغته زراعة الأشجار المثمرة من تطور ملحوظ . فأشار بتعميمها بالبلاد التونسية التي يشبه مناخها مناخ الوادي الكبير بأمريكا . ومن ناحية أخرى أجرى الفنيون والباحثون دراسات متقدمة في ميدان زراعة القوارص وبينوا إمكانيات البلاد في هذا المجال مستدلين على ذلك في آن واحد بالمعطيات الموضوعية للعلوم الزراعية وللتاريخ . من ذلك أن الدكتور كليمان ترابو الواضع « للكليمانتين » (نوع من أنواع المندرينة) قد قام بحملة لنشر زراعة القوارص مقترحا استعمال طريقة التهجين «وهي قوة

خلاقة يمكن استغلالها » . وقد نصح المزارعين بالاستفادة منها قائلا لهم : « لتقضوا على استقرار الأنواع بواسطة التهجين ولتثيروا التغييرات ولتحسنوا اختيار وتثبيت الاشكال المتماشية مع البيئة التي تعملون فيها ... » (1)

كما أن الجهود التي بذلها الأوروبيون في ميدان زراعة الكروم كانت هي أيضا على غاية من الأهمية. ولئن بقي المعمّر الإيطالي في غالب الأحيان مزارعا صغيرا يتصرف في آلات بسيطة - كالمحراث الذي تجره الحيوانات في الغالب - فإن معرفته لأساليب التخمير التقليدية لا يمكن تعويضها لمدة طويلة . وفي مزارع الكروم الكبرى التي يستغلها المعمرون الفرنسيون من مدنيين أو رجال الكنيسة (كقرطاج وتيبار) مكنت الزراعة الالية في وقت مبكر من الاستغناء عن جزء كبير من الطاقة الحيوانية والبشرية التي كانت تُستعمل من قبل في مختلف الأشغال التحضيرية أو الزراعية (كأشغال خرق الحواجز والرواسب وأشغال الحرث والتمشيط وذرّ الكبريتات ونقل الكروم إلى غير ذلك ...) . كما أن استعمال المواد المضادة للأمراض الفطرية أصبح شائعاً لمكافحة طفيليات الكروم وتمّ

---

1) التقرير المقدّم إلى مؤتمر معمري الشمال الإفريقي (1908) ونشريّة إدارة الفلاحة — 1907 صفحات 267 — 270 .

التعرف على الأساليب الحديثة للتخمير المكتشفة بالجزائر وقد طُبقت بعد الحرب العالمية الأولى (كتحميض وتبريد عصير الخمر قبل طبخه مثلا...)

أما في بقية ميادين النشاط الزراعي كتربية الماشية مثلا، فإن النتائج التي تحصل عليها المعمرون والفنيون كانت أقل فاعليـــة .

* مواقع ممتلكات المعمرين

تقع جلّ الأراضي التي اقتناها المعمرون شمال سلسلة الظهر التونسي أي في أخصب مناطق البلاد التونسية، وهي المناطق التي يبلغ فيها المناخ درجة كافية من الرطوبة، وتختص أراضيها بالخصوبة، الأمر الذي يسمح بتعاطي نشاط زراعي ومثمر .

ففي سنة 1921 كانت ممتلكات المعمرين الواقعة في مناطق التلّ (بما فيها منطقة خمير) تمتد على مساحة 376.850 هكتار . وفي أول الامر استأثر المعمرون بالمناطق الرطبة من التل البحري أي ربى وسهول الوطن القبلي ووادي مليان ووادي مجردة السفلى . ولقد انتشرت الكروم الفرنسية والايطالية في تلك المناطق . من ذلك أن مساحات كانت مخصصه للأدغال والمراعي في

منطقة بوفيشة أو الخنقة مثلا ، قد أصبحت مغطاة برداء مخضوضر يدل دلالة أكيدة على وجود الانسان وعلى مثابرته في العمل . ولقد بلغت مساحة تلك المزارع الايطالية الصغيرة الحجم 43600 هكتارا في سنة 1921 .

عدد الممتلكات الايطالية في سنة 1921

(بحساب الهكتار)

الفتــرة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الجملة
1941 / 1937	59. 100 هك	126. 700 هك	25. 200 هك	211. 000 هك
1954 / 1950	111. 200 هك	121. 400 هك	36. 450 هك	269. 050 هك

عدد الممتلكات الفرنسية في سنة 1921

(بحساب الهكتار)

41 / 1937	685. 000	1. 631. 000	180. 000	2. 496. 000
54 / 1950	1. 212. 000	1. 451. 000	358. 000	3. 021. 000

ولقد انتشر الاستعمار الزراعي « الرسمي » بالخصوص في حوض شفرو (المرناقية وماسيكو وبرج العامري)وسهول سوق الاربعاء وسوق الخميس الخصبة وجهة باجة وممّرات بوعرادة والعروسة والفحص . وأصبحت المراكز الريفية القديمة والجديدة

بتلك المناطق آهلة خاصة بالإيطاليين . وكانت باجة بسكانها الأوروبيين البالغين 1751 نسمة في سنة 1921 منهم 1055 إيطاليا ، من أهم المراكز الاستعمارية في منطقة التلّ . وقد انتشرت حولها أملاك المعمرين « الرسميين » التابعين لمزارع « شركة الضيعات الفرنسية » والشركة العقارية بوادي الزرقاء » والذين كانوا يتعاطون زراعة الحبوب والخضر وتربية البقر والخنزير، وقد تحصلوا على نتائج مرموقة . وقد كان المعمرون يقيمـون بتلك المزارع . ومما أثر في تضخم السكان وتوسيع المدينة نمو القطاع التجاري(من دكاكين لبيع المنتوجات والأحذية والمواد الغذائية والأسمدة وقطع الغيار إلى غير ذلك) وإحداث معامل لإصلاح الآلات الزراعية ومعامل للحدادة والنجارة الخ . . . وذلك بالحي الأوروبي الذي تعلوه كنيسة . على أن العنصر التونسي بقي مع ذلك هو السائد . كما أن الفلاحين الذين أطردوا من أراضيهم وأصبحوا مستأجرين أو عاطلين قد أخذوا يتهاطلون نحو المدينة .

أما منطقة التل الأعلى فإن الاستعمار الزراعي لم يتسرب إليها بعمق إلا حوالي سنة 1920 ، على أن مساحات شاسعة قد ألحقت بأملاك الدولة وأسندت إلى عدد من المعمرين مثل ضيعات الكريب (13000 هكتار) وقعفور (48000 هكتار) وتيبار (2500 هكتار) ومنطقة مكثر (1200 هكتارا) وتالة (5000 هكتار) . كما أن السهول السفلى لوادي تسة (السرس والقصور والزوارين) ووادي

ملاق وروافده ، كانت تضمُّ بعض المـزارع الاستعمارية وأهمها الضيعة الكبرى بوادي الرمل (وهو رافد من روافد ملاق) التي تبلغ مساحتها 12000 هكتار والتي كانت من أملاك عائلة الحلفاوي وهي تمتد إلى مناطق الزريبة وبوفيشة وجرادو وعين الحلوف . وفي الجهات شبه القاحلة بمناطق السباسب السفلى والعليا توجد ضيعات النفيضة التي هي من أملاك الشركة الفرنسية الافريقية والتي تبلغ مساحتها 96000 هكتار... وقد باعت منها زهاء 23000 هكتار للدولة التونسية في سنة 1909، وسنة 1922 وضيعة شراحيل (16.600 هكتارا) وضيعة العلم التابعة لشركة الضيعات الفرنسية (16.080 هكتارا) . وفي منطقة المكناسي والسند ألحقت مساحة 55000 هكتار بأملاك الدولة ووزعت قطعا قطعا على المعمرين فيما بين سنة 1902 و 1911 .

* المنتوجات الزراعية الاستعمارية

قليلا ما كان الأُروبيون يتدخلون في إنتاج وترويج المواد الزراعية إلى حدود سنة 1892 وهو عصر الاستعمار ذي الطابع الرأسمالي الخاضع إلى المضاربات . وحتى في تلك الفترة بدأت تنمو زراعة جديدة هي زراعة الكروم .

فعلى الأراضي التي أصبحت «أروبية» (الضيعات الفرنسية الكبرى أو المزارع الايطالية الصغرى)، أخذت تنتشر الكروم

التونسية الأولى. ذلك أن وجود يد عاملة إيطالية مدربة على زراعة الكروم والظروف الاقتصادية الملائمة (فقد خفضت أزمة الفيلوكسرا من عدد الكروم الفرنسية بنسبة كبيرة وزادت في طلب الخمور الاجنبية بفرنسا)، كل ذلك ساعد على نمو زراعة الكروم بتونس. وقد كانت الضيعات الكبرى في أول الامر محل مضاربات شديدة. فكان المضاربون يغرسون الكروم في أراض عارية ثم يبيعونها قطعا قطعا تمسح كل قطعة منها حوالي العشرة هكتارات. وكانت الأرباح ذات أهمية، ولكن السرعة التي أظهرها المضاربون للإثراء دفعتهم إلى عدم إتقان الأشغال الزراعية. فكانت نتائج ذلك الإهمال وخيمة وخاصة بالنسبة للمشترين الجدد الذين اضطروا إلى إعادة الاشغال من جديد، وهي تتمثل في تعويض أغلب الكروم واستغلالها بطريقة أنسب وأحكم (وذلك بشق الأرض ومقاومة النبجيل(1) واستعمال المواد المضاده للأمراض الفُطرية الخ...) بحيث ارتفع ثمن الهكتار من الكروم المثقل بالمعاليم إلى نسب عالية جدا حتى بلغ في غالب الاحيان اكثر من ألف فرنك بالنسبة إلى دخل لا يكاد يفوقه إلا بقليل.

على أن جهودا كبرى ستُبذل من الناحية الفنية لضبط الطرق الزراعية وتطبيق أساليب التخمير التي نجحت بالجزائر، كاستعمال

(1) نبات مضر

الالات الزراعية العتيدة (مثل المحراث البخاري المستعمل لحرث السهول مثلا) وذلك خاصة بالضيعات الفرنسية الكبرى (كبوتنفيل وكريتفيل وغيرهما...)، وقد نتج عن ذلك ارتفاع مردود الزراعات . وفي سنة 1892 تم غرس 5500 هكتارا من الاراضي بالكروم . وقد كان كبار المعمرين الفرنسيين وحدهم يملكون أكثر من نصف الأراضي (أكثر من 150 هك). وكانت الشركة الفرنسية الافريقية تستغل 480 هك (300 هك بالنفيضة و 180 هك بسيدي ثابت) وضيعة بوتانفيل 445 هك وكريتي وشركاؤه 221 هك بمرناق .

هذا ولئن أغرت زراعة الكروم المعمرين السابقين الذين قاموا باستغلال أراضيهم استغلا لا مباشرا، فإن الحبوب والزياتين بقيت منتوجات تونسية صرفة تقريبا . على أن بعض المعمرين الفرنسيين قد استعملوا في الحين الأساليب الفنية الحديثة في الأراضي التي تحصلوا عليها بجهة طبربة ومجاز الباب وذلك لزراعة الحبوب (القمح والشعير والقصيبـة) .

ولكن تبين أن استعمال تلك الأساليب كان باهظ الثمن في وقت انخفضت فيه أسعار الحبوب . ولقد لاحظت جيزلان مولارد «ان الأسعار قد انخفضت ابتداء من سنة 1880 بصفة مستمرة ولم يجد المعمرون أسواقا رابحة لمنتوجاتهم... فقد

انخفض ثمن القنطار من القمح في سنة 1884 إلى 20 فرنك أي إلى ثمن دون ثمن التكلفة » (1)

وبناء على ذلك فان المعمرين لم يهتموا في أول الامر بزراعة القمح، وتركوا على الأراضي الشاسعة التي تحصلوا عليها، الخماسة يعملون بأساليبهم وطرقهم التقليدية مع إكراههم على دفع معاليم الإيجار التي ترتفع من سنة إلى أخرى ...

هذا وإن الانتشار السريع للكروم الأُوروبية التي كانت تغطي مساحة 17800 هك في سنة 1913، كان معاكسا لبطء تطور زراعة الحبوب الاستعمارية . ولم يحصل تقدم ملحوظ في إنتاج الحبوب إلا ابتداء من سنة 1910، أي عند ظهور نتائج الاستعمار الزراعي الرسمي والاستغلال المباشر من قبل المزارعين الأوروبيين . فقبيل الحرب العالمية الأُولى أصبح الانتاج الأُوروبي يمثل 20 بالمائة من مجموع إنتاج الحبوب، مع العلم أن المعمرين يملكون أحسن الأراضي بمنطقة التل وقد أبعدوا عددا كبيرا من الفلاحين التونسيين إلى مناطق التل الأعلى والسباسب وهي مناطق أقل رطوبة كانت مخصصة في الماضي لتربية الماشية أكثر من زراعة الحبوب . وابتداء من ذلك التاريخ استمر

---

1) (Ghislaine Mollard) « تطور زراعة وانتاج القمح بالجزائر». باريس 1950 — صفحة 171 .

معدل مردود الفلاحين التونسيين في الانخفاض ، « فالأهالي يستصلحون أراضيهم بقلة وقد باعوا أكثر مزارعهم انتاجا وقللوا من الأرض المستريحة وهم يزرعون في أغلب الأحيان نفس الأراضي . وهذا ما يفسر ضعف مردودهم » . (1)

وهكذا فبينما يرتفع إنتاج المعمرين من الحبوب ينخفض إنتاج التونسيين بقدر ما يتسع نطاق املاك المعمرين ويطرد تقدم الاستعمار الزراعي الرسمي .

« وعلى هذا الاساس فإن التقدم العام لزراعة الحبوب قبل سنة 1914 لا يمكن أن يكون محسوسا وإن أرقام الانتاج التي تقدمها الاوساط الرسمية منذ سنة 1900 لا تدل على تقدم ملحوظ ولو بالنسبة للقموح . فقد بلغ معدّل 1900 . 1904 : 1.640.000 قنطار ومعدّل 1909 ـ 1913 : 1.680.000 قنطار » (2) .

ولم يرتفع الإنتاج بسرعة إلا في قطاع الزيوت وذلك نتيجة لانتشار الزياتين في « أراضي سيالة » بمنطقة صفاقس وفي منطقة جرجيس ـ بن قردان . فقد غرس أكثر من 3.500.000 أصل زيتون في تلك المناطق فيما بين 1892 و 1920 . وهذا الارتفاع في عدد الزياتين مرتبط بظروف ارتفاع أسعار

---

1) دي بوفيي (De Bouvier) : نشرية إدارة الفلاحة (1909) .

2) ج ـ بونسي ـ المرجع السابق صفحة 217 .

الزيوت « التي شهدت ارتفاعا يفوق 100 بالمائة فيما بين السنوات الأولى من القرن والسنوات 1912ـ 1914 » (1) . وهو مرتبط كذلك بطلبات السوق الفرنسية التي أصبحت مفتوحة على مصراعيها أمام الزيوت التونسية . وهكذا فإن ارتفاع عدد الزياتين وتحسين وسائل وأساليب استخراج الزيت قد تسببا في ارتفاع الإنتاج والتصدير « ارتفاعا مفاجئا » .

الانتــــاج

1900 ـ 1905	1909 ـ 1913
283 . 000 هكتولتر	387 . 000 هكتولتر

كما أن إنتاج المغارس الجديدة بمنطقة صفاقس قد ارتفع بصفة منتظمة في حين بقي إنتاج بساتين الزياتين العتيقة بمنطقة التل والساحل على حاله وارتفع أيضا نصيب ميناء صفاقس من عمليات توريد الزيوت وفاق نصيب موانئ منطقة التل والساحل .

1) نفس المرجع صفحة 218 .

تصدير الزيوت

سوسة والمهدية	صفاقس
1909 : 12.000 قنطـار	1909 : 25000 قنطـار
1911 : 7000 قنطـار	1911 : 12.700 قنطار

* نتائج الاستعمار الزراعي بالنسبة لسكان الريف التونسيين : (1881 ـ 1920)

طوال فترة الاستعمار الزراعي المقام على المضاربة أي من سنة 1881 إلى سنة 1892، مكّن الاستغلال غير المباشر للأراضي التي تحصل عليها المعمرون، الحائزين القدامى أي الفلاحين والمربين التونسيين، من استغلال الأرض كالعادة مقابل معلوم إيجاز في ارتفاع مطرد، يدفع إلى صاحب الأرض، على أن السكان التونسيين لم يزل عددهم قليلا. كما أن الأساليب الفنية التي يستعملها الأوروبيون لا تمكن إلا من استغلال جزء من الأراضي التي بأيدي المعمرين. ولكن ابتداء من سنة 1892 ستحصل اضطرابات خطيرة نتيجة لسياسة الاستعمار الزراعي الرسمي التي ترمي إلى إقرار المعمرين بمزارعهم وتشجيع الاستغلال المباشر لتلك المزارع. ذلك أن سلط الحماية

حرصا منها على إفساح المجال للمعمرين. انتهجت في أول الأمر سياسة «الأماكن المحجوزة». فأبعدت الأهالي الذين كانوا يقيمون بالأراضي التي تحصل عليها المعمرون وحشدتهم في قطع الأرض المهيئة بمناطق لا تصلح للزراعة وهي المناطق التي كانت تستعمل بالخصوص لمراعي الغنم.

أما بعد الحرب، فإن المعمرين لم يستحوذوا فقط على أراض جديدة بل استعملوا آلات ميكانيكية عتيدة لاستغلال المساحات الشاسعة التي هي تحت تصرفهم استغلالا مباشرا يرجع بالفائدة عليهم وحدهم. والمعمر لم يعد يتحمل أن يبقى «بأراضيه» السكان الذين كانوا يقيمون بها، كما تشهد بذلك هذه الرسالة الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 1920 عن إدارة الفلاحة «إن المتحصلين على قطع الأرض الواقعة بهنشير الشراحيل والمزمع غرسها بالزياتين والتي سلمت إليهم في سنة 1905، قد أبقوا إلى اليوم الأهالي الذين كانوا يقيمون بها مقابل دفع معاليم إيجار سنوية. ولكن في المدة الاخيرة أعلم أولئك المعمّرون الإدارة بأنهم يرغبون ابتداء من الآن في استغلال أراضيهم استغلالا مباشرا وطلبوا منها ترحيل الفلاحين المذكورين إلى الأرض التي مازالت شاغرة بهنشير الشراحيل».

وقد استدعى الأمر في غالب الأحيان أن يلتجيء المعمر إلى القوة لطرد الفلاحين المستقرين فوق تلك الأراضي منذ أقدم

العصور . ففي سنة 1920 جرت حوادث بسيدي ثابت بين الحائزين التونسيين وبين المعمرين القادمين للاستقرار بالقطع التي اشتروها . وقد تهاطلت على محكمة الوزارة وعلى الباي فيما بين 1900 و 1920 الاحتجاجات التي وجهها المطرودون .

ومما زاد في خطورة الوضع تضافر آثار الاستعمار الزراعي الرسمي مع النمو الديموغرافي الذي بدأ يكتسي أهميــة غداة الحرب العالمية الأولى . ولم تفت نتائج هذه الحالة عن السلط التي أخذت تشعر بظهور علامات الاستياء والغضب لدى المتساكنين التونسيين . ولقد أعرب عن ذلك الغضب الشيخ عبد العزيز الثعالبي في سنة 1920 عندما كتب يقول في كتابه «تونس الشهيدة» :

«لقد أصبح الفلاحون يعملون في خدمة الأسياد الجدد فتراهم يهيمون في الأرض معرضين إلى المجاعة التي لا تهدي إلى الخير، يضايقون المدن بشقائهم المزعج ويتجهون إلى الصحراء القاحلة والمفجعة سعيا وراء الحصول على لقمة العيش التي يبتعد سرابها إلى الابد .»

«ذلك أن الحكومة عندما نصبت المعمر لم تشفق على اولئك المساكين الذين سلبتهم أرزاقهم فلم تخصص لهم أدنى قطعة من الأرض يُمكن أن يقيموا عليها خيامهم وترعى

فيها أنعامهم . ولئن يشدهم شقاؤهم وتعلقهم بمسقط الرأس ، إلى الأرض التي تأوي رفات أجدادهم ، فإنه مسموح لهم بالبقاء على تلك الأرض التي أصبحت في نظرهم غير مضيافة . وإن العبودية لهي ثمن حبّهم للأماكن التي أنبتتهم هم وأجدادهم . وإن ما يزيد ذلك قساوة تعمد المعمر إلى قلب المقابر بمحراثه رأسا على عقب بدون أي احترام للأموات واستعماله لعظامهم قصد إخصاب حقوله وبذلك يتسنى لصاحب الأرض أن يُثري بأكثر سرعة . »

« على أنه مهما كان نفورنا وألمنا ، فمن واجبنا أن نفضح الخصائص الحقيقية للاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية . إنه صراع مُهلك وحملة صليبية موجهة ضد مجتمعنا . وهو الاستحواذ المنظم على خيراتنا . » (1)

وعندئذ شرع الفرنسيون في تطبيق سياسة إقرار الفلاحين في الأرض « وإعادة ايواء » السكان المبعدين عن أراضي المعمرين في قطع من الأرض ، اعترف لهم بتملكها ، وذلك لتجنيب المعمرين أخطار المطالب ومحاولات التوسع المتواصلة . كما تم ، بعد إقرار السكان ، تحديد المساحات التي أصبحت شاغرة بصفة نهائية وضبط الوضع القانوني للقطع التي « استقر بها »

---

1) عبد العزيز الثعالبي « تونس الشهيدة ومطالبها » باريس 1920 — صفحة 112 .

السكان في الاتجاه الرامي إلى تمكينهم من التملك بها قصد تسهيل عملية تسخيرهم عند الاقتضاء وتهدئة الرأي العام الذي أقلقته شديد القلق مشاريع الإدارة الاغتصابية .

هذا وإن مساحة قطع الأرض المشار إليها أعلاه متوقفة على عدد «الحائزين» المزمع إقرارهم وعلى مساحة الأراضي التي لا تزال شاغرة . ولقد تسببت هذه السياسة في مظالم صارخة وأسفرت عن تهجير عدد كبير من الفلاحين . من ذلك أن المعمرين بقبلاط ، الذين كانوا يشتكون من عمليات الرعي والانتهاب التي كان يقوم بها رجال العبادلية على أراضيهم، قد تمكنوا في سنة 1907 من الحصول على قرار يقضي بطردهم . حيث قررت الإدارة اجبارهم على الإقامة بجبل منصور ولكنهم قاوموا مدة أربع سنوات ذلك القرار المسلط عليهم محاولين بدون جدوى استعطاف الكاتب العام والعامل وغيرهما . . .
وفي شهر فيفري 1914 أطردتهم الجندرمة بالقوة وشتتتهم .

والجدير بالملاحظة أن القطع التي أسندت إلى السكان التونسيين بالأماكن التي استقروا بها كانت في غالب الأحيان غير كافية لتمكينهم من موارد العيش . فهي تقع بالخصوص جنوب سلسلة الظهر التونسي في المناطق التي تقل فيها الأمطار وتفرض الالتجاء إلى الزراعة الخفيفة . وقد أسفر ذلك عن نتائج وخيمة . كما أن تخصيص أفسد الاراضي للمرعى قد تسبب في تقهقر

تربية الماشية التي هي العنصر الأساسي من عناصر طرق الحياة عند سكان السباسب، بينما أسفر انخفاض المساحات المزروعة عن الاضطراب في نسق المناوبة الزراعية واستراحة الأراضي والنقص في كميات الحبوب الضرورية لمعيشة البشر .

« فكيف يمكن لسكان كانوا يحرثون كل سنة 400 هكتارا مثلما هو الشأن بجرادو أو أكثر من 300 هك مثلما هو الحال بسبيطلة و 2500 هك بقبلاط و 8000 هك بالشراحيل الخ . . . أن يقنعوا بما أسندت اليهم من أراض تمسح على التوالي 4300 و4500 هكتارا تتكون أساسا من تلال غير مستصلحة و 1800 هكتارا يتكون قسم منها من أراض غير صالحة للزراعة . . » (1)

ولقد أصبح من الصعب تعاطي تلك الزراعة الخفيفة التقليدية التي لم تكن تنتج كثيرا - لا محالة - ولكن كانت متماشية مع نسبة كثافة السكان وظروف المناخ وأساليب العمل المستعملة من قبل التونسيين . وقد كانت تلك الزراعة تستلزم مساحات ممتدة تسمح بالتنقّل بين مناطق المرعى وبين المساحات المزروعة .

وعلى هذا الأساس فان امتلاك المعمرين لمئات الآلاف من الهكتارات قد ضيّق من مساحات الأرض وآل إلى اختلال ذلك التوازن .

---

1) جان بونسي – المرجع السابق صفحة 286 .

ذلك أن آلاف الفلاحين ومربي الماشية بمنطقةالتل الذين أبعدهم المعمّرون قد اضطرّوا إلى التوجه إلى الجهات الواقعة بمشارف سلسلة الظهر التونسي التي هي أقل رطوبة وأقل استغلالا من قبل المعمّرين أو إلى السهول الداخلية شبه القاحلة بمنطقة التل . ونتيجة لذلك فقد تزايد عدد السكان بتلك المناطق ، حيث ان نسبة كثافة السكان بالكيلومتر المربع في بعض مناطق التل الأعلى قد فاقت تلك النسبة بمناطق التل الاسفل والاوسط . ذلك أن تعداد السكان الذكور في سنة 1911 قد أثبت أن نسبة الكثافة بـمنطقة مكثر ارتفعت إلى 25 نسمة في الكيلومتـر المربع وبمنطقة سوق الاربعاء 35 وبلغت 30 تقريبا بمنطقة تونس مجاز الباب زغوان (التي يكثر فيها عدد المعمّرين) والتي هي منطقة كثيفة السكان نسبيا . وان تكاثر السكان في تلك المناطق سيحدث إفراطا في عدد البشر واكتظاظا نسبيا في السكان سينجرّ عنهما إفراط في استغلال الأرض والمراعي ، وانجراف بمختلف الأنواع وتدهور النبات وتفقير شامل للبشر .

أما سكان السباسب فان الوضع اشد خطورة بالنسبة إليهم . ذلك أن امتلاك المعمّرين للأراضي ، «وإقرار السكان بالأرض» قد انجر عنهما انخفاض كبير في حركات التنقل للبحث عن المرعى والزرع في المنخفضات الرطبة . كما أن ارتحال مربي الماشية في السنوات الجافة إلى المناطق الأكثر رطوبة

بمناطق «إفريقية» قد فقد الأهمية التي كان يكتسيها من قبل، وأصبح السكان مضطرين للاقتناع بما يجدونه فوق أراضيهم من مراع هزيلة والتفويت في أنعامهم بأكملها تقريبا. وأفضى انحلال العلاقات بين السباسب والتل إلى اختلال خطير في التوازن بالنسبة لطرق عيش سكان الجنوب والظهر . كما تسبب فقدان مراعي منطقة التل في انخفاض عدد رؤوس الضأن . والحال أن الضأن يعتبر في تلك المناطق أعز ما يمكن أن يملكه الإنسان . وقد حاول السكان منذ سنة 1920 تعويضه بغراسة الزياتين أو أشجار اللوز أو بزراعة الحبوب غير المحققة .

هذا وقد تسبب نقص المرعى في تقهقر تربية الماشية وانجز عن ذلك التفويت في الخيمة وبناء الأكواخ بمنطقة التلّ في أول الامر ثم في منطقة السباسب . ذلك أن الخيمة التي هي مسكن يتلاءم مع المناخ ومع طريقة العيش المقامة على الزراعة الخفيفة قد أصبح لا فحسب غير ذي جدوى بل باهظ التكاليف .

ولقد أظهر التحقيق الذى أجراه الجغرافي «برنار» في سنة 1921 حول السكن الريفي، أن الخيام التي كانت تمثل نصف مجموع المساكن في منطقة التل الأسفل وجهة تونس قد انقرضت تماما . وقد أصبح الاستقرار بالأكواخ ونبذ الخيام علامة من علامات الفقر .

ولقد حاولت سلط الحماية في سنة 1907 إيقاف ذلك التطور ومساعدة المزارعين التونسيين الذين كانـوا ضحية للمرابين ومقرضي الأموال . ومما يزيد في احتياج الفلاحين للمساعدة أن جزءا كبيرا من مدخراتهم المالية يستنفذه كراء الأراضي التي أصبحت نادرة أكثر فأكثر وخاصة بمنطقة التل. والتي لا يزال ثمنها في ارتفاع مطرد .

وهكذا فقد صدر الأمر المؤرخ في 20 ماي 1907 والقاضي بتنظيم الشركات التونسية للحيطة التي تمولها مساهمات الخواص ومساعدات الدولة والتي يمكن أن ينخرط فيها المزارعون الدافعون للضرائب من ذوي الجنسية التونسية . وقد كانت المهمة الأساسية لتلك الشركات تتمثل في تقديم سلفات البذر أو الغرس وتوفير الأسمدة أو الالات الزراعية ، وذلك لتجنيب المزارعين التونسيين من الخضوع لسلطة المرابين التقليديين .

ولقد أصبح الانخراط في تلك الشركات إجباريا ابتداء من سنة 1909 وذلك بالنسبة لكلّ مزارع تونسي يدفع الضريبة على منتوج زراعي مهما كان نوعه . كما سمح للشركات التونسية للحيطة منذ سنة 1911 بتقديم قروض طويلة وقصيرة المدى .

ولئن أحرزت تلك الشركات منذ البداية على نجاح باهر فانها «لم توفر أي سبب للاحياء أو تجهيز الزراعة التونسية

بطريقة عصرية . ذلك أن صغار الفلاحين لا يمكنهم التوصل بأي شكل من الأشكال إلى القرض الزراعي الحقيقي...» (1) لأنهم غير قادرين على ضمان أي قرض لقلة الاراضي التي في حوزتهم .

ولا شك أن حالة الفلاح التونسي لم تكن على أحسن ما يرام قبل الحماية ، حيث كان عرضة لأنواع شتى من الآفات كالضرائب المرهقة التي صارت تثقل كاهله أكثر فأكثر منذ عهد أحمد بـاي الأول والقحط المتكرر نتيجة للجفاف والذي كثيرا ما يتحول إلى مجاعة حقيقية والأوبئة الدورية (مثل الطاعون والتيفوس والكوليرا) وذلك بالإضافة إلى التداين المستمر والمتفاقم نتيجة للربا الذي كان يتعاطاه اليهود بالمدن والقرى .

ولا شك ايضاً أن تلك الآفات قد انخفضت حدتها منذ تطور الاستعمار بالبلاد وأصبح بعضها نادرا مثل الأوبئة ، ولكن الفلاح التونسي قد فقد في كثير من المناطق السند المادي لحياته : ألا وهي الأرض . فمنذ أوائل القرن لم يصبح في إمكانه استعمال آلاف الهكتارات التي آستولى عليها المعمّرون للزراعة أو لمرعى الماشية . ففي القديم عندما كانت الأرض

---

(1) المرجع السابق . ص 231 ـ 232 .

ملكا للباي أو للاقطاعيين أو لأصحاب الأملاك من سكان المدن لم يمنعه دفع الاتوات والضرائب ومعاليم الإيجار من الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح من الأرض التي كان يستغلها بنفسه وفي حدود إمكانياته . ولكن منذ أوائل القرن انتزعت منه شيئا فشيئا الأرض التي تمثل وسيلة الإنتاج الأساسية بالنسبة إليه . فما هي إذن قيمة الفلاح أو مربي الماشية بدون الأرض التي تغذيه ؟ لقد أصبح متشردا أو عاطلا يشد رحاله إلى المدن أو صار في أحسن الحالات عاملا فلاحيا تحت رحمة مؤجره . وهكذا فان حياته أصبحت غير مضمونة من قبل تلك القاعدة العقارية التي كانت توفر له دوما لقمة العيش اليومية وذلك رغم تقلبات الطقس وظلم البشر .

ومن ناحية أخرى فان الأرض كانت تمثل أيضا الوثاق الذي يربط بين مختلف أفراد العائلة أو الفرع من القبيلة أو القبيلة برمتها . كما أنها كانت تمثل الركيزة بالنسبة لتلك المجموعات البشرية التي كانت تربط بين أفرادها أواصر القربى والمصالح . وقد كان التوازن ضمن تلك المجموعات المتماسكة، حاصلا على أكمل وجه بين العباد وبين الموارد التي يوفرها الوسط المحلي أو الجهوي ولا يمكن أن تزعزع ذلك التوازن إلا الكوارث العظمى (كالحروب وعمليات الإبعاد) .

ولقد تسبب فقدان الأرض بالمناطق التي انتشر بها الاستعمار الزراعي في تفكك النظام الاجتماعي التقليدي وانفصام الروابط المتينة التي كانت تجمع بين مختلف المجموعات الريفية وتشدها إلى أرضها ووسطها وتقاليدها «وحضارتها».

على أن التحركات التي كانت تقوم بها بعض العائلات أو فروع القبائل بالسباسب أثناء سنوات الجفاف المتفاقم والتي كانت ترمي بها إلى الجهات الشمالية من منطقة التل لم تقض أبدا على التماسك والتضامن العائلي أو القبلي، ذلك أن جميع الناس يرجعون بعد أمطار الخريف الأُولى إلى أراضيهم الاصلية ومداشرهم ومساكنهم كما يرجع النهر إلى مجراه الطبيعي بعد هبوب العاصفة.

ولكن الاستعمار الزراعي قد مهد السبيل في أوائل القرن لعملية انفصام الروابط الاجتماعية على مختلف أصنافها وتسبب في حركات النزوح التي اتسع نطاقها بشكل لم يعرف من قبل.

فكان في أول الامر رحيل الفقراء، فقرا مدقعا ثم رحيل الذين أزاحهم الإبعاد أو «الإقرار» عن مناطقهم الأصلية. ولقد كان سعيدا من وجد عند المعمّر شغلا قارا أو موسميّا يدرّ له أجرا بحسب الساعة أو اليوم وذلك بعدما أصبح يفتقر إلى أية قطعة من الأرض يزرعها أو يخصصها للمرعى.

ولقد حاول الاستعمار الزراعي المتسع النطاق أن يعوّض الخماسة بالاجارة . ذلك أن الاستغلال الزراعي الذي اعتبر في وقت مبكر بمثابة المشروع الصناعي سرعان ما احتاج إلى عملة زراعيين قارّين أو موسميّين يقومون بأشغال معينة تحت إشراف رؤساء أجانب . فحل العامل الزراعي محل الفلاح أو الخماس على المساحات الشاسعة من الأرض التي يحتلها المعمّرون .

* فشل الاستعمار الزراعي الرسمي

على أن المحاولة الاستعمارية قد فشلت في تحقيق هدف من أهدافها الأساسية ألا وهو تعمير البوادي بالعناصر الفرنسية .

ذلك أنه غداة الحرب العالمية الأُولى وفي الوقت الذي كانت تتجه فيه جهود الحماية نحو تطبيق سياسة استعمارية عن طريقة « الرجال » وكذلك عن طريق التجهيز ، عمد عدد من المعمرين الفرنسيين إلى بيع جزء من أملاكهم وهو لا محالة الجزء الأقل خصوبة والأقل إنتاجا ، وقد أغراهم ارتفاع ثمن الأرض (فالهكتار الذي كانت قيمته تتراوح بين 400 و 800 فرنكا في سنة 1914 ارتفع ثمنه في سنه 1920 إلى مبلغ يتراوح بين 2800 و 300 فرنلكا) وأقلقهم تدهور سعر القمح والزيت والخمر . وهكذا فقد انتقلت ملكية حوالي 80.000 هكتار لفائدة المزارعين التونسيين والإيطاليين . على أن الاستعمار قد تدارك الموقف

من ناحية أخرى وذلك بوضع يديه على آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة الواقعة في مختلف جهات الإيالة. وبالإضافة إلى ذلك فقد عمد إلى تجميع الأراضي والزيادة من مساحة المزارع. كما أن الاستعمال المكثف أكثر فأكثر للالية قد عجل بتجميع الأراضي. «إن ما كان يرغب فيه المعمرون هو أن تساعدهم الدولة على تدعيم هيمنتهم على الأراضي الخصبة بالبلاد التونسية وعلى الإثراء، فعوض الزيادة من عدد القطع الصغيرة من الأرض والتشجيع على نشر الزراعة المتعددة بالالتجاء إلى غراسة الأشجار المثمرة حسب اقتراح أنصار الاستعمار التوطيني، اقتصر الاستعمار الرسمي على المزارع ذات المساحة الكبيرة التي تساعد استغلال الحبوب بالطرق العصرية وقد فاقت المساحة المتوسطة لقطع الأرض الحجم الذي كان معمولا به في السنوات الأولى» (1).

فكان فشل السياسة التوطينية نتيجة من نتائج خصائص الزراعة الاستعمارية. فهي مثل الزراعة الأمريكية في أول أمرها تمثّل نشاطا توطينيا بل أنها تحدث الفراغ في البوادي عن طريق «أسراب» الآلات التي تستعملها. والحال أنه في بلد مثل البلاد التونسية حيث لم ينفكّ عدد سكان الأرياف

---

1) المرجع السابق صفحة 264

التونسيين يتزايد منذ انتصاب الحماية، يعتبر التوسيع من تلك الزراعة الكبرى والإفراط في استعمال الآلات عبثا مفجعا، لا سيما وقد حصل ذلك بمعزل عن كل مشروع تصنيعي معقــول .

الباب الثالث

تطوّر الزراعة من سنة 1920 إلى الحرب العالمية الثانية

* التقدم الكبير الذي شهدته زراعة الحبوب وأساليب الإنتاج الحديثة

على إثر الأزمة العابرة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، شهدت الزراعة الأوروبية بالبلاد التونسية بعد سنة 1920 تقدماً لا مثيل له في السابق . فقد اتجهت أكثر من أي وقت مضى نحو الزراعات المقامة على المضاربة والرامية إلى التصدير إلى الخارج وبالخصوص إلى فرنسا . ولقد كانت الزيادة في المحاصيل وتحسين الأنواع المزروعة ، الشغل الشاغل للمعمرين الحريصين على تعويض التمويلات الباهظة التكاليف بإنتاجية مرتفعة أكثر فأكثر .

وقد كانت مداخيل المعمرين الزراعية متأتية من ثلاثة منتوجات هي : القمح والخمور والزيت ، ثم تأتي (في مرتبة متأخرة جدا) زراعة الثمار والباكورات .

أما زراعة الكروم التي كانت تقوم بالدور الأوّل في الميدان الزراعي إلى سنة 1914، فقد تركت مكانها بعد ذلك التاريخ للقمح . على أنهـا قد شهدت هي أيضاً خـلال تلك الفتـرة تقدماً ملحوظاً، وذلك بالارتباط مع إمكانيات ترويج الخمـور التونسية بالأسواق الفرنسية .

ولقد مكّن تقدم هذه الزراعة من الزيادة في الإنتاج الذي بلغ 1.700.000 هكتولتر في سنة 1932 (وقد كان يتراوح بين 600.000 و 800.000 في السنوات 1922 ـ 1924)، وذلك بالنسبة إلى مساحات من الأرض تضاعفت مرتين تقريباً خلال فترة ما بين الحربين .

واستمرت زراعة الزياتين هي أيضاً في التقدم، حيث ارتفع عدد الزياتين من 9.300.000 في السنوات 1920 ـ 1925 إلى 12.500.000 في السنوات 1930 ـ 1934 .

ولكن الزراعة الأساسية قد أصبحت زراعة القمح اللين والقمح الصلب ، بصورة ثانوية . ذلك أن تعميم استعمـال الآلات الزراعية في مزارع أكبر مساحة فأكبر، قد مكن من التوسيع في مساحات الأراضي المزروعة وخاصة في المناطق الخصبة ذات الأرض اليابسة والمكونة من الطين والغرين، وهي المناطق الواقعة في وادي مجردة الوسطى (منطقة سوق الأربعاء وسوق الخميس بالخصوص) .

كما أن أشغال «بوف» وجماعته «بمصلحة النباتات» قد مكنت من اصطفاء نوع جديد من القمح، يدعى القمح اللين «فلورانس – أورور»، الذي وجد رواجاً كبيرا بالأسواق الفرنسية، بناءً على ماله من قيمة رفيعة في ميدان الخبازة.

ولقد خُصِّصَت له أخصب الأَراضي، وطُبِّقَت عليه أرقى أساليب الزراعة العصرية.

ومن ناحية أخرى فقد حصل تعاون وثيق بين الفنيين وبين المعمرين الذين تقبلوا توجيهات العلماء بكل حماس، لا سيما وأن أكثرهم متخرجون من المدارس الزراعية العليا وخصوصا المدرسة الاستعمارية بتونس، حيث تدربوا على الأَساليب الفنية العصرية لإحيـاء الأَراضي.

وأشهر هـؤلاء المعمرين اللامعين هـو موريس كايو الذي ساهم في استنباط أساليب الزراعة العصرية واستعمل الآلات الزراعية الأَمريكية على مجال واسع. وقـد كانت مزرعته (2.000 هكتار) الواقعة على ربوة «الكدية» بمنطقة سوق الخميس (بوسالم الآن)، تعتبر مزرعة أنموذجية في هذا الميدان. وقد تفوّق في ميدان زراعة القمح وفي ميدان زراعة الكروم والزياتين على حد السواء.

هذا وقد تعددت نتائج ذلك التطور الذي شهدته الزراعة الأُوروبية. من ذلك مثلا أن الأَراضي المزروعة بالقمح اللين

قد ارتفعت مساحتها باستمرار، حتى بلغت 80.000 هكتار في سنة 1930 ـ 1931 .

كما أن إنتاج زراعة الحبوب قد ارتفع بشكل غريب وارتفع بالتالي حجم صادرات الحبوب إلى الخارج . وكان القمح اللين من نوع «فلورانس ـ أورور» يمثل وحده نسبة60٪ من الصادرات في سنة 1935 .

هذا وإن استعمال عدد ضخم من الآلات الميكانيكية (1) وتحسين الأساليب الفنية الاقتصادية بمزارع المعمرين بالبلاد التونسية قد جعلا من الزراعة الأوروبية بتونس أحدث الزراعات في العالم حيث إنها «قد فاقت إلى حد كبير ـ بدون شك ـ الزراعة الفرنسية مثلا،وذلك باستعمال جرار بالنسبة لأقل من 45 هكتارا من الأراضي المزروعة (80 هكتارا من الأراضي المستريحة المحروثة) وحصادة دراسة بالنسبة لمساحة 160 هكتارا» (2)

ولقد أثار إدخال استعمال الآلات لدى المعمرين حاجة إلى الأرض لا تسد،لأن تلك الطريقة لا تكون رابحة إلا إذا

---

1) تكونت منذ سنة 1920 «تعاونيّة الحراثة الآلية بالبلاد التونسية» باعانة الدولة وذلك لشراء الآلات الزراعية دينا .

2) المرجع السابق صفحة 256 .

استُعملت في قطع شاسعة ومجمعة . وقد اضطرت سلط الحماية إلى تسخير جميع الوسائل لتوفير أكثر ما يمكن من الأراضي للمعمرين . من ذلك أن أكثر من 80.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة قد أسندت إلى المعمرين من قبل المصالح الرسمية للاستعمار الزراعي وذلك فيما بين سنة 1919 وسنة 1928 .

وقد كان المعمرون من جهتهم يبذلون جهودا مستميتة للزيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة . وقد استغلوا بعض الظروف المتمثلة في تغيب الملاكين التونسيين القاطنين بالمدن ونظام الشياع الذي تخضع له الملكية التونسية وحالة الإهمال التي كان عليها جزء هام من أراضي الأوقاف التي يتصرف فيها في غالب الأحيان «مقدمون» غير نزهاء والتجزئة المفرطة للمزارع الصغيرة التي ينقصها كل شيء . وهذا ما حدا بالمعمرين إلى استئجار مساحات شاسعة من الأراضي كانوا يقومون باستغلالها إلى حد الاستنفاذ، وذلك بواسطة آلاتهم الزراعية الهامة .

وأخيرا فقد أصبحت تلك الزراعة باهظة التكاليف، ذلك أن الالات الميكانيكية ووسائل النقل والأسمدة الكيميائية والمواد المضادة للفطريات والتأمين ضد الآفات من جميع الأنواع، كل ذلك يقتضي توفير إمكانيات مالية في ازدياد

مطرد. فالمؤسسة الزراعية الاستعمارية أصبحت مؤسسة رأسمالية تسخر لنفسها وسائل تمويل متنوعة للغاية وتحتاج بالخصوص إلى مساعدة البنـوك وإعانة الدولة.

وقد رأينا كيف كانت الدولة تمنح المعمرين تسهيلات مصرفية كبيرة لتمكينهم من شراء قطع الأرض الممنوحة لهم في نطاق سياسة الاستعمار الزراعي الرسمية. فمنذ سنة 1924 كان من الممكن تسديد ثمن تلك القطع على عشرين قسطاً سنوياً عوضاً عن عشرة أقساط، كما كانت صناديق القرض التعاوني الزراعي تسند قروضاً إلى المعمرين اللاجئين أو ضحايا الحرب لتمكينهم من الشروع في أشغالهم. وتبلغ القيمة القصوى لتلك القروض 12.000 فرنك وتسدد في مدة عشرين سنة بفائض قدره 2٪، وقد رفعت الأوامر الصادرة في جوان وأوت 1925 الحد الأعلى لتلك القروض، الذي أصبح يبلغ 40.000 فرنك على أقصى تقدير ويسدد في مدة خمس وعشرين سنـة.

ومن جهة أخرى منحت قروض ريفية من قبل القرض العقاري التونسي الجزائري. وقد حظيت هذه القروض بضمان الدولة وهي تبلغ حدا أقصى قدره 50.000 فرنك بالنسبة إلى كل منتفع وتسدد في مـدة 5 سنوات وبفائض قدره 6٪.

وابتداء من سنة 1930 أصبح بإمكان المعمرين الحصول على قروض لاستصلاح الأراضي بمعدل 50.000 فرنك بالنسبة لكل منتفع و 500 فرنكا بالنسبة إلى الهكتار الواحد . ولقد ارتفع تدريجياً حجم القروض التي منحها القرض العقاري التونسي الجزائري إلى أن بلغ رقماً قياسياً أثناء الأزمة الكبرى في السنوات 1930 ــ 1934 .

كما كانت الدولة تتدخل لفائدة الاستعمار الزراعي عن طريق « مختلف التعاونيات » التي تظهر روحاً فائقة من التنظيم لدى المعمرين . والجدير بالملاحظة أن « التعاونية المركزية للمزارعين » التي كان يوجد مقرها بالعاصمة التونسية كانت مطلعة على جميع الوسائل التي تهم الزراعة . كما كانت التعاونيات المختصة أو الجهوية تحصل على القروض التي تسدد بدون فائض في مدة 25 سنة ويمكن أن تبلغ 4 أضعاف رأس المال الموظف وهذه التعاونيات هي : « تعاونية الزراعة الآلية » (1922) و « تعاونية التقطير بالبلاد التونسية » (1925) و« الشركة التعاونية لخزانات الحبوب بالبلاد التونسية » (1929) و« تعاونية زراعة الكروم بالخليدية » (1926) و« تعاونية زراعة الزياتين بغار الدماء » (1928) ... هذا وقد تحصلت المؤسسات التعاونية البالغ عددها 29 مؤسسة حوالي سنة 1930 من الدولة على مبلغ 9.767.200 فرنكاً بالنسبة إلى رأس مال اجتماعي موظف قدره 3.175.619 فرنكا .

وبعد سنة 1920 تحصل الصندوق الجهوي للقرض التعاوني الزراعي من الدولة على أموال طائلة منحت للمعمرين في شكل « قروض ريفية » يتم تسديدها في ظرف تسعة أشهر وقد ارتفعت من 1.777.748 فرنكاً في سنة 1920 إلى 40.655.000 فرنك في سنة 1929 .

* الأزمة العالمية وأثرها على الزراعة الاستعمارية

هناك مظهران أساسيان من مظاهر الازمة العالمية الكبرى في السنوات 1929 ـ 34 قد زعزعا أركان الاقتصاد الزراعي بالايالة التونسية ، ألا وهما : إفراط الإنتاج والبيع بصعوبة . ذلك أن الزراعة الأوروبية المقامة على المضاربة والمرتبطة أشد الارتباط بالأسواق الخارجية قد اجتازت مرحلة حاسمة في تلك الفترة التي أصبحت فيها الأسواق العالمية مشبعة للغاية . وفي أول الأمر أحست الخمور بآثار الأزمة . فهو منتوج معد أولا وقبل كل شيء للسوق الفرنسية (حيث أن الاستهلاك المحلي لا يستوعب إلا كمية تتراوح بين 300 و 350 هكل بالنسبة إلى المنتوج العام الذي بلغ قبيل اندلاع الأزمة كمية تتراوح بين 800.000 ومليون هكتولتر) . وهو منتوج يوفر مداخيل هامة لعدد كبير من المعمرين . ففي سنة 1926 تجاوزت القيمة الجملية للصادرات من الخمور 68 مليوناً من الفرنكات .

هذا وحتى قبل اندلاع الأزمة الكبرى وتحت ضغط مزارعي الكروم الفرنسيين والجزائريين ، تم اخضاع الخمور التونسية لإجراءات التقسيط (بموجب القانون الفرنسي المؤرخ في 13 جويلية 1927) التي تحدد الكمية السنوية للخمور الممكن تصديرها إلى فرنسا (والتي يجب أن لا تتجاوز 14 درجة). ومن جهة أخرى يسمح بقبول 12.000 هكتولتر من الكحول المتأتية من 100.000 هكل من الخمور بالتراب الفرنسي مع الإعفاء من المعاليم الجمركية . وهناك إجراءات أخرى تسمح بقبول كميات أكبر من الخمور التونسية في صورة ما إذا كان إنتاج الخمور بفرنسا والجزائر يشكو نقصاً فادحاً .

ولم تثر هذه الإجراءات لدى المعمرين رد فعل احتياطيّا حيث أنهم لم يتوقفوا في الفترة ما بين 1926 و 1934 عن غرس أشجار كروم جديدة . فالكروم التونسية التي كانت تمتد على مساحة 28.000 هكتار في سنة 1925 قد أصبحت تغطي مساحة 50.000 هكتار في سنة 1934 . في حين ارتفع الإنتاج الذي كان يبلغ 980.000 هكل فيما بين 1929 و 1931 إلى معدل 1.600.000 هكل فيما بين 1932 و 1934 .

ولمساعدة مزارعي الكروم على تنظيم إنتاجهم وتنويعه أُحدِث بمقتضى الأمر المؤرخ في 30 جوان 1927 « ديوان الخمور» . ولكن هذا الديوان لم يستطع تقويم الوضع الذي بدأ ينذر

بالخطر منذ أواخر سنة 1932 . ذلك أن توالي السنوات الطيبة لإنتاج الخمــور كان يوافق أزمة إفراط الإنتاج التي انتابت فرنسا في حدود سنة 1932 ـ 1933 .

وقد نتج عن ذلك انهيار أسعار الخمــور في سنة 1934 حيث انحدر معدل ثمن بيع الهكتولتر من 186 فرنكاً في سنة 1927 إلى 54 فرنكاً في سنة 1934 . وفي سنة 1935 كان الإنتاج غزيرا أيضاً حيث بلغ 000 .740 .1 هكل بينما تفيض الأقباء بخمور السنوات السابقة (000 .800 هكل) . وقد أصبح الإفلاس يهدد أكثر من 300 .1 مزارعاً فرنسياً من مزارعي الكروم بالإضافة إلى ضعفهم من الإيطاليين .

فاضطرت سلطة الحماية والحكومة الفرنسية إلى مساعدة الكروم التونسية وذلك بالتشجيع على قلع أشجار الكروم ومنح تعويضات بلغ حجمها الجملي حوالي 40 مليوناً من الفرنكات .

وفي سنة 1935 وافقت فرنسا على قبول كمية أكبر من الخمور التونسية بدون دفع المعاليم الجمركية أي : مليون هكتولتر منها 000 .750 هكل من الخمر والبقية من العصير المغوّل(1) والكحول .

وفي سنة 1936 هزت أزمة أخرى من جديد هياكل الكروم التونسية ، حيث أن داء الفيلوكسيرا قد أصاب أهم المناطق

(1) عصير العنب الممزوج بالكحول .

المنتجة للخمر بالبلاد التونسية (كقرنبالية والخنقة وتونس الخ ...)

فخفف ذلك لامحالة من حدة أزمة الخمور ولكنه عجل بتطوير الهياكل العقارية للكروم والأساليب الفنية للتخمير.

ذلك أن هذا الداء، بوضعه حدا لإنتاج الخمور في ما يقرب من 20.000 هكتار، قد تسبب في حصول عجز كان فيه الخلاص بالنسبة إلى تلك الفترة التي يسود فيها البيع بصعوبة. ولكن صغار المنتجين - وأغلبهم من الإيطاليين - قد وجدوا أنفسهم عاجزين عن إعادة إحياء مزارعهم المتضررة وقد لحقتهم من قبل آثار الأزمة، فاضطر عدد كبير منهم إلى التفويت في أراضيهم لفائدة كبار المزارعين الذين يتمتعون بظروف أحسن للحصول على القروض، وقد استغلوا الفرصة للتوسيع من مزارعهم. وهكذا فإن زراعة الكروم التي كان يتعاطاها قبل الحرب عدد كبير من صغار ومتوسطي المستغلين الذين يصنعون خمرهم بطريقة تقليدية، سيطغى عليها - بعد كل تلك الأزمات - عدد قليل من كبار ومتوسطي مزارعي الكروم الذين سيطبقون على إنتاج الخمور والكحول من النوع الرفيع (خمور تيبار ومرناق الأعلى وقرطاج والكدية الخ ....) أحدث الطرق والأساليب الفنية المستعملة في التخمير.

وقد شملت الأزمة كذلك زراعة الزياتين التي كانت تتمتع بمنافذ أوسع من زراعة الكروم . ذلك أنه بالاضافة إلى السوق المحلية التي كانت تستهلك كميات كبيرة من الزيت فإن الحريف الأول للبلاد التونسية هي إيطاليا أكثر من فرنسا .

هذا وإن الانحدار المذهل للأسعار - بالرغم من الإجراءات الجمركية التي كانت تحمي الزيت التونسي في السوق الفرنسية - قد بلغ الحد الحاسم في سنة 1933 عندما انحدر سعر قنطار الزيت إلى 300 فرنكاً بعد ما كان يبلغ 1.000 فرنك في سنة 1927 . وكان أول من لحقتهم آثار الأزمة المعمرون بصفاقس الذين كانوا يملكون 850.000 أصل زيتون وكان كل إنتاجهم معدا للتسويق .

وقد أصبح تدخل الدولة في هذا الميدان أيضاً ضرورياً . وتمثل ذلك في إحداث ديوان الزيت (نوفمبر 1933) المكلف بإيجاد الحلول لمشاكل التسويق وتنظيم العمليات المتعلقة بخزن تلك المادة . كما أن «اتحاد منتجي الزيت» قد تلقى الإعانة الرسمية من قبل السلط العمومية (جانفي 1936) وهو مؤسسة تعاونية تهتم بتجميع عمليات شراء وبيع الزيت ...

ولكن الأزمة قد أثرت بالخصوص في القموح ولا سيما القمح اللين المعد في معظمه للتصدير . ولقد صاحب انهيار

الأسعار نقص كبير في الصادرات التي انحدرت قيمتها من 291 مليوناً من الفرنكات إلى 61 مليوناً في سنة 1934 . ذلك أن معدل ثمن القنطار من القمح اللين الذي كان يبلغ 160 فرنكاً في سنة 1931 لم يعد يبلغ سوى 104 فرنكاً في سنة 1934 . ونتيجة لذلك فإن المزارعين المرهق معظمهم بالديون لم يعد في استطاعتهم الإيفاء بتعهداتهم وأصبحوا مهددين بالهلاك . وقد اضطرت الدولة في هذا الميدان بالخصوص إلى اتخاذ الإجراءات المتأكدة التي لا بد منها . وتم بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 24 ماي 1933 خزن مليون قنطار من القمح . على أن يتولى عمليات الخزن أصحاب المطاحن وتجار القمح والتعاضديات ، وقد أسندت الدولة لجميعهم منحة خاصة لذلك الغرض . ومن ناحية أخرى ضمنت الدولة حدا أدنى لسعر القمح وهو 100 فرنكا بالنسبة إلى القنطار من القمح اللين و 90 فرنكا بالنسبة إلى القنطار من القمح الصلب . كما قرر الأمر المؤرخ في 15 ماي 1933 إمكانية إصدار سندات بالنسبة إلى القموح المخزونة ، وذلك بضمان من الدولة ، وقد مكن ذلك المزارعين من الحصول على قروض هامة من البنوك : 15 مليونا من الفرنكات في سنة 1933 ـ 1934 .

إلا أن الأزمة قد تواصلت ، ورغم بيع 350.000 قنطار من القمح في سنة 1933 ، فإن كميات القموح المخزونة لم تزل

في ارتفاع ، حيث بلغت في سنة 1934 أكثر من مليون قنطار (أي نصف مجموع الإنتاج) . أما التسبقات المقدمة من قبل البنوك فقد بلغت حوالي 40 مليونا من الفرنكات في سنة 1934 .

وعندما تبين أن الإجراءات التي اتخذتها سلط الحماية في سنة 1933 قد أصبحت غير كافية تقرر اتخاذ تدابير تشريعية جديدة في سنة 1934 .

من ذلك أنه تقرر أن تطبق بالبلاد التونسية التدابير النظامية التي اتخذت بفرنسا قصد إعادة تنظيم سوق الحبوب (كالمراقبة وتنظيم وحماية السوق من قبل الهيئات الدولية). وقد عجز عدد كبير من المعمرين و المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم فحُجِزَت أملاكهم وبيعت بالمزاد العلني . وعندما يكون الأمر متعلقا بقطعة من القطع الموزعة على المعمرين فإن الدولة هي التي تسترجعها .

وأحدث الأمر المؤرخ في 4 جانفي 1934 « الصندوق التونسي للقرض والتدعيم » الذي منح للمزارعين المثقلين بالديون قروضاً تمكنهم من تسديد كل أو بعض ديونهم . ويبلغ الحد الأقصى لتلك القروض 150.000 فرنك ويمكن أن تسدد على عشرين قسطاً سنوياً وبفائض قدره 5٪ ،على أن تكون مضمونة

إلزامياً برسم تملك مسجل أو بصدد التسجيل . وقد بلغت القروض التي منحها ذلك الصندوق من سنة 1934 إلى سنة 1935 أكثر من 41 مليوناً من الفرنكات .

وقد أعاد الأمر المؤرخ في 21 فيفري 1934 تنظيم الصندوق العقاري الذي أصبح مؤسسة مصرفية موضوعة تحت مراقبة الدولة وفي إمكانها أن تمنح المعمرين الأوروبيين وبعض المزارعين التونسيين (الذين يقدمون أقصى ما يمكن من الضمانات) قروضاً طويلة المدى تبلغ 360.000 فرنك على أقصى تقدير . ويمكن تسديدها في مدة عشرين سنة . وقد منح الصندوق العقاري 46 مليوناً من الفرنكات للمعمرين المصابين وذلك من سنة 1934 إلى سنة 1936 . كما أحدثت في شهر أوت 1934 الهيئة القارة للدفاع الاقتصادي التي قررت إرجاء عمليات الحجز وإنشاء لجان للنظر في مطالب المدينين الراغبين في التمتع بآجال جديدة للدفع .

وضبط الأمر العلي المؤرخ في 20 أكتوبر 1934 الإجراءات المتبعة ضد المعمرين العاجزين عن الوفاء بديونهم ومنحهم آجالا إضافية لا تتجاوز ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ صدور الأمر .

وأحدثت في كل جهة من الجهات الادارية (الخمس) لجنة تحكيم تمنح التأجيلات المطلوبة بعد درس الملفات المعروضة عليها .

وأخيرا فإن الأمر المؤرخ في 7 ديسمبر 1934 قد ضمن مصالح الدائنين وذلك بالسماح لهم بتحويل سندات الديون إلى الصندوق العقاري أو تمكين ذلك الصندوق من حسمها . وقد بلغت معاليم شراء وحسم الديون في سنة 1936 أكثر من 80 مليوناً من الفرنكات .

وقد مكنت هذه التدابير الزراعة الأوروبية – ولا سيما زراعة الحبوب – من عدم الانحدار إلى الإفلاس التام الذي من شأنه – لو حصل – أن يجرف مع الزراعة كامل جهاز النظام الاستعماري الذي تم توطيده بشق الأنفس .

وقد انجرت عن ذلك تبعية اقتصادية للبلاد التونسية تجاه فرنسا . ذلك أن فتح السوق الفرنسية بدون أي استثناء أمام الإنتاج الزراعي التونسي ومساعدة الدولة الفرنسية ، قد أصبحا من الضروريات الحيوية بالنسبة للمنتجين الأوروبيين بالإيالة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ اتساع نطاق الدور الأكبر فالأكبر الذي تقوم به سلط الحماية في تنظيم وتنمية الزراعة .

ولكن هذه الزراعة التي تحظى بتجهيزات ضخمة وإطارات عديدة وتتمتع بدعم كبير من قبل الدولة والمؤسسات المصرفية ، ستبقى دائماً ضعيفة . ذلك أن تبعيتها للأسواق الخارجية

سيضعها «تحت رحمة الأسعار الدولية والظروف السياسية». (1)
كما أن التجاءها المتواصل إلى القروض سيجعلها تتأثر تأثرا كبيرا بتغير الطقس وتقلب الأسعار.

وإن الاستعمال المفرط للآلات الزراعية في وسط جغرافي هش مثل الزراعة نفسها من شأنه أن يؤول إلى تدهور التربة وإضعافها وإلى التنقيص من الطاقة الإنتاجية وبالتالي من الإنتاج ذاته، وهذا أمر يتنافى مع الهدف الأساسي لتلك الزراعة الرأسمالية التي تبحث أولا وقبل كل شيء عن أقصى ما يمكن من الربح.

وهكذا فبالرغم من الحركية النادرة للزراعة الاستعمارية ورغم فنياتها الطلائعية، فإنها مهددة في كل آن وحين بمصاعب خطيرة، وذلك بسبب كل التناقضات الملازمة لأصولها وطبيعتها وأهدافها.

هذا وإن ضرورة تنويع الإنتاج وتنمية المضاربات المربحة قد أدت بالمعمرين في أواخر الأزمة إلى التمديد من المساحات المخصصة للقوارص أو الباكورات المعدة للتصدير.

ولقد لعب حادثان سياسيان دورا هاماً في هذا المعنى وهما قرار الجمعية الأممية القاضي بفرض عقوبات اقتصادية ضد

---

1) المرجع السابق – صفحة 307.

إيطاليا الموسولينية المعتدية على أثيوبيا، والحرب الأهلية باسبانيا (1936) . وقد تأثرت بذلك تأثرا كبيرا العلاقات التجارية بين فرنسا من جهة وبين إيطاليا وإسبانيا من جهة أخرى، الأمر الذي مكن السوق الفرنسية من استيعاب كميات أكبر من الثمار والخضر التونسية . وقد سبق للسوق الفرنسية أن فتحت أبوابها على مصراعيها أمام المنتوجات التونسية من الثمـــار والخضر ، حيث أن القانون الفرنسي المؤرخ في 30 مارس 1928 والقاضي بتقسيط الخمـــور التونسية الموردة لفرنسا، قد رخص في دخول المنتوجات الطازجة أو المحوّلة من الزراعات التعويضية بدون دفع معاليم جمركية . على أن ديوان الخمـــور - منذ إحداثه - كان مؤهلا لتطبيق سياسة تنويع الإنتـــاج الزراعي في الوسط الاستعماري وتعـــويض الزراعات التي تشتكي من الأزمة بمضاربات مربحة .

ولقد حظيت هذه السياسة بمساندة الإدارة التي شجعت أشغال البحث الأساسي في مجال زراعة الثمار وساعدت على تنمية الإنتاج وتنظيم تسويق الثمـــار والباكورات .

وفي سنة 1934 أُحدِث «الديوان التونسي للمعايرة» المكلف بضبط واستعمال الفنيات والأساليب الخاصة بتصنيف الثمار المعدة للتصدير ولفّها وتقديمها . وقد عرفت عندئذ عمليات التصدير تقدمـــاً سريعـــاً للغاية، من ذلك مثلا أن تصدير

البرتقال قد ارتفع من 685 قنطارا في سنة 1932 إلى 48.527 قنطـارا في سنة 1937 .

وقد تضاعف مرتين تقريباً عدد أشجار القوارص، حيث ارتفع من 330.000 في سنة 1930 إلى 610.000 في سنة 1941 .

ولكن السوق الفرنسية التي يتوجه إليها كذلك الإنتاج الجزائري والمغربي كانت قد سدت حاجياتها . فتعرضت زراعة القوارص التونسية هي أيضاً بعد مدة قليلة إلى أزمة البيع بصعوبة وانخفاض حجم الصادرات وذلك منذ سنة 1937-38 . وكما هو الشـأن بالنسبة إلى الحالات السابقة، فإن المنتجين اتجهوا إلى الاستعانة بالمؤسسات العامة أو التعاونيات، طالبين التوسيع من صلاحيات «الديوان التونسي للمعايرة» والزيادة في موارده المالية والتنظيـم المحكم لعمليات خزن الثمـار والباكورات وتدخل المصالح العمومية في تنظيم الصادرات .

وفعلا فإن الأمر المؤرخ في 19 جويلية 1939 أخضع البضائع المعدة للتصدير لمراقبة الديوان التونسي للمعايرة بصفة إلزاميـة .

كما أن «نقابة منتجي الثمـار والباكورات» المحدثة في سنة 1938 والمتكونة أساساً من المنتجين الأوروبيين قد أصبحت مؤهلة للدفاع عن مصالح منخرطيهـا .

وهكذا استطاعت الزراعة الاستعمارية قبيل الحرب العالمية الثانية أن تذلل الأزمة التي زعزعتها من سنة 1932 إلى سنة 1936 ، وذلك بفضل الإعانة المادية الضخمة التي تلقتها من الدولة ومن البنوك .

ذلك أنه منذ سنة 1937 ارتفعت أسعار المنتوجات الزراعية ارتفاعاً محسوساً مكن من تكاثر المرابيح إلى حد أن معظم المعمرين لم يتمكنوا من تحقيق التوازن في تسيير مؤسساتهم فحسب بل كذلك من تسديد جزء هام من ديونهم . فقد بلغ معدل سعر القمح 200 فرنكاً بالنسبة إلى القنطار (بينما لم يبلغ أثناء الأزمة إلا 104 فرنكاً) وبلغ ثمن الهيكتولتر من الخمر 154 فرنكاً (24 فرنكا في سنة 1934) وارتفع ثمن الطن من الزيت إلى 8.800 فرنكاً (وقد بلغ 3000 فرنك في أحرج فترة من فترات الأزمة) . كما ازداد تدريجياً حجم الصادرات من تلك المنتوجات، حيث تم في سنة 1938 تصدير 820.000 قنطار من القمح و1.050.000 هكل من الخمر وأكثر من 35.000 طن من الزيت وازدادت نسبياً مرابيح المعمرين الأوروبيين وكبار المزارعين التونسيين واسترجعت المواد المستعملة في الزراعة نسقاً سريعاً للغاية (كالآلات والوقود والأسمدة إلى غير ذلك...) .

وقد تسببت الفترة الجديدة من الازدهار في زيادة المساحات المبذورة وخاصة بسهول وادي مجردة السفلى والوسطى في

جهات تبرسق ومكثر وبالسباسب السفلى والعليا (جهات القصرين والقيروان) في حين تجمعت الملكية العقاريـة بين أيدي الشركات الكبرى والمعمرين الفرنسيين الكبار الذين استغلوا فرصة الأزمة لتكوين مزرعات شاسعة على أخصب الأراضي الموجودة بالبلاد (كضيعتي الكدية وبدرونة بجهة بوسالم وضيعة الشويقي بجهة طبـربة).

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن أربع شركـات فرنسية خفية الاسم كانت تستغل 131.000 هكتار أي قرابة سدس الأراضي التي يملكها الأوروبيون. فالشركة الفرنسية الافريقية بالنفيضة كانت تستغل 51.000 هكتـار وضيعة الشعال التي تملكها شركة الخطوط الحديدية صفاقس قفصة كانت تمسح 24.000 هكتار. وفي جهة سوق الأربعـاء كانت عائلة المعمر «بينيون» تزرع أكثر من 3.000 هكتار في السنة بينما كان الآباء البيض يستغلون 2.500 هكتارا بتيبار شمال تبرسق.

* البؤس الشديد الذي قاساه المزارعون ومربو المـاشية التونسيون فيما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية

لقد حصل التقدم السريع الذي عرفته الزراعة الاستعمارية على حساب أغلبية الفلاحين التونسيين. ولئن أمكن لبعض

المـزارعين المسلمين من كبار العقاريين أو المقـاولين الزراعيين البارزين في منطقة التل أو جهة صفاقس، أن يتعاطوا نشاطاً يشبه نشاط المعمـرين الفرنسيين من حيث التقنيات والأساليب الفنية، فإن معظم الفلاحين التونسيين أى صغار المالكين أو المستغلين، قد شهدوا وضعيتهم تتعكـر تدريجياً في فتـرة ما بين الحربين.

ذلك أن أزمة سنـة 1932 ـ 33 التي صـاحبتها أعوام جدب قد أثرت تأثيرا عميقاً في الاقتصاد الزراعي الإسلامي. كما أن انخفاض الأسعار وقلة حاجيات كبار المستغلين من حيث اليد العاملة قد تسببا في تفاقم الوضع بالنسبة إلى عامة الفلاحين والعملة الزراعيين الذين يعيشون يوماً بيوم ولا يتمتعون بأية إعانة شبيهة بالتي تحصل عليها المعمـرون من السلطة العمومية. ومن ناحية أخرى فإن قلة الأراضي الصالحة للزراعة وتكاثر السكان الريفيين نتيجة لارتفاع نسبة الولادات ارتفاعاً كبيرا وانخفاض نسبة الوفيات، قد أحدثا كثافة سكنية مفرطة فى المناطق التي مازالت تشتمل على أملاك إسلامية. على أن تلك الملكية خارج المناطق التي بقيت فيها الأراضى مشتركة، قد تجزأت وتبددت بسرعة فائقة عن طريق التقسيمات الوراثية. ففي المناطق الزراعية القديمة، مثل منطقة الساحل بسوسة والوطن القبلي وجهة تونس وبنزرت ووادي مجردة السفلى

والوسطى ومناطق الواحات الخ... ، لا تملك أغلب عائلات الفلاحين التونسيين أكثر من 5 هكتارات .

أضف إلى ذلك أن خدمة تلك الأملاك تقع كما هو الشأن في الماضي بحسب أقدم الأساليب الفنية وأقل الطرق عقلانية ، كما أن الفلاح الصغير موكول إلى نفسه مبعد إلى أقل المناطق ملاءمة للزراعة وهو في أغلب الأحيان أمي ، معرض لأبسط الأحداث الجوية التي تؤول إلى المجاعة وتتسبب في تصفية الماشية أو الأرض التي كثيرا ما تكون إنتاجيتها ضعيفة .

وقد تولت السلط بعد الحرب العالمية الأولى تحديد مناطق المرعى بالنسبة إلى كل قبيلة وإقرار سكان السباسب على الأرض التي اعتُرف لهم بها . ومنذ سنة 1922 أسندت قطع صغيرة من الأرض إلى الحائزين لبعض الأراضي الاشتراكية أو الأراضي التابعة للأوقاف فغرسوا فيها بعض الزياتين وأشجار اللوز والتين والصبار ... الخ . وفي السباسب السفلى «تم إقرار حوالي 2.000 عائلة على 48.000 هكتار من الأراضي الدولية بالشراحيل وجبنيانة وصواف والسبيخة وعلى حافة الأرض المقسمة بالوسلاتية . أضف إلى ذلك أن حوالي ألف عائلة أخرى قد تم تنصيبها على قرابة 25.000 هكتار من أراضي الأوقاف»(1)

ج ديبوا (J. Despois) – «تونس» مكتبة أرمان كولان (Armand Colin) باريس 1961.

وفي السباسب العليا تم أيضاً توزيع عدد كبير من القطع الصغرى من الأرض على الحائزين . وفوق القطع الكائنة بسفح الجبال غرست أشجار ملائمة لجفاف المناخ فأحدثت مناظر طبيعية جديدة ما فتئت تمتد على حساب أراضي المرعى التي كانت في الماضي جرداء تماماً . ولكن انتشار زراعة الأشجار المثمرة وإقرار السكان على الأراضي قد تسببا في انخفاض الماشية من الغنم والإبل والخيل في تلك السباسب التي كانت الموقع الأصلي لتربية الغنم والخيل بالبلاد التونسية .

ولكن رغبة سلط الحماية في مواصلة مشروع إقرار السكان شبه الرحل وضبط قائمة الأراضي الشاغرة في مناطق الوسط والجنوب بالبلاد التونسية لتخصيص جزء منها للمعمرين، قد برزت من خلال الأوامر العلية الصادرة في سنة 1935 والمتعلقة بنظام الأراضي غير المسجلة (كالغابات والأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف) والتي ترمي إلى إكساب الصبغة الشرعية للصيغ التي تم بها حوز الأرض من قبل المجموعات التونسية بصفة عامة والقبائل وفروع القبائل بمناطق السباسب بصفة خاصة .

وقد سجلت على دفاتر مهيئة بإدارات الأعمال مختلف أصناف الأراضي (من ضيعات وأراضي الزوايا وأراضي الأوقاف العامة والأوقاف الخاصة الخ ...) واسم كل مالك .

وقد أجريت أبحاث للوصول إلى ضبط رسـوم تثبت حقـوق المالكين على الأراضي التي في حوزتهم . هذا وإن القبائل المستقرة بالأراضي الاشتراكية قد اعتُبرت شخصيات معنـوية وأُخضِعت لسلطة مجلس التصرف ، كما وضعت تحت وصاية الدولة التي تمارس سلطتها بواسطة مجلس وصاية محلي ومجلس وصاية مركزي بالعاصمة . وإن الدولة باعترافها بحقوق السكان الحائزين قد تخلت عما تدعيه من «حق أسمى» على كامل الأراضي الاشتراكية بالبلاد. ومن ناحية أخرى فقد ضبطت بكل وضوح طرق التحول من الملكية الجماعية إلى الملكية العائلية أو الفردية وكذلك الشروط التي ينبغي توفيرها للتفويت في الأراضي الاشتراكية أو تسويغها وذلك بعد استشارة مجلس الوصاية المحلي .

والذي تجدر الاشارة إليه أن ضبط الوضعية القانـونية لمختلف الوحدات العقارية هو عمل طويل النفس لا يمكن القيـام به إلى النهاية . فهو يتطلب إجراءات لا تنتهي ونفقات باهظة ويثير اعتراضات متعددة . وقد آل الأمر في الواقع إلى تمكين أعيان القبائل من قطع كاملة من الأرض كانت تابعة في الماضي للأراضي الاشتراكية ، فوقع تسييجها وتسجيلهـا . كما أن الاختلافات الاجتماعية داخل المجمـوعات التقليدية بالسباسب والجنوب التي كانت لا تكاد تظهر في الماضي قد أصبحت تظهر بصفة أوضح وبأشد حدة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأراضي الاشتراكية التي تحصل عليها المعمرون كانت قليلة الغاية ، كما أن عملية إقرار السكان التي شُرِع فيها منذ مدة طويلة ، لم تجر بسرعة نتيجةً للتدابير التشريعية الصادرة في سنة 1935 بل كانت مماشية للتطور الطبيعي لشبه الترحل والنظام الاقتصادي العام بالمناطق شبه القاحلة . والأراضي الوحيدة التي يمكن أن تكتسي صبغة الملكية الخاصة هي أراضي هنشير سيدي بن عون بعمل الهمامة .

هذا وإن السياسة التي كانت ترمي إلى « صنع » « الفلاح » التونسي لم تثر من سوء الحظ الدوافع التي كانت متماشية مع المجهود الرسمي المبذول للنهوض بالمعمر الأوروبي اقتصادياً ، ذلك أن سلطة الحماية كانت ترغب في تحويل البدوي إلى « فلاح » بدون أي استثمار ولا تأطير وبدون التعرف على الهياكل الذهنية والاجتماعية وبدون إدماج الاقتصاد التقليدي في الدورة الاقتصادية العصرية ، وعلى هذا الأساس فإن كل أولئك المالكين الصغار لقطع الأرض ، الذين أصبح عددهم وفيرا في السباسب العليا والسفلى ، سيكون مصيرهم دائماً غير مضمون . ففي تلك المناطق الجافة التي لا ينزل فيها المطر بانتظام (بمعدل يتراوح بين 200 و 300 ميليمترا في السنة). تتسم زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب

بانتاج منخفض غير منتظم (من قنطار إلى 3 قناطير في الهكتار الواحد) . وإن محاصيل تلك القطع من الأرض لا تكاد تكفي لتوفير الرزق إلى المجموعة العائلية التي تضطر لتنمية مواردها إلى تربية قطيع من الغنم تختلف أهميته من جهة إلى أخرى. والحال أن مناطق الرعي قد أصبحت أضيق فأضيق . وقد انجر عن ذلك إفراط في استعمال المراعي وهو سبب من أسباب إتلافها .

كما أن التطور الذي نشأ عنه تراجع تربية الماشية هو من الأمور التي لا رجعة فيها في أي مكان . وقد تسبب في السباسب العليا والسفلى وحتى في بعض مناطق الجنوب، في إحداث توازن فلاحي أصبحت فيه تربية الماشية خاضعة للمزراعة (سواء زراعة الحبوب أو زراعة الأشجار المثمرة) وهي ظاهرة معاكسة للظاهرة التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الأولى .

وسيتفاقم هذا التطور خلال الحرب العالمية الثانية وأثناء الجفاف الشديد الذي حصل في السنوات 1945 .

ذلك أن عامين من الجفاف التام قد ساهما في القضاء على الماشية التونسية من الغنم وتسببا في أكبر نزوح ريفي عرفته البلاد التونسية خلال تاريخها . وقد انجر عن ذلك

تخلي السكان عن تعاطي تربية الماشية في بعض منـاطق الجنوب (الـوذارنة والتـوازين مثـلا) .

* حالة الزراعة من الحرب العالمية الثانية إلى الاستقـلال

لقد عرقلت الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945) تقدم الاستعمار الزراعي. ذلك أن الافتقار إلى الوقود والآلات الزراعية والأسمدة وغير ذلك... قد تسبب في حدوث مشاكل عويصة للزراعة التونسية . كما أن الحرب الجارية بالتراب التونسي (942 ـ 1943) قد أفضت إلى تدمير عدد هام من الآلات والمنشآت الزراعية بشمال البلاد . وأخيرا فإن الجفاف الحاصل في السنتين المـواليتين لانتهاء الحرب (1946 و 1947) قد كانت له آثار قاسية على الزراعة الاستعمارية . ولقد عمدت سلط الحماية لإنقاذ تلك الزراعة ، إلى وضع أموال طائلة تحت تصرف المعمرين ، أسندتها إليهم بعنوان «تعويضات الحرب» . فأمكن حينئذ للمعمـرين أن يجددوا آلاتهم ويرمموا المحلات المدمرة ويشيدوا محلات جديدة ويكثفوا من نشاطهم في الأراضي الجديـدة التي اشتـروها أو تسوغـوها من الفلاحيـن التونسيين .

زراعة الحبــوب

إن الجهــود التي بذلتها الهيئات العمومية والخاصــة قبل الحرب في سبيل إنقاذ زراعة الحبوب، قد أتت أكلها . فأصبح في استطاعة المتعاطين لزراعة الحبوب أن يقوموا بنشاطهم دون أن يخشوا مخاطر تقلبات الأسعار . حيث تم من جهة تحديد سعر القمح من طرف الدولة وتولى من جهة أخــرى الصندوق التعاوني للقرض الزراعي فرض رقابة مشددة على المؤسسات التجارية والتعاونيات الأوروبية . وبفضل ذلك أصبح المزارعون محميين من أخطار المضاربات التي كانت مسلطة على بقية قطاعات النشاط الزراعي (كزراعة الزياتين مثــلا) والتي كانت تهدد بالخصوص المنتجين الصغــار والمتــوسطين .

ولقد تسببت حاجيات السوق الفرنسية غداة الحرب في إعطاء دفع جديد إلى منتــوج الحبوب بالبــلاد التونسيــة وبقي نصيب الأوروبيين دائماً هو الأوفر، وذلك بفضل اتساع رقعة المساحات المــزروعة بدون انقطاع وارتفاع المحاصيل بمعدل متــراوح بين 11 و 14 قنطارا من القمح في الهكتار الواحد، (مقابل إنتاج متراوح بين 2 و 3 بالنسبة للمزارعين التونسييــن) .

المساحات المزروعة من طرف الأوروبيين

أقل من 10	من 10 الى 50	من 50 الى 100	من 100 الى 200	من 200 الى 500	أكثر من 500
940	365	60	50	29	21

الانتاج بحساب القنطار

أقل من 10	من 10 الى 50	من 50 الى 100	من 100 الى 200	من 200 الى 500	أكثر من 500
365	198	203	443	300	198

هذا وإن الحاجيات الناجمة عن تزايد السكان والنزوح إلى المدن نتيجة لتقهقر تربية الماشية واستعمال تقنيات الزراعة العصرية من طرف عدد أكبر فأكبر من كبار المزارعين التونسيين، قد ترتب عليها اتساع المساحات المزروعة قمحا بالبلاد التونسية . ففي السنوات 1937 ـ 1941 كان المزارعون التونسيون يزرعون 1.123.000 هكتار، فارتفعت تلك المساحة إلى 1.452.000 هكتار في السنوات 1950 .54 . ولكن الانتاج يكاد يفوق انتاج الأوروبيين بنسبة 50٪ أي 2.475.000 قنطار في السنوات 1937 ـ 41 و 4.300.000 قنطار في السنوات 1950 ـ 54 . ذلك أن التونسيين قد صاروا يزرعون أكثر فأكثر أقل الأراضي

خصوبة (كسفوح الجبال ومناطق المستنقعات) وأنقصها أمطارا . إذ أن أغلبية حقول القمح التونسية تقع جنوب سلسلة الظهر التونسي حيث لا تنتج الأراضي البالغة مساحتها 771.000 هكتار أكثر من معدل قنطار في الهكتار في السنة ،«وهذا يعني أن أكبر جزء من الأراضي المزروعة لا ينتج شيئاً» . (1) ولئن كان القمح اللين هو الزراعة الأساسية التي يتعاطاها المعمرون بمناطق التل فإن القمح الصلب قد بقي الزراعة الأصلية بالنسبة إلى التونسيين . ذلك « أن القمح اللين هو الذي يعطي أكثر المحاصيل المتوسطة ولئن لم تنتشر زراعته لدى التونسيين فذلك لأنه يعتبر أحسن مثال للزراعة الحديثة التي تتطلب تربة جيدة وعناية خاصة وبذور منتقاة وحراثة عميقة . أما الفلاح الفقير الذي يزرع الأرض ليوفر لنفسه الخبز الضروري لسد رمقه فهو لا يزال متعلقاً بالقمح الصلب،وأما القمح اللين فهو بالعكس من ذلك معد بأكمله تقريباً للتسويق » (2)

ولقد لوحظ غداة الحرب العالمية الثانية تقهقر القمح اللين وخاصة نوع «فلورانس أرور» الذي مكن عددا من

1) المرجع السابق . ص 499 .
2) المرجع السابق صفحة 499 .

المعمـرين – فيما بين سنة 1930 وسنة 1945 – من تكوين ثروات حقيقية ، في حين شهد القمح الصلب تقدماً كبيرا وفاقت قيمته التجارية في السوق الفرنسية قيمة القمح اللين .
وقد اتجهت مساعي الفنيين «بالمصلحة النباتية» إلى اختيار أصناف من القمح الصلب أكثر إنتاجية . ولكن الظاهرة المخيفة كانت تتمثل في الانخفاض المتواصل لمحاصيل كافة أنواع القمح الصلب حتى بالنسبة للزراعة العصريـة .
ففي سنة 1941 بلغ معدل منتوج القمح اللين 23 قنطارا في الهكتار ونزل إلى 16 قنطارا في الهكتار في سنة 1952 بوادي مجردة الوسطى حيث أنهك التربة الاستعمال المفرط للآلات الزراعية . ولقد تمثل رد فعل المعمـرين في محاولة التسرب بجميع الطرق إلى مناطق زراعة الحبوب بالتل حيث مازالت الملكية الإسلامية سائدة . فاستولوا على الأراضي الخصبة بالكريب والسرس وتبـرسق والكاف وتاجروين وهي المناطق التي تحتل فيها زراعة الحبوب التونسية مكانة مرموقة .
وقد وجد المعمـرون هنالك تربة ثرية مازالت تحتفـظ بخصوبتها الطبيعية وتمكنوا في الحين من التحصيل على إنتاج هـام ولو أنه أقل من الإنتاج الحاصل بالتل الشمالي الأكثر رطـوبة (يتراوح المعدل بين 10 و 11 قنطارا في الهكتار) .

غـراسة الزياتين والأشجار المثمـرة

تتمثل الظاهرة الأساسية في هذا الميدان في التناقض بين بساتين الزيتون الأوروبية المعـروفة بأشجارها الصغيرة السن نسبياً والمتباعـدة والمخدومة بانتظـام وحكمـة ، وبين المغارس التقليدية المجزأة والمتقادمة والقليلة التعهد ؛ باستثناء مناطق صفاقس وبعض القطاعات بالساحل ، والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن وضعية ما يعبر عنه « بغابة » الشمـال تنذر بالخطـر . ذلك أن بساتين الزيتون العتيقة بمـرناق وطبربة وجهة بنزرت تنتج إنتاجاً هزيلا وغير منتظم . ومن الأسباب الأصلية لتلك الحالة ، الوضعية القانونيـة لتلك البساتين التابعة لأملاك الدولة (أوقاف عمومية أو خاصة) أو لأملاك على الشياع أو مجزأة نتيجة للنظـام الوراثي . فهي تقـوم شاهدة على هياكل زراعية عتيقة وهي حصيلة مجتمع تعمد الاستعمـار إبقاءه رهين أساليبه الفنية العتيقة ووسائله الضعيفة .

كما أن غابة الساحل الضخمة لم تكن أكثر منها ازدهارا . ذلك أن نفس الأسباب التي عقمت غابة الشمال كان لها تأثيرها هنا أيضاً . ويضاف إلى ذلك في هذه المنطقة التضارب بين عدد كبير جدا من صغار الملاكين وأقلية من المالكين

الحضريين التابعين في أغلب الأحيان إلى القطاع الثلاثي (من تجار وموظفين وأرباب مهن حرة) . وتوجد من حسن الحظ غابة الزياتين الكبرى بصفاقس التي رأينا الظروف التاريخية لتطورها . فهي تمثل لامحالة نجاحاً فنياً باهرا يدل عليه إنتاج الزياتين الرفيع ، بل تمثل أيضاً نجاحاً اجتماعياً، حيث أن أهالي صفاقس الذين ساهموا في تمديد تلك الغابة إلى السباسب السفلى بالمثاليث وأولاد مهذب قد كونوا ثروات هامة ، استثمروا جزءا منها في بقية قطاعات النشاط الاقتصادي بالمنطقة (كالتجارة والصناعة والصيد البحري إلى غير ذلك ...) . ولكن منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية أخذ إنتاج الزياتين بصفاقس ينقص نتيجةً لاستنفاد التربة والتعرية الهوائية وقدم العدد الكبير من الأشجار .

أما في مناطق التل فإن انتشار الزياتين الناشئة على مساحات هامة قد قام به الأوروبيون والتونسيون على حد السواء، ذلك أن التونسيين القرويين منهم والحضريين قد اتجهوا إلى الزيادة من مواردهم عن طريق غرس الزياتين على أراض تمكنوا من تصحيح وضعيتها العقارية . وأما الأوروبيون فقد نوعوا إنتاجهم الزراعي بزرع عدد هام من أشجار الزيتون الجميلة في قطاعات من مزرعاتهم لاتصلح لزراعة الحبوب أو الكروم (كسفوح الجبال - والأراضي الصخرية إلى غير ذلك) وقد اعتنوا بتلك

الأشجار المفصولة بعضها عن بعض . وهكذا فقد أحدثت في سهول جنـدوبة وبوسالم وباجة ومجاز الباب مغارس بحسب نظام هندسي بديع أعطت لتلك المناطق الطبيعية المكشوفة مظهـرا شبه غابي لم يكن معـروفاً من قبل .

كما أن انتشار الأشجار المثمرة من كل نوع وخاصة القوارص بالوطن القبلي وجهة تونس ، قد ساهم في توسيع نطاق ذلك النمط من المظاهر الطبيعيـة .

ولقد ارتفع إنتاج البرتقال والمندرينة والقارص من 147.000 قنطـار قبل الحرب إلى 550.000 في سنة 1953 . وتعددت المزارع التي أكثـرها سقوية لدى المزارعين التونسيين والمعمـرين الفرنسيين والإيطاليين. ولكننا نجد هنا أيضاً التناقض الذي شاهدناه في ميدان زراعة الحبوب موجودا بين النظامين المعتمدين في طرق الزراعة.

وتمتـاز غراسة الأشجار المثمرة لدى الأوروبيين بكبر مساحة الأراضي المخصصة لها وتباعد الأشجار (معدل 200 شجرة في الهكتار) وجودة الأنواع المغروسة وحسن نظام الاستغلال وتناسب الإنتاجيـة مع الجهود المبذولة ورؤوس الأمـوال المستثمَـرة . ويتراوح معدل محاصيل الأشجار بين 60 و 70 كلغ بالنسبة إلى الشجرة الواحدة بينمـا يتراوح ذلـك المعدل

بين 10 و 20 كلغ لدى معظم المزارعين التونسيين الذين يستغلـون مزارع صغيرة جدا في غالب الأحيان تنقصها الأسمدة ومياه الري ويعمل بها عدد كبير من الشغالين بينما الإنتاج بالنسبة إلى الهكتار الواحد غير مرتفع .

ولقد حرص المزارعون الأوروبيون وخصوصا الإيطاليون على توسيع نطاق زراعة شجر المشمش وشجر الخوخ.وقد ارتفع إنتاج هذين الثمارين من 6.000 قنطار في سنة 1931 إلى 60.000 قنطـار في سنة 1953 . وقد بقيت زراعة شجر المشمش المركزة بجهة تونس زراعة أروبية خالصة تقريباً . «ففي سنة 1947 كان الأوروبيون يملكون 234.000 شجرة مشمش من مجمـوع 553.000 شجرة مغـروسة بكامل البلاد التونسية . ولم يقع تجاوز هذه النسبة إلا بخصوص بعض الأنواع من الثمار التي دخلت حديثاً البلاد التونسية ولكنها بقيت قليلة الانتشـار مثل الكليمانتين (55.000 شجرة أروبية من مجمـوع 47.000) والكـرز (7.000 من مجموع 10.000)» (1) .

كما بذل المزارعون التونسيون جهودا كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية لتنمية زراعة الأشجار المثمـرة بجهة صفاقس حيث لم تنفـك بساتين الأشجار المثمرة التي يسود فيها

1) المرجـع السـابق – صفحـة 553 .

شجر اللوز، تتسع في منطقة «الأجنة» التي تشتمل في أغلب الأحيان على مساكن ثانوية تأوي إليها العائلات خلال فصل الصيف . كما انتشرت بساتين أشجار اللوز بمنطقة السباسب العليا والسفلى حول التجمعات السكنية وأحياناً حول الآبار المتفجرة حديثـــاً (مثل بير الحفيّ) .

ولكن انتشار الغراسات التونسية لم يحصل على إعانة مالية من قبل المؤسسات المصرفية . حيث أن تلك الإعانة تكاد تكون مخصصة للمزارعين الأوروبيين . وبناء على ذلك فإن تطور تلك الزراعة قد سار ببطء وتحقق في أغلب الأحيان بفضل التمويل الذاتي .

أما زراعة الخضر فقد كان تطورها مرتبطاً بتضخم التجمعات السكنيـــة وخصوصاً مدينة تونـــس التي شهـــدت توسعاً مفرطاً .

وقد اتسعت منذ الحرب العالمية الثانية ضواحي العاصمة المنتجة للخضر (كمنوبة ومرناق وأريانة ... الخ) والمناطق المنتجة للخضر بوادي مجردة السفلى (الجديدة) والوطن القبلي وقابس التي توجد بها حامية عسكرية هامة مستهلكة استهلاكاً كبيرا للبقول . وقد تم ذلك بالارتباط أساساً مع الســـوق المحلية التي يوجد بها سكان أروبيون ذوي قدرة شـــرائية مرتفعة .

كما تولّى المعمرون الإيطاليون بضيعاتهم الصغيرة المهيئة تهيئة جديرة بالملاحظة ، الزراعات السقوية الخاصة بالأرضي شوكي (في طبربة) والطماطم والبطاطس والجلبان (في سبالة مرناق ومنسوبة) . ولكن المساحات المزروعة كانت تتقدم ببطء بل لا تتغير لافتقارها إلى ما يكفي من الرواج (1941 : 15.000 هكتار ـ 1952 : 14.500 هكتار).

* زراعة الكـــروم

بقيت زراعة الكـروم الزراعـة الأوروبية المثاليـة . فالخمـور التي تنتجها معدّة أولا وبالذات للسوق الفرنسية حيث أن السكان الأوروبيين بالبلاد التونسية يستهلكون أقل من ثلث الإنتاج التونسي. ولكن الخمور التونسية تتعرض إلى المنافسة القوية التي تقوم بها الخمـور الجزائرية . كما أن المنتجين الفرنسيين لم يوافقوا أبدا على دخول الخمـور التونسية لفـرنسا . فرغم الاتحاد الجمركي المبرم بين تونس وفرنسا ترى السلط الفرنسية نفسها مضطرة إلى مراعاة المنتجين الفـرنسيين والجزائريين . وبناء على ذلك فقد عمدت إلى إخضاع الإنتاج التونسي إلى التدابير المقيدة التي أشرنا إليها سالفاً (تحديد أقساط قصوى يمكن إدخالها بدون دفع المعاليم الجمركية ، التنقيص من المساحات المغروسة كروماً، تحجير

غرس كروم جديدة الخ...) . وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية وانتشار داء الفيلوكسيرا في التنقيص من المساحات المزروعة والكميات المنتجة . وتبعاً لذلك فإن الكروم التونسية التي كانت تمتد إلى 51.000 هكتار تقريباً قد أصبحت لا تغطي إلا 30.000 هكتار في سنة 1944 .

وقد لوحظ غداة الحرب العالمية الثانية حصول انطلاقة جديدة واضحة ، وذلك بالارتباط مع طلبات السوق الفرنسية . فشجعت سلط الحماية مزارعي الكروم عندئذ على إعادة غرس الكروم التي أتلفها الفيلوكسيرا وذلك بالاعتماد على الشتائل الأمريكية . وأسندت إليهم القروض كما منحت الاعتمادات اللازمة إلى «التجمع الاجباري لمزارعي الكروم وغارسي الأشجار المثمرة» لإنشاء مشاتل الكروم الأمريكية والمحطات التجريبية وتم تدعيم المنظمات التعاونية . من ذلك أن «تجمع تعاونيات مخازن الخمور» الذي أنشيء غداة الحرب قد وفر لمنخرطيه الوسائل اللازمة لتحسين أساليب الإنتاج الفنية وحتى للزيادة في حجم الصادرات . كما مكنهم من الحصول على القروض اللازمة لإعادة غرس كرومهم وشراء الآلات وتجهيز المخازن. ومن جهة أخرى فإن «الشركة التعاونية للحرث العميق» قد سلمت للمتعاونين الآلات والجرارات القوية لحرث الأرض الصلبة أو الثقيلة .

وإن تسخير كل هذه الوسائل المالية والفنية وإقامة مثل هذا النظام المحكم للإنتاج قد مكنا زراعة الكروم لا من استرجاع المكانة التي كانت تحتلها في الماضي ضمن الزراعة التونسية بل على الأقل من تحقيق انطلاقة جديدة تبشر بالحصول على أرباح ذات بال. أجل، إن إنتاج الخمور لم يرتق إلى المستوى الذي عرفه قبل الحرب، ولكن الكميات المنتجة منذ سنة 1949 تبرهن على الانطلاقة الجديدة. ففي سنة 1949 بلغ إنتاج الخمور 880.000 هكتولتر (430.000 في سنة 1944) بالنسبة إلى مساحة تبلغ 40.000 هكتار. وقد كانت الزيادة في الإنتاج مرتبطة أساساً بتحسين المحاصيل التي بلغت بل تجاوزت كمية تتراوح بين 70 و 80 هكتولترا في الهكتار. وإلى جانب إعادة تنظيم الإنتاج والزيادة فيه لوحظ منذ الحرب العالمية الثانية تطور في هياكل زراعة الكروم وتوزيعها الجغرافي.

فلقد رأينا أن الأزمة الكبرى وانتشار الفيلوكسيرا قد تسببا في تجميع ملكية مزارع الكروم بين أيدي عدد قليل نسبياً من مزارعي الكروم الذين يملكون مساحات كبيرة من الأرض وتجهيزات وفيرة.

ومن جهة أخرى فقد تم غداة جلاء جيوش المحور عن البلاد التونسية انتزاع أملاك عدد من المزارعين الإيطاليين المتهمين بالتعاون مع النظام الفاشي ووزعت أراضيهم على مزارعي

الكـروم الفـرنسيين (20.000 هكتار تقريباً) . كما ذهب ضحية هذا التطور عدد من صغار المزارعين الإيطاليين الذين لم تساعدهم مواقع ضيعاتهم (حيث يصعب حرث الأراضي التي هي في حوزتهم) ولم تتوفر لهم الإمكانيات اللازمة للحصول على وسائل تمويل (حيث أن الهيئات التعاونية تعطي أولوية التمـويل لكبار ومتوسطي المنتجين) . وتبعاً لذلك فلم يبق بين أيدي الإيطاليين في سنة 1954 سوى 15.000 هكتار من الكـروم على أقصى تقدير من مجمـوع 36.000 هكتار تحت تصرف الأوروبيين . وإن تضافر كل هذه العوامل هو الذي يفسر التجمع الجديد للكـروم بين أيدي عدد قليل من المزارعين الفـرنسيين .

أما إنتاج الخمـور فهو من اختصاص كبار منتجي الخمر والتعاونيات وعلى رأسها «اتحاد تعاونيات صنع الخمـور بتونـس» . وإلى جانب هذا التطور لهياكل الإنتاج والتخمير فقد حصل تطور في أماكن انتشار الكـروم . فالمناطق الأولى لغراسة الكروم هي الهضاب ذات الأشواك الواقعة في منطقة التل الداخلية . وأول من غرسوها هم في أغلب الأحيان الإيطاليون .

وقد وقع التخلي أكثر فأكثر عن تلك المواقع غير الصالحة . فتركت الربوات الصخريـة المعرضة للانجراف ليستعملها الفلاح أو مربي الخرفان وغرست الكروم بالسهول ذات الأرض

الغليظة والمهيئة الواقعة في جهة تونــس وبنزرت وماطر وسهل قــرنبالية .

وهكذا كان المعمــرون الأوروبيون قبيل الاستقــلال يحتلون مكانة مرموقة في الاقتصاد الزراعي للبلاد. فكانوا ينتجون على أراضيهم التي تمسح 750.000 هكتار أغلبية القمح اللين والخمر وأقل بقليل من نصف القمح الصلب وأكبر جزء من محاصيل الباكورات والخوخ والمشمش وغير ذلك من الثمار التي تباع داخل البلاد أو خارجها، و 50 بالمائة من إنتاج الزيت السنوي .

والجدير بالملاحظة أن جزءا كبيرا من المرابيح لا يعاد استثماره بالبلاد التونسية بل يحول إلى فرنسا . ذلك أن المعمرين لا يفكرون أبدا في المساهمة بثرواتهم في تنمية الصناعة بالبلاد .

ومن حقنا أن نتساءل عما قد يكون مصير الفــلاحين التونسيين الذين كانوا يمثلون في سنة 1956 حوالي 70٪ من مجموع السكان التونسيين لو استمر النظام الاستعماري مدة أطول .

فالجبال الكثيفة السكان لا تسمح إلا بتعاطي زراعة لا تسمن ولا تغني من جوع . والمدن المكتظة بالسكان الذين كانوا قد غادروا أراضيهم لا توفر مواطن شغل أقل أو أكثر استقرارا إلا لثلث السكان الناشطين على أقصى تقدير . والهجرة إلى فرنسا كانت في ذلك العهد ضعيفة وغير منظمــة .

وأصبح التعايش غير ممكن بين التونسين وبين النظام الاستعمــاري ، ذلك النظام الذي ، باستحواذه المتواصل على الأراضي التونسية واستغلاله لموارد البلاد لفائدته الخاصة ، يحاول أن يحكم على قسم كبير من الشعب التونسي بالمصير الذي آل إليه الهنـود الحمـر بأمريكا .

الباب الرابع

تدهور الصناعات التقليدية

لقد زعزع التوسع الاستعماري الناتج عن الثورة الصناعية بأروبا الغربية، أركان الصناعات والتجارة التقليدية بالبلاد التونسية وكافة الأقطار التي تعرضت للهيمنة الاقتصادية والسياسية للدول العظمى المصنعة.

وقد عجل انتصاب الحماية والاستحواذ على جميع الدواليب السياسية والاقتصادية بالايالة التونسية بتقهقر الأنشطة التقليدية، وقد بدأت تظهر آثاره منذ أوائل القرن التاسع عشر، نتيجةً لتدفق المنتوجات المصنعة الانجليزية والفرنسية.

كما مكّن الاستعمار الفرنسي من مواصلة وإنهاء العمليات التي وقع الشروع فيها من قبل، ورغم الجهود المبذولة للتلاؤم مع الوضع الجديد وإصلاح الهياكل، فان الصناعات التونسية التي تمثل النشاط التقليدي للمدن التونسية والشغل الأساسي

لقسم كبير من سكان البادية، لم تنتعش من الضربة التي صوبتها إليها المظاهر الجديدة للنشاط الصناعي والتجاري بأوروبـــا .

فلقد بدأت أقطار أروبا الغربية، وبالخصوص فرنسا وبريطانيا العظمى، منذ أواسط القرن التاسع عشر في تحويل كميات أكبر فأكبر من المنتوجاتَ المصنعة، وذلك بفضل الآلية التي أخذ يتسع نطاقها بسرعة مذهلة .

وقد مكنتها المعاهدات غير المتساوية المبرمة مع بايات تونس من فرض بضائعها في السوق التونسية . إلا أن الصناعة الأُروبية لم تقتصر على ترويج المنتوجات الأُروبية الخالصة، بل أخذت أيضا في تقليد بعض منتوجات الصناعات التقليدية التونسيـــة .

فقد لاحظ «بيليسي» منذ سنة 1853 في كتابه «وصف الإيالة التونسية» أن «المعادن والأسلحة وجميع المصنوعات تقريبا وكثيرا من الآلات المستعملة في الميدان الزراعي تأتي من الخارج» . كما أشار «غولفـــان» إلى أن الأَسلحـــة المنقوشة المطرّقة والمتسلسلة مكدسة بالأَسواق التونسية (1) .

---

1) «غولفـان» (L. Golvin) (مظـاهر من الصناعات التقلـيدية التونسيـة) — 1957 صفحـة 82 .

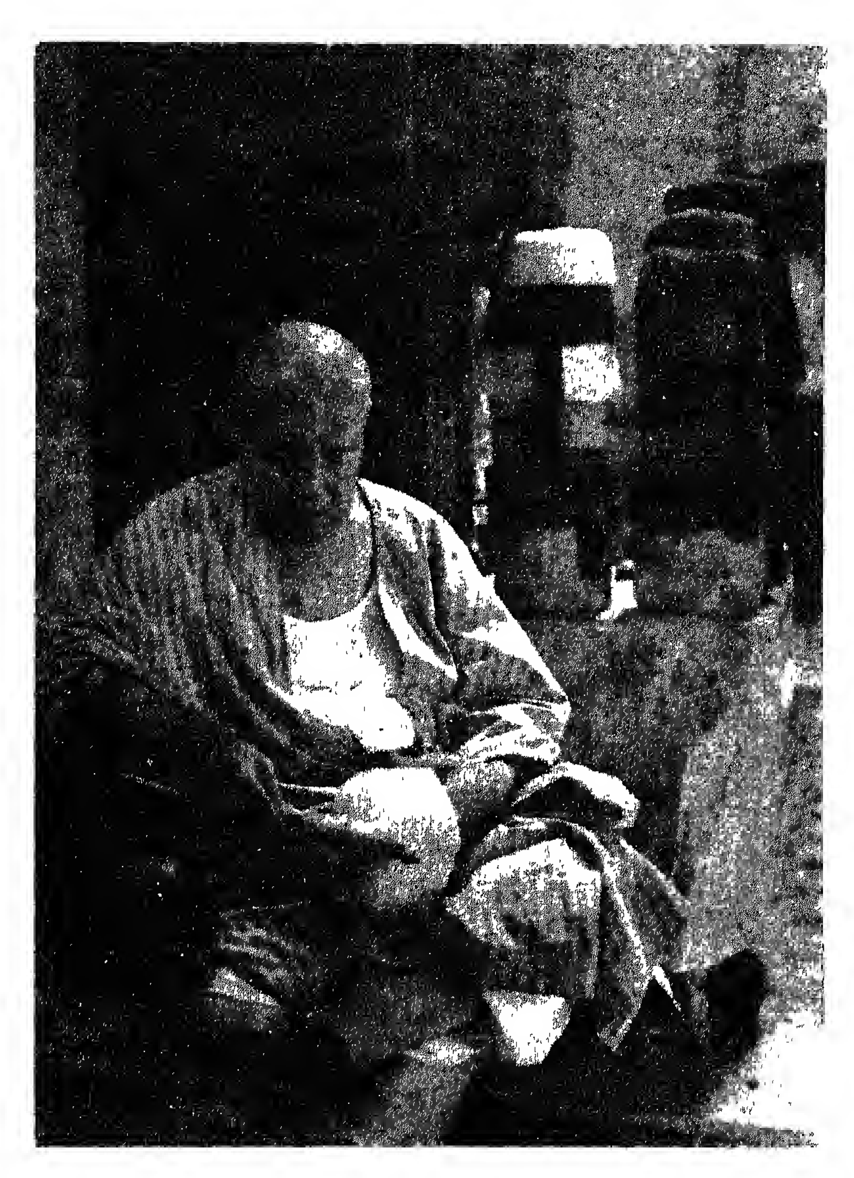
وبالطبع فإن الوضع قد تفاقم بعد سنة 1881 حيث حاولت فرنسا أن تختص بالسوق التونسية لنفسها واجتهدت الصناعة الفرنسية في تقليد وإنتاج المواد التي يستعملها السكان التونسيون بكثرة . من ذلك أن الشاشية الفرنسية قد غزت السوق التونسية في أواخر القرن التاسع عشر رغم مستواها المنحط وقد أبدى الحرفاء التونسيون في أول الأمر شيئا من التحفظ «مادامت الأشكال والالوان غير مماثلة تماما للأشكال والألوان الأصلية . ولكن اليوم لم يعد أي شيء يفرّق في المظهر بين البضاعتين المتزاحمتين ماعدا العلامة أو نيشان الصانع التونسي» . (1) وقد فاقت مدة سنتين (1903 و1904) مبيعات الشاشية المصنوعة بالخارج مبيعات الشاشية التونسية .

فلقد فرضت الشاشية الفرنسية - بل حتى النمساوية - نفسها وذلك قبل كل شيء بثمنها الذي هو دون ثمن الشاشية المحلية . وقد اعتبر «فلوري» أن ثمن الشاشية النمساوية المباعة بالتفصيل هو في بعض الأحيان دون ثمن كمية الصوف الضرورية لصنع شاشية تونسية واحدة .

ذلك أن زهادة ثمن الشاشية الأجنبية ناتجة لا محالة عن استعمال مواد أولية من النوع الرديء وبالخصوص «عن تبسيط

---

1) «فلوري» (V. Fleury) (الصناعات الأهلية بالبلاد التونسية) باريس 1900 .



الصنـاعـات التقليديـة
(صناعة الشاشيـة)
(منشورات اسماعيل)

أساليب الصناعة وإدخال استعمال الالات » (1) وقد ساعد النظام الجمركي الموالي للصناعات الفرنسية والمقام في سنة 1898 على إقصاء الشاشية النمساوية التي اختفت من السوق التونسية ابتداء من سنة 1911 ولكن عوضتها بعد الحرب العالمية الأولى الشاشية المصنوعة في تشيكسلوفاكيا .

وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى قطاع النسيج، فقد تم توريد كميات كبرى من النسيج واللباس وخصوصا الأقمشة القطنيـة الانجليزية الصنع (2) ثم الفرنسيـه الصنع دون غيرها وذلك ابتداء من سنة 1918 . فبفضل ثمنها المناسب أمكن لتلك الأقمشة أن تعوّض كل الأقمشة القطنية التونسية تقريبا . لذلك فقد كان صانعو تلك الأقمشة في انجلترا وفرنسا يحاولون التعرف على أذواق حـرفائهم التونسيين والعمل على أن تكون منتوجاتهم متماشية معها، من ذلك أن صانعي الأقمشة القطنية بفرنسا كانوا يتولون إنتاج أنواع من « الملية » (الملاءة) تشبه إنتاج الصناع التونسيين وبأثمان أزهـد .

هذا وقد كانت الأقمشة القطنية إلى حد تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى تورد غير ملونة ثم يتم صبغها بتونس .

---

1) بيناك (P. Pènnec) (تحويل نقابات الحرفيين بمدينة تونس) أطروحة 1964 .
2) لاحظ « فلوري » في سنة 1900 ان تلك الأقمشة القطنية قد غمرت البلاد .

ولكن منذ تطور الصناعات الكيمياوية وبالخصوص صناعة الملونات أصبحت الاقمشة القطنية تُلون بأروبا حيث تنتج المعامل بأثمان زهيدة صباغة أكثر التصاقا بالأقمشة من الصباغة التونسية . ويقوم بتوريد تلك الأقمشة بالخصوص تجار بالجملة من اليهود المستقرين بسوق «الوزر» والذين لهم ممثلون بأهم المدن الأُروبية المختصة في صناعة الأقمشة القطنية كمدينة مانشستر بانجلترا ومدينة ليل بفرنسا .

ولقد عرفت الأقمشة الحريرية التونسية نفس الوضع . ذلك أن الأقمشة الحريرية الواردة من أروبا والتي قلدت على الوجه الأكمل النماذج التونسية قد غزت السوق التونسية . وقد تمكنت عمليا الأقمشة الحريرية المصنوعة بمدينة ليون الفرنسية من إقصاء الأقمشة الحريرية الرفيعة المصنوعة بالإيالة التونسية .

كما قامت بعض المصانع الأُروبية بإنتاج بعض أنواع اللباس المماثلة في صنعها للملابس التقليدية التي يرتديها التونسيون والتونسيات . من ذلك أن مصنعا قد تخصص في صنع البرنس التونسي بمدينة إيفتو بفرنسا . وكانت النمسا قبل الحرب العالمية الأُولى تقوم بصنع ملابس ذات الألوان المتنوعة المتماشية مع الذوق التونسي وذلك لترويجها في الأسواق

التونسية «وكانت ترد من إيطاليا كميات ضخمة من الأثاث المقلد لأشكال وألوان الأثاث التقليدي التونسي» (1)

كما كانت تباع المربعات الخزفية المصنوعة بايطاليا واسبانيا على شاكلة الخزف العربي، بأثمان غير قابلة للمزاحمة. وكانت ترد من فرنسا وبلجيكا وغيرها من البلدان الأجنبية أنماط متنوعة من الأدوات المنزلية المصنوعة من الخزف والفخار. وبعد الحرب العالمية الأولى تدفقت طواقم من أواني الفخار المصنوعة في اليابان وتشيكسلوفاكيا.

* تطور النظام الجمركي وآثاره في الصناعات التقليدية

إن النظام الجمركي بالإيالة التونسية مقام على جملة من الاتفاقيات التي أبرمها البايات مع الدول الأوروبية الكبرى وبالخصوص بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا... وقد اقتضت تلك الاتفاقيات تخفيض 3٪ من معاليم الدخول على البضائع التي يوردها الرعايا الأوروبيون وأكدت تلك النسبة المعاهدة المبرمة في 21 ماي 1824 بين الايالة وفرنسا.

أما الموردون من رعايا الباي فقد كانوا مطالبين بدفع معاليم تتراوح بين 10 و 11 بالمائة على البضائع الواردة من

1) بيناك (Pennec) – المرجع السابق – صفحة 222

أروبا. ولكن أغرب مظهر من مظاهر ذلك النظام يتمثل في المعاليم الموظفة على البضائع التونسية المعدة للتصدير، حيث أنها تدفع معاليم تتراوح بين 8 و 25 ٪ من قيمتها عند خروجها من الإيالة. وهكذا وجد المنتجون والتجار التونسيون أنفسهم معاقين من أجل جهودهم المبذولة في سبيل ترويج المنتوج الوطني وغزو الأسواق الأجنبية ومقاومة المزاحمة الاجنبية.

وكان خير الدين قد خفض من معاليم التصدير لتشجيع الصادرات، ولكنه لم يحذفها تماما حتى لا ينقص من موارد الميزانية المثقلة بالديون. وقد كان يرغب في تشجيع منتوج الصناعات التقليدية وذلك بالرفع من المعاليم الموظفة على البضائع المستوردة. ولكن القناصل الأوروبيين قد رفضوا المس بالامتيازات الاقتصادية التي تحصلت عليها الدول الكبرى بمقتضى المعاهدات المبرمة مع الإيالة.

وبعد انتصاب الحماية حذفت المعاليم التي كانت موظفة على البضائع التونسية المعدة للتصدير، وذلك فيما بين سنة 1884 وسنة 1890. ولكن السوق الفرنسية لم تفتح أبوابها على مصراعيها أمام منتوج الصناعات التقليدية: ذلك أن قانون 9 جويلية 1890 قد فرض على أغلب البضائع التونسية أقل ما تدفعه المنتوجات الأجنبية المماثلة من معاليم مع إعفاء بعض المنتوجات من المعاليم الجمركية.

على أن انخفاض الصادرات إلى فرنسا، الذي حصل فيما بين سنة 1895 وسنة 1897 قد جعل المصدرين الفرنسيين يطالبون بنظام تفاضلي في تونس. ولتحويل النظام الجمركي في الاتجاه الذي يرغب فيه الفرنسيون تم نقض المعاهدات التجارية المبرمة بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية وذلك ابتداء من سنة 1896 وأُبرمت معاهدات أخرى أقل ملاءمة بالنسبة إلى البلاد التونسية من المعاهدات السابقة. ولم تتحصل إلا بريطانيا العظمى بمقتضى الاتفاقية الفرنسية الانجليزية المبرمة في 18 أكتوبر 1897 على دخول الأقمشة القطنية الواردة من بلادها أو من بلدان أمبراطوريتها مع دفع مجرد معلوم قدره 5 ٪ ، وهذا من شأنه أن يمكن تلك البضائع من مزاحمة الأقمشة القطنية الفرنسية بالسوق التونسية. ثم وضع حدّ لتلك المنافسة عندما تم نقض الاتفاقية المذكورة في شهر ديسمبر 1919 تحت ضغط صانعي الأقمشة القطنية الفرنسية بمنطقة الشمال الفرنسي. وقد فتحت مجموعة من التدابير التشريعية أبواب السوق التونسية على مصراعيها أمام المنتوجات الفرنسية المقلّدة للمنتوجات التونسية. ذلك أن الامر العلي المؤرخ في 2 ماي 1898 قد سمح بالدخول إلى البلاد التونسية بدون دفع المعاليم الجمركية، لعدد كبير من المنتوجات الفرنسية والجزائرية المقلدة للمنتوجات التونسية وبالخصوص الزرابي والشواشي ومختلف الآلات المعدنية والآلات المنزلية

وجميع أنواع النسيج ...   وقد وجهت تلك التدابير ضربة قاسية للصناعات التقليدية التونسية . ذلك أن المؤسسات الصناعية الفرنسية لم تعد تقتصر على تصدير البضائع الأوروبية البحتة بل أصبحت تصدر المنتوجات المقلدة لمنتوجات الصناعات التقليدية التونسية كالشاشية والأقمشة الحريرية ومصنوعات الجلد الخ ...

وبالإضافة إلى ذلك فسعيا وراء تخصيص السوق التونسية للبضائع الفرنسية دون غيرها وإقصاء مزاحمة البلدان الأخرى ، عمد نفس الأمر إلى توظيف أداءات مرتفعة على البضائع المصنوعة الواردة من الخارج : من 300 إلى 600 فرنكا بالنسبة إلى المائة كيلو غرام من الملابس المنسوجة و100 فرنكا بالنسبة إلى الكيلوغرام من المنسوجات الصوفية و20 فرنكا بالنسبة إلى المائة كيلوغرام من الصوف إلخ ... ووظفت على المصوغات والمجوهرات والفراء والأثاث الواردة من فرنسا نفس المعاليم الموظفة على البضائع الأجنبية المماثلة ، وذلك لأن تلك البضائع قد بقيت بفرنسا في مقام الصناعات التقليدية وهي لا تتطلب بعد غزو أسواق شاسعة مخصصة لها .

وهكذا نرى أن النظام الجمركي الذي أقامه قانون 14 جويلية 1890 بفرنسا والأمر العلي المؤرخ في 2 ماي 1893 بتونس كانا من النتائج المباشرة لتلك الامبريالية الاقتصادية

التي كانت سببا من الأسباب الأساسية لانتصاب الحماية الفرنسية بالإيالة التونسية . فقد تم تفويت السوق التونسية إلى صناعة فرنسية في عنفوان تطورها تبحث بشغف عن الأسواق المحمية وترك الصناعة التقليدية التونسية بدون وسائل دفاع وهي غير قادرة بأساليبها الفنية أن تقاوم تدفق البضائع الجديدة أو المقلدة .

* إبطال التخصص بالنسبة لمنتوجات الصناعات التقليدية تحت تأثير الحاجيات الجديدة والتطور الاقتصادي والاجتماعي بالمدن

يندرج تدهور الصناعات والتجارة التقليدية أيضا ضمن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد التونسية والذي هو نتيجة حتمية لاقتحام حضارة جديدة لتلك البلاد. ذلك أن تدفق منتوجات الصناعة الفرنسية على السوق التونسية قد أحدث حاجيات جديدة في صفوف المتساكنين . فمنذ الفترة السابقة لانتصاب الحماية أقبل المنتسبون إلى «الارستقراطية» التونسية (من مماليك وكبار الوجهاء بالبلاط الملكي وكبار الموظفين والقضاة. ومدرسي الجامع الأعظم، وكبار المالكين العقاريين وأثرياء الصناع) على شراء عدد كبير من البضائع المصنوعة بأروبا كالأثاث والعطور والنسيج والمصوغ الخ... وقد أصاب الفقر عددا من العائلات التونسية التي باعت أو

رهنت لدى المرابين اليهود أملاكها المنقولة أو العقارية لتلبية تلك الحاجيات الجديدة .

وقد تم الاتصال المباشر بطرق الحياة الأوروبية على إثر نمو «المدن الأوروبية» حيث تعددت بها المغازات الجديدة التي تبيع البضائع الأجنبية المعروضة بكل حنكة في واجهات جذابـة .

وقد أعطى اليهود لتلك التجارة الجديدة وتلك المدنية الجديدة حركية خارقة للعادة . فبعد سيطرتهم عل أسواق العاصمة المتخصصة في التوريد وبيع البضائع الأوروبية (كسوق الوزر وسوق الباي وسوق القرانة بتونس) تمكنوا من الاختصاص تقريبا في التجارة بالأحياء الأوروبية الموجودة في مختلف المدن (كتونس وبنزرت وسوسة وغيرها . .) وذلك بفضل رؤوس المال التي جمعتها أجيـال من التجار والمرابين وبفضل القروض التي تحصلوا عليها بسهولة من البنوك الأوروبية وبفضل معرفتهم المتعمقة والعريقة بالتقنيات التجارية والمالية ، وحسن تنظيمهم وروح المبادرة التي يتسمون بها .

كما أن وجود الجالية الأوروبية التي ارتفع عدد أفرادها من 20.000 في سنة 1881 إلى 149.000 في سنة 1911 منهم 70.000 بالعاصمة ، وما تتمتع به من هيبة ، كل ذلك قد كان

له أثره في اتجاه التغير السريع لعادات السكان المسلمين المترفهين وطرق عيشهم . «ذلك أن طرق عيش تلك الجالية الأوروبية قد أثرت تأثيرا مباشرا في مجموع السكان. ولكن ذلك التأثير قد استهدف بشدة تقريبا مختلف الطبقات الاجتماعية» (بيناك) . وقد استهدف ذلك العمل في أول الأمر الطبقات المحظوظة من السكان المسلمين ثم بالخصوص السكان الاسرائيليين الذين يهمهم بصفة مباشرة ازدهار النظام الاقتصادي الجديد الذي اندمجوا فيه اندماجا بارزا.

من ذلك أن أثرى السكان الاسرائيليين ثم من ينتمي منهم إلى البرجوازية المتوسطة قد تخلوا تماما عن الزي التقليدي وأصبحوا يرتدون اللباس الأوروبي من الرأس إلى الرجلين . وبعد مدة قليلة بدأ قسم من البرجوازية الإسلامية يرتدي الزي الأوروبـي . وهكذا تم التخلي عن «الجبّة» و «الفرملة» و«السروال» وارتداء السترة والصدرة والسروال المفصلة على الطراز الأوروبي . وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح السكان الفقراء القاطنون في ضواحي المدن الكبرى وخاصة العاصمة ، يقبلون على شراء الملابس القديمة الواردة من الخارج والملابس والأحذية التابعة للمخازن العسكرية . كما أن سكان الأرياف أصبحوا يشترون أكثر فأكثر فواضل الجيش الفرنسي . «وهكذا فبعد الحرب 1914 ـ 1918 أصبح

الكثير من العملة الفلاحيين بالشمال يرتدون المعاطف العسكرية الفرنسية المباعة بثمن بخس» (1) .

ولئن تخلى القسم الاكبر من الاسرائيليين عن الشاشية أو الطاقية وعوضوها بالقبعة للتشبه بالجالية الأوروبية، فقد بقي كافة المسلمين متمسكين بغطاء الرأس التقليدي الذي أصبح رغم جميع التحولات الثيابية بجميع أنواعها رمزا للانتماء إلى المجموعة الإسلامية .

إلا أن سكان المدن المسلمين المترفهين شيئا ما، قد كانوا أول من اتبعوا المظاهر الأوروبية الخارجية واتبعوا طرق العيش الأوروبية ، حيث أن التشبه بالأوروبيين متوقف على الثروة . ولكن الرجال وخاصة منهم الذين يمارسون الأنشطة الجديدة (كالمهن الحرة والإدارة الخ . .) قد جرّهم «التطور» بأكثر سرعة من النساء« اللائي يفضلن في أول الامر الملابس التقليدية المصنوعة بالأقمشة المستوردة من أوروبا . أما في المدن فانهن قد عوضن السروال بالتنورة (2) مع احتفاظهن بالحجاب (السفساري)» (3) .

على أن أسعار تلك البضاعات الأروبية المناسبة نسبيا لا تفسر وحدها إقبال السكان المسلمين عليها . « ذلك أن تأثير

---

1) بينـاك (Pennec) المرجع السابق — صفحة 246
2) التنـورة : Jupe
3) المرجع السابق صفحة 246



الصنـــاعـات التقليديـــة
(صنـــاعة الخـــزف)
(منشـورات كاهيـة)

المظاهر وعزيمة التعصير» يعتبران من العوامل التي لا يستهان بها . وهناك أيضا الرغبة العارمة لسكان المدن الأغنياء في الامتياز عن سكان الريف،لا فحسب من حيث الأخلاق وطريقة العيش بل أيضا من حيث اللباس والمظاهر الخارجية .

فارتداء الملابس الأُوروبية قد أصبح أكثر فأكثر مظهرا من مظاهر الانتماء إلى حضارة بعينها وتعبيرا عن إرادة التشبه - ولو في المظهر الخارجي - بالأُوروبيين الفائزين .

هذا وإن اكتساء الأذواق للطابع الغربي وكذلك انخفاض مستوى العيش لدى البرجوازية التقليدية الكبرى قد ساعدا على تنقيص الطلب بالنسبة إلى البضائع التقليدية الفاخرة كالأسلحة المرصعة والملابس المزركشة والأحزمة المغشاة بالفضة المنقوشة والشواشي والعمامات الفاخرة الخ . . .

وهكذا فإن الصناعات التقليدية الفاخرة هي التي تدهورت في أول الامر تدهورا محسوسا ،حيث أن حرفاءها ينتمون أساسا إلى الطبقات المحظوظة من سكان المدن (الذين اتبعوا الطرق الأُوروبية أو أصابهم الفقر تدريجيا) .

ومنذ انتصاب الحماية شعر المطرزون والخياطة والبشامقية بكساد بضاعتهم . كما أن انقراض الجيش الملكي بصفة تكاد تكون تامة قد قضى على صانعي الاسلحة (الزنايدية

والجعايبية الخ . . .) وان استعمال وسائل النقل العصرية وانخفاض مستوى العيش لدى البرجوازية السابقة قد تسببا في نقص عدد العربات المجرورة والدواب وتدهور صناعة السراجين.

ويلاحظ كذلك نقص البناءات التي تحتوي على الغرف المنقوشة . وتبعا لذلك فان النقاشين قد أخذوا يفقدون شيئا فشيئا حرفاءهم .

على أن أصحاب الصناعات النفعية قد صمدوا أكثر من غيرهم . فقد احتفظوا بحرفائهم الريفيين الذين بقوا متمسكين بالملابس والأدوات المنزلية والالات التقليدية، وهكذا فإن طلبات السكان الريفيين من حيث الملابس والأقمشة والآلات قد مكنت بعض الحرفيين من مواصلة نشاطهم شيئا ما . وبناء على ذلك فإن صانعي البضائع التي تكاد تكون خاصة بأولئك السكان قد تحملوا أحسن من غيرهم منافسة البضائع العصرية : كالحدادين والبرادعية وصانعي العربات . . . » (1) .

ولئن لم تكن الطاقة الشرائية لدى الريفيين مرتفعة للغاية فإن ارتفاع عدد الحرفاء الريفيين بالارتباط مع ارتفاع عدد السكان التونسيين الذي يقدر بـ : 389.000 نسمة فيما بين سنة

« بينـــاك » (Pennec) المرجـع السابق صفحـة 279 .

1881 وسنة 1921 (1) قد أبقى طلبات البضائع النفعية في مستوى مرتفع نسبيا .

على أن تقلص السوق الداخلية قد صادف انخفاضا هاما في حجم منتوجات الصناعات التقليدية التونسية المصدرة للخارج .

* انهيار صادرات منتوجات الصناعات التقليدية التونسية

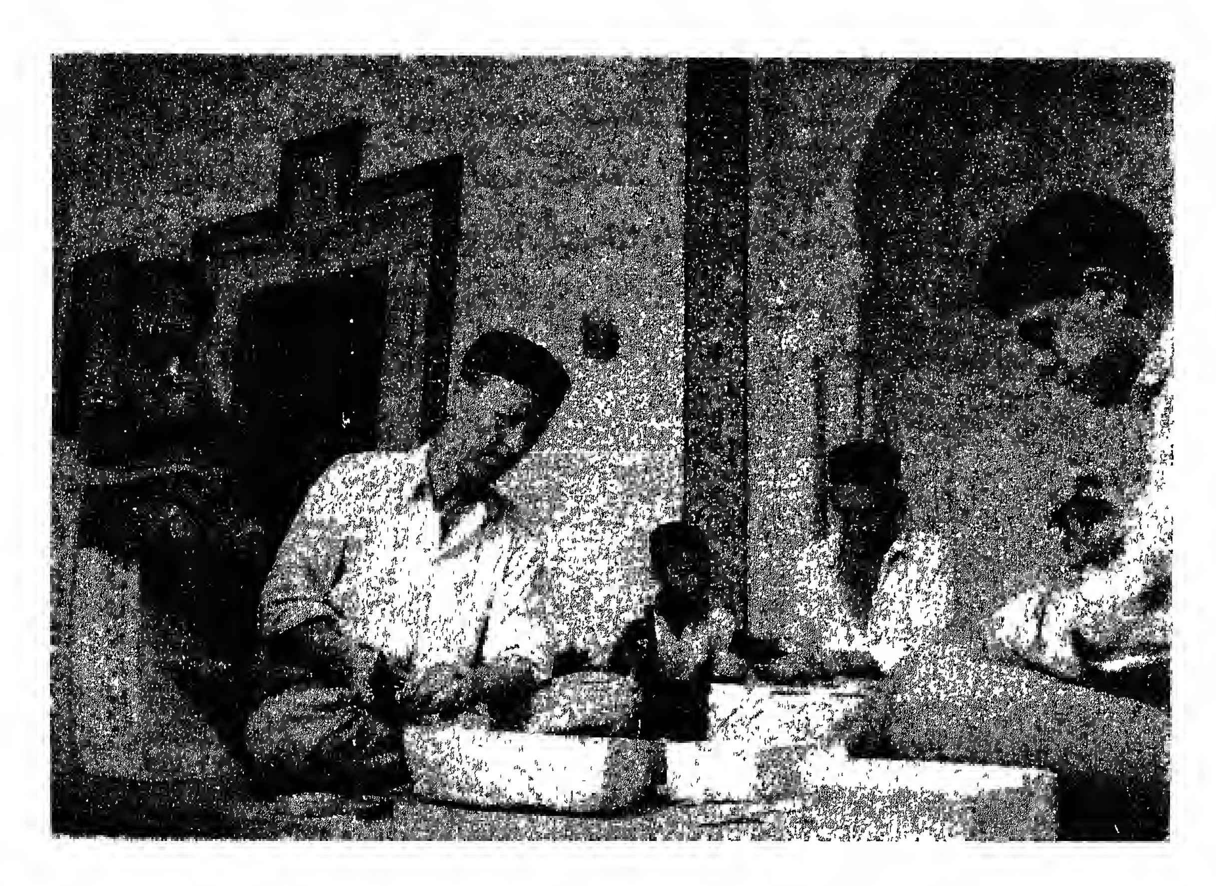
لقد كانت منتوجات الصناعات التقليدية التونسية متجهة ـ منذ القرن السادس عشر على الاقل ـ بصفة خاصة نحو الأقطار التابعة للسلطنة العثمانية والبلاد التركية نفسها . وهذه الأقطار التي أغلبها إسلامية تنتمي إلى نفس الحضارة ولها نفس العادات وطرق العيش والأذواق التي لا تختلف من بلد إلى آخر . كما كانت لمتساكنيها نفس الحاجيات في غالب الأحيان وهي تشكل حريفا هاما بالنسبة لمنتوجات الصناعات التقليدية التونسية . كما أن نفس الأقطار المسيحية الخاضعة للسلطنة العثمانية مثل بلاد اليونان أو بلغاريا والتي بقيت محافظة شديد المحافظة على تقاليدها ، قد تأثرت طرق عيش سكانها وأنواع ملابسهم بالأساليب الإسلامية . حتى أن سكان المدن من اليونان

1) « الإحصائيات العامة للبلاد التونسية » نشر الإدارة العامة للزراعة والتجارة والاستعمار .

كانوا يشبهون في لباسهم إلى حد بعيد الأتراك حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . كما أن حاجياتهم من حيث اللباس كانت شبيهة بحاجيات العثمانيين . أما المصريون والسوريون والجزائريون فإن تقاليدهم الاسلامية القوية قد أضفت على حياتهم اليومية وعلى أزيائهم طابعا متقاربا للغاية . وعلى هذا الأساس فإننا ندرك ما تكتسيه تلك السوق من أهمية بالنسبة للصناعات التقليدية التونسية . ذلك أن عدد أولئك الحرفاء يقدر بعدة ملايين من الأشخاص، ونظرا لما تمتاز به المصنوعات التونسية من جودة وأسعار مناسبة فقد كانت مقدرة حق قدرها في أسواق الشرق (مصر وسوريا وتركيا) وشمال إفريقيا (المغرب والجزائر وطرابلس) وبلاد البلقان (اليونان وألبانيا) وأروبا الغربية (فرنسا وإيطاليا وغيرها) .

وتعتبر الشاشية من أكثر المصنوعات التونسية رواجاً، فهي التي تغطي رؤوس أغلب رعايا السلطان العثماني وتباع حتى أوائل القرن التاسع عشر بدون منافسة تذكر في كافة أسواق السلطنة العثمانية .

ففي سنة 1837 كانت البلاد التونسية تصدر ما قيمته 1.742.000 ريال من الشواشي الموجهة نحو مصر وطرابلس والجزائر وبلاد البلقان . كما كانت تصدر كميات هامة من الأقمشة الحريرية والقطنية والأغطية والصوف والأثاث الخشبي والمصوغ الخ....



الصناعات التقليدية
(نقش الحجارة بدار شعبان)

ولكن منذ أوائل القرن التاسع عشر تدهور بيع المصنوعات التونسية من أثر المزاحمة الأوروبية على أسواق البلاد التونسية التقليدية .

ومنذ سنة 1875 – 78 «غمرت» كافة أسواق السلطنة العثمانية البضائع المصنوعة بوفـرة في المعامل الانقليزية والفرنسية والتي تشبه إلى حد الكمال في أغلب الاحيان منتوجات الصناعات التقليدية في كل قطر من الاقطار ولا سيما البلاد التونسية . ولا يمكن ابداء أية مقاومة ضد هذا السيل الجارف من البضائع الأوروبية المقلدة . وقد بدأ حجم الصادرات من البضائع المصنوعة بتونس ينقص باستمـرار في الاسواق اليونانية والجزائرية والمصرية والمغربية . ففي سنة 1920 أصبحت البلاد التونسية لا تبيع أي شيء – تقريباً – إلى تركيا أو اليونان وقد كانت لها علاقات تجارية متواصلة معهما .

وقد بقيت البلاد الطرابلسية وحدها تشتري أنواعـا مختلفة من البضائع وبالخصوص الشاشيـة .

ولم تكن المزاحمة هي المسؤولة وحدها على تدهور الصادرات التونسية ، وقد ساعدتها في جميع الاسواق التقليدية المعاهدات غير المتكافئة . فقد حصلت في تلك البلدان مثلما هو الشأن بالنسبة إلى تونس تغييرات في عادات السكان وطرق عيشهـم

تحت تأثير أساليب الحياة والتجارة الأوروبية . وقد انجر عن تلك التغييرات بمصر وببلاد البلقان وغيرها من الاقطار ميل إلى البضائع الواردة من أروبا بأقل تكاليف وتقلص سريع لاستهلاك المنتوجات الصناعية التقليدية المختلفة المصادر .

ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى البلاد التونسية ، فإن تلك الظاهرة قد حصلت في أول الامر بالمدن (كالقاهرة والاسكندرية ودمشق والجزائر وغيرها ...) حيث ان الطبقات ذات المقدرة الشرائية المرتفعة قد كانت أول من ابدى عزوفه عن البضائع التونسية . ويمكّننا تطور صادرات الشاشية من سنة 1875 إلى سنة 1910 ، من ملاحظة النقص المشهود لطلب تلك البضاعة في سنتي 1875 و 1876 نتجية لتدفق الشواشي المصنوعة في المعامل بأسواق السلطنة العثمانية وقد انحدرت المعاملات التي كانت تقدر بالملايين إلى نسبة 95٪ في أقل من نصف قرن »(1) .

وأما المتقدم الذي ظهر من جديد في الفترة التي تلت السنوات 1876 1886 ، فيبدو أنه يوافق ازدياد السكان المصريين وتضخم حجم الطلبات الطرابلسية . ولكن في أوائل القرن العشرين توقفت اليونان ومالطا عن شراء الشاشية التونسية . كما أن صادرات تركيا والجزائر قد انخفضت بنسبة كبيرة

---

1) شارل لالمان (Charles Lallemand) مدينة تونس وضواحيها » باريس 1890

وأصبحت تتجه أولا وبالذات إلى طرابلس ومصر . وحوالي سنة 1920 أصبحت مصـــر نفسها لا تشتري إلا كميات ضئيلة .

صادرات الشـــواشي

(1910 – 1875)

الفترة	الكميـــة	المرجع
1876/1875	250. 000	غانيـــاج
1890/1886	329. 870	الاحصاءات التجارية للبلاد التونسية (1901.1886)
1895/1891	402. 414	
1900/1896	512. 190	
1905/1901	656. 873	
1910/1906	696. 572	وثائق احصائية عن تجارة البلاد التونسية (1914/1902)

وشهد تصدير المنتوجات الأُخرى تقهقرا أوضح. من ذلك أن كميات المنسوجات الحريرية المصدرة قد انخفض معدلها

من 4.274 كيلوغراما إلى 2482 . وأما الاقمشة القطنية فقد صمدت أكثر أثناء الحرب وبعدها . فقد بلغ معدلها 44982 كغم في الفترة ما بين 1902 و 1914 و 797 .73 في الفترة ما بين 1915 و1919 . وأول حريف لنا هي الجزائر . ولكن تلك الاقمشة القطنية هي جزئيا متأتية من الاقمشة الانجليزية المستوردة التي تمّ صبغها فيما بعد بتونس .

على أن حجم صادرات الاقمشة القطنية المصدرة بالنسبة إلى الكميات المستوردة زهيد جدا . ففي سنة 1920 تم تصدير 904 .131 كغم من الاقمشة القطنية بما قيمته 910 .967 .1 فرنكا . ولكن في نفس السنة بلغت كميات الاقمشة القطنية البريطانية المستوردة 661 .683 .1 كغم بما قيمته 260 .203 .19 فرنكا (1)

ولقد أصاب نفس التدهور صادراتنا بالنسبة إلى الاغطية والاثاث الخشبي والمصوغات والبضائع الجلدية التي لم تعد تُصدر فيما بين سنة 1887 وسنة 1890 . وقد عادت عمليات التصدير شيئا فشيئا إلى الجزائر وطرابلس وفرنسا والمغرب الاقصى ، مع الحرب العالمية الأولى . ولكن التدهور قد تفاقم واستمر بعد سنة 1920 .

---

(1) بينـاك (Pennec) . المرجع السابق – صفحة 262

* تدهور منتوجات الصناعات التقليدية من حيث الكيف ونتائج ذلك التدهور .

وسعيا وراء مكافحة المنافسة ومحاولة إيقاف الانخفاض التدريجي لرقم المعاملات اضطر الصناع إلى بذل جهود كبيرة للتخفيض من أسعار بيع منتوجاتهم . وحاولوا ربط تلك الاسعار بأسعار البضائع المصنوعة بالخارج أو حتى تحديدها بما هو دونها . ولبلوغ تلك الغاية حاولوا في أول الامر التخفيض من سعر التكلفة . وبما أن تقنيات الصناعات التقليدية لم تتطور منذ قرون فقد كان من الصعب الحصول على التخفيض من سعر التكلفة بفضل تحسين وسائل الصنع أو استنباط أساليب جديدة .

فوجد الصناع أنفسهم مضطرين إلى التخفيض من أجور عملتهم من مساعدين ومتدربين والتنقيص من قيمة أرباحهم ثم تنكروا إلى المبادىء الاساسية لتراتيب مهنتهم وللتقاليد الصناعية المقامة على احترام الجودة فتهاونوا بصناعتهم وذلك باستعمال مواد أولية من النوع الرديء وبالتخفيض شيئا فشيئا من الوقت المخصص للصناعة .

وقد أصاب ذلك التدهور كافة الحرف تقريبا : فاستعمل النساجون خيوط القطن أو الصوف أو الحرير من النوع الرديء وهي عبارة عن خيوط قد صبغت من قبل فيحول لونها بسرعة

و خيوط مصنوعة من فواضل القطن (1) المستوردة من إيطاليا

وقد تخلى الصباغون عن الملونات النباتية الاصل المستورد جلها من الخارج – وعوضوها بالملونات الكيمياوية الاقل تكاليف والاقل جودة .

وقد انجرت عن استعمال تلك الملونات «كارثة حقيقية بالنسبة لصناعة الزرابي بالقيروان» (3) .

وقد أشار «أتجار» (4) إلى النقص المستمر الذى حصل في حجم بيع الاغطية المصنوعة بجربة إلى مصر وبلاد الشرق الاوسط من أجل انخفاض حجم الاغطية التي يبيعها بعض أرباب الصناعات . فقد انخفض حجم الاغطية الجربية المصدرة بنسبة النصف فيما بين 1903 و 5/1904 كما أصاب نفس التدهور صناعة الجلد والدباغة وصناعة الزرابى ونساجة الحرير حيث عوض الحرير الصناعي الحرير الخام «وقد انخفض

---

1) موروا (Maurois) : «زرابي القيروان» نشرية الادارة العامة للفلاحة والتجارة والتعمير العدد 62 الثلاثة أشهر الأولى – سنة 1912 صفحات : 26 – 39 .

2) يبلغ ثمن الصباغة بمادة الأنيلين قدرا يتراوح بين 0،35 و 0،40 فرنكا بالنسبة للكيلو غرام الواحد من الصوف بينما يتراوح ثمن الصباغة بالملوّنات النباتيّة بين 2 و3 فرنكا» بيناك : المرجع السابق صفحة 285 .

3) نفس المراجع صفحة 285 .

4) «تجمعات الحرف التونسية» باريس روسو – سنة 1909 .

« Les corporation Tunisiennes » Paris Rousseau 1909

حجم بيع الزرابي بنسبة النصف تقريبا بسبب رداءة الصنع. وأمام تقلص الطلبات أصبح أرباب الصناعات يبحثون عن التخفيض في أسعار منتوجاتهم وذلك باستعمـال الاصواف الصغيرة الحجم (1،500 كغم في المتر المربع عوض 2،500 كغم كما كان في السابق) وقد انجر عن ذلك تقلص حقيقي المطلبات ». (1) هذا وأن استعمال مواد أولية من النوع الردىء والاسراع أكثر فأكثر في الصناعة والتقليد الاعمى للامثلة الأوروبية، كل ذلك قد أسفر عن تدهور الذوق الصناعي وأجمع عدد كبير من الملاحظين على أن ألوان زرابي القيروان قد أصبحت «فاقعة» كما تأسفوا على انحطاط مستوى الاطباق النحاسية المنقوشة وعلى تدهور صناعة المطرزات.

ولقد أسفر هذا التطور المؤسف فيما بين الحربين عن ابتعاد عدد كبير من الحرفاء التقليديين في الداخل والخارج عن المنتوجات التونسية، وقد كان لذلك تأثير كبير على دخل أرباب الصناعات وعلى مستوى عيشهم. ولم يجدوا مفرا من الدخول في حلقة مفرغة إلا بصناعة منتوجات جديدة تماما أو بتقليد المنتوجات الأوروبية.

---

1) مـوروا (Maurois) – المرجع السابق

* التخفيض من صناعة المنتوجات التي تباع بصعوبة أو التخلي عنها

إن المزاحمة وتغيير أذواق وعادات الحرفاء واحتقارهم للبضائع التي لم تعد لها ما كانت تمتاز به البضائع القديمة من جودة وإتقان، كل ذلك قد أدى بعدد كبير من أرباب الصناعات إلى التخفيض من أنشطتهم بصفة ملحوظة وقد اتجه بعضهم إلى التحصيل على أهم مداخيلهم من استغلال الأراضي الموروثة عن آبائهم، مع الاحتفاظ بدكاكينهم التي تركوا بها صانعاً مساعدا أو اثنين من المتدربين، وفضل الآخرون التخلي تماماً عن حرفهم والحصول على وظائف بادرة مشيخة المدينة أو إدارة المال أو العدلية أو الاشتغال بالتدريس بالمدارس القرآنية أو بالجامع الأعظم .

ولقد أصاب الصناعات التقليدية التي كانت مزدهرة نسبياً إلى حدود سنة 1920 ، نفس المصير الذي عرفته الصناعات التقليدية الفاخرة..

فانخفض نسق صناعة بعض المنتوجات النفعية عندما بلغ رواج المنتوجات الأوروبية المماثلة إلى سكان المدن والارياف وعندما شمل تغيير طرق الحياة قسما هاما من الطبقات الاجتماعية . من ذلك أن انتشار استعمال النور الكهربائي بالمدن،

قد انجر عنه انخفاض إنتاج القناديل كما أن استعمال الاواني الأُروبية والقطع الخزفية المستوردة ، قد تسبب في فتور نشاط الخزافين وصانعي الاواني الطينية وكسدت في الاسواق صناعة الاقفال والمفاتيح والمغاليق وغيرها ، نتيجة لاستيراد عدد أكبر فأكبر من البضائع المماثلة .

وقد انجر عن ذلك التطور نقص عام في عدد الحرفيين ولم يشاهد أي سلك منهم ارتفاعا في عدد أفراده منذ أواسط القرن التاسع عشر ، ذلك أن الصناعات التقليدية التي أصبحت تعاني أزمة مستمرة لم تعد تجلب إليها الشبان . ففي سنة 1930 كان معدل سن الحرفيين بالنسبة إلى مختلف الحرف أربعين عاما .

وفي العاصمة فان صناعة الشاشية التي كانت تمثل حوالي سنة 1890 500 معلماً شواشياً (حسب الكاتب «لالمان») لم تعد تضم حوالي سنة 1900 سوى 110 منهم 50 فحسب يمارسون نشاطاً حقيقياً .

أما عدد الحرايرية فقد انحدر من 7200 معلماً ومساعدا في سنة 1890 إلى 764 في سنة 1908 وانحدر عدد الجدالين من 280 في سنة 1895 إلى 50 في سنة 1930 وانحدر عدد الصباغين من 1200 معلماً ومساعدا في سنة 1890 إلى 75 بعد سنة 1930 (1) .

---

1) نقلا عن كتاب « أتجار » المشار إليه آنفا (A. Atger)

وأما الدباغون الذين كان يبلغ عددهم حوالي 250 قبيل انتصاب الحماية ، فقد أصبحوا لا يتجاوزون 70 قبيل الحرب العالمية الأولى . وفي عدد كبير من الحرف لا يستعمل إلا قسم فحسب من الطاقة الانتاجية . وقد قدر الكاتب «مارتي» عدد معلمي الشواشي الذين يمارسون نشاطاً حقيقياً حوالي سنة 1895 بسبعين من بين 200 وفي سنة 1900 بلغ عدد العاملين كامل الوقت 50 من 110 ، (1)

* محاولات التلاؤم مع الوضع الجديد

اضطر الحرفيون إلى بذل مجهود كبير للتلاؤم مع الوضع الجديد حتى يضمنوا البقاء لانفسهم . ولم يؤد ذلك المجهود إلى تغيير جذري للتقنيات وطرق العمل (وكان من الممكن أن يؤول إلى نفس النتيجة التي أسفرت عنها المنافسة الاجنبية) بل في أغلب الاحيان إلى المحاكاة مع المحافظة على تقنيات الانتاج الصناعي - وقد كانت النتائج في الجملة غير طيبة . على أن بعض الحرفيين استطاعوا الحصول على منتوجات جيدة وذلك باستعمال المواد الاولية الجيدة

---

1) مارتي (P. Marty) (السلك التونسي للحريريين) مجلة الدراسات الإسلامية الجزء الثامن - 1934 صفحة 223 - 240 -



سوق القماش بمدينة تونس العتيقة
(منشورات كاهيه)

والاعتناء بعملهم . ولكن أثمان البضائع المقلدة كانت أرفع من المنتوجات الصناعية المماثلة . ويرجع فشل هذه المحاولات حسب «جينيستوس» إلى الذين أشاروا على الحرفيين بإدخال تحويرات على انتاجهم «والحال أنهم غير مختصين وهم يجهلون الطرق الفنية المستعملة في الصناعات التقليدية ولا يمكنهم أن يسدوا إلا نصائح غامضة للغاية» وهكذا «فإن نتائج تلك الاقتباسات المرتجلة كانت مخيبة للأمل، ذلك أنه من الصعب على الانسان أن يضفي دفعة واحدة زخارف شرقية على مواد أروبية وأن يستعمل أساليب تقليدية استعمالا عصرياً»(1) .

ولكن بعض المحاولات الأخرى لم تفشل تماماً . فالمحاولات التي كانت تهدف إلى التلاؤم مع تطور أذواق الحرفاء المسلمين قد أسفرت في بعض الأحيان عن نتائج طيبة مثل التحويرات التي أدخلت على صناعة الأحذية والتي آلت إلى صنع «الكنترة» التونسية (وهي عبارة عن حذاء من الجلد اللماع يشتمل على نعل من الجلد) أو التحويرات التي أدخلت على صناعة المجوهرات والنسيج وصناعة المحاريث وصناعة الجلد والخزف وغيرها ... والتي حظيت باستحسان الحرفاء التونسيين .

---

1) «الصناعات التقليدية التونسية» دراسة اجتماعية اقتصادية : جانفي 1963 .

هذا وبالرغم من فشل المحاولات التي كانت ترمي إلى الملاءمة بين انتاج الصناعات التقليدية وبين أذواق الحرفاء الأوروبيين، فقد بذلت جهود مطردة لاستمالة أولئك الحرفاء. والملاحظ أن الحرفاء الأوروبيين المستقرين بالبلاد أو العابرين بها (السواح) كانوا سبباً من أسباب تطور نشاط جديد، ألا وهو صناعة النحاس المنقوش . فقد انتصبت دكاكين أولئك الحرفيين بنهج الكنيسة (نهج جامع الزيتونة الآن) الذي يصل بين المدينة الأوروبية والمدينة العتيقة والذي يمر منه عدد كبير من الأوروبيين في طريقهم إلى الاسواق. هذا وإن الخزافين بنابل الذين تباع منتوجاتهم أيضاً بنهج الكنيسة سابقاً، قد حذقوا صنع البضائع الملائمة لاذواق الحرفاء الاجانب والتي تجد رواجاً بالخارج .

أما بالنسبة إلى الحرف التي لم توفق جهود الملاءمة المبذولة في شأنها، فإن عددا كبيرا من الحرفيين قد تحولوا من منتجين إلى تجار . وأصبحوا يبيعون أكثر فأكثر البضائع المستوردة: كالمنسوجات والملابس والعطورات المستوردة . وقد لحق هذا التحول في وقت مبكر الحرفيين الاسرائيليين الذين سرعان ما تلاءموا مع الوضع الجديد فاتجهوا إلى توريد كميات كبرى من البضائع البلورية والنسيج والخردوات التي يتولون بيعها بأسواق المدينة العتيقة . ومع امتداد «المدينة الأوروبية» وتكاثر عدد السكان الاجانب الذين لا يشترون إلا البضائع

الأُروبية ، ومع تطور أذواق الطبقات المترفهة من السكـان المسلمين ، فقد استقر عدد كبير منهم بتلك المدينة لبيع البضائع المستوردة بالخصوص من فرنسا . وسيساهم تدهور الصناعات التقليدية في تجميد الانشطة التجارية التي ستزداد أكثر فأكثر صبغتهـا الطفليليـة .

* انحلال المجموعات الحرفية

لقد سبق أن لاحظنا الانخفاض التدريجي لمداخيل الحرفيين والتدهور المستمر لمستوى عيشهم وذلك نتيجة لتضييق السوق الداخلية وانخفاض الصادرات تحت تأثير التغييرات التي لحقت أذواق الحرفاء وبسبب مزاحمة البضائع الأُروبية . وعلى مر الايام أصاب الفقر الحرفيين الذين يشكلون مع التجار الطبقة البورجوازية المترفهة . وهكذا فإن عدد الحرفيين المنضمين إلى مجموعات مهنية أخذ ينقص شيئا فشيئا . أما الذين استمروا في ممارسة مهنتهم فقد وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التخلص من عدد كبير من الضغوط التي تفرضها عليهم مهنتهم .

ولا شك أن أمين الحرفة قد استمر في الاضطلاع بمهمة الحكم والخبير . ولكنه أصبح من الصعب عليه أن يفرض احترام قوانين المهنة . فتقلص ظل الامين مع الحرفة التى

يشرف على شؤونها مثل حرفة الزنايدية والجعايبية . واضمحلت المبادىء الحرفية الاساسية يوما فيوما بسبب المقتضيات التجارية الجديدة وضروريات التلاؤم معها. فقد لوحظ عدم احترام المبدإ الذي يفرض على كل حرفي أن يمارس حرفته في السوق المخصصة لتلك المهنة ولقد غادر بعض الحرفيين أسواق المدينة العتيقة للاستقرار بالمدينة الأوروبية أو بالقرب منها وذلك تلبية لرغبة حرفائهم .

كما أن إدخال التقنيات الجديدة (كالالات الميكانيكية للنسيج والمعدات العصرية للصباغة) التي تستوجب محلات أفسح مجالا ، قد آل إلى تجويل الورشات الجديدة إلى المدينة الجديدة أو ضواحيها .

وتبعا لذلك فان انصراف بعض الحرفيين وإيقاف نشاط البعض الاخر قد أسفر عن شغور بعض الدكاكين التي سرعان ما احتلها أناس يتعاطون أنشطة غريبة عن السوق . وهكذا فقد لوحظ انتصاب صائغين بنهج جامع الزيتونة وانتصاب تجار المواد الغذائية بسوق العطارين . فأخذ التناسق الحرفي يضمحل شيئا فشيئا وأخذت هياكل المجموعات الحرفية تتزعزع . ولم يستطع إلا الشواشية المحافظة على هيكل حرفتهم لمدة أطول حيث حافظ الامين على شيء من سلطته وبقي مجلس العرف ، قائم الذات . وقد حافظ سوقهم أكثر من غيره على تناسقه فسلم

من تسرب الدخلاء الجدد. ولكن التدهور المستمر للمهنة قد أفرغ شيئا فشيئا تلك الهياكل العريقة من محتواها.

* الصناعات التقليدية والسلط العمومية

لئن انقرضت المجموعات الحرفية تماما في الجزائر، فقد بقيت قائمة الذات بتونس بعد سنة 1881 وقد اعترفت بها الحكومة. وظهرت في السنوات 1884-1885 - 1888-1913 مجموعة من الاوامر العلية التي أتمت العمل التشريعي الذي قام به خير الدين في هذا الميدان.

ذلك أن الامر المؤرخ في 12 مارس 1884 قد أعاد تنظيم حرفة الشواشية وحول مجلس العرف إلى محكمة تجارية تنظر في الخلافات. كما ضبط الامر المؤرخ في 20 جوان 1885 والامر المؤرخ في 30 سبتمبر 1888 القانون الاساسي للامناء والدلالين بسوق البركة. وأخيرا فان الامر المؤرخ في 26 سبتمبر 1885 والامر المؤرخ في 22 فيفري 1913 قد أثبتا وضبطا سلطة شيخ المدينة على المجموعات الحرفية. وبمقتضى الامر العلي المؤرخ في 6 مارس 1920 اصبحت تلك المجموعات ممثلة في «الحجر الاستشارية الاهلية للمصالح التجارية والصناعة بمدينة تونس». فإلى جانب 6 ممثلين للتجار والصناعيين التونسيين يوجد 8 ممثلين للامناء ومعلمي المجموعات الحرفية.

كما حاولت سلط الحماية تجديد الصناعة التقليدية من الناحية الفنية وذلك بالخصوص بتنظيم تعليم مهني يرمي إلى تلقين الشبان التونسيين بعض الصناعات (بمقتضى الامر المؤرخ في 27 جويلية 1885 والامر المؤرخ في 22 أكتوبر 1890).

وفي سنة 1888 تم تجهيز المعهد العلوي بورشات لتعليم الحدادة والنجارة. كما تم تأسيس أول مدرسة مهنية بنهج باب سويقة في سنة 1898 لتعليم النجارة والحدادة وتجليد الكتب. وفي سنة 1905 أحدثت مدرسة مهنية جديدة (ستحمل فيما بعد اسم المعهد الفني ايميل لوبي) وقد عوضت المدرسة المهنية بباب السويقة. ولكن من الملاحظ أن عدد التلامذة المسلمين الذين كان يبلغ نحو الثلاثين تلميذا في المدرسة الاولى أصبح لا يتجاوز الثمانية في المدرسة الجديدة من بين 165 تلميذا، كما أن التعليم في تلك المدرسة كان متجها نحو التقنيات الحديثة.

وأنشيء في سنة 1909 معملا للنسيج مكن عشرة من التلاميذ التونسيين من مواصلة الدروس في النهار ونحو الستين من مواصلة الدروس في المساء. كما تدرب عدد من الحرفيين التونسيين على نول «جاكار» وحاول ذلك المعمل نشر الأسلوب الجديد بين الحرفيين التونسيين وحمل البعض الاخر «على تحوير أساليبهم المهنية بمحاكاة الالات الجديدة».

وفي سنة 1913 أحدث «مخبر التجارب الصناعية والتجارية الاهلية» الذي يرمي إلى نشر الاساليب والتقنيات الجديدة بين الحرفيين وذلك بوضع آلات نموذجية على ذمتهم .

وبعد إحداث «ديوان التعليم المهني» في شهر مارس 1923 أنشئت عدة مراكز للصناعات التقليدية مجهزة بآلات النسيج أو الدهن . وقد ساعدت تلك المراكز على نشر التكوين المهني وتشجيع روح الاكتشافات والتجديد .

وقد حاول «ديوان التعليم المهني» الذي تحول فيما بعد إلى مصلحة تعليم الصناعات التقليدية ثم إلى ديوان الفنون التونسية تحسين النماذج ذات الصبغة الفنية وذلك بتكوين الذوق الفني لدى الحرفيين وحثهم على العمل بحسب القواعد ومقتضيات الصناعة التقليدية التي كانت سائدة في العهد الماضي . وقد كانت النتائج مرضية في بعض القطاعات كالخزف الفني والطرازة والنقش والزرابي حيث أقدم عدد من الحرفيين على صناعة المواد الاولية الجيدة التي يضعها ديوان الفنون على ذمتهم ورجعوا إلى الاساليب الفنية القديمة التي كانت مستعملة في الصباغة كما رجعوا إلى النماذج القديمة . وانطلاقا من النماذج التقليدية أحدثت المراكز الجهوية أصنافا جديدة مكنت من نشرها على مستوى واسع بفضل ملاءمتها لاذواق العصر .

وأحدثت علامات دولية لمراقبة جودة مختلف المنتوجات فاحدثت علامة للزرابي في سنة 1921 ومنذ سنة 1934 أصبحت جميع المنتوجات التونسية المعدة للتصدير خاضعة لحمل عبارة « البلاد التونسية » وقد كلف «الديوان التونسي للمعايرة » ثم ابتداء من سنة 1945 « مصلحة الحرف والفنون » بطبع علامة على المنتوجات .

وبمقتضى الإمر العلي المؤرخ في 9 أوت 1945 فإن تلك العلامة لا يمكن إسنادها إلا إلى المنتوجات التي تستجيب إلى الشروط التالية :

1) أن تكون صناعتها ذات صبغة فنية تقليدية أو مستوحاة من الفن المحلي بدون تشويه أو خلط تعسفي .

2) أن تكون من النوع الخالص والتجاري وذلك من حيث اختيار المادة الاولية وإتقان الصنع .

3) أن تكون مصنوعة باليد من طرف صناعيين تونسيين. وتقع مراقبة التدريب في مختلف المدارس المهنية من قبل الديوان الذي يتولى مديره مهمة مفتش التعليم المهني ويراقب عددا من الورشات المثالية يؤمها التلامذة الذين أنهوا دراستهم لكنهم مازالوا يواصلون التدرب .

وهكذا فإن ديوان الفنون قد ساهم إلى حد ما في تحسين نوعية بعض المنتوجات . وقد تم ضبط نماذج جديدة وفنيات

إنتاجية جديدة انتشرت بين الحرفيين. ولكن ذلك العمل كان موجها أساسا إلى ميادين الصناعة التقليدية الفنية التي لا تهم بالخصوص إلا الحرفاء الأوروبيين. على أن ذلك النوع من الصناعة لم يكن يمثل إلا قطاعا ثانويا من مجموع الصناعات التقليدية

ومنذ سنة 1947 عُهد بالصناعات التقليدية إلى وزارة التجارة والصناعة التي أعيد تنظيمها بمقتضى الامر العلي المؤرخ في 12 جانفي 1950 والتي كانت تشتمل على مصلحة للصناعات التقليدية.

وقد عهد ذلك الامر إلى الوزارة بالمهمة الاتية: دراسة ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات التقليدية

وتنظيم منتوجات الصناعات التقليدية والمساعدة على ترويجهها وابداء الرأي حول مطلب القروض التي تهم الصناعيين أو مجموعات الصناعيين.

وقد حاولت هذه المصلحة تحسين ظروف صناعة النسيج من ذلك أنها أحدثت ورشة مثالية بمدينة تونس ولكنها من سوء الحظ لم تسفر عن نتائج ايجابية.

كما حاولت تجديد صناعة الصباغة وذلك بادخال الاساليب الفنية العصرية على ذلك القطاع وتحسين مستوى الصباغين عن طريق تنمية التعليم المهني، حيث تم تعصير ورشة

الصباغة بالمدرسة المهنية بباب العلوج. كما توجه إلى تونس عدد من الاخصائيين الفرنسيين في هذا الميدان وذلك لمحاولة نشر الاساليب الجديدة. ولكن نتائج تدخلهم لم تكن تُذكر.

وهكذا فإن سلط الحماية قد أبدت نوعا من الاهتمام الظاهري بمصير الصناعات التقليدية التونسية التي كانت توفر سبل العيش لما يقرب من 10.000 شخص في سنة 1953. ولكن عمل السلط العمومية كان يكتسي صبغة اشمل في العاصمة حيث يتجمع الحرفيون في الاسواق المتجانسة نسبيا وحيث يمكن للمجهودات الرسمية بأكثر سهولة ترويج الفنيات والاتجاهات الجديدة. أما في الارياف فإن تشتت المعامل وصعوبة الاتصالات مع المجموعات والاشخاص الذين هم في أغلب الاحيان من الاميين، يشكلان عائقا في وجه كل محاولة جدية للتجديد.

ولا محالة فان بعض المنتوجات قد تحسنت (مثل الزرابي والنحاس المنقوش) وان بعض الفنون الشعبية قد تمت صيانتها كما تم تجديد وتعصير منتوجاتها ولكن لم تشمل العناية سائر الحرف من الصناعات التقليدية التي كانت تشغل أغلب اليد العاملة.

* إخفاق مشاريع احداث تعاونيات الصناعات التقليدية

حاول الحرفيون بالعاصمة تفادي انحطاط النظام القديم لتجمع الحرفيين وذلك بالتفكير في شكل جديد من التجمع

يتمثل في التعاونيات . وقد لعب عبد الجليل الزاوش دورا هاما في إحداث البعض من تلك التعاونيات (1) فأحدث تعاونية « البلغاجي» تحت اسم «شركة السعدية » التي كان هو رئيسها . وقد كانت تشمل على 800 مساهما وتتولى شراء المواد الاولية التي يقوم أعضاء التعاونية بتحويلها وتتولى بيع منتوجات التعاونية بدكان موجود بالسوق . كما كانت تتولى عمليات الحسم بفائض زهيد نسبيا .

أما « الاتحاد التجاري» الذي أسسه بعض التجار الجرابة فكان يتولى شراء البضائع بالجملة ويقوم الاعضاء ببيعها بالتفصيل .

وبعد أشهر من إحداثها تدهورت جميع التعاونيات ثم انقرضت . وفي سنة 1913 حاولت الحكومة إنعاشها فكلفت « مخبر التجارب الصناعية والتجارية الاهلية » بالعمل على إحداث تعاونيات ومساعدتها على التطور والنمو (الفصل 12 من الامر المؤرخ في 17 جوان 1913) . كما تص نفس الأمر على امكانية إحداث تعاونيات من طرف «شركات الحيطة » . ولكن جميع هذه المحاولات لم تتوصل إلى وضع حد لتدهور الحركة التعاونية بالصناعات التقليدية .

---

1) عبد الجليل الزاوش . « محاولات الشركات التعاونيّة بالبلاد التونسيّة » مجلّة العالم الإسلامي – الجزء الأول – 1907 – صفحة 407 .

ذلك أن إحداث التعاونيات لم يكن نابعا عن حركة تلقائية صادرة عن مجموع الحرفيين. فالعقلية السائدة في ذلك الميدان لم تتطور تطورا كبيرا منذ عدة قرون. حيث انها بقيت عقلية فردية «فكثيرا من التعاونيات قد تكونت لغرض الحصول على قروض ولم تكن لها فيما بعد أي وجود حقيقي» (بينـــاك).

* الحركة النقـــابية في الصناعات التقليديـــة

لقد ظهرت الأشكال الجديدة للتجمعات والجمعيات التي برزت بأروبا للدفاع عن مصالح العمـــال، في حدود سنة 1920 بين أوساط الصناعيين. فالحركة النقابية التي بعثها محمد علي قد مكنت - رغم نشاطها السري - من جلب عدد من عملة الصناعات التقليدية إلى حظيرتها فيما بين سنة 1920 و 1924. وقد ارتفع عـــدد الصناعيين المنتمين إلى النقابات بعد صدور الامر العلي المؤرخ في 16 نوفمبر 1932 والذي أكسب الحركة النقابية وجودا شرعياً. ذلك أن عملة الشواشي وأعراف وعملة الاحذية وعملة وصانعي المجوهرات والمصوغات بالعاصمة قد أقدموا على تكوين نقابات لم تشمل إلا عددا قليلا من الحرفيين (نحو الالف حوالي سنة 1935) ولكن الحركة قد شملت قبيل الحرب العالمية الثانية أغلب الحرفيين بمدينة

تونس . وفي أول الامر كان الاعراف والعملة ينتمـون في أغلب الاحيان إلى نقابة واحدة . من ذلك أن نقابات النساجيـن والصائغين والبلاغجية بالعاصمة قد شملت في نفس الوقت العملة وأعرافهم . وهذا الخلط يدل على أن عقلية التجمعات الحرفية لم تزل سائدة وهي تتجلى في جميع المطالب النقابية . فسائقو العربات مثلا يطالبون بتخصيص نقـل الحبـوب بمدينة تونس إليهم وحدهم كما أن الصائغين يطالبون بأبعاد منافسيهم من ذوي الجنسية الايطالية ومنع بيع المجوهرات القديمة .

وأمـا نقابة عملة صناعـة الشاشية فقد تقدمت بمطالب ذات طابع نقابي صرف ، حيث انها تطالب مثلا بتكوين مجلس العرف . ولكن العقلية التي كانت سائدة في صلب التنظيمات الحرفية القديمة مازالت متأصلة لدى مجمـوع الحرفيين بالعاصمة . فالحركة النقابية – في نظر الحرفيين – ماهـي إلا مظهر عصري للتجمعات الحرفية التقليديـة .

ومهما يكن من أمر فإن مطالب تلك المجموعات الاجتماعية المهنيـة قد اتسع نطاقها بشكل لم يعرف من قبـل وذلك خلال الازمة الكبرى (1936/1932) التى اسفرت عن تعطيل الصادرات وانخفاض محسوس في الطاقة الشـرائية لمختلف الاصنـاف الاجتماعيـة وبالخصـوص الفلاحيـن الذين

تأثروا (1) هم أيضاً بظاهرة البيع بصعوبة وبانخفاض اسعار المواد. الفلاحية وقد نتج عن ذلك انخفاض في سير المعاملات لدى كافة أصناف الحرفيين وانهيار أسعار البضائع التونسية.

فطلب الحرفيون من السلط العمومية ضمان حماية منتوجات الصناعات التقليدية التونسية من مختلف أشكال المزاحمة . وكان النساجون بالعاصمة يرغبون في الاختصاص في صنع المنتوجات التقليدية . وقد تحصلوا على شيء من الترضيات بمقتضى الامر العلي المؤرخ في 31 أوت 1932. ولكنهم أعلنوا الاضراب بعد شهرين من ذلك التاريخ فأوصدوا المحلات والاسواق وتظاهروا أمام دار الباي لانهم اعتبروا أن النساجين الذين يستعملون الآلات الميكانكية قد حولوا أحكام الأمر المؤرخ في 31 أوت واستمروا في صنع المنتوجات التي يستطيعون مزاحمتها .

واحتج الصائغون ضد المنافسة التي يقوم بها التجار الذين لا يخضعون إلى مراقبة المهنة فيبيعون بأسعار المصوغات الجديدة بضائع مستعملة .

هذا وإن اتساع رقعة تلك الحركات المطلبية والاهمية التى اكتستها اضرابات سنة 1932 – وهي الاضرابات الأولى من نوعها

1) لقد أضيفت إلى الأزمة بذاتها سنوات جدب متتالية

التي يشنها أرباب الصناعات التقليدية ـ لدليل على خطورة الازمة التي تجتازها كل أصناف الحرفيين .

على أن تلك المطالبات والاضرابات لم تنظم في نطاق منظمة نقابية ما ، حيث أن النقابات لم يكن لها نشاط ولا وجود قانوني إلا في سنة 1933 ، فهي تمثل تعبيرا تلقائياً عن الاستياء الناتج عن الازمة التي زعزعت في ذلك التاريخ أركان جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلاد والتي شملت الزراعة والصناعات التقليدية على حد السـواء

ومن جهة أخرى فإن العقلية المحافظة للغاية لدى أرباب الصناعات التقليدية الذين لم يتوصلوا إلى إدراك الاغراض والوسائل الخاصة بالحركة النقابية العصرية ، قد آلت بسرعة إلى تفكك ـ بل انقراض عدد كبير من النقابات التي تأسست بعد سنة 1932 .

من ذلك أن نقابة عملة الخياطة لم يبق لها أي وجود شرعي بعد مضي شهر واحد على تأسيسها . كما أن نقابة اعراف وعملة الاحذية لم تنشط بالمرة . وأما بالنسبة إلى نقابة الشواشية فإن .أربعين منخرطاً من مجموع 200 قد دفعوا معاليم انخراطهم .

هذا وإن الاحداث السياسية التي جرت بفرنسا ابتداء من سنة 1934 (الواجهة الشعبية) قد كان لها صداها بالبلاد التونسية

فتسببت في إثارة مرحلة جديدة من الشغب لدى أرباب الصناعات التقليدية في مدينة تونس بالخصوص، من ذلك أن عددا هاماً من نقابات الصناعات التقليدية قد ظهر للوجود من جديد وعددا آخر قد تكوّن .

وجميع تلك النقابات ترغب في الحصول على مطالبهما . وقد ظهرت من جديد في سنة 1936 نقابة عملة الشــواشي وذلك على إثر رفض الاعراف الزيادة في الأجور ، وطالبت بإحداث مجلس العرف المنظر في نزاعات الشغل كما طالبت بالترفيع في الأجور من 8 إلى 12 فرنكاً حسب قرار شيخ المدينة ، وتحديد مدة العمل بثماني ساعات في اليوم وحماية الشاشية التونسية من المزاحمة الاجنبية .

كما أنشئت عدة نقابات أخرى أو ظهرت من جديد مثل نقابات البلاغجية وعملة النسيج الميكانيكي وعملة النقش وعملة الخياطة التقليدية وعملة الدباغة الخ... ولكن، خلافاً للحركة النقابية التي ظهرت في سنتي 1933 و 1934 فإن حركة 1936 ــ 1938 كانت حركة طبقية . ففي فترة 1933 ـ 1634، كانت أغلبية نقابات الصناعات التقليدية بالعاصمة تضم في نفس الوقت الاعراف والعملة الذين تحدوهم نفس الروح المطلبية المهنية .

أما في سنة 1936 فإن أغلب النقابات المذكورة قد اصبحت متجانسة على المستــوى الاجتماعي المهني . حيث انفصل العملة

عن الاعراف لتكوين النقابات الخاصة بهم . فبالنسبة إلى البلاغجية والشواشية كانت نقابة العملة والمتدربين تعارض نقابة الاعراف التي ترفض مطالب العملة . وقد أصبح الاعراف والعملة لا تجمع بينهم نفس الاغراض المهنية وذلك لاختلاف مصالحهم . على أن الاعراف لا يقبلون إلا بصعوبة مطالب عملتهم في مثل تلك الظروف السيئة التي كانوا يجتازونها .

وبمقتضى الامر العلي المؤرخ في 4 أوت 1936 شملت القوانين الاجتماعية المجموعات الحرفية التقليدية ، ولكن تطبيقها قد اصطدم بجمود الاعراف . وبناء على ذلك فقد بقيت مطالب نقابات الحرفيين حبرا على ورق . هذا وإن انهيار الجبهة الشعبية بفرنسا وما انجر عنه من ردود فعل قد ترتب عليه تصلب القوى الرجعية وتجميد الحركة النقابية التونسية بأكملها .

على أنه قد تم ابرام اتفاقيات بين النقابات العمالية والاعراف تقضي بتحديد مدة العمل اليومي (8 ساعات) بالنسبة لبعض الصناعات (كالشواشية والبلاغجية والبرانسية) . وقد تمت المصادقة عليها بقرارات من الوزير الاكبر (7 ـ 30 جوان 1937) . ولكن تقهقر الحركة النقابية الواضح خلال السنوات الثلاث التي سبقت الحرب لم يشجع على تطبيق تلك الاتفاقيات .

ولا شك ان تعميم القوانين الاجتماعية على العمال الحرفيين لم يكن من الأمور السهلة، ذلك أن المتدربين والمساعدين كانوا يتقاضون أجورهم في أغلب الاحيان بحساب القطعة ولا بحساب اليوم أو الساعة. ومن ناحية أخرى فإن نسق العمل الحرفي التقليدي يتسم بعدم الانتظام المزمن، حيث يلاحظ تتابع فترات الركود والعمل البطيء التي ينجر عنها انخفاض الحاجيات من حيث اليد العاملة، وفترات الازدهار والنشاط المتواصل التي تستوجب حضور العمال إلى جانب أعرافهم باستمرار. وبناء على ذلك فإن تحديد أوقات العمل يبدو في نظر الاعراف مطلباً ديماغوجياً لا يتماشى مع ظروف تطور أنشطة الصناعات التقليدية.

ومن جهة أخرى فإن الترفيع في أجور العمال من شأنه أن يرهق ميزانية الاعراف الذين لم تتحسن وضعيتهم أبدا. وهكذا فإن الحركة النقابية التي هي ظاهرة من الظواهر الناشئة عن نمو الصناعات وتطور الطبقة الشعبية الناتج عن ذلك تبدو في نظر الاعراف الحرفيين من الاضطرابات المفتعلة التي لا تتماشى مع نوعية نشاطهم.

وهكذا فإن الصناعة التقليدية التونسية تبدو قبيل الحرب العالمية الثانية مفككة من حيث الاشكال التنظيمية، ذلك أن انحلال المجموعات الحرفية المتماشي مع رغبة عدد كبير

من أصحاب المهنة أنفسهم، وفشل محاولات التنظيم التعاوني وضعف الحركة النقابية الحرفية، كل ذلك يدل على وجود داء عضال ما فتىء ينخر الهياكل القديمة وبدون أن تبرز هياكل جديدة تتلاءم أكثر مع الاوضاع التي تشهدها كامل المجموعات الحرفية بمختلف مدن الايالة وخصوصا بالعاصمة .

* الصناعة التقليدية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

لقد عرفت الصناعة التقليدية اثناء الحرب العالمية الثانية فترة من أزهى فترات تاريخها. ذلك أن تعطيل العلاقات التجارية بين الايالة التونسية وفرنسا الذي تسبب في حصول نقص كبير في المواد المصنعة، قد مكن الحرفيين من التحكم تحكما يكاد يكون مطلقا في السوق الداخلية التي كانت قبل الحرب مغمورة بالبضائع المستوردة. فبالرغم من توقف الواردات عرف نشاط مختلف الصناعات التقليدية نسقا كبيرا من النمو وارتفع الانتاج ارتفاعا ملحوظا ولم تستطع بعض القطاعات تلبية كل الطلبات (كقطاع النسيج مثلا) وازدادت المرابيح بالنسبة لجميع الانشطة وتحسنت حالة كافة الحرفيين. وإن ردّ الفعل السليم للصناعات التقليدية التونسية تجاه الظروف الصعبة التي أحدثتها الحرب، قد نال إعجاب السيد جاك

ريفو مدير ديوان الفنون الذي لاحظ في مقدمة العدد الممتاز من مجلة «تونس» بتاريخ جانفي 1942 المخصص للصناعات التقليدية، أن مختلف انشطة الصناعات التقليدية التونسية «قد أظهرت قدرتها على دعم الوجود الاقتصادي للبلاد التونسية التي اضطرت إلى الاكتفاء الذاتي» وعلى الاستجابة إلى «متطلبات حرفاء جدد تعودوا على استعمال المواد المصنعة».

كما أن الصناعات التقليدية النفعية بالخصوص قد شاهدت نشاطها يتطور بنسق لم تعرفه منذ عدة عقود. من ذلك أن الحرايرية والبلغاجية والحذائين والبرانسية والصناعيين المتخصصين في اللوازم النسائية والادوات المنزلية.. قد عرفوا فترة من النشاط الفياض لا عهد لهم به من قبل.

وإن الحماية التي كثيرا ما طالبوا بها على لسان المجموعات الحرفية أو بواسطة النقابات والتي رفضت السلط دوما وأبدا تحقيقها، قد أصبحت شاملة دفعة واحدة من أثر الحرب. وقد أغدقت عليهم في الحين النعم التي طالما تمنوها.

كما أن صعوبة استيراد المواد الاولية لم يعرقل بالمرة التطور السريع الذي يشهده النشاط في مختلف قطاعات الصناعات التقليدية. فقد عمد الناس إلى استعمال كل ما يجدونه من موادّ أولية على عين المكان، كالصوف والجلد

والجلود والخزف والحديد والخشب المحلي إلى غير ذلك . . .
ومن حين لآخر تجلب باخرة قادمة من فرنسا الحرير والخشب وأدوات صناعة الاثاث أو الحدادة .

ولقد أسفرت نهاية الحرب واستئناف العلاقات التجارية الطبيعية عن وضع حد لهذه الحالة الاستثنائية . فرجعت الأمور إلى ماكانت عليه قبل الحرب وانكمشت السوق الداخلية أمام المنسوجات التونسية على إثر نتهاء الحرب نتيجة لتدفق الفوائض الامريكية والملابس العسكرية القديمة . ومنيت المحاولة التي قام بها السيد محمد شنيق لاحداث صناعة للنسيج أثناء الحرب، بالفشل الذريع . وتدفقت كافة المواد المصنعة الفرنسية والاجنبية على السوق التونسية .

وتأثرت سائر قطاعات الصناعات التقليدية المحلية بتغيير الوضع . على أن الاسواق الاجنبية قد فتحت من جديد في وجه المنتوجات التونسية واسترجعت حركة التصدير نشاطها . ولكن ذلك لم يعوض أبدا انكماش السوق التونسية وتوريد البضائع المقلدة للصناعات التقليدية التونسية بكميات وافرة . فلقد استؤنف تصدير الشواشي نحو الجزائر وليبيا (بنسبة 99٪ من الجموع الصادرات). ولكن حجم توريد الشواشي في سنة 1945 أصبح يمثِّل عشرة أضعاف حجم الصادرات . ثم انخفض حجم الواردات بعد سنة 1946 وارتفع حجم الصادرات شيئا

فشيئا رغم حصول شيء من الفتور في سنة 1952/1951 . إلا أن السوق التونسية لم تبق محمية كما كان الشأن أثناء الحرب.

أما بالنسبة للبضاعات الأُخرى، كالانسجة الحريرية مثلا، فإن استئناف الصادرات لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية حيث بلغ الحجم الجملي للصادرات في هذا الميدان 76 قنطارا بالنسبة للفترة الفاصلة بين سنة 1949 وسنة 1957 وهي كمية زهيدة . وابتداء من سنة 1958 انعدم تصدير هذه الانسجة تماما . أما الحرفاء المحليون فقد مالوا إلى الانسجة المصنوعة من الحرير الاصطناعي والخيوط التركيبية وخاصة الفرنسية المصدر.

أما بالنسبة للبضائع الجلدية فإن تونس قد صدرت في سنة 1949 ، 19 قنطارا ولكنها استوردت في نفس الوقت 142 قنطارا منها 32 قنطارا من مواد صناعة البرادع والاسرجة ولقد انخفض عدد الاقطار المستوردة للمنتوجات الصناعية التونسية تدريجيا على مر السنين . ولم يبق من بين حرفاء البلاد التونسية إلا بلدان شبيهان بها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهما الجزائر وليبيا .

فالجزائر قد اشترت خلال الفترة 1949 1955، 70 ٪ من الاقمشة التونسية المصنوعة من مادة الرايون كما تحصلت على أوفر نصيب من البضائع المصدرة للخارج كالاقمشة

الحريرية والحجب (الحايك) والجبايب (جمع جبة) والبضائع المصنوعة من الجلد والنحاس .

ولا تهم اصنافا من الحرفاء أشد ثراء وأكثر تنوعا إلا المجوهرات والحلي التونسية . وهؤلاء الحرفاء ينتمون منذ الحرب إلى بلدان أروبا الغربية المصنعة (كايطاليا وألمانيا الفيديرالية وبلجيكا وسويسرا) وحتى الولايات المتحدة الامريكية في بعض الاحيان . أما بالنسبة لبضائع الذهب والفضة فإن حركة التصدير قد أصبحت غير منتظمة وبقيت ليبيا أهم حريف في هذا الميدان .

هذا وإن تدهور الصادرات وتقلص السوق الداخلية قد ساعدا على تفاقم الوضع بالنسبة لكافة الحرفيين وانخفاض حجم الانتاج في جميع القطاعات . وقد انجر عن ذلك نقص في عدد المشتغلين بالصناعات التقليدية وخاصة المساعدين والمتدربين الذين هاجروا إلى قطاعات أخرى من الانشطة الحديثة كالنسيج الالي وصناعة الاثاث العصري وصناعة الاحذية الخ . . وقد لاحظ السيد بيناك في هذا المقام «أن نقص عدد العاملين في قطاع الصناعات التقليدية يكاد يكون عاما منذ استئناف حركة توريد البضائع المصنعة ابتداء من سنة 1948 . . . حيث نلاحظ تقهقرا عاما بالنسبة لارقام ما قبل الحرب بينما السكان التونسيون في ازدياد ملحوظ» فعدد السكاجين الذي كان يبلغ

العشرين أصبح لا يزيد عن الثمانية في العاصمة ، وعدد النساجين (الحرايرية) الذي كان يبلغ 3373 قبل الحرب قد أصبح 843 بعد سنة 1945 وعدد صانعي البرنس (البرانسية) الذي كان يبلغ 120 في سنة 1930 أصبح لا يزيد عن العشرين في سنة 1962 . ولم يرتفع بنسبة ملحوظة الا عدد الصائغين الذين حافظوا على عدد لا بأس به من الحرفاء المحليين، والنحاسين والنقاشين الذين اتسع نشاطهم بفضل حرفائهم الاجانب .

كما انقرضت بعض الحرف بعد الحرب العالمية الثانية على إثر انعدام الطلب بالنسبة للداخل أو الخارج . من ذلك أن أرباب صناعة الاسلحة والتطريز والبشامق والشبرلة وغيرها . . . قد غادروا أسواق المدينة العتيقة وتخلوا عن حرفهم .

وكذلك الشأن بالنسبة للصناعات التقليدية الريفية التي شهدت نفس التطور الذي لا رجوع فيه . ذلك أن سائر المجموعات القروية بالبلاد كانت لها قطاعات متطورة من الصناعات التقليدية التي توفر لها قسطا كبيرا مما تحتاج إليه . ففي أغلب العائلات كانت النساء تتعاطين التطريز أو صناعة الزرابي أو النسيج . فبعض المراكز (كبنزرت ونابل والحمامات وقفصة وجرجيس وجربة وغيرها . . .) كانت مختصة بنوع معين من الصناعات التقليدية : كالخزف (بالنسبة لنابل)

ونقش الحجارة(بالنسبة لدار شعبان) وصناعة أغطية المرقوم (بالنسبة لوذرف) وأغطية الصوف (بالنسبة لتوزر) الخ...

ولقد تدهورت كل هذه الانشطة ولا سيما نقش الحجارة للتغيير الحاصل في أساليب البناء. ولكن التقاليد الصناعية قد بقيت قائمة الذات في جميع قطاعات الانتاج، لان سكان القرى وحتى المدن باستثناء العاصمة، رغم منافسة البضائع المصنعة التي غزت سائر القرى التونسية، قد بقوا محافظين على ارتداء الملابس التقليدية الجهوية واستعمال الالات المنزلية (وخاصة الالات المصنوعة من الطين والنحاس) واقتناء الاثاث المحلي. إلا أن نفس الاسباب التي زعزعت أركان الصناعات التقليدية بالمدن قد كان لها نفس التأثير على الصناعات التقليدية بالارياف.

من ذلك مثلا أن الازمة التي لحقت صناعة الخزف بالمكنين قد تسببت في حصول تغييرات عميقة في حياة الحرفيين: فالخزافون الذين كانوا يملكون الاراضي في الماضي قد اضطروا إلى بيع أراضيهم لتسديد الديون التي تحصلوا عليها لكسب الرزق «فالخزاف الفلاح قد أصبح هكذا حرفيا لا غير.» (1)

---

1) حافظ ستهم: «الحزفيون الخزافون بالمكنين» مجلة مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية ــ سبتمبر 1964 ــ العدد 1 صفحة 59.

ففي فصل الشتاء عندما تخف حركة الصناعات التقليدية يشتغل الخزاف كعامل فلاحي لجمع الزيتون أو كمستأجر في معاصر الزيتون . فإن لم يجد شغلا في هذه القطاعات يستمر في الخزافة ويتولى بنفسه بيع انتاجه كبائع متجول . وفي أغلب الاحيان لا يتولى الخزاف بيع إنتاجه بنفسه . فيعهد بذلك إلى أحد التجار الذي لا يترك له من دخل البيع إلا قسطا زهيدا .

وعلاوة على ذلك فان افتقار الخزاف قد تسبب له في نقص فادح في رؤوس المال الضرورية لسير محرفه سيرا منتظما . فيصبح والحالة تلك مضطرا إلى الالتجاء إلى الممولين من الموظفين أو التجار الذين يستعملون بؤسه استغلالا فاحشا وهكذا بدأت منذ عقود عملية تفقير الخزافين واستدانتهم واستعبادهم عن طريق رأس المال التجاري» (1).

ونتج عن ذلك شيئا فشيئا تدهور مستوى عيش الخزافين وانخفاض عدد الحرفيين انخفاضا كبيرا . فالشبان يرفضون تعاطي مهنة آباءهم وكلما اختفى حرفيّ طاعن في السن لا يعوضه ابنه . فانجر عن ذلك نقص ملحوظ في الانتاج وتدهور واضح في الاساليب الفنية التقليدية للمهنة . وشمل هذا الوضع كافة الحرف الريفية في مختلف أنحاء البلاد .

(1) نفس المرجع .

* صمود الصناعات التقليديـة

ومع ذلك فان الصناعات التقليدية قد صمدت أمام جميع المحن التي سلطتها عليها تغييرات العالم الحديث. فتعرضت مثل الانشطـة الزراعية لمصدمات الفظيعة التي زعزعت أركان الاقتصاد التونسي.

ولكن، خلافا للزراعة حيث انجر عن وجود المستعمرين الأوروبيين على الارض التونسية انتزاع الاراضي من الفلاح التونسي بدون قيد ولا شرط وإقصاؤه إلى أطراف البلاد شبه القاحلة أو الجدباء، فإن الحرفيين التونسيين لم يتم إقصاؤهم من الاسواق العتيقة من قبل منافسين أروبيين بل أن الازمة قد اجتاحت الانشطة الصناعية التقليدية عن طريق تسويق البضائع الاجنبية. ذلك أن التجارة الأوروبية قد انتصبت وتطورت في القطاعات الأوروبية من المدن التونسية ثم توغلت في القرى والاحياء العتيقة فبقي الحرفيون التونسيون أسيادا في عقر دارهم سواء في أسواقهم أو بيوتهم (الصناعات التقليدية النسائية الريفية). وبناء على ذلك فإن الصناعات التقليدية، رغم الحملات التي شنتها عليها المنافسة الاوروبية قد بقيت صامدة تحيى حياة عابرة ولكنها على قيد الحياة على كل حال مثل غيرها من الانشطة الأخرى. وقد بقيت الاساليب الفنية في مختلف الحرف على الحالة التى كانت عليها منذ

قرون . فالتغييرات التي أدخلت على مختلف قطاعات الصناعات التقليدية قد أفرغت هذه الحرفة أو تلك من محتواها وشوهت بعض المظاهر من تنظيمها وحورت بعض أنماط وأنواع العمل. ولكن الاساليب الفنية وموارد الطاقة وتقسيم الحرف إلى وحدات إنتاجية مبعثرة في الارياف أو مجمعة في نفس المكان (السوق) بالمدن، كل ذلك لم يلحقه أي تغيير جوهري.

فالصناعة التقليدية هي شكل من أشكال الاقتصاد السابق للاقتصاد الصناعي والرأسمالي، تميز حضارة قد بقيت في هياكلها الذاتية حضارة عتيقة أولا وبالذات. فهذه الحضارة وهذا الاقتصاد لم يتطورا بنفسهما في اتجاه الاشكال الجديدة للحضارة الصناعية التي ازدهرت في أوروبا الغربية. وتتمثل أسس تلك الحضارة في موارد الطاقة المعدنية والالات ورأس المال والمعامل والاطارات الفنية والعلمية، التي بقيت في بلدانها الاصلية ولم تقتن منها البلاد التونسية الا المنتوجات المسوّقة في شكل بضائع مصنعة بغزارة ومستوردة بدون أي حاجز جمركي.

وهكذافقد تطور بالايالة التونسية قطاع تجاري ضخم إلى جانب قطاع إنتاج عتيق ليس في مقدوره أن يواجه بأسلحة متكافئة المنافسة الموجهة إليه بلا عقاب. ومع ذلك فقد حافظ ذلك القطاع على قسم من حرفائه التقليديين (من الريفيين

وسكان المدن الفقراء) وبعض الحرفاء الاجانب. ولكن بقاءه على قيد الحَياة كان مرتبطا أساسا بقلة تصنيع البلاد .

ولقد أحصى التحقيق الذي أجرته وزارة التجارة في سنة 1953 عددا من مؤسسات الصناعات التقليدية يتراوح بين 4500 و 5000 مؤسسة بالعاصمة و23 .213 مؤسسة في كامل البلاد باستثناء العاصمة . وإذا أضفنا إلى هذه الارقام العملة والمتدربين والنساء العاملات في هذا القطاع (حوالي 000 .40) والحرفيين العاملين في بيوتهم من نساء ورجال ، فان ذلك العدد يبلغ 000 .100 شخص تقريبا يتعاطون نشاطا معينا من الانشطة الصناعية التقليديـــة .

وقد أثبت التحقيق أن أهم الانشطة ، أي التي تشغل بصفة مستمرة 000 .20 شخص ، تتمثل في صناعة النسيج (5000 مؤسسة تشغل 000 .10 شخص) وصناعات الخشب والصناعات الريفية التقليدية الريفية (3500 مؤسسة تشغل 7500 شخصا) وأخيرا صنـــاعة الجلـــد والأحذية (1800 مؤسسة تشغل 500 .3 شخصا) .

فهذه الفروع المختلفة من الصناعات التقليدية تعمل أساسا لتلبية حاجيات السوق المحلية ، ذلك أن نصيب الصناعات

التقليدية من مجموع صادرات البلاد التونسية لم يكتس أية أهمية منذ انتصاب الحماية :

1920 ـ 1925 : 3٪	1935 ـ 1940 : 5،7٪
1925 ـ 1930 : 2،45٪	1940 ـ 1945 : 4،67٪
1930 ـ 1935 : 1،95٪	1945 ـ 1949 : 3،85٪

الباب الخامس
السيطرة الأجنبية على قطاعات الإقتصاد العصرية والتجارة الخارجية

يمثل تدهور الصناعة التقليدية مظهرا من المظاهر المتعددة لانحلال جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالبلاد التونسية منذ انتصاب الحماية ، ذلك أن الحرفيين التونسيين لا يعملون الا ثلث أو ربع الوقت .

فالمشاريع الاستعمارية قد أفرغت مختلف القطاعات الاقتصادية التقليدية (كالزراعة والتجارة والصناعة) من محتواها الاساسي ولكنها لم تمكن التونسيين من الاندماج في القوالب الاقتصادية الجديدة التي أدخلها الأوروبيون إلى البلاد .

كما أن الانشطة الجديدة ، وبالخصوص الانشطة المصرفية والصناعية ، قد تطورت على هامش القطاعات التقليدية مع

أشكال تنظيمية وكوادر وفي أغلب الاحيان يد عاملة أروبية صرفة أو اسرائيلية . وبقي التونسيون خارج « النظــام » الجديد للاستنباط والتسييــر والتنظيم والتمــويل الخاص بالقطاعات الاقتصادية الحديثة . ذلك أن مجموعات أروبية من الشركات أو الافراد أو أصحاب المصالح، هي التي تستغل المنــاجم، وتملك المعامل وتسير فروع البنوك والمؤسسات التجاريــة أو الصناعية الأروبية وتتعاطى التجارة الداخلية والخارجية بالبــلاد بوسائل النقل الخاصــة بها . فمن بين 230 مؤسسة قائمة الذات بالبلاد التونسية تضم كل واحدة منها أكثــر من 50 مستأجرا، توجد 206 مؤسسة يملكها فرنسيــون أو أجانب و 24 فقط يملكها تونسيــون .

أما مسالك التوزيع بمختلف مستوياتها (1) فهي تحت تصرف الأروبيين أو في أغلب الاحيان الاسرائيليين الذين

(1) ان التحقيق الذي أجري في سنة 1949 حول المؤسسات التي تضم أكثر من 50 عاملا يُبين مدى قلّة عدد التونسيين المسلمين في القطاعات الاقتصادية العصرية.

توزيع الإطارات الفنية	العدد الجملي	عدد التونسيين
الإطارات العليا	466	5
الإطارات الثانوية	1006	137
الموظفون السامون	701	92
الأعوان المؤهلون	3529	932

يسيطرون على تجارة الجملة وشبه الجملة وكامل تجارة التفصيل بالاحياء الأوروبية .

وكذلك قطاع « الخدمات » فهو محتكر من قبل العناصر الاجنبية أو الاسرائيلية (1) . فدور السينما والحانات والمقاهي الأوروبية الكبرى والفنادق الفاخرة هي ملك لهم .

وأخيرا فإن الاغلبية الساحقة من الاطارات الفنية وإطارات المهن الحرة (كالاطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين الخ) هي من غير المسلمين .

هذا وإن تطور جميع هذه الانشطة ، المرتبط بتركيز المؤسسات الأوروبية على مجال أوسع فأوسع في المدن وبارتفاع حجم الاستثمارات الأوروبية بتوتس والحركة التجارية مع فرنسا، قد انجر عنه تجميع أوفر نصيب من ثروة البلاد بين أيدي الاقلية الأوروبية والاسرائيلية .

وإن الضريبة المزدوجة الموظفة على الاشخاص الذين يفوق دخلهم الفردي 100.000 فرنك على أقل تقدير ، لتعطينا فكرة عن توزيع المداخيل (بالنسبة إلى سنة 1949) :

---

1) كانت سياسة إدماج السكان الاسرائيليين في المجموعة الأوروبية ترمي إلى منح هذه الأقلية منافع من جميع الأصناف (قروض – منح تسهيلات لممارسة المهن الحرة وانشاء مؤسسات من مختلف الانواع ، سهولة الانتداب في القطاع الخاص الخ ...)

أقساط المداخيل الموظفة عليها الضريبة	عدد الاشخاص الأوروبيون	الخاضعين للضريبة التونسيون	المجموع
من 100.000 إلى 200.000	17.120	4.586	21.706
من 200.000 إلى 500.000	8 662	1.230	9.892
من 500.000 إلى 1.000.000	1.257	270	1.527
من 1.000.000 إلى 2.000 000	359	75	434
أكثـر من 2.000.000	146	33	179
المجموع	27.544	6.194	33.738

وإذا ما رجعنا من ناحية أخرى إلى احصاءات «الضريبة الشخصية» (ضريبة 1950 ـ مداخيل 1949) وجدنا نفس الفروق :

نوع المهنـة	الخاضعون للضريبة التونسيون	الأوروبيون	المجمـوع	حصيلة الضريبة مليون فرنك
الفـلاحـة	1.725	2.564	4.379	229،3
التجارة والصناعة	1.077	2.816	3.893	259
المهن الحرة	210	806	1.016	44،7
الاجـراء	5.610	28.870	34.936	252،9
المجموع	8.628	35.056	43.684	786،3
	من جملة 3 ملايين من التونسيين	من جملة 240.000 أوربي	من جملة 3.240.000 ساكـن	

وأخير فإن صناديق الادخار تبين أن من جملة 142.000 دفتر ادخار في سنة 1949 : 30٪ تعود إلى التونسيين المسلمين و 18٪ إلى الاسرائيلين و 52٪ إلى الفرنسيين والاجانب .

* تفوق رأس المال الاجنبي

لقد أحدثت المؤسسات العصرية المنجمية والتجارية والصناعية والمصرفية الخ... بفضل رأس المال الاجنبي والفرنسي بالخصوص. فهو الذي يمكنه أن يجد مجالا للاستثمار بالبلاد التونسية بدون مخاطر حيث يجد نفسه تحت حماية القانون والجيوش الفرنسية .

واتجهت رؤوس الاموال المذكورة إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كزراعة الارض وبناء السكك الحديدية والموانى وإقامة شبكة برقية والبناءات العقارية وجميع أشكال النشاط التجاري وإقامة المشاريع الصناعية ، ولكن بنسبة ضئيلة .

ولقد كانت البنوك الفرنسية بالخصوص تؤثر تأثيرا مباشرا في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الحديث، وذلك عن طريق فروعها بالبلاد التونسية ، وبفضل مساهمتها في مختلف المؤسسات . من ذلك مثلا أن الشركة الجزائرية

للقرض والبنـك الممثلة لبناك «الاتحاد الباريسي» بالبلاد التونسية، كانت تتصرف في إنتاج الحديد (جبل الجريسة) وجزء من انتاج الفسفاط (شركة قفصة) وعدد كبير من المؤسسات الصناعية وشركات النقل (الشركة التجارية لاستئجار السفن والخدمات) أما «بنك باريس وهولندة» فقد كانت له مساهمات في «البنك العقاري الجزائري والتونسي» و «شركة الفسفاط بجبل المديلة» وشركة «الخطوط الحديدية التونسية».

وكانت الشركات الفرنسية تحتكر - احتكارا يكاد يكون مطلقاً - استغلال الموارد المعدنية بالبلاد. فقد كانت مناطق إنتاج الفسفاط بالمتلوي والرديف وأم العرايس تحت نفوذ «شركة الفسفاط» وشركة «الخطوط الحديدية بقفصة». وأما مناجم المضيلة فقد كانت تستغلها «شركة جبل المضيلة» التي كان يستأثر بأغلبية أسهمها «بنك باريس وهولندة» وكانت شركة «مقطع الحديد» التي يسيطر عليها الاتحاد الباريسي (مجموعة روتشيلد)، تحتكر استغلال مناجم الجريسة (90٪ من الانتاج التونسي).

وكانت شركة «أستوريان المناجم» المرتبطة «ببنك باريس وهولندة» تستغل 35٪ من مناجم الرصاص بينما تستخرج شركة «بيناروبا» 16٪ من تلك المناجم ومعظم إنتاج مناجم الزنك.

وكان رأس المال الفرنسي والاجنبي ممثلا في شركات التأمين (123 شركة فرنسية و 71 أجنبيـــة) وفي الشركات التجارية المتعددة التي هي فروع للشركات الأُروبية والفرنسية بالخصوص - ولقد اختارت معظم دور التجارة الكبرى بفرنسا وبالبلدان المصنعة (كأنقلترا وإيطاليا وألمانيا وتشيكسلوفاكيا والولايات المتحدة الخ ...) وكلاء فرنسيين أو اسرائيليين تونسيين بالايالــة .

وأخيرا فإن الاستثمارات الأُروبية الخاصة التي استهوتها قلة تكاليف اليد العاملة وكثــرة المزايا الجبائية والحرية المطلقة لتحويل المرابيح والاموال ، قد تسببت في احداث صناعة صغــرى تتولى ترويج إنتاجها أساساً في السوق المحلية . وهي في غالب الاحيان صناعات منبثقة عن خامات غير محولة (كمعاصر الزيت والمطاحن ومعامل المعلبات والعجين وصناعة تكــرير الفسفاط ومسابك الرصاص) أو صناعات تحويل المواد الخام أو شبه الخام المستوردة (كمسابك الالومنيوم . وصناعات النسيج والمدابغ والصناعات الكيميائية وصناعة الخشب الخ...) وتوجد أغلبية المعامل (70 ٪ في سنة 1950) بمدينة تونس وضواحيها ، أي بالقرب من أكبر سوق للاستهلاك بالبلاد ، أو بمدينتين أو ثلاث (وهي صفاقس وسوسة وبنزرت) أما بقية البلاد فهي خالية من كل نشاط صناعي .

وإن تداول مجموعة كبرى من النقود التي هي في ازدياد مستمر، إلى جانب رواج البضائع الاجنبية في السوق التونسية بصفة أوسع فأوسع، قد تسبب في تطوير القطاع التجاري الحديث تطويرا كبيرا، وهو قطاع يسيطر عليه الاجانب والاسرائيليون سيطرة كاملة.

وأما تنظيم التجارة الخارجية فهو على غرار بقية قطاعات النشاط الاقتصادي والاداري بالبلاد، يتطور تطورا غير متكافىء لفائدة غير المسلمين بصفة عامة والفرنسيين على وجه الخصوص.

* التجارة الخارجية

لقد مكنت علاقات التبعية القائمة بين تونس وفرنسا، الدولة الاخيرة من القيام بدور أساسي في التجارة الخارجية للايالة أيضاً.

فمن سنة 1881 إلى سنة 1890 لم تتحدد السياسة التجارية الفرنسية تجاه البلاد التونسية بالنظر إلى مصالح المعمرين الفرنسيين كما كانت الحكومة الفرنسية مدعوة إلى الاخذ بعين الاعتبار للاتفاقيات المبرمة بين الباي والدول الأخرى (كأنقلترا وإيطاليا بالخصوص) التي تتنازع مع فرنسا السوق التونسية لترويج بضائعها الصناعية.

وبناء على ذلك فإن النظام الجمركي التونسي والعلاقات التجارية بين الايالة وفرنسا إلى حدود سنة 1890 لم تدخل عليها تحويرات ذات بال. فالبضائع التونسية كانت خاضعة عند دخولها لفرنسا إلى الرسوم. العامة كما أن البضائع الفرنسية كانت تـدفع عند دخـولها لتونس معلومـاً قـدره 8 ٪ .

غير أن تطور الزرّاعة الاستعمارية والتشجيع «الرسمي» للتوطين الزراعي والضغوط المسلطة من أرباب الصناعة الفرنسية على السلط العمومية بفرنسا لتخصيص السوق التونسية للبضائع الفرنسية لا غير، كل ذلك قد أدى إلى تغيير السياسة الجمركية الفرنسية تجاه الايالة. فمنذ سنة 1890 قبلت فرنسا فتح سوقها للمنتوجات الزراعية التونسية. ذلك أن القانون المؤرخ في 19 جويلية 1890 قد سمح بدخول الحبوب التونسية لفرنسا بدون دفع معاليم (القمح والشعير - والذرة - والفـول) وكذلك الشأن بالنسبة لزيت الزيتون وفواضل حبات الزيتون والبقر والغنم الخ... أما الخمور التونسية فكانت تدفع عند دخولها لفرنسا معلوماً قدره 60 سنتيماً بالنسبة للهكتولتر اذا لم تفق درجة الكحول بها 17°9 . وإذا فاقت هذه النسبة فهي تدفع معلوماً إضافياً قدره 70 سنتيماً بالنسبة للدرجة الواحدة . وأما البضائع التونسية الأُخرى فهي تدفع أقل المعاليم المـوضفة على البضائع الأجنبية المماثلة .

على أن يتم توريد البضائع المعفاة من الاداءات والبضائع المتمتعة بـأدنى التعـريفة على بواخـر فرنسية وأن تتجه تلك البواخر من تونس إلى فرنسا رأساً، دون التوقف في أي مكان آخر – وهذا الاجراء من شأنه أن يمكن الاسطول التجاري الفرنسي من احتكار التجارة بين تونس وفرنسا .

ومن ناحية أخرى فإن كميات البضائع التونسية المتمتعة بأدنى التعريفة تحدد بمقتضى مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية – وهكذا يتغير حجمها حسب القرارات المتخذة وبحسب المصالح الفرنسية البحتة . ويتضح من ذلك أن قانون سنة 1890 لم يفتح السوق الفرنسية إلا قليلا في وجه المنتوجات التونسية . حيث أنه لايمكن لجميع البضائع التونسية الدخول للارض الفرنسية دون دفع المعاليم . ولا تتمتع بهذا الامتياز إلا المنتوجات الزراعية، باستثناء الخمـور .

وقد شمل مفعول قانون 1890 الجزائر بالنسبة للبضائع التونسية التي توجه إليها عن طريق البحر . أما البضائع المنقولة عن طريق البـر فهي تتمتع بالاعفاء .

وقد أسفر تطبيق هذا القانون عن ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا بسرعة فائقة . ذلك أن الصادرات التونسيـة في اتجاه فرنسـا التي كانت تبلغ نسبـة 19٪ في

سنة 1887 قد ارتفعت في سنة 1900 إلى نسبة تفوق 50٪ .

* المعلوم الجمركي لشهر ماي 1898

إن قانون 1890 بتشجيعه للمنتوجات الزراعية التونسية في السوق الفرنسية قد قدم للصناعات الفرنسية مقابلا لا بأس به . فعندما ألغيت في سنة 1896 الاتفاقيات المبرمة مع انقلترا وإيطاليا وعوضت باتفاقات جديدة تعترف بمقتضاها الدول الاجنبية «بحق البلاد التونسية في منح فرنسا نظاماً جمركيا خاصاً» ، تم إقرار المعلوم الجمركي لسنة 1898 الذي يمنح إعفاء تاماً لمعظم البضائع المصنعة الفرنسية كالبضائع المعدنية والنسيج والآلات ، التي هي محمية من منافسة البضائع الاجنبية المماثلة . ومن ناحية أخرى احتكرت فرنسا بيع السكر والكحول بالايالة .

على أنه من الملاحظ أن الاعفاء من المراسيم الجمركية لم يشمل كافة البضائع الفرنسية . كما أن المعاليم الموظفة على البضائع الأجنبية المماثلة لا تكتسي صبغة حمائية كافية . وهذا ما يفسر أن الواردات الفرنسية لم ترتفع بصفة ملحوظة بعد صدور القانون : ففي سنة 1896 كانت 60٪ من الواردات التونسية قادمة من فرنسا . وفي سنة 1900 لم ترتفع

هذه النسبة إلا إلى درجة 63٪ . وخلافاً لذلــك فإن الزراعة التونسية قد تمتعت باجراءات حمائية وذلك بتوظيف معلوم جمركي باهظ على الزيوت الأجنبية وبحماية الخمور التونسية من الخمور الفرنسية والأجنبية وخاصة الايطالية .

وفي سنة 1904 ، تحت ضغط المزارعين الاجانب، تم عملياً تطبيق الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا بالنسبة للحبوب . ذلك أن القانون الفرنسي المؤرخ في جويلية 1904 قد نص على «أن الحبوب ومشتقاتها الواردة من تونس تقبل بفرنسا بدون دفع معاليم وبدون تحديد لكميتها ولكن مع مراعاة الاجراءات الأخرى المنصوص عليها بالفصل الخامس من القانون المؤرخ في جويلية 1890 ، وذلك حالما توظف على البضائع الاجنبية المماثلة أدنى التعــريفة عند دخولها للايالة .»

* الوحدة الجمــركية لسنة 1928

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى طـالب المعمــرون بتحقيق وحدة جمركية أوسع بين تــونس وفرنســا . ولكــن زارعي الكروم الفرنسيين اعترضوا على هذه الوحدة إذا شملت الخمــور التونسية . وبناء على ذلك فقد أقر القانون الفرنسي المؤرخ في 30 مارس 1928 وحدة جمركية جزئية تقتضي الاعفاء المتبادل من الرسوم وتوظيف نفس المعلوم الجمركي

على البضائع الاجنبية . وينص الفصل الثالث «على أنه يمكن للحكومة بمقتضى مرسوم أن تقبل (بفرنسا) بدون دفع رسوم جمركية البضائع التي هي من أصل ومصدر تونسيين من غير البضائع المشار إليها في الفصل الاول من هذا القانون (أعني منتوجات الكروم) . إلا أن تطبيق هذا الاجراء يتوقف على شرط وهو أن تتمتع البضائع الفرنسية المماثلة بنفس النظام عند دخولها إلى تونس وأن تخضع البضائع الاجنبية المماثلة لنفس المعلوم الجمركي الموظف عليها عند الدخول إلى فرنسا» .

هذا وقد أصبحت كمية البضائع المعفاة من المعلوم الجمــركي غير محددة . ولذلك ارتفع حجمها . ولكن الصناعات الفرنسية قد تحصلت مقابل ذلك على الاعفاء التام بالنسبة لمنتوجاتها أو حمايتها من المنتوجات الاجنبية المماثلة . على أن الوحدة الجمركية مع فرنسا لم تكن شاملة لان تونس كانت مرتبطة باتفاقيات تجارية مع دول أخــرى .

ومن ناحية ثانية فإن الوحدة الجمركية مع فرنسا لاتهم إلا 250 بضاعة من مجموع 8.000 التي تشتمل عليها قائمة الجمارك الفرنسية . ولكن قائمة البضائع التونسية المتمتعة بنظام الوحدة ، يمكن تمديدها حسب رغبة الحكومة الفرنسية التي تستطيع قبول أي منتوج تونسي بدون أن يدفع المعاليم الجمركية وذلك بإصدار مرسوم لهذا الغرض .

وعلى البلاد التونسية ـ مقابل ذلك ـ أن تقبل كميات أكثر فأكثر من المنتوجات الفرنسية . على أن القانون الجمركي لسنة 1928 لم يسفر عن ارتفاع كبير لحجم الصادرات التونسية في اتجاه فرنسا . ولئن كان نصيب فرنسا من الصادرات التونسية 74٪ فيما بين 1904 و 1913، فإن تلك النسبة قد ارتفعت إلى 56٪ فحسب فيما بين 1928 و 1938 . ذلك أن الاعتمادات الفرنسية الخاصة بالواردات المعفاة من المعاليم الجمركية كانت تحسب، حتى قبل دخول القانون حيز التنفيذ، بالنظر إلى امكانيات التصدير التونسية . فالحبوب ومشتقاتها كانت معفاة من المعاليم منذ سنة 1904 بدون تحديد لكميتها، كما أن الفسفاط الذي يمثل جزءا وافرا من الصادرات التونسية كان متمتعاً بالاعفاء كغيره من المنتوجات المعدنية المماثلة وذلك مهما كان مصدرها . أما زيت الزيتون فكان يصدر في معظمه إلى إيطاليا ولم يكن يهم السوق الفرنسية إلا بصفة ثانوية . ولئن تسببت الوحدة الجمركية في ارتفاع عدد البضائع المقبولة بدون أن تدفع المعاليم الجمركية، فإن تلك البضائع (الشمع والعسل وحبوب القطن الخ...) ليست من الاهمية بمكان حتى تزيد في نسبة الصادرات في اتجاه فرنسا بالنظر إلى مجموع الصادرات التونسية . وأخيرا فإن التقدم المسجل فيما بين 1928 و 1938 لا يرجع سببه إلى

قانون 1928 فحسب ولكنه يرجع بالخصوص إلى ارتفاع الانتاج الزراعي الأوروبي بتونس الذي يكاد يكون مخصصاً للسوق الفرنسية .

كما أن قانون 1928 لم يتسبب إلا في ارتفاع ضئيل في حجم الواردات التونسية من فرنسا . ذلك أنه فيما بين 1928 و 1938 بلغت تلك الزيادة 1٪ بالنسبة لسنة 1.900 . حيث ان معظم منتوجات الصناعات الفرنسية الكبرى كانت تدخل البلاد التونسية منذ سنة 1898 بدون دفع معاليم جمركية . بينما البضائع الاجنبية المماثلة كانت تخضع لمعاليم باهظة ، باستثناء بعض المواد كالآلات الفلاحية مثلا التى هي ضرورية لتطوير الزراعة الأوروبية والتي هي مستوردة بالخصوص من الولايات المتحدة الامريكية .

على أن قانون 1928 كانت له عواقب وخيمة على الاقتصاد التونسي . فلقد انجر عن سياسة تقسيط البضائع الاجنبية (الفواكه ومنتوجات الحليب والخشب الخ ...) ارتفاع في أسعار المعيشة بالايالة التي كانت تشتري من فرنسا السكر والاقمشة القطنية والورق الخ ... بأسعار أرفع من الاسعار المعمول به لدى منافسي فرنسا .

ومن ناحية أخرى فإن المقابيض المتأتية من المعاليم الجمركية الموظفة على البضائع الفرنسية قد انخفضت بنسبة

كبيرة . ولتعويضها ، اضطرت الحكومة إلى إحداث ضرائب جديدة أو الترفيع من نسب الضرائب القديمة . وإن دافعي الضرائب من التونسيين هم الذين تحملوا في آخر الامر ثمن الوحدة الجمركية . وأخيرا فإن ذلك القانون قد حكم بالجمود على كل محاولة لتصنيع البلاد.

* تطور الوحدة الجمركية لسنة 1928

لقد كان من المفروض أن تتطور الوحدة الجمركية لسنة 1928 ـ حسب مشرعيها ـ نحو الوحدة الكاملة الشاملة .

ولكن مختلف الاطوار التي مرت بها الاوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية لم تمكن من تحقيق تلك الغاية .

ذلك أن الازمة الاقتصادية التي ظهرت في سنة 1930 قد أجبرت الحكومة الفرنسية على انتهاج سياسة حمائية توجيهية لا تسمح بتحرير المبادلات بين تونس وفرنسا تحريرا كاملا . فقد أدخلت الحرب العالمية الثانية الاضطراب على مجرى المبادلات التقليدية بين البلدين . وأخيرا فإن حالة الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب لم تكن لتسمح بتوسيع الوحدة الجمركية لسنة 1928 كما أن سلط الحماية نفسها قد أظهرت شيئاً من الحذر .

فلم يتم أثناء الازمة الكبرى إعفاء البضائع الفرنسية غير المسموح لها بالدخول إلى تونس بدون دفع المعاليم الجمركية .

وقد كانت تحاول أن تجد رواجاً لها بالسوق التونسية . وكل ماهنالك أنه وقع الترفيع في المعاليم الموظفة على البضائع الاجنبية المماثلة في سنة 1932 .

ولم يبق أي شق من الشقين يفكر في تحقيق وحدة جمركية شاملة كما هو الشأن بالنسبة للوحدة القائمة بين فرنسا والجزائر .

ولكن ابتداء من سنة 1949 تغيرت نظرة المسؤولين الفرنسيين عن الاقتصاد التونسي . فقد طالبوا بالرجوع إلى روح القانون الجمركي الصادر في سنة 1928 أي تطبيق سياسة جمركية أكثر تحررا ، والملاءمة بين تلك السياسة وبين الاوضاع الاقتصادية الجديدة «لان المنتوجات قد تطورت منذ سنة 1928» ومراجعة نظام المبادلات .

ذلك أن الوحدة الجمركية لا تشمل إلا مجموعة تضم فرنسا والجزائر وتونس . فإن انتهاج سياسة تأخذ بعين الاعتبار المنتوجات وحاجيات منطقة الفرنك ، من شأنه أن يسمح بوضع مذهب للمبادلات داخل تلك المنطقة وبمساعدة اقتصاد كل قطر من الاقطار التابعة لها . على أن تلك السياسة لم تبرز إلى الوجود إلى آخر أيام الحماية .

هذا وإن اتفاقية جوناف المبرمة في سنة 1947 قد نصت على تحرير المبادلات وتخفيض أو تثبيت الحواجز الجمركية

والتطبيق المتعدد الاطراف لمبدإ الدّولة الاكثر رعاية كما نصت حتى على تعطيـل سياسة «التفضيـل الامبريالي» . ولقد أحجمت فرنسا عن اتخاذ أي اجراء جديد يرمي إلى فتح سوقها بأكثر مما ينبغي في وجه البضائع التونسية وتعهدت بتحديد علاقاتها التجارية مع الاقطار الراجعة إليها بالنظر، على أساس المواقف المتخذة طبقاً للاتفاقيات المبرمة من قبل: أي اتفاقيات سنة 1928 بالنسبة للبلاد التونسية .

* النظــام الجمركي مع الاقطار الاجنبية

لقد ابرمت البلاد التونسية قبل انتصاب الحماية اتفاقيات تجارية مع عدد من الاقطار الاجنبية نخص بالذكر منها انقلترا وإيطاليا . وبعد انتهاء مفعول تلك الاتفاقيات الغتها فرنسا وعوضتها بمعاهدات أخرى . وتحصلت على اعتراف الدول الاجنبية بحقها في التمتع بنظام مفضل بالبلاد التونسية . لكن إيطاليا وأنقلترا طلبتا منحهما حق الدولة الاكثر رعاية، ومن جهة أخرى فقد تحصلت انقلترا في 1897 على امتياز خاص بمنتوجاتها القطنية ولكن ذلك الامتياز قد أزيل بمقتضى معاهدة سنة 1987 التي تنص مع ذلك على «أن المعاهدات المختلفة المبرمـة بين فرنسـا وانقلترا ستشمـل البلاد التونسية » .

ورغم الحرب الجمركية القائمة بين فرنسا وإيطاليا منذ سنة 1886 ، فإن البلاد التونسية المرتبطة مع حكومة روما باتفاقية التجارة والملاحة المؤرخة في 28 سبتمبر 1896 ، لم ترفع من قيمة المعاليم الموظفة على المنتوجات الايطالية إلى ما فوق الحد الادنى من التعريفة الفرنسية .

ومن المفروض بطبيعة الحال أن تتمتع البلاد التونسية بحق المعاملة بالمثل . فبالنسبة لإيطاليا وانقلترا ، من الممكن أن تتمتع لا فحسب بتطبيق المعاهدات المبرمة مع فرنسا بل أيضاً بحق الدولة الاكثر رعاية ، وفي صورة القطيعة بين فرنسا وأحد البلدين ، فإن ذلك لن يهم البلاد التونسية . أما مع الاقطار الأخرى مثل سويسرا وبلجيكا واسبانيا ، فإن تونس تتمتع بمفعول الاتفاقيات مع فرنسا ولكنها تتحمل تبعة القطيعة بين تلك البلدان وبين فرنسا .

ولكن تلك المعاهدات محدودة في الزمن ويمكن لاي طرف من الاطراف نقضها .

* تنظيم التجارة الخارجية ورقابة النقد

لقد عاشت البلاد التونسية إلى سنة 1914 تحت ظل نظام حرية المبادلات . ولكن ابتداء من أوائل الحرب العالمية

الأولى تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالمبادلات الخارجية، بحذافيره ، في البلاد التونسية وألغيت شيئاً فشيئاً حرية التجارة وتوقفت جميع الواردات الآتية من الدول المركزية . كما انخفضت حركة الواردات الآتية من فرنسا بصفة ملحوظة ، نتيجة لمختلف اشكال الحظر المسلط على البضائع الخارجة من فرنسا . ولقد نزل نصيب فرنسا من الواردات التونسية من 50٪ قبل الحرب إلى 30٪ في سنة 1918 .

ولقد تم إرجاع حرية المبادلات غداة الحرب ، إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، حيث ضبطت اجراءات مشددة لتنظيم التجارة الخارجية . وعلى إثر انتهاء الحرب، قررت فرنسا تحديد نسبة الواردات والصادرات التونسية من وإلى البلدان التي أبرمت معها اتفاقيات تجارية ، بقطع النظر عن البرامج المضبوطة مع منطقة الدولار أو مع الدول الانقلوسكسونية ، وذلك اعتبارا «للشك السائد حول أهمية امكانيات الشراء من الخارج المتوفرة للامبراطورية الفرنسية ولحرص فرنسا على اقتناء المنتوجات الحيوية بالنسبة لاقتصاد البلاد ، لا غير . »

وبناء على ذلك فإن البضائع الواردة من فرنسا والاتحاد الفرنسي كانت تدخل بصفة حرة ، مع بعض التضييقات ، في حين كانت البضائع الواردة من الخارج خاضعة للرخصة إذا ما استوجبت الحصول على العملة الصعبة لدفع ثمنها .

كما كانت الصادرات التونسية خاضعة لرخصة مسبقة يمنحها الديوان التونسي للتجارة الخارجية . بحيث أن نسق حركة الواردات التونسية كان متوقفاً على رصيد فرنسا من العملة الصعبة . وبناء على ذلك فقد ارتفع نصيب فرنسا من الواردات التونسية ارتفاعاً ملحوظاً بسبب التضييقات النقدية والاجراءات اللازمة للحصول على رخصة للتعامل مع الخارج .

ولقد انجر عن تطبيع الحالة الاقتصادية في معظم البلدان الأوروبية اتساع نطاق المبادلات الخارجية . كما أن قرار المنظمة الاقتصادية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية المتعلق بتحرير المبادلات الخارجية قد تسبب في حذف التقسيط بالنسبة لاغلبية البضائع . من ذلك أنه أصبح من الممكن تصدير الزيوت والشعير والقوارص والتمور والحديد المستعمل ومعدن الحديد والرصاص الخ... بدون أي عائق . كما تم اقرار نظام متحرر بالنسبة للواردات ففتحت السوق أكثر من ذي قبل وأصبحت الاعتمادات الموضوعة على ذمة البلاد التونسية من العملة الصعبة تفي بالحاجة منذ سنة 1950 . إلا أنه وقع الاحتفاظ بنظام رقابة النقد وإجراءات الحصول على رخصة التوريد . ومن جهة أخرى فإن حرب كوريا التي تسببت في رقابة مشددة في العالم على الحركات التجارية المتعلقة بالمواد « الحساسة » قد رجعت بالفائدة على الصادرات التونسية

والمواد المعدنية بالخصوص ولم يكن لها أي تأثير على حركة وحجـم الواردات .

* النظـام الجمركي الذي أقيم في سنة 1949

لقد مكن هذا النظام فرنسا وأقطار الاتحاد الفرنسي من الاحتفاظ بالمعاملة المفضلة . فألغى معاليم الخروج التي كانت مسلطة على بعض المواد مثل الحديد المستعمل وزيوت الزيتون والفسفاط ومعادن الحديد والتي كانت موظفة على جميع البضائع التونسية ، عند التصدير ، على أن جميع البضائع التونسية ، الخارجة من البلاد ، مفروض عليها دفع معلوم الاجراءات الجمركية والمعلوم على المعاملات .

كما أن البضائع المستوردة خاضعة لهذين المعلومين وهي خاضعة أيضاً لمقتضيات النظام الجمركي الذي مازال يشجع دخول معظم البضائع الفرنسية بدون دفع معاليم . وهكذا فقد تطور النظام الجمركي التونسي بحسب حاجيات الاستعمار . وبالعكس من ذلك فإننا نلاحظ ذوبان الشخصية التونسية في المجال الجمركي . وقد تعذر على الحكومة التونسية طوال عهد الحماية تحوير المعاليم الجمركية بالايالة حسب رغبتها ورغم رغبة السلطة الفرنسية ، وذلك لان جميع الاوامر التي يصدرها الباي كانت خاضعة لتأشيرة المقيم العام الفرنسي .

ومن ناحية أخرى، نظرا لعدم تمثيل تونس في الهيئات الاقتصادية والسياسية الفرنسية، فإن القرارات المتخذة في الميدان الجمركي وفي غيره من الميادين كانت تأخذ بعين الاعتبار - في أغلب الاحيان - مصلحة المجموعات الاقتصادية الفرنسية أكثر من المصلحة التونسية .

* العجز المزمن للميزان التجاري

لقد بقيت التجارة الخارجية التونسية طوال عهد الحماية متسمة بسمات الاقتصاد الاستعماري : فالمواد الاولية (المنتوجات الزراعية والمعدنية) الثقيلة والضعيفة من حيث القيمة هي التي تحتل المرتبة الاساسية من بين الصادرات (من 70 إلى 75٪ من المجموع) بينما تتضمن الواردات أولا وبالذات المنتوجات الطاقية والمواد المصنعة بالخصوص - منذ الحرب العالمية الثانية - وكميات أكثر فأكثر من الحبوب . ومن ناحية أخرى فإنه قلما تحقق التوازن بين الواردات والصادرات خلال فترة الحماية . فإلى سنة 1914 لم يكن عجز الميزان التجاري كبيرا، حيث ان التزايد السكني لم يبلغ بعد نسقاً سريعاً للغاية . فقد كان السكان يعيشون في معظمهم في البادية في كنف الاقتصاد المغلق وكانت حاجياتهم ضعيفة من حيث مواد الاستهلاك الاجنبية المصدر . بل ان تطور الانتاج

الزراعـي الأوروبي وانتـاج الفسفاط والحديد فيما بعد قد مكنـا من حصول فوائض في سنوات 1890 و 1891 و 1911 و 1913 .

ولكن منذ سنة 1920 ما فتيء الميزان التجاري يتصف بالعجز إلا في سنتي 1941 و 1942 حيث بذلت البـلاد التونسية خلالهما مجهودا جبارا لتحقيق اكتفائها الذاتي نظرا لتوقف العلاقات التجارية مع فرنسا بصفة تكاد تكون تامة .

ولكن الصادرات قد بلغت أدنى حد خلال السنوات 1931 1936 (الازمة الاقتصادية الكبرى) وأثناء فترة الاحتلال الالماني (1943) . فمنذ سنة 1931 انحدرت قيمة الصادرات إلى 1.127.000 فرنك في سنة 1930 وإلى 836.000 في سنـة 1931 ولم تزل في انخفـاض إلى أن بلغـت 1.141.000 فـرنك في سنـة 1937 .

ولقد كانت عواقب هذا التدهور وخيمة على الاقتصاد التونسي «فطوال الفترة الفاصلة بين 1930 و 1940 عاشت البلاد التونسية جزئياً على رصيدها ... سواء كان الامـر متعلقاً بالمؤسسات المنجمية التي لم تجدد تجهيزاتها أو متعلقاً بالتجهيز العمومي الذي لم يتجدد ولم يتسع نطاقه وحتى بالزراعة التي لم تدافع عن أراضيها . وقد اضطرت البلاد التونسية إلى استعمال

جزء من رصيدها لتتمكن من مواصلة سير الحياة ومواجهة تـزايد النسل» (1)

ولقد عرفت سنة 1943 أدنى قيمة للصادرات التونسية منذ انتصاب الحماية : 93 مليون فرنك مقابل 484 بالنسبة للواردات . حيث أن البلاد التونسية التي دارت بها رحى الحرب بين قوات الحلفاء وقوات المحور قد انعزلت تماماً عن بقية العـالم .

أما بعد الحرب فإن حاجيات إعادة التعمير والتجهيـز واستهلاك المدن التي تضخم عدد سكانها بصفة مهولـة ، قد تسببت في ارتفاع الواردات ارتفاعاً استثنائياً، حيث بلغت قيمتها 59.268.000 فرنك في سنة 1954 بعد لم تتجـاوز 3.580.000 فرنك في سنة 1945 (وذلك مقابل 44.477.000 فرنك بالنسبة للصادرات) . ومما يثير الانتباه أن البلاد التونسية قد أخذت في توريد المواد الغذائية (كالقهوة والشاي والسكر والتبغ وخصوصاً الحبوب التي بلغ نصيبها من الواردات نسبة تتراوح بين 53 و 55٪ من المجموع ، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية) وهذه الظاهرة مرتبطة لا فحسب ،

1) جان فيبار (Jean Vibert) : « المجلة الفرنسية الجديدة لما وراء البحـار » (مـاي 1954) .

بتعاقب سنوات الجفاف (من سنة 1945 إلى سنة 1947) بل خصوصاً بتزايد السكان ولا سيما سكان المدن . ومن ناحية أخرى فمنذ سنة 1946 أصبحت البلاد التونسية تستورد أكثر فأكثر المواد الغذائية الدسمة وخاصة زيت الكاكاوية (الفول السوداني) والزبدة .

والجدير بالملاحظة أن تصدير المواد الغذائية كان يغطي توريد المواد المماثلة في السنوات الزراعية الطيبة – وهذه السنوات كانت نادرة منذ 1939 – أما في سنوات الجدب فيكون العجز الغذائي كبيرا وباهظاً خصوصاً وان الطن «الغذائي» المستورد يساوي على أقل تقدير ضعفي الطن المصدر المقابل لانه يصدر كمادة خام أو شبه خام .

على أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات تتغير بحسب حجم الانتاج الزراعي السنوي وبحسب طلبات الاسواق العالمية للمواد الاولية . ولقد بلغت هذه النسبة 65 في سنة 1949 و 77 في سنة 1950 و 25 في سنة 1951 و 75 في سنة 1954 .

ويكتسي هذا العجز أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة الفرنك التي يتم فيها أكبر قسم من المبادلات . ولقد بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات في اتجاه تلك المنطقة 53٪ في سنة 1950 و 64٪ في سنة 1955 و 63٪ في سنة 1956 .

أما العجز مع منطقة الدولار فكان يعوض بالفائض الذي يكاد يكون مستمرا مع منطقه الاسترلينغ وذلك بفضل صادرات الحلفـــاء والمعـــادن .

وأما حالة ميزان الخدمات والمداخيل فلم تكن أحسن . ذلك أن العوامل التي من شأنها أن تساعد على تحسين تلك الحالة مفقودة دوماً وأبدا . وقد كانت شركات الملاحة الفرنسية تحتكر عمليات الشحن كما كانت فوائد رؤوس الاموال الموظفة بالبلاد التونسية ومرابيح التأمين، توجه في معظمها بانتظام نحـــو البنوك الفرنسية أو الأجنبيـــة .

هذا وإن الجهود المبذولة لتنمية السياحة لا تكاد تذكر . وبالعكس من ذلك فإن عشرات ملايين الفرنكات تنفق كل سنة خارج البلاد التونسية من طرف الاروبيين وأثرياء التونسيين الذين يقضون إجازاتهم الصيفية بفرنسا أو بغيرها من أقطار أروبا الغـــربية (كإيطاليا وسويسرا وغيرها ...) . على أن المصاريف التي تنفقها الخزينة الفرنسية (النفقات العسكرية والمنح المالية المسندة إلى الميزانية التونسية بعنوان أضرار الحرب والاعانة على إعادة التعمير الخ...) كانت تخفف إلى حد ما من عواقب هذا النزيف النقدي المتـــواصل .

الباب السادس
النمو الديموغرافي والواقع الحضري

إن دراسة الظواهر الديمغرافية التونسية لهي من المسائل العويصة، وذلك نتيجة لقلة المعطيات الاحصائية الأساسية وخاصة منها التي تتعلق بالسنوات 1881 ـ 1920 .

ذلك أن تنظيم الحالة المدنية لم يتحقق بالنسبة لكافة سكان البلاد التونسية إلا في سنة 1886 . ولكنه بقي اختيارياً حتى بعد ذلك التاريخ . ثم صدر في سنة 1908 أمر علي يقضي بإجبارية الحالة المدنية بالنسبة للتونسيين القاطنين بالمدن . ولكن باستثناء العاصمة لا توجد إلا ثلاث أو أربع مدن لها دفاتر حالة مدنية منتظمة . ذلك أن التونسيين ـ سواء بسبب اللامبالاة أو الحذر ـ لا يتجهون كثيرا إلى المكاتب البلدية للتصريح بالولادات أو الوفيات . ففي نظر

كثير من التونسيين لا يرمي النظـام الجديد إلا إلى اخضاع السكان إلى سلطة الادارة الجبائية .

وفي سنة 1919 اتخذت إجراءات جديدة للتشديد من العقوبات المسلطة على السكان الذين يغفلـون عن التصريح بالولادات (10 أيام بعد الولادة) أو الوفيات (3 أيام بعد الوفاة) .

ولكن هذه الاجراءات المختلفة لم يكن لها تأثير كبير في المناطق الريفية : ذلك أن تشتت السكان وبعدهم عن المراكز التي يوجد بها ممثلو السلطة الادارية والبلدية وكذلك الجهل المقرون بالحذر الشديد، كل ذلك يعتبر من العوامل التي تفسر قلة الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية في كامل البلاد إلى فترة قريبة العهد . ففي عدد من المدن الكبرى كسوسة وصفاقس وتونس ـ بالخصوص ـ تمكنت بعض الاسـر المتطوزة من إدراك أبعاد نظام الحالة المدنية ورضيت بالتصريح بولاداتها بصفة منتظمة وبالتصريح بالوفيات بصفة أقـل انتظـاماً .

وبنـاء على ذلك فان تحليل التطور الديمغرافي بالبـلاد التونسية من انتصاب الحماية إلى الحرب العالمية الثانية، لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من معطيات جزئية . وفي بعض المناطق القليلة التحضر مثل السباسب العليا أو منطقة خمير،

لايمكن الحصول إلا على تقديرات تقريبية وجملية وذلك انطلاقاً من عمليات الاحصاء المتتابعة .

فلقد تم احصاء السكان التونسيين بصفة منتظمة في السنوات 1911 – 1921 – 1926 – 1931 – 1936 – 1946 – و لكن جميع تلك الاحصائيات ما هي إلا تقديرات على الصعيد الجهوي والقومي . حيث ان أغلبية السكان المسلمين من الاميين كما أن أولئك السكان غير قارين في بعض المناطق كالجنوب أو السباسب .

على أن هناك أمرا ثابتاً لا شك فيه وهو ارتفاع عدد السكان التونسيين بصفة مستمرة وسريعة للغاية بعد سنة 1920 .

ويمكن تقدير السكان التونسيين في سنة 1881 بحوالي 1.400.000 أو 1.500.000 نسمة .

وقد كان التطور الحاصل فيما بين 1881 و 1921 بطيئاً، حيث ان الاحصاء الذي جرى في سنة 1911 قد سجل زيادة قدرها 7 ٪ فحسب. إذ كانت البلاد التونسية تعد في ذلك التاريخ 1.740.000 نسمة . وأما الاحصاء الذي جرى في سنة 1921 فقد سجل زيادة أكبر من الزيادة الحاصلة في الفترة السابقة (9 ٪)، حيث بلغ عدد السكان 1.890.000 نسمة .

ذلك أن الآثار الايجابيــة للاحتلال الفرنسي على التطور الديمغرافي قد بدأت تظهر بأكثر وضوح في الفترة المذكورة.

وبعد سنة 1920 أصبح ارتفاع عدد السكان أهم من قبل. فقد بين الاحصاء الجاري في سنة 1931 أن عدد سكان البلاد التونسية قد بلغ 2. 160.000 (+ 270.000 نسمة في عشر سنوات).

وهذا الارتفاع ناتج أولا وبالذات عن الانخفاض التدريجي للوفيات بفضل زوال الأوبئة الكبرى (كالتيفوس والكوليــرا والجــدري والطاعــون وحمى المستنقعات الــخ .....) والحروب الداخلية وتناقص المجاعات والتحسن النسبي للحالة الصحية للسكان (حملات التلقيح بالمدن وخاصة بالمدارس وانتشار الأدوية وارتفاع عدد الأطباء بالنسبة لفترة ما قبل الحماية). ولكن لئن انخفضت النسبة الجملية، للوفيات فإن نسبة الوفيات لدى الأطفال الصغار ما زالت مرتفعة ولا سيما في المناطق الريفية. على أن الفائض الطبيعي قد بلغ حدا كافياً من الارتفاع للسماح بحصول نمو ديمغرافي سريع للغاية.

فمن سنة 1926 إلى سنة 1936 بلغت نسبة الارتفاع 21٪ (2. 340. 000 نسمة في سنة 1936) و 25٪ فيما بين 1936 و 1946، حيث ارتفع عدد السكان في هذه السنـــة الأخيرة إلى 2. 920. 000 نسمة. وهكذا ففي بحر عشر سنوات بلغت الزيادة في عدد

السكان 580.000 نسمة (1) . وقد حصلت هذه الزيادة السريعة في عدد السكان نتيجة لارتفاع نسبة الولادات ارتفاعاً كبيرا حيث بلغت حوالي 45٪ وفي بعض السنوات 50 ٪ (2)

وينجر عن الخصائص الديمغرافية للسكان التونسيين ارتفاع سريع للغاية للأصناف البالغة من العمر أقل من 20 سنة . (3) فمنذ سنة 1920 أصبح هرم أعمار التونسي يمتاز بقاعدة عريضة للغاية وقمة محددة بوجه خاص مع وسط يضم أصنافاً من الكهول تبدو أقل أهمية نسبياً من الأصناف التي هي دون العشرين سنة .

ومن ناحية أخرى فإن الأهمية العددية لعنصر الذكور مازالت في ارتفاع بالنسبة للعنصر النسائي .

وهؤلاء السكان المسلمون الذين يزداد عددهم بسرعة هم غير مستقرين . وتهم هذه الظاهرة أولا وبالذات المناطق الريفية المتعرضة لعوامل اختلال التوازن (استيلاء المزارعين الاروبيين على الأراضي واستعمال الالات أكثر فأكثر في

---

1) نسبة الزيادة الطبيعية تفوق 2،5 ٪ في السنة

2) وبالعكس من ذلك فإن نسق ارتفاع عدد القوى العاملة قد كان بطيئاً . حيث لم يبلغ في السنة 1946 إلا 711670 بينما كان يبلغ 688،07 في سنة 1936 .

3) 0 — 19 سنة 500 ./..
20 — 60 سنة 430 ./..
+ 60 سنة 7 ./..

الزراعة وتدهور الصناعات التقليدية) والمرتبطة بالمدن عن طريق السكك الحديدية والطرق المتأثرة بحركات النزوح التي اتسع نطاقها منذ الحرب العالمية الاولى .

ولقد تدفقت جموع النازحين من المناطق الريفية نحو المدن وخاصة العاصمة وتسارعت حركة النزوح فيما بين 1921 و1936 .

ويبدو قبل ذلك التاريخ أن التطور الديمغرافي قد اتسم بطابع متساو شيئاً ما في كامل تراب الايالة مع بعض التأخر بالنسبة للمناطق الزراعية المتواجدة في جهة التل ، حيث انخفضت كثافة السكان المسلمين نتيجة لتركيز المستوطنات الاروبية التي أقصت الناس إلى المناطق المجاورة .

ويبدو أن مدينة تونس وضواحيها لا تمتاز عن سائر المناطق الأُخرى من هذه الناحية .

إلا أن الأَزمة الاقتصادية التي ظهرت فيما بين 1932 و 1936 قد زادت من خطورة آثار اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي الناشيء عن الاستعمار الزراعي وأثارت حركات نزوح لم يسبق لها مثيل . وقد شملت هذه الظاهرة بالخصوص أقل المناطق حظوة سواء من حيث المناخ (الجنوب والسباسب) أو من حيث الهياكل الزراعية والعقارية والكثافة السكنية (الساحل) أو

إلى حد ما ـ من حيث النسبة المرتفعة للاستيطان الأوروبي (مناطق انتاج القمـوح والخمور بجهة التل) .

ولقد نتج عن حركة النزوح تدفق عدد كبير من السكان الريفيين نحو مدينة تونس وضواحيها : ففي بحر عشر سنوات (1936 ـ 1946) تضاعف عدد سكان جهة تونس مرتين وكذلك الشأن بالنسبة لبنزرت والوطن القبلي حيث استقر بهما النازحون القادمون من السباسب والساحل وحتى من الجنوب فارتفع عدد السكان بنسبة 50٪ . أما المناطق الأخرى التي استقر بها عدد أقل من النازحين والتي ارتفع عدد سكانها نتيجة لتفوق نسبة الولادات على نسبة الوفيات، فإنها شهدت تزايدا في السكان بنسق أقل سرعة نسبياً على أنه لم تسجل أية جهة فيما بين 1936 و 1946 انخفاضاً في عدد السكان . ولكن مناطق الجنوب والوسط بما فيها الساحل قد سجلت أقل نسبة من تزايد السكان. ففي منطقة الساحل، حيث تشمل حركة النزوح قسماً لا بأس به من السكان، تبلغ نسبة تزايد السكان 10٪ في كل عشر سنوات، وتبلغ هذه النسبة بالجنوب 3٪ فحسب، وهي أدنى نسبة في كامل البلاد .

وتبلغ نسبة تزايد السكان 20٪ في مناطق التل التي شهدت تركيز الاستعمار الزراعي والتي مازالت تشد إليها السكان عن

طريق تشغيل الاجراء من جهة والملكية الزراعية الصغرى من جهة أخـــرى.

ومما لاشك فيه ان مناطق التل الأكثر رطوبة والأكثر تحضرا قد جلبت إليها قسماً هاماً من النازحين . ولكن المناطق الريفية قد شدت المهاجرين أقل من المدن التي استقبلت على درجات متفاوتة الريفيين الذين هجروا أراضيهم . ذلك أن صفاقس وسوسة ونابل وتونس وبنزرت وباجة وغيرها...... قد شاهدت فيما بين الحربين تضخم سكانها تضخماً سريعاً .

فقد ازداد عدد السكان المسلمين بالمدن بأكثر من 123.000 نسمة فيما بين 1931 و 1936 وبحوالي 240.000 نسمة فيما بين 1946 و 1956 .

ولقد أقام بعض المؤلفين علاقات متينة بين هذه الظواهر الديمغرافية وبين نمو الحركة الوطنية قبيل الحرب العالمية الثانية . فكتب أحدهم حول هذا الموضوع ما يلي : «في تلك الفترة (1936) التي شهدت نمو الحركة الوطنية في جميع أنحاء المغرب، مع ظهور سنوات الجدب. اضطرت السلط المسؤولة إلى أن تدرس عن كثب الأسبـــاب الاقتصادية لاختلال التوازن الاجتماعي . وفى تلك الفترة بالضبط أبرزت احصاءات سنة 1936 فجأة ولأول مرة ظاهرة لم تؤخذ بعين

الاعتبار من قبل وهي تتمثل في ظهور مجموعة كبرى من العمال الذين هم من أصل ريفي بمدن المغرب . واكتشف المسؤولون فجأة ان كل فترة من فترات اختلال لنوازن الاقتصادي تجلب حول المدن مجموعات جديدة من العائلات التي تتجمع ضمن مخيمات ضخمة بائسة، وبتكوينها على انفراد لم تعد تنصهر عن طريق الاندماج في الهيئات التابعة للمدينة » (1)

على أن العاصمة هي التي استأثرت بأكبر عدد من النازحين «ففي مدينة تونس وحدها وبالنسبة للسكان المسلمين فحسب بلغ عدد النازحين القادمين من داخل البلاد 100.000 نسمة فيما بين 1936 و 1946 بينما بلغ عددهم في ضواحي العاصمة رقماً يتراوح بين 60.000 و 70.000 نسمة » (2)

هذا وإن التطور الاقتصادي والديمغرافي وحركات النزوح التي شملت سكان الايالة منذ سنة 1920 قد زادت في الفروق بين الجهات من حيث الكثافة السكانية وأدت إلى تفاقم التفاوت في توزيع السكان بين مختلف المناطق .

---

1) مونطان « نشأة ونمـو الطبقة الكادحة المغربية » من كتاب « تصنيع افريقيا الشمـالية » باريس 1952 – (R. Montagne)

2) جان فيبـار : جدول الاقتصاد التونسي – النشرة الاقتصادية والاجتماعيـة للبـلاد التونسية ، اكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1952 ، (Jean Vibert)

فالمناطق الشرقية قد شهدت ازديادا كبيرا في كثافة السكان ، وهي مناطق تمتاز بأقدم عمـران قروي وتشتمل على أكبر عدد من المدن، وقد احتفظ سكانها المسلمون بملكيتهم. أما منطقة الساحل التي تضم منذ القديم عددا أوفر من السكان. فقد عرفت في سنة 1946 نسبة من الكثافة تقدر بأكثر من 200 في الكم2 بالنسبة إلى المساحة المزروعة وحتى بنحو 300 في الكم2 في بعض المناطق (مثل مساكن. ونجد نفس هذه الكثافة بمشيخات ساحل بنزرت : متلين ورفراف وغارالملح).

	السكان غير الأوروبيين (بحساب ألف ساكن)			الـزيـادة	
	1926	2936	1946	من 1926 إلى 1936	من 1936 إلى 1946
منطقـة العاصمـة	410	500	858	٪22	٪72
المنطقة الزراعية بالشمال	482	556	671	٪16	٪21
المنطقـة الساحليـة	413	508	576	٪23	٪13
منطقـة الجنـوب	301	365	404	٪21	٪11
منطقـة الـوسـط	381	466	482	٪22	٪ 3
المجمـوع :	1987	2،395	2991	٪104	٪120

وهذه النسب المرتفعة من الكثافة توجد أيضاً في بعض المناطق الفقيرة مثل خمير ونفـزة . فقد كان عدد سكان عمل عين دراهم يبلغ 46.000 نسمة أي بمعدل 40 في الكم2 مع مناطق تبلغ فيها هذه النسبة أكثر من 100 في الكم2.

(منطقة سجنان مثلا حيث تتراوح نسبة الكثافة بين 60 و 100 نسمة في الكم2)

ونجد نفس الكثافة في واحات الجنوب حيث يجري التنافس على المساحات الزراعية المحدودة للغاية بين عدد كبيـــر من المزارعين

وتقابل هذه المناطق المزدحمة مناطق أخرى نشاهد فيها ضغطاً بشرياً أقل حدة. وهي أولا المناطق التي انتشرت فيها المزارع الأوروبية انتشارا كبيرا. ففي منطقة ماطر – مثلا – التي تكثر فيها المستوطنات الأوروبية، تتراوح نسبة الكثافة بين 25 و 30 نسمة في الكم 2 وفي منطقة سوق الخميـس تتراوح نسبة الكثافة بين 45 و 50 نسمة في الكم2 بالمشيخات الاربع التي تكثر بها المستوطنات الأوروبية وتسود فيها الالية الزراعية.

وتنخفض نسبة الكثافة أيضاً بالسباسب السفلى والعليا التي هي مناطق مشتتة العمران ومتميزة بظاهرة الهجرة القارة. حيث تنحدر نسبة الكثافة السكانية إلى 30 نسمة في الكم2.

أما في المناطق المتاخمة للصحراء والتي شهدت معارك مسلحة تكاد لا تنتهي إلى حدود سنة 1890، فإن النزوح الجماعي للقبائل التي رفضت قبول الاحتلال – نحو البلاد الطرابلسية. قد تسبب في انخفاض الكثافة السكانية بشكل محسوس.

ثم إن قساوة الادارة والاحتلال العسكري وتوقف الحركة التجارية عبر الصحراء وسياسة إقرار السكان في سنة 1935 وسنة 1936 وسنوات الجفاف المتعاقبة وأشدها الفترة الفاصلة بين سنة 1945 وسنة 1947 وأخيرا تسرب الاقتصاد النقدي، كل ذلك قد أطلق العنان لحركات النزوح المتواصلة التي وجهت عددا وافرا من الناس نحو العاصمة وضواحيها .

* السكان الأُروبيـون

كان عدد السكان الأُروبيين في سنة 1884 يقدر بحوالي 19.000 نسمة وكان الايطاليون بالطبع يمثلون الأَغلبيـة . وفي سنة 1901 ارتفع عدد الأُروبيين إلى حوالي 111.000 منهم 71.600 إيطالياً و 24.200 فرنسياً و 12.000 مالطي . ويعزى هذا الازدياد أولا وبالذات إلى الهجرة . ذلك أن الامتيازات التي منحتها اتفاقيات سنة 1897 إلى الايطاليين قد جلبت عددا كبيرا من النازحين من صقلية وبانتالاريا ومنطقة كالابرا، وقد ازداد عددهم بسرعة نتيجة لارتفاع نسبة الولادات التي تشبه النسبة التونسية . وقد ارتفع عدد الايطاليين في سنة 1911 إلى 88.000 مقابل 46.000 فرنسي، حيث ان تزايد عدد السكان الفرنسيين كان بطيئاً وهو ناتج بالخصوص عن الهجرة لأَن نسبة المواليد ضعيفة عند الفرنسيين وبالتالي فإن تزايد السكان كان بطيئاً .

فبالرغم من جميع الامتيازات الممنوحة للفرنسيين الراغبين في الاستقرار بالبلاد التونسية وبالرغم من قدوم أفواج من الفرنسيين الاتين من الجزائر طمعاً في الاستفادة من سياسة الاستعمار الزراعي الرسمية، بقي عدد الفرنسيين أقل بكثير من عدد الايطاليين الذين ما فتئوا يغادرون جزيرة صقلية وكذلك الأراضي الفقيرة بجنوب إيطاليا والمكتظة بالسكان، متوجهين إلى البلاد التونسية للاستقـــرار بها .

وللترفيع من عدد السكان المتحصلين على الجنسية الفرنسية والقاطنين بالبلاد التونسية وللتنقيص من التفاوت بين عدد الايطاليين والفرنسيين ، عمدت السلط الفرنسية إلى تشجيع سياسة التجنيس بشتى الوسائل . من ذلك أن امتيازات متعددة قد منحت لكل من يعتنق الجنسية الفرنسية : (توزيع قطع من الأراضي – منح تسهيلات للحصول على قروض – الارتقاء السريع في الوظيفة العمومية الخ ...) . وقد أقر القانون الفرنسي المؤرخ في 1923 التجنيس الالي بالنسبة لأطفال الأجانب من غير الايطاليين المولودين بعد الجيل الثالث من انتصاب الحمـــاية .

ومن ناحية أخرى فقد تم التخفيف من الاجراءات المتعلقة بتجنيس الايطاليين والتونسيين وحتى المسلمين . وقد انجز

عن مختلف هذه الاجراءات ارتفاع عدد الحاملين للجنسية الفرنسيـــة .

ففي سنة 1936 بلغ عدد الأوروبيين 213.000 منهم 94.000 إيطالي و 7.200 مالطياً. وللمرة الاولى تفوّق عدد الفرنسيين على عدد الايطاليين (108000). ومن جملة هذا العدد من لفرنسيين يوجد 30.000 اسرائيلي اختاروا الجنسيـة الفرنسية وعدد زهيد من المسلمين المتجنسين (حوالي الألف).

إلا أن حجم المهاجرين أصبح أقل أهمية مما كان عليه في الفترة السابقة «فبعد سنة 1921 أصبح الأوروبيون القاطنون بتونس من مواليد البلاد . وهكذا صارت تونس تعد 54.000 إيطالي مولودين بتونـــس مقابل 37.600 إيطالياً مولودين بإيطاليا وأكثر من 56000 فرنسي مولودين بتونس يضاف إليهم حوالي 10.000 فرنسي مولودين بالجزائر المجاورة وأكثر بقليل من 30.000 مولودين بفرنسا» (1)

وقد تسببت هزيمة إيطاليا الفاشية والعدول عن الامتيازات الممنوحة للايطاليين بالايالة، في انخفاض عدد الايطاليين بشكل محســوس .

---

1) اندري نوشي (A. Nouschi) «حول بعض الأخطاء المفيدة» مجلة الكراريس التونسية 1960 صفحة 63

فلقد طبق عليهم القانون الفرنسي المؤرخ في 1923 وفضل معظمهم اعتناق الجنسية الفرنسية للمحافظة على امتيازاتهم . ففي سنة 1946 أصبح عدد الايطاليين 85.000 مقابل 144.000 فرنسي نصفهم على الأقل من قدماء الايطاليين والمالطيين والاسرائيليين التونسيين المتجنسين . هذا وإن كافة هؤلاء «الأوروبيين يفضلون الاقامة بالمدن حيث أن 83٪ من جملة الأوروبيين يقطنون المدينة (199.000 من جملة 239.550) . وتضم مدينة تونس وحدها 61٪ من سكان الايالة التونسية غير التونسيين أي 146.000 أوروبي .

* مظهـــر العاصمة الجـديد

لقد شهد العمـران بالعاصمة منذ انتصاب الحماية تحولا لا مثيل له . ذلك أن الأوروبيين والاسرائيليين الذين يشتغلـون في معظمهم في القطاع الثالث (التجارة والادارة والخدمات والأنشطة شبه الصناعية) يقيمون بالعاصمة . ولقد أحدثوا أحيـاء جديدة تتطـور بسرعة حول المدينة العتيقة وتختلف عنها بالنظر إلى وظائفها ومحتواها الاجتماعي .

فالمدينة العربية ـ باستثناء الاحياء العتيقة ـ قد شهدت منذ الحرب العالمية الأولى ظاهرة «تريف» استثنائية غيرت تغييرا عميقاً عمرانها وحركيتها التقليدية .

ذلك أن تدفق الريفيين قد أثار في أول الأمر ظاهرتين برزتا في نفس الوقت، وهما من جهة ظهور تلك الأورام الحضرية المتمثلة في أحياء الأكواخ بالملاسين والسيدة المنوبية ، الواقعة بالربض الغربي من المدينة في مناطق ذات طبيعة قاسية ومشتملة على أراض غير ذي قيمة (فالحي الأول يقع داخل سبخة السيجومي المغمورة دورياً بالمياه أثناء فصل الشتاء والحي الاخر يوجد على حافة السبخة) ، ومن جهة أخرى التغيير الاجتماعي العميق الذي لحق بالأحياء القديمة للمدينة العربية : ذلك أن عائلات متعددة قد استقرت بربضي باب سويقة وباب الجديد طلباً لوسائل الرزق في مدينة يمكن فيها ممارسة جميع المهن ، وقد شهدت حاجيات أفرادها تزداد بنسق سريع .

ذلك أن أولئك الريفيين لايأنفون من ممارسة أكثر المهن تواضعاً، وهم الذين يئسوا من مناطقهم الأصلية وقطعوا صلتهم بها بعد تصفية أراضيهم وماشيتهم . ولكن عدد العاطلين والمتسكعين هو أكثر من عدد السكان الذين لهم شغل قار. وهذا العدد لايزال في ازدياد إلى أن بلغ نسبة مرتفعة للغاية (أكثر من 50٪ من القوى العاملة بالعاصمة في سنة 1950) وذلك خلال سنوات الجدب أو الأزمات (1932-36) أو الحرب (1939 -- 45) .

ولقد فوجئت العائلات التونسية العريقة المستقرة منذ مدة طويلة بالمدينة والأرباض ، وصودمت بتدفق هذا السيل العارم من الريفيين «البرانية» وفضل بعضها وخاصة من أشد العائلات ترفهاً ـ مبارحة المنازل العتيقة والفخمة بالمدينة للاستقرار بالأحياء الجديدة التي أخذت تمتد ـ فيما بين الحربين ـ من باب سعدون الى باردو أو بالضواحي البعيدة (كرادس والمرسى وحمام الأنف الخ...)

ولقد أثارت الصدمات الناجمة عن أزمة 1932 ـ 1936 وعن الحرب العالمية الثانية ، نزوح مجموعات ضخمة من الريفيين إلى العاصمة وبنسبة أقل نزوح عدد من سكان المدن الأخرى وخاصة المدن الجنوبية .

وقد شهدت ضواحي العاصمة هي أيضاً تدفق النازحين الذين لم يبتعدوا إلا عن المراكز الأوروبية الصرف (كمقرين وسان جرمان) أو الاسرائيلية (كحلق الوادي) .

وعمر الريفيون أكثر فأكثر ربض باب سويقة وباب الجديد . وفي المدينة العتيقة نفسها التي بقيت إلى ذلك العهد بعيدة عن تلك الظاهرة ، احتل القادمون من الأرياف المنازل المتداعية التي غادرها أهلها تدريجياً .

أما أحياء الأكواخ فقد اتسع نطاقها بعد سنة 1945 بشكل فائق الحد وقد ارتفع عددها بكثرة . وقد أضيفت إلى الأحياء القديمة أحياء أخرى كحي سيدي فتح الله وبرج علي رايس في المنطقة الجنوبية والجبل الأحمر وحي بو رجل في المنطقة الغربية وانتشرت الأكواخ بصورة مهولة في كل مكان فوق الأراضي الشاغرة .

وتضاعف عدد سكان الضواحي السكنية القديمة . فإلى جانب ضاحية قرطاج صالمبو برزت قرية المعلقة . كما امتدت شمال المرسي أحياء الأحواش شبه الريفية . وتضخمت بعض الضواحي الأخرى كحمام الأنف التي تضاعف عدد سكانها عشر مرات في بحر خمسين سنة .

ولم يسلم بعد الحرب العالمية الثانية أي تجمع سكني ولا أي حي من ظاهرة نزوح الفلاحين أو مربي الماشية الذين غادروا أريافهم . وهؤلاء السكان الذين يتكاثر عددهم بسرعة، قد ساعدوا على الرفع من النسبة الجملية للولادات لدى سكان العاصمة المسلمين. وساهموا أيضاً في ارتفاع نسبة الوفيات ولا سيما عند الأطفال، حيث أنهم كانوا يعيشون في ظروف قاسية للغاية .

وقد جعل هؤلاء القادمون الجدد من القسم الاسلامي للعاصمة مدينة زاخرة بالناس وصاخبة ووسخة .

ففي كل يوم تنصبّ سيول من المساكين القادمين من الأَحياء الجديدة في الساحات العمومية (كساحة الحلفاوين وساحة باب سويقة وساحة رحبة الغنم الخ) حيث يتجمهر الناس حول حاو أو بمناسبة مشاجرة أو بيع بالمزاد العلني. وفي أسواق المدينة العتيقة أو الحارات المحيطة بها ترى جموعاً من الناس يتسكعون كامل النهار حول صفوف متراصة من المعروضات التي تملأُ الشوارع الضيقة حيث تتعالى أصوات باعة الخضر والبيض والأَسقاط والخردة الذين ينادون بأعلى أصواتهم جماهير عجيبة من الناس الذين يعيشون بصفة لاشعورية مأساة كافة المشردين والمحرومين .

وتجاه هذا العمران الجديد، اضطلع القادمون الجدد اكثر فأكثر بالوظائف التجارية في الأَحياء الاسلامية . فتجارة العطرية التي هي بين أيادي أهالي جربة منذ القديم، قد بقيت على حالها.

أما بالنسبة لبقية القطاعات التجارية التي يمسكها المسلمون (كقطاع النسيج والمواد الحديدية والصناعات التقليدية)، فإن أهالي العاصمة المتعرضين لمنافسة اليهود الذين يسيطرون على أسواق بأكملها (كسوق الباي ونهج القصبة مثلا)، قد وجدوا أنفسهم بين زمرة كبيرة من الناس

القادمين من المناطق الشرقية بالخصوص (جربة وصفاقس والساحل والوطن القبلي) والذين جلبتهم أسوق العاصمة الضخمة. وهم الذين تعودوا منذ مدة طويلة ممارسة الأعمال التجارية ومختلف الصناعات التقليدية. وقد وفر هذا العطاء الجديد حركية كبيرة لمختلف القطاعات التجارية بالعاصمة وحتى الصناعات التقليدية. ولكن مختلف اشكال التجارة الصغرى سيتسع نطاقها على نسق غريب وستكتسي أكثر فأكثر طابعاً طفيلياً ومعيقاً

وهكذا فإن العاصمة التونسية ستصبح منذ بداية الحماية مدينة مزدوجة وستمتد مثل بنزرت وسوسة وصفاقس في مستوى البحر وفي اتجاه الميناء – على الأراضي الطينية التي قطعت من بحيرة تونس. فبرزت حينئذ على تخوم المدينة العتيقة أحياء جديدة ذات وظائف متعددة وفي شكل مربعات منسقة، وهو شكل يتعارض مع شكل المدينة العتيقة الفوضوي. أما هندستها المعمارية فهي مستوحاة بأكملها من أروبا.

ولقد ظهرت في أول الأمر الأحياء القديمة الواقعة بنهج الكومسيون ونهج سيدي بومنديل ونهج معامل الثلج ونهج المالطيين وباب قرطاجنة، وهي بمثابة الأحياء الملحقة بالمدينة العربية. وان الايطاليين والصقليين هم الذين شيدوا

بالخصوص تلك الأحيـاء . لذلـك فإن هندستها المعمارية كانت تشبـه إلى حد بعيد هندسة البناء بمدينة بالارمـو أو مدينة مسينا . وهي تشتمل على عمارات صغيرة تولى تشييدها مضاربون مغمورون . ثم امتدت المدينـة التي تشكل مركز جميع الأنشطة الجديدة على حافتي شارع فرنسا وشارع جول فيري (شارع الحبيب بورقيبة الآن) وذلك في اتجاه المينـاء . وهنا تصبح الشوارع والأنهج أكثر اتساعاً وانتظاماً وفيها توجد العمارات التابعة لأكبر الشركات التجارية أو المصرفية التونسية ومحلات الاقامة العامـة وجريدة «الدبيـش تونيـزيان» لسان حال الأوساط الرسمية للحماية والمعمرين ، والمغازات الكبرى (كالمغازة العامة ومونوبري) ودور السينما والمقاهي والحانات والمسرح البلدي والكازينو إلى غير ذلـك...

على أن الاحياء الاروبيـة القديمة المتاخمة للمدينة العتيقة سرعان ما أصابها الإتلاف المادي والاجتماعي. ذلك انه. ابتداء من سنة 1930 ، أصبحت تلك البناءات متداعية وصارت تستعمل كمستودعات للبضائع بالنسبة لتجار الجملة أو نصف الجملة بالمدينة وكمساكن لفقراء اليهود الذين غادروا الحي اليهودي بالمدينة العتيقة «الحـارة» أو الصقليين والمالطيين .

وعلى حافتي الطريق المواجهة لشارع جول فيري والرابطة بين ربوتي البلفيدير غرباً وسيدي بلحسن شرقاً امتدت بسرعة

فيما بين الحربين ـ الأحياء الجديدة بشارع باريس وشارع قرطاج . فأحياء شارع باريس هي أولا وبالذات أحياء سكنية يقطنها الأوروبيون والاسرائيليون المترفهون . كما ظهرت بها تجارة صغيرة متنوعة للغاية تهم المواد الغذائية والملابس الداخلية والأحذية والأثاث ومواد التجميل إلى غير ذلـك... وهذه التجارة تحتل دكاكين ومغازات يسيطر عليها العنصر الاسـرائيلي .

أما أحيـاء شارع قـرطاج والشـوارع المجاورة لـه فهي تضم ـ انطـلاقا من شارع البرتغـال (شارع فرحات حشـاد الآن) إلى جسر قرطاج ـ المعامل الآلية والمغازات الكبـرى لبيع الالات الزراعية والسيارات والمواد الكهربائية وقطع الغيار المتنوعة إلى غير ذلك... كما تضم عمارات سكانية (صقلية الصغرى) يقطنها في أغلب الأحيان العملة الإيطاليون المشتغلون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي التي تستوجب البراعة والمهارة اليدوية (كالتجارة وصنع الأثاث والكهرباء والبناء الخ...)

وبجوار ربضي باب الجديد والحلفاوين ظهرت منذ الحرب العالمية الأولى فوق الربى المحيطة بالمدينة أحياء سكنية استقرت بها أثرى الفئات الاجتماعية من السكان ,الأوروبيين والفرنسيين بالخصوص، العاملين في القطاع الثالث من الحياة الاقتصادية العصرية (الادارة والمؤسسات الخاصة والمهن الحرة الخ...)

فمن الجهة الشرقية يشرف حي مونفلسوري على ربض باب الجديد الإسلامي . ومن الجهة الغربية يأوي حي البلفيدير أكثر السكان المتمتعين بالامتيازات من بين الجالية الأوروبية والاسرائيلية . وهم يقيمون بمنازل فخمة تحيط بها البساتين .

أما حي فرانسفيل الذي ظهر على قطع من الأراضي تتراوح مساحتها بين 200 و 700 مترا مربعا. فهو يأوي الطبقات الوسطى من الجالية الفرنسية والإيطالية : كموظفي القطاع العمومي الفرنسيين وموظفي القطاع الخاص وغيرهم...

ولقد أقصي ـ بصفة تكاد تكون تامة ـ العنصر التونسي المسلم من جميع تلك الأحياء. وذلك نتيجة للعوامل الآتي ذكرها : المضاربة ـ ولا سيما في منطقة العمارات ـ وسعر الأراضي المرتفع بمنطقة الفيلات (البلفيدير) والنية المبيتة للسلط العمومية عند تقسيم وتوزيع الأراضي المعدة للسكن الفردي أو الجماعي ببعض الأحياء مثل حي لا فايات بشارع باريس وحي المنزه الذي أحدث بعد الحرب العالمية الثانية .

وفيما بين الحربين تمكن عدد من الموظفين التونسيين من التمتع بالاجراءات التشريعية التي رخصت للبنك العقاري في منح قروض للبناء لمدة تتراوح بين 10 وعشرين سنة .

وهكذا أحدثت أحياء خاصة بالسكان المسلمين مثل حي «العمران» وحي «التوفيق».

ولكن أغلب السكان المسلمين كانوا يقطنون الأحياء البالية من المدينة العتيقة وأرباضها وهي أحياء متداعية للسقوط بنسق سريع.

ومن ناحية أخرى فإن تطور النشاط الصناعي (معامل الاسمنت ومعامل الصناعات الكيمياوية ومعامل الصابون ومسابك الرصاص والورشات الميكانيكية الخ) في جنوب المدينة بمنطقة جبل الجلود وسيدي فتح الله. قد أفضى إلى قيام مجموعات سكنية متجانسة. ذلك أن العمال الايطاليين والفرنسيين بشركة الخطوط الحديدية والورشات الميكانيكية قد بنوا لانفسهم منازل فردية صغيرة على ربوة «بالفو» وابن عروس ولاكانيا بينما استقر المسؤولون الفرنسيون في منازل فخمة محاطة ببساتين شاسعة أقيمت على سفح ربوة مقرين التي لم يكن يقيم بها إلى الاستقلال إلا عائلتان أو ثلاث عائلات تونسية من مجموع الألفي أو ثلاث آلاف ساكن.

وأما العمال التونسيون فكانوا يقطنون بالمنازل المتواضعة الواقعة في منطقة سيدي فتح الله وابن عروس أو مناطق الأكواخ المجاورة.

* حركيـــة بقية مدن الايالة

لقد شهدت المدن التي تأوي السكان الأوروبيين والأنشطة التي يمارسها الأوروبيون (كالتجارة والصناعة والزراعة والادارة).

تضخم عدد سكانها بسرعة فائقة. وهي أولا المدن الساحلية الثلاث: بنزرت وصفاقس - وبدرجة ثانيـــة - سوسة. التي تطورت أنشطتها التجارية وحتى الصناعية (صفاقس) والمرفئية. وذاك خلال الفترة الاستعمارية. فمن سنة 1936 إلى سنة 1946 ارتفع عدد السكان بصفاقس بنسبة 50٪ وببنزرت بنسبة 59٪ ومن سنة 1936 إلى سنة 1956 ارتفع عدد السكان بصفاقس وسوسة بنسبة 92٪ بينما لا يفوق معدل الزيادة في المستوي القومي 48٪.

أما منزل بورقيبة (فيرفيل سابقاً) التي انشئت من عدم حول الترسخانة، فقد بلغت نسبة ارتفاع عدد سكانها 363٪ ما بين سنة 1936 وسنة 1956.

ومن ناحية أخرى فإن المناطق الواقعة في جهة التل حيث تحتل الزراعة الأوروبية عدة مئات من الهكتارات، قد شهدت ظهور ونمو مدن صغيرة حول مواقع الأسواق الأسبوعية، وقد ارتفع عدد سكانها بسرعة فائقة مثل جندوبة (سوق الأربعاء سابقاً)

وبوسالم (سوق الخميس سابقاً) وغار الدماء التي تضاعف عدد سكانها أربع مرات فيما بين 1936 و 1956 .

وبالعكس من ذلك فإن المدن التي تغلب فيها الأنماط الاقتصادية التقليدية ، قد عرفت تطورا ديمغرافياً بطيئاً مثلما هو الحال بالنسبة لمدن الوطن القبلي (حيث تساوي نسبة ارتفاع عدد السكان النسبة القومية أي 48٪ (1) أو تطورا ضعيفاً مثل تطور التجمعات السكنية بالساحل باستثناء قصر هلال) والواحات الصحراوية وبالخصوص القيروان التي بقيت في معزل – يكاد يكون تاماً – عن مختلف أنماط النشاط العصري وصارت في واقع الأمر «بلدة زراعية» (2)

وفي آخر الأمر «فإن ذلك التحضر الذي ما زال محدودا قد أفضى إلى الزيادة في حدة اختلال التوازن الجهوي بين البلاد التونسية الشرقية والبلاد التونسية الداخلية ... واكتسى طابعاً مَرَضياً ...(3) يتمثل في تنظيم المدن على شكل ينتمي – بصفة تكاد تكون مطلقة – إلى القطاع الثالث بدون صناعة

---

1) الحبيب عطية «سكان المدن بالبلاد التونسية» الملتقى الثاني للجغرافيا المغربية – الجزائر . 1970

2) جان ديبوا (Jean Despois) «البلاد التونسية الشرقية - الساحل - والسباسب السفلى المنشورات الجامعية الفرنسية – 1955 .

3) مختص بعلم الأمراض .

هامة ويتدفق نحوها باستمرار الريفيون المنبتون بأعداد أكبر فأكبر.. وذلـك طلباً للاندماج وبحثاً عن مواطن الشغل» (1).

1) الحبيب عطيـة (نفـس المصدر)

الباب السابع
التعليم والحركة الثقافية

* أولا : التعليم

المدرسة العصرية والتنظيم الجديد للتعليم

يشبه تنوع أشكال التعليم وأنماطه إلى حد بعيد تعدد السلط القائمة بالبلاد . فقد كانت لكل مجموعة عرقية ولغوية في أول عهد الحماية مدارسها ونظمها التعليمية . من ذلك أن المسلمين قد كان لهم تعليمهم المنظم بالكتاتيب والمدارس القرآنية وتعليمهم العصري المنظم بالمدارس الفرنسية العربية والمعهد الصادقي والجمعية الخلدونية . كما كان للاسرائيليين - هم أيضاً - النوعان المذكوران من التعليم : أي التعليم التقليدي الذي ينشره الأحبار باللغة العبرية والتعليم العصري المنظم بالمدارس الحديثة التابعة للرابطة الاسرائيلية . ولقد نظم الأروبيون من جهتهم تعليماً خاصاً بهم .

فالايطاليون ينشرون التعليم لفائدة أبنائهم بصفة تكاد تكون مطلقة ولفائدة عدد من الاسرائيليين . والفرنسيون ينشرون التعليم لفائدة كافة التلاميذ الحاملين للجنسية الفرنسية وبصفة ثانوية لفائدة بعض المتساكنين الايطاليين والمالطيين . ولا يوجد بالمعاهد الأوروبية إلا عدد قليل جدا من المسلمين . وتتولى تنظيم التعليم الفرنسي إدارة التعليم العمومي أو بعض المؤسسات الخاصة التي تكتسي في أغلب الأحيان طابعاً دينياً .

فقد كانت توجد في سنة 1881 مدرستان إيطاليتان أحدثتهما الجالية الايطالية . وفي سنة 1888 أعاد الوزير الايطالي كريسبي تنظيم المدارس الايطالية الموجودة بالخارج فأخضع المدارس الايطالية بالبلاد التونسية إلى سلطة الحكومة الايطالية حيث أصبحت مؤسسات دولية تشرف عليها الحكومة الايطالية .

وتبعاً لذلك فقد أفلتت تلك المدارس من سلطة الادارة الفرنسية وأصبحت موضوعة مباشرة تحت سلطة القنصل العام الايطالي بتونس وكانت تديرها هيئة إشراف محلية ويراقبها مفتش ملحق رسمياً بالقنصلية الايطالية .

ولقد أضفت الاتفاقية الفرنسية الايطالية المبرمة في سنة 1896 الصبغة الشرعية على الوضع الذي كان قائماً من قبل ، حيث انها تنص على ما يلي «فيما يتعلق بالمدارس الايطالية

المفتوحة في الوقت الحاضر بالبلاد التونسية سيبقى وضعها على ما هو عليه من غير مساس بالحقوق العليا الراجعة للادارة المحلية في ميدان حفظ الصحة والأمن العام ، وذلك لتطبيق القوانين المتعلقة بالأمن».

على أن عدد المعاهد المدرسية الايطاليــة ما فتيء يتكاثر . حيث بلغ عشرة معاهد بالعاصمة وثلاثة بحلق الوادي وسوسة واثنين بصفاقس - كما صارت تنظم في كل سنة دروس في اللغة الايطالية بالمراكز التي لا توجد بها معاهد مدرسية إيطالية . من ذلــك أنه تم تنظيم دروس ببعض المدن والقرى التي تقيم بها جالية إيطالية كبوفيشة وقليبيــة وقرنبالية وماطــر وغيرها ...

ثم بدأت الامتيازات المدرسية الايطالية تتضاءل شيئاً فشيئاً بقدر ما تتفاقم ردود الفعل ضد «الخطر الايطالي» فيما بين الحربين إلى ان تم سحبها بصفة تكاد تكون تامة بعد سنة 1945 .

أما بالنسبة للتعليم الفرنسي ، فإن المؤسسات التي تتولى نشره كانت موجودة قبل الاحتلال . ففي سنة 1883 كانت توجد علاوة على المعهد الصادقي 20 مدرسة تشرف عليها جمعيات رهبانية و 3 معاهد تابعة للرابطة الاسرائيلية .

ومنذ أول عهد الحماية قامت السلط الفرنسية بتنظيم التعليم العصري المقام على نشر اللغة الفرنسية . فأحدثت في

سنة 1883 إدارة التعليم العمومي ، التي يطلق عليها التونسيون اسم «إدارة العلوم والمعارف». وقد تم تنظيمها بالأمر العلي المؤرخ في 6 أفريل 1884 وأوكلت إليها في الحين مهمة تربية أبناء المزارعين الفرنسيين الذين قدموا للاستقرار بالبلاد التونسية ولكن الهدف الذي ترمي إليه كان يكتسي صبغة أشمل ، فهو يتمثل في نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في الأوساط الاسلامية والمالطية والايطالية بالايالة .

هذا وان السكان المسلمين بالمدن متفتحون تقليدياً للتأثيرات الثقافية الأجنبية وخاصة الفرنسية. حيث سبق لفرنسا أن أوفدت إلى الايالة في عهد أمراء الاصلاح عددا من المهندسين والمدربين والمستشارين وغيرهم...

ولقد لاحظ الكاتب «ديتورنال دي كونستان» «أن التونسيين بقدر ما كانوا محاربين لاقيمة لهم ، كانوا متلهفين على الدراسة» كما تحدث «لوروا بوليو» بإعجاب «عن ذلك الشعب المتحضر والمتهذب والممجد للتعليم» (1) . ولقد وجد التأثير الثقافي الفرنسي بالبلاد التونسية بيئة متفتحة للغاية ومستعدة للتأثر عن طريق التعليم الذي تلقته بالمعهد الصادقي.

« الجزائر وتونس » باريس 1887 — صفحات 478 — 480

ولم تكن للأوساط الأوروبية ولا سيما الاستعمارية نية مبيتة في أول الأمر ضد نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين بالبلاد التونسية . وقد تأسف لوجود هذه الظاهرة زعيم المعمرين دي كارنيار حيث كتب يقول في العدد المؤرخ في 10 جوان 1899 من جريدة «تونس الفرنسية» : «إن نشر اللغة الفرنسية قد أخذ أبعاد العقيدة الدينية بباريس ولدى الأوساط الاستعمارية حتى في وزارة الشؤون الخارجية .

وبفضل هذا الخليط العام زعموا أنهم يرغبون في «إدماج» أشد الأهالي تمردا على أفكارنا وعاداتنا وروح جنسنا ... ثم لماذا لا أعترف بأن معظم المعمرين عند قدومهم إلى تونس اعتقدوا هم أيضاً أنه من الأحسن تلقين اللغة الفرنسية للعرب؟»

فمن سنة 1885 إلى سنة 1890 ارتفعت ميزانية إدارة التعليم العمومي من 120.000 فرنك إلى 250.000 فرنك وارتفع عدد المدارس التي تحتل بها اللغة الفرنسية المرتبة الأساسية من 24 إلى 83 منها 4 معاهد ثانوية . أما عدد التلامذة الذي كان يبلغ 4390 في سنة 1885 فقد ارتفع إلى 10.900 تلميذا في سنة 1890 منهم :

- فرنسيون : 1494
- إيطاليون : 1730

- مـالطيــــون : 1394
- تونسيـون مسلمـون : 2471
- تونسيون اسرائيليون : 3733

وفي سنة 1897 بلغ عدد التلامذة المسلمين الذين يتلقون تعليماً عصريا 4656 (مقابل 2683 فرنسيـاً و 4.241 اسرائيليـاً و 2832 إيطالياً) وهو عدد هام بالنسبة لمجموع التلامذة المرسمين بالمدارس ، ولكنه يكاد يساوي عدد التلامـذة الاسرائيليين الذين سيتخرج منهم بعد مدة قليلة من انتصاب الحماية عدد كبير من الأطباء والحقوقيين والخبراء في المحاسبة والمهندسين المعماريين إلى غير ذلك من الاطارات المتأثرة شديد التأثر بالحضارة الفرنسية والمنحدرة في أغلب الأحيان من أثرى الفئات الاجتماعية.

أما بالنسبة للتونسيين المسلمين ، فإن الأفواج الأولى التي تلقت قسماً من تكوينها باللغة الفرنسية ، قد بدأت تظهـر في أوائل القرن، وذلك بفضل المعهد الصادقي والجمعية الخلدونية التي تأسست في سنة 1896 لامداد التونسيين من ذوي الثقافة العربية بعناصر تكميلية من التعليم العصري.

ولقد أصبحت اللغة الفرنسيـة أداة ترقية بالنسبة لجميع التونسيين الراغبين في الالتحاق بسلـك الوظيفة العمومية. فهي التي تمكنهم من المشاركة في مناظرة الدخول لدار المعلمين

أو السعي إلى وظيفة في الادارة التونسية حيث أصبحت اللغة الفرنسية تحتل أكثر فأكثر مكانة مرموقة نظرا لتضخم النصوص المحررة بالفرنسية . ولجعل تلك النصوص في متناول السكان الأهالي ثم لتمكين السلط الفرنسية من الاطلاع على كل ما يحرر باللغة العربية ، تم إحداث سلك المترجمين المنتدبين من بين تلك النخبة المكونة في المعهد الصادقي أو الخلدونية وفي المدرسة العليا للغة والآداب العربية . ولكن هؤلاء الموظفين المسلمين الذين هم مجرد أدوات تنفيذ لا يرتقون إلا نادرا إلى خطط المسؤولية التي هي دائماً من نصيب الفرنسيين .

على أنه ، في تلك الظروف الاقتصادية (1881 – 1820) التي بدأت فيها الزراعة والصناعات التقليدية الاسلامية تشعر بآثار السياسة الاستعمارية . فقد أصبح الارتقاء إلى سلك التعليم أو إلى الوظيفة العمومية يعتبر بالنسبة «للمثقف» التونسي وسيلة حقيقية من وسائل الترقية . وبالنسبة لبعض العائلات من أعيان التونسيين ، التي تزعزعت أركان مرتبتها الاجتماعية من جراء الاستحواذ على الأراضي الزراعية وتدهور الأنشطة التقليدية . أصبح ارتقاء ابنائها إلى منابع الثقافة المزدوجة وبالتالي إلى المناصب الادارية يعتبر عاملا من عوامل الانتعاش التي يجود بها الحظ . أضف إلى ذلك أن حذق

اللغة الفرنسية قد مكن النخبة الصاعدة من المثقفين التونسيين من ادراك الحضارة الغربية وبالأخص الحضارة الفرنسية إدراكاً أحسن ومن التفتح على العالم الخارجي «وفهم بعض أفكاره ...» وهذا ما لم يستطع المعمــرون الفرنسيون بتونــس تحمله فشنوا في سنة 1889 حملة شديدة للمطالبة بتخفيض وحتى الغاء تعليم اللغة الفرنسية اللأهالي » (1) وقد برزت عقلية الأوساط الاستعمارية الفرنسية في جريدة «تونس الفرنسية» التي نشرت في 27 ماي 1889 فصلا جاء فيــه بالخصوص : «أجل ! إن ما نشاهده من اضطراب في العالم الاسلامي هو في معظمه ناتج عن التعليم الذي لقناه لمحميينا . فعندما علمناهم تاريخ الشعوب المتحضرة ومكناهم – عن طريق معرفتهم للغتنا – من قراءة المنشورات الفرنسية من كتب وجرائد أثرنا في نفوسهم فجأة أفكار الحرية والمساواة التي لم يتهيأوا لها من قبل لا عن طريق التربية العائلية ولا عن طريق البيئة المحيطة بهم، فانطلقت تلك الأفكار في عقولهم التي لم تتهيأ لتقبلها وتولد عنها تفاقم للكبرياء وطموحات لمثل أعلى مبهم، لم يشعر آباؤهم أبدا بحاجة إليها .»

1) محمد الهادي الشريف – المرجع السابق صفحة 233

وفي أفريل 1901 دعا المجلس الشوري - الذي لم يكن فيه بعد تمثيل للتونسيين - الادارة إلى اعطاء التعليم في المعاهد المدرسية «وحتى منها الموجـودة بمقتضى أوقاف خاصة» صبغة مهنيـة وزراعية بحتت.

ولم تتأخر سلط الحماية عن تنفيذ اقتراح ممثلي الجالية الفرنسية والتخفيض من عدد التلامذة المسلمين المرسمين بالمدارس التي يتلقون فيها تعليماً باللغة الفرنسية : كالمدارس الفرنسية العربية والمعاهد الفرنسية.

ونقد حاول التقرير الموجه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في سنة 1899 تبريـر هذا الاتجاه. وذلـك بالتأكيد على الأخطار المنجرة للمسلمين عن تعليم اللغة الفرنسية التي ستجعل منهم أناساً «منحطين» عن مقامهم.

وبناء على ذلـك فقد انحدر عدد التلامذة المسلمين المرسمين بالمدارس المزدوجة اللغة من 4656 في سنة 1897 إلى 3820 في سنة 1899 مقابل 3157 فرنسيـاً و 3747 إسرائيلياً و 3526 إيطالياً. ونزل عددهم في سنة 1902 إلى 3061 مقابل 4301 فرنسيـاً و 3526 إيطالياً و 4368 إسرائيليـاً.

ذلك أن السلط الفرنسية لاتشعر بأي تخوف فيما يتعلق بولاء العناصر، الاسرائيلية بل انها تنتهج إزاءهم سياسة الادماج الشامل.

ولقد تم غلق حوالي عشرة معاهد مدرسية بالمراكز التي يقطنها السكان المسلمون فحسب، مع تشجيع الأهالي على الاقتصار على التعليم التقليدي الذي يتلقونه باللغة العربية وحدها . من ذلك الاهتمام بصفة خاصة في سنة 1899 بالمدرسة العصفورية المعدة لتكوين معلمي المدارس القرآنية . وقد شجعت السلط الاكثار من عدد هذه المدارس التي اعتبرتها بمثابة النمط العصري للكتاتيب . وابتداء من سنة 1903 اتجهت النية إلى تخصيص الأطفال التونسيين بنوع من التعليم يكتسي صبغة عملية ويرمي بالخصوص إلى تكوين اليد العاملة البارعة . ولقد جاء حول هذا المعنى في التقرير الموجه إلى رئيس الجمهورية في سنة 1906 ما يلي : «في بلد مثل الايالة التونسية التي هي في حاجة إلى يد عاملة وافرة يجب أن يكتسي التعليم بصفة عامة والتعليم الابتدائي بصفة خاصة صبغة عملية وأن يضع على ذمة الصناعة والزراعة الاستعماريتين عملة متعلمين ومتحصلين على التجربة — ولقد اتجهت وتتجه جميع جهود إدارة التعليم نحو هذه الغاية .»

ولقد أثارت هذه السياسة احتجاجات الاصلاحيين التونسيين الذين نددوا بها في جريدتهم الناطقة باللغة الفرنسية «التونسي» التي ظهرت منذ سنة 1907 . فرفض البشير صفر وعلي باش حانبة في نفس الوقت سياسة التعليم التي تنتهجها سلط الحماية

وفكرة المدارس القرآنية العصرية التي اقترحها خير الله بن مصطفى. ولكن المسؤولين الفرنسيين لم يأبهوا باحتجاجات الاصلاحيين التونسيين فأقدموا منذ سنة 1908 على إحداث مصلحة للتعليم المهني بإدارة التعليم العمومي كما أحدثوا بعض مدارس «التدريب» الزراعي والصناعي بتونس وسوسة وصفاقس وقابس الخ... يؤمها في نفس الوقت التلامذة الاروبيون والمسلمون.

ولكن سياسة التعليم العملي قد وجدت مجالا أوسع للتطبيق. وذلك عن طريق تنظيم تعليم البنت المسلمة في المستوى الابتدائي فحسب.

ذلك أن جميع المدارس التي أحدثت لهذا الغرض كانت مدارس تطبيقية. وقد ظهرت المدارس الأولى التي من هذا النوع في سنة 1908. ويشتمل برنامجها على ما يسمى بالتعليم العام الذي يقتصر على بعض ساعات في الأسبوع مخصصة للأخلاق والقراءة والمحفوظات والحساب. كما يشتمل على تعليم عملي أساسي يستأثر بكامل الوقت تقريباً ويتمثل في حصص مخصصة للأشغال المنزلية وتربية الأطفال الصغار والتطريز والخياطة الخ... على أن تلك المدارس قد ساعدت على ظهور فكرة تحرير المرأة، تلك الفكرة التي ستظهر آثارها فيما بعد. كما مكنت بعض العشرات من الفتيات من تحسين مواهبهن وقرائحهن. وسمحت

لهن بالخروج من ذلــك العالم المغلق المتمثل في المنزل العائلي ومن اكتشاف آفاق لم يكن يحلمن بها من قبل ، وذلك عن طريق الاتصال بالكتب وبالمعلمات الفرنسيات وبالزميلات المنتميات إلى أوساط اجتماعية متنوعة ، ولكن لم يتجاوز عدد التلميذات المرسمات بالمدارس 1.000 تلميذة في سنة 1920 من بينهن 200 تلميذة تقريباً بمدرسة لــويز روني ميلي بنهج الباشا التي تؤمها بنات العائلات البورجوازية بالعاصمة . على أن محافظة الأولياء لم تكن - والحق يقال - أقل حاجزا في وجه انتشار تعليم البنت المسلمة . ذلــك أن عددا من الأولياء كانوا يعتقدون أن المدرسة من شأنها أن تفسد الروح الدينية والأخلاقية لدى البنت المسلمة . فلقد صرح الشيخ عبد العزيز الثعالبي نفسه في كتابه «تونس الشهيدة» حول هذا الموضوع بما يلي : «ان الزج بأنفسنا في هذا الطريق يعني انتحارنا بأيدينا . ذلك أن المرأة هي راعية العائلة والمحافظة على المجتمع . فدفعها في طريق المدارس الحكومية هو بمثابة الالقاء بما تبقى من عبقــريتنا في الهاوية»

ولقد آلت هذه السياسة الرامية إلى توجيه الأطفال التونسيين نحو المدارس المهنية ، بسلط الحماية إلى إهمال المعاهد التونسية التي يتلقى فيها التلامذة تعليماً تقليدياً متجددا . من ذلــك مثلا أن المعهد الصادقي قد سجل نقصاً يتزايد

سنة فسنة ، في موارده التي تمكنه من الاشتغال (أراضي الأوقاف أولا وبالذات) ، وقد انجر عن ذلك انخفاض في عدد التلامذة . ذلــك أن قسماً من الأراضي التابعة لأمــلاك المعهد قد انتزعته ادارة الفلاحة ووزعته على المعمرين . وقد تم تعويض قسم هام من تلك الأملاك العقارية بعمارات بالعاصمة ، وذلك عن طريق الانزال والمعاوضة .

ومن جهة أخرى ، فقد استعملت سلط الحماية موارد المعهد لشراء محلات كان من المفروض ان تتحمل ميزانية الدولة ثمنها ، من ذلــك أن «800.000 فرنك من موارد المعهد قد أنفقت لتمكين الدولة من شراء «ليسي تونس» كما أنفقت 500.000 فرنك لبناء المعهد الثانوي للفتيات الفرنسيــات و 60.000 فرنك لبنــاء مسكن لمدير التعليم و 200.000 فرنك لبناء المدرسة الابتدائية للبنات المسلمات بالعاصمة وخصصت منحة سنويــة قدرها 60.000 فرنــك لبناء إدارة التعليم العمومي...»(1)

ومنذ السنوات الأولى من انتصاب الحماية حذفت اللغات الأجنبية من برامج الدراسات . كما استدعي من فرنسا الطلبة التونسيون المتحصلون على منح دراسية ، خشية تأثرهم بالروح التحررية الفرنسية . وألحق بعضهم – لمدة انتقالية – بمعهد

---

1) الشيخ عبد العــزيـز الثعالبي «تونـس الشهيـدة»

سان شارل بالعاصمة (معهد كارنو الان) (1) الذي كان يشرف عليه الآباء البيض. كما تقرر عدم تشجيع تلامذة المعهد الصادقي على مواصلة دراساتهم بعد الاحراز على دبلوم ختم الدراسات.

ولقد انتزع تدريس العربية شيئاً فشيئاً من الأساتذة التونسيين الذين ما فتىء عددهم يتضاءل (إلى أن بلغ السبعة في سنة 1910) وعهد به إلى معلمين ثم إلى أساتذة فرنسيين.

أما عدد التلامذة فقد انخفض إلى 75 في سنة 1907 بعد ما كان يبلغ 150 في أول عهد الحماية.

وأشرف المعهد الصادقي على الافلاس غداة الحرب العالمية الأولى. ولانقاذه اضطرت السلط إلى منحه إعانة مالية ادرجت في الميزانية العامة للايالة. على أن عدد تلاميذه (بالشعبة الثانوية) الناجحين في مناظرة مشددة للغاية لم يتجاوز المائة في سنة 1920. وكانت برامج السنوات الدراسية المختلفة (البالغ عددها 6) مثقلة للغاية، حيث كانت تشتمل على دروس وتمارين في اللغة العربية واللغة الفرنسية والترجمة (نقل وتعريب) والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية والبلاغة والقانون الاسلامي. كما كانت تشتمل على دروس

---

1) أحيل معهد كارنو أخيرا إلى الحكومة التونسية وأصبح يسمى «معهد بورقيبة». (المترجم).

في العلوم الادارية والتشريع التونسي وفي اللغة الانقليــزية، بعد الحرب العالمية الأولى. وأما امتحان دبلوم ختم الدراسات بالمعهد الصادقي، فقد كان خاضعاً للروح الانتقائية مثلما هو الشأن بالنسبة لمناظرة الدخول إلى ذلــك المعهد. فمن بين 69 مترشحاً لم ينجح منهم سوى 34 تلميذا فحسب في بحر 11 سنة أي بمعدل 3 في السنة. على أن ذلك الدبلوم لا يمكن حامليه من فرص العمل خارج الادارة أو القضاء التونسي ابتداء من سنة 1921 . كما لا يسمح لهم بمواصلة دراساتهم العليــا. فالصادقيون الراغبون في مواصلة تعليمهم بعد الاحراز على دبلوم المعهد مجبورون على إعداد شهادة الباكالوريا التي لا بد منها.

وهذا ما يفسر لنا الصعوبات الكبرى التي تعترض سبيل كل شاب تونسي يرغب في مزاولة التعليم الثانوي العصري. فبعد دراسة طويلة في المرحلة الابتدائية (تدوم 8 سنوات)، عليه أن يجتاز عقبة مناظرة الدخول إلى المعهد الثانوي الاسلامي الوحيد وأن يتحمل مدة سنوات أعباء تعليم يكتسي صبغة موسوعية وأن يتفوّق في كافة المواد «لأن عملية انتقاء مشددة تجري في كل امتحان نقلة»(1) وأن يجتاز في آخر المطاف

---

1) «آثار فرنسا المدرسية بالبلاد التونسيــة» نشرية الادارة العامة للتعليم العمـومي والفنـون المستظـرفة . صفحة 69

الاختبارات المتعددة (7 اختبارات كتابية و 8 اختبارات شفاهية) التي يشتمل عليها امتحان لا يرمي إلى مراقبة معلومات التلميذ بل إلى إقصاء أكبر عدد ممكن من المترشحين. «فالتلامذة الفقراء أو الذين ليست لهم مؤهلات في العلوم والرياضيات يقتنعون في أغلب الأحيان بالاحراز على البروفي العربي ليتمكنوا من الحصول على خطة مترجم» (2)

على أن العمل الذي قامت به سلط الحماية في الميدان المدرسي قد تضاءل إلى حد كبير خلال الحرب العالمية الأولى نظرا للنقص الحاصل في عدد رجال التعليم وفي الاعتمادات المالية الخ... ثم استرجع حركته بعد سنة 1920 .

والجدير بالملاحظة أنه، بغض النظر عن المعهد الصادقي، فإن نظام التعليم العمومي المتشعب والذي تموله الميزانية التونسية، أي دافعو الضرائب التونسيون، بقسط كبير، يرمي بصفة تكاد تكون تامة إلى تلقين التعليم العصري المنقول عن فرنسا، للجالية الأجنبية والاسرائيلية بتونس .

وهو مجعول لتمكين أبناء تلك الجالية - بفضل حصولهم على الشهائد الفرنسية - من ممارسة المهن المتنوعة والمربحة كالمهن الحرة والمهن الفنية والادارية وغيرها ......

---

2) نفس المرجع - صفحة 69

وهذا التنظيم يقتضي وجود سلسلة من المعاهد الرامية إلى إرضاء جميع حاجيات تلك الجالية المتمتعة بكل الامتيازات، وهو يشتمل على ما يلي :

- تعليم ابتدائي يضم عددا من المدارس المنتشرة في جميع المدن والقرى التي يقيم بها أروبيون وعددا من المبيتات المخصصة للأبناء الأروبيين القاطنين بعيدا عن المراكز المدرسية. وهناك سلك من المفتشين للسهر على حسن سير ذلك التعليم.

- تعليم مهني منظم بمعاهد كبرى قائمة بالعاصمة : كالمدرسة المهنية إيميل لوبي (1898) التي تشتمل على مختلف فروع التعليم الفني من المستوى الرفيع، بالنسبة للذكور. ومدرسة بول كمبون المخصصة للفتيات والمشتملة هي أيضاً على عدة شعب فنية مختصة.

- معاهد للتدريب (الزراعي والصناعي) بأهم المدن داخل البلاد كبنزرت وفيريفيل وسوسة وصفاقس الخ....

- مدارس تكميلية بالعاصمة وكذلك بحلق الوادي والقيروان والكاف ونابل ورادس وباجة وقابس الخ.

- دار للمعلمين أسست في سنة 1884 وهي تضم : فرعاً من النوع الفرنسي تدوم به الدراسة 4 سنوات وشعبة خاصة بالنسبة للمعلمين المبتدئين القادمين من فرنسا، حيث يقضون

فترة تدريبية تدوم بضعة أشهر أو سنة دراسية كاملة، وذلك ليتهيؤوا إلى التدريس بالمدارس الفرنسية العربية. وشعبة مخصصة للمعلمين المسلمين الذين سيدرسون باللغة العربية. ولقد انجر عن النقص الحاصل في سلك التعليم أثناء الحرب حذف الشعبة الخاصة وتخفيض مدة الدراسة في الفرعين الآخرين إلى 3 سنوات.

– دار للمعلمات أسست في سنة 1911 ولها نظام وبرامج دراسة شبيهة بالنظام والبرامج المعمول بها بالمدارس المماثلة لها بفرنسا وهي تشتمل على 3 شعب موازية لسنوات التعليم الثلاث وعلى شعبة رابعة خاصة بالمعلمات المتدربات على طرق التعليم بمدارس الفتيات المسلمات، وذلك مدة سنة رابعة.

وقد كانت دار المعلمات تضم في سنة 1920 حوالي 30 تلميذة كلهن فرنسيات. ثم التحق بها ابتداء من الحرب العالمية الثانية عدد قليل من الفتيات المسلمات.

– المعاهد الثانوية بالعاصمة وهي معهد كارنو (1889) للذكور ومعهد جول فيري الصغير (1914) ومعهد ارمون فاليار (1915) للفتيات. كما أحدثت فيما بين الحربين معاهد ثانوية أخرى ببنزرت وسوسة وصفاقس.

هذا وان برامج تلك المعاهد لا تختلف في شيء عن برامج المعاهد الثانوية بفرنسا . وهي تعد التلامذة لنفس الامتحانات وللحصول على نفس الشهائد (الباكالوريا) كما أن كل تلامذتها تقريباً من الأوروبيين والاسرائيليين . ففي سنة 1914 لم يكن معهد كارنو يضم أكثر من 56 تلميذا مسلماً من مجموع 1950 تلميذا .

- مدارس ابتدائية عليا للبنين والبنات بتونس وسوسة وصفاقس . ففي تونس كان المعهد العلوي مدرسة ابتدائية عليا من نوع طريف ، فهو يشتمل على تنظيم على غاية من المرونة يتماشى مع حاجيات البلاد ، إذ أنه يضم شعبة عامة للتلامذة الراغبين في مواصلة تعليمهم للوصول إلى المناصب المتوسطة بالادارة التونسية (كالتعليم والبريد والمالية والأشغال العامة الخ...) وشعبة للدراسات العربية تهيء التلامذة لشهادة البروفي العربي ومناظرة الارتقاء إلى خطة مترجم (وسيزداد عدد الشبان التونسيين المسلمين أكثر فأكثر بهذه الشعبة) وشعبة تجارية تهيء لمناظرة الدخول إلى البنك الجزائري وشعبة زراعية لمناظرة الدخول إلى المدرسة الفلاحية الاستعمارية بالعاصمة التي كانت مخصصة للفرنسيين فحسب .

وهكذا فإن الهياكل الأساسية المدرسية التي أقامها الفرنسيون بتونس لتلبية حاجيات المتساكنين الأوروبيين كانت على غاية من الأهمية في حدود سنة 1920 .

ولا يستفيد التونسيون منها إلا بنسبة ضئيلة . فالتلامذة القليلون الذين كان الحظ قد ساعدهم للالتحاق بتلك المعاهد لا يبلغون المرحلة النهائية من الدراسات إلا في حالات نادرة. حيث كانوا ينقطعون عن الدراسة أثناء الطريق لكسب عيشهم ومساعدة عائلاتهم . أما الذين يسعفهم الحظ ويتحصلون على شهائدهم ، فقليلا ما تستعمل كفاءاتهم بصفة عادلة . ذلك أن المؤسسات والمصالح العمومية تفضل دائماً الأجانب على التونسيين ولو كانوا من نفس المستوى .

على أن الأرقام تسمح لنا أكثر من التعاليق بإدراك السياسة التي انتهجتها سلط الحماية في الميدان المدرسي من سنة 1881 إلى سنة 1920 . ففي تلك السنة الأخيرة بلغ عدد التلامذة المسلمين المرسمين بالمدارس 1.900 تلميذة و 10.700 تلميذا من مجموع 44.000 تلميذ .

ولكن بعد سنة 1920 أصبح المجهود المبذول في هذا الميدان أهم مما كان عليه من قبل . حيث ارتفع عدد التلامذة التونسيين المرسمين بالمدارس إلى 35.000 في سنة 1930 . وحصل بعد ذلك تراجع ناشيء عن الأزمة الاقتصادية الكبرى (1932-1936) وعن سياسة المقيم العام الفرنسي بايروتون . ثم استعادت الحركة نشاطها بعد سنة 1934 وتواصلت ببطء إلى الحرب العالمية الثانية (بلغ عدد التلامذة 47.000 في سنة 1940) .

وتميزت فترة الحرب بتقهقر حركة التردد على المدارس، حيث صار عدد المرسمين بالمدارس في سنة 1943 مساوياً للعدد المسجل في سنة 1933 (أي 33.000 تلميذ) ثم استرجعت الحركة نشاطها بصفة ملحوظة بعد انتهاء الحرب، حيث اقترب عدد التلامذة المرسمين بالمدارس من 200.000 . ولئن بقي العنصر النسائي ضعيفاً بالنسبة للذكور فإن عدد التلميذات المرسمات بالمدارس قد ازداد بسرعة بعد الحرب، حيث ارتفع من 6.500 في سنة 1943 إلى 49.500 في سنة 1954 .

ولكن نسبة التونسيين المرسمين بالمدارس مازالت ضعيفة، حيث أن الجهود المالية المبذولة من طرف الميزانية التونسية كانت موجهة إلى احداث وتعهد المعاهد التي يؤمها أساساً الأوروبيـون والاسرائيلون .

وإلى جانب ارتفاع عدد التلامذة التونسيين المسلمين المرسمين بالمدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية، فلقد ازداد من سنة إلى أخرى عدد الطلبة التونسيين المزاولين للتعليم العالي بفرنسا أو بتونس . فمنذ 1927 أصبح المعهد الصادقي يعد تلاميذه للجزء الأول من الباكالوريا ثم للجزء الثاني من تلك الشهادة قبيل الحرب العالمية، الثانية كما ارتفع عدد الناجحين في مناظرة الدخول إلى ذلـك المعهد منذ الحرب العالمية الثانية .

وأحدث في سنة 1922 مركز الدراسات القانونية وتم بعد الحرب العالمية، في نطاق معهد الدراسات العليا بتونس (وقد ادمج فيه مركز الدراسات القانونية)، تنظيم دروس عليا في اللغة العربية والعلوم الطبيعية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والفيزياء والكيمياء.

ونتيجة لذلك، فقد ارتفع نسبياً عدد المثقفين التونسيين الذين تلقوا تكويناً غربياً: ورجع من فرنسا عدد من المهندسين المتخرجين من المدارس العليا والأطباء والصيادلة والأساتذة التابعين لمختلف الاختصاصات والمحامين والحقوقيين المسلمين، وذلك بعد ما أنهوا دراساتهم العليا التي زاولوها في أغلب الأحيان في ظروف مادية صعبة للغاية واستعدوا لتقديم خدماتهم إلى بلادهم في مختلف الميادين. ولئن كان عددهم مازال غير كاف بالنسبة لحاجيات البلاد، فإنهم سيقومون بدور فعال في التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي ستشهده البلاد التونسية.

* جامع الزيتونة

لقد تكونت الأغلبية الساحقة من ذوي الثقافة العربية الخالصة بالجامعة الزيتونية، حيث يرتكز التعليم أولا وبالذات على تلقين المسائل الفقهية مثلما كان عليه الوضع في القرون

الوسطى، وذلـك رغم الاصلاحات التي أدخلها خير الدين باشا على نظام التعليم بذلـك المعهد .

وهناك عدد من العائلات الكبرى التي تزود المعهد بالمدرسين القائمين بمهمة تكوين القضاة والمفتيين وغيرهم، المنتدبين هم أيضاً وفي غالب الأحيان من نفس الفئات الاجتماعيـة وتكوين جماعات من العدول والمؤدبين وغيرهم من الشيوخ المنحدرين من أوساط اجتماعية متواضعة أكثر .

أما التعليم فهو يكتسي دوماً وأبدا طابعاً تقليدياً ولا يتجدد بالمرة . وهو يقتصر على تكوين علماء البلاغة وأصحاب الحواشي والكتبة الذين يجيدون استعمال الألفاظ والقوالب ولكنهم عاجزون في أغلب الأحيان عن كل تفكير علمي .

ولم يكن التعليم التقليدي موجهاً أبدا إلى تلقين اللغات الأجنبية ولا المواد العلمية التي شهدت في أروبا وفي نفس الفترة تطورا مشهودا وساعدت مساعدة فعـالة على الاسراع بالتغييرات الاقتصادية والثقافية التي حصلت في هذا الجزء من العالـم .

ولكن انشاء الجمعية الخلدونية ونشر الأفكار الاصلاحية قد أثارا موجة من الاضطرابات في رحاب الزيتونة التي كانت تعتبر في ذلـك التاريخ حصنا من حصون المحافظين المسلمين .

ذلك أن عددا كبيرا من الطلبة وبعض الشيوخ المتأثرين بالأفكار الاصلاحية قد طالبوا بتعصير التعليم الزيتوني وإدراج بعض المواد العلمية في برامج التعليم : كالرياضيات والفيزياء .

وقد قامت بعض الصحف العربية بحملة لمساندة جهود المصلحين . وحاول البشير صفر والشيخ سالم بوحاجب من أعلى منبر الخلدونية إقناع مستمعيهما بضرورة تغيير هياكل التعليم الزيتوني . ولقد اتسعت الحركة الاصلاحية الزيتونية حتى اضطر مدير التعليم العمومي ماشوال إلى اقتراح تكوين لجنة مكلفة بالنظر في مشكلة التعليم الزيتوني .

وقد اقترح إعادة تنظيم درجات ذلك التعليم وتعيين مدرسين مختصين واعتماد الطرق التطبيقية وتخصيص محلات خارج الجامع الأعظم لتدريس المواد الجديدة .

واجتمعت اللجنة في شهر ماي 1898 برئاسة الوزير الأكبر الشيخ محمد العزيز بوعتور، وهي تتركب بالخصوص من شيخي الاسلام المالكي والحنفي وناظر الجامع ومن سبعة مدرسين وأساتذة منهم الشيخ سالم بوحاجب والبشير صفر .

وقد انضم إلى اللجنة من الفرنسيين الكاتب العام للحكومة التونسية ومدير التعليم العمومي . وتقرر فصل الجامع الأعظم عن إدارة التعليم ووضعه تحت سلطة الوزير الأكبر . كما تم

إعادة تنظيم الامتحانات على قواعد جديدة، حيث تقرر وجوب اجتياز جميع طلبة الجامعة الزيتونية للاختبارات المتعلقة بالمواد الجديدة (كالرياضيات والتاريخ والجغرافيا وغيرها...) التي كانت تدرس للزيتونيين بالجمعية الخلدونية.

على أن هذا الاصلاح الذي لم يسفر عن إدخال تغييرات عميقة على الهياكل الجامعية العتيقة، ستكون له مع ذلك نتائج حاسمة حيث انه سيمكن الزيتونيين - بفضل ترددهم الاجباري على الخلدونية - من التشبع بالأفكار الاصلاحية ومناهج التعليم الحديثة والتيارات الفكرية الجديدة التي لم يكن لها رواج من قبل في الجامعة الزيتونية.

ولقد تعرض ذلك الاصلاح لمقاومة عنيفة من قبل المشائخ المحافظين، المناهضين لكل مظاهر المعاصرة والمستائين من الدور الذي أصبحت تقوم به الخلدونية في تكوين الزيتونيين. وبناء على ذلك فقد تهجموا على الشيخ سالم بوحاجب والبشير صفر وأصدقائهما متهمينهم بالالحاد.

ولقد ركزوا حملتهم ضد أحد قدماء طلبة جامع الزيتونة وهو الشاب عبد العزيز الثعالبي الذي كان أصدر في سنة 1896 جريدة «سبيل الرشاد» ثم أوقفها وتحول إلى مصر حيث اختلط بالأوساط الاصلاحية بالأزهر. وبعد رجوعه من مصر

مكنته مقولاته وأفكاره من الحصول على تاثير كَبير في الاوساط الثقافية ، ولكنها أثارت ضده تهجمات المشائخ الرجعيين . إلا انه استطاع أن يستميل عـددا اكبر فاكبر من الزيتونيين المثابرين على مطالعة جريدة « المنـار » التي أسسها الشيخ محمد رشيد رضا بالقاهرة في سنة 1898 والتي تقوم بحملة ، لا فحسب لاصلاح التعليم اصلاحا جوهريا، بل أيضا لتغيير العقليات الدينية تغييرا عميقا .

كما أن كلّ أو جلّ الجرائد التونسية التي ازداد عددها بعد إلغاء الضمان المالي في سنة 1901 ، تولت الدفاع عن أفكار الشيخ محمد عبده وأتباعه من رجال الإصلاح .

والجدير بالملاحظة أن الشيخ عبده قد أدّى زيارة ثانية إلى تونس في شهر أوت من سنة 1903 واستقبله رجال الخلدونية والساهرون على جريدة « الحـاضرة » .

وانتهـز هذه الفرصة للاعلان عن مساندته لمحاولة تعصير التعليم التونسي، وذلك فـي المحاضرة التي ألقاها بالخلدونية تحت عنوان « العلم وطرق التعليـم » .

هـذا وإن اصلاح سنة 1898 يعتبر في نظر رجال الاصلاح وطلبة الزيتونة دون الحاجة بكثير . ولقد وجدت مطالب انصار التجديد الكامل للهياكل الجامعية العتيقة ، صدى في أغلب

الصحف العربية الصادرة في ذلك التاريخ. من ذلك أن جريدة «الصواب» مثلا قد دعت الزيتونيين إلى تكوين جمعية مكلفة بالعمل على تحقيق مطالبهم. وبالفعل فقد برزت إلى الوجود «جمعية الطلبة الزيتونيين». وذلك في سنة 1907، وقد طلب من المدرسيين الانضمام إليها.

ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات بين الأساتذة المتشددين والمتشبثين بالطرق التقليدية وبين الطلبة الراغبين في التغييرات الجذرية والتنظيم الديمقراطي. وقد حاول كل من الشقّيْن تكوين جمعيات مستقلة بذاتها ولكن بدون جدوى، نظرا لمعارضة السلط الرسمية.

وقد تعدّدت المناوشات بين الطلبة والمدرسين إلى ان انعقدت بالجامع الأعظم في شهر مارس من سنة 1910 جلسة عامة ضمت الطلبة وأفضت إلى تكوين لجنة مكلّفة بدرس طرق اصلاح التعليم الزيتوني ومناهجه وتوجه وفد من الطلبة إلى الكتابة العامة للحكومة لابلاغها رغائب الزيتونيين. وعلى إثر ذلك شكلت السلط لجنة للاصلاح في شهر مارس 1910. ولكن لم تظهر بوادر نشاط تلك اللجنة بعد مضيّ شهر على تأسيسها. وعندما لاحظ الطلبة ذلك التقاعس - الذي ترغب فيه الحكومة - شنوا اضرابا عاما عن الدروس يوم 16 أفريل

1910 وتظاهروا أمام مقر الوزارة بالقصبة، كما انتظمت مظاهرة أخرى أمام مقر ادارة مشيخة المدينة للمطالبة باطلاق سراح الطلبة الموقوفين. وتواصل الاضراب إلى يوم 28 أفريل ولم ينته إلا بعد المقابلة التي جرت بين وزير القلم والاستشارة وبين ممثلي الطلبة وبعد الوعد الصادر عن السلط بوضع حد للتتبعات ضد الطلبة الموقوفين.

ومع ذلك فلم يتحقق اصلاح التعليم بالصورة التي يرغب فيها الطلبة والمدرسون من انصار الاصلاح وبقيت الهياكل الجامعية على ما كانت عليه من قبل تقريباً.

وفي سنة 1930 تشكلت لجنة جديدة لاصلاح التعليم الزيتوني. ولقد واجهت أفكار الشيخ الطاهر بن عاشور الاصلاحية داخل تلك اللجنة مناهضة شديدة من قبل ممثلي الادارة والجامع الأعظم المعارضين لفكرة الاصلاح. وقد ظهرت أصداء الاختلافات بين النزعات المتباينة في صلب اللجنة، لدى الرأي العام وعلى صفحات الجرائد. فانحازت جريدة «النهضة» للشيخ الطاهر بن عاشور وبرنامجه التجديدي بينما ساندت جريدة «الزهرة» وجهات النظر التي عبر عنها المشائخ المحافظون وأيدت موقف الوزير الأكبر خليل بوحاجب الذي كان يعارض تغيير الهياكل العتيقة.

وقد أيد الطاهر بن عاشور - بطبيعة الحال - الدستوريون والاصلاحيون وفي مقدمتهم الشاذلي خير الله مدير جـريدة «صوت التونسي» بينما حاول الطلبة الزيتونيـون الضغط على المحافظيـن بالاضطرابات والمظاهـرات .

وبدت الأزمة في طريق الحل بعد إستقالة الوزير الأكبـر وشيخ الاسلام أحمد بيرم في سبتمبر 1932 . وفقد المشائخ «النظـار» كل سلطة بالجامع الأعظم ولكن لم يحصل أي تغيير لا في مناهج التدريس ولا في نظـام التعليـم .

وفي شهر اكتوبر 1944 انتظم مؤتمر للمدرسين الزيتونيين الذين وضعوا برنامجاً مفصلا لإصلاح التعليم الزيتوني وأبلغوه إلى الحكومة التي عمدت كالعادة إلى تعيين لجنة لدرس طرق تطبيق البرنامج الاصلاحي . ولكن أشغال تلك اللجنة لم تسفر عن أية نتيجة رغم الاتفاق الحاصل بين كافة اعضائها لقبول البرنامج الذي قدمه المدرسون .

ولتهدئة خواطر الزيتونيين وافقت الحكومة في شهر فيفري 1945 على تعيين الشيخ الطاهر بن عاشور المعروف بأفكاره الاصلاحية على رأس جامع الزيتونة . فسعى إلى إنشاء فروع متعددة للجامع الأعظم سواء بالعاصمة أو داخل الايالة . وارتفع

عدد تلك الفروع من 6 (واحد بتونس العاصمة وخمسة بأهم المدن الأخرى) إلى 25 فرع في سنة 1947 .

ومن ناحية أخرى فقد ألغى استقلالية الفروع الداخلية وأخضعها إلى مراقبة السلطة المركزية بالجامع الأعظم .

كما قرر تدريس المواد العلمية بجميع المعاهد الزيتونية وعهد بها إلى قدماء تلامذة الخلدونية الذين انتدبوا عن طريق المناظرة . وأخيرا فقد ارسل عددا من الطلبة الزيتونيين إلى الجامعات العربية بالمشرق (كمصر وسوريا والعراق) للاحراز على الشهادات التي تؤهلهم لتدريس المواد العلمية التي أصبحت تدرس في جميع المعاهد الثانوية التابعة للجامعة الزيتونية .

* ثانياً : الحركة الثقافيـة
في ملتقى عالميـن

كانت الثقافة بتونس – إلى حدود سنة 1881 – ثقافة عربية اسلامية خالصة، وكان التعليم القرآني الابتدائي منظماً بالكتاتيب ثم يتواصل بالجامع الأعظم الساهر على تكوين إطارات البـلاد الدينية والادارية . ولقد افتتح عهد جديد في تاريخ البلاد الثقافي بعد إحداث المدرسة الحربية بباردو، وبالخصوص بعد تأسيس المعهد الصادقي في سنة 1875 . حيث سيمكن تنظيم تعليم اللغات الأجنبية والمـواد العلمية، تلامذة ذلـك المعهد من التشبع بثقافة فرنسا وحضارتها وبالتالي بثقافة أروبا الغـربية وحضارتها .

وستبرز من تلك النخبة مجموعة من الطلبة الذين سيواصلون تعليمهم العالي بفرنسا .

ولكن عدد المقاعد المحدودة في المعهد الصادقي وبغيره من المعاهد الثانوية ، حتى انتهــاء الحرب العالمية الثانية ، سيحول دون ازدياد عدد التونسيين الحاذقين للعلوم الفنية والمتدربين على أساليب التفكير الغــربي .

إلا أن العدد القليل من التلامذة المتخرجين من المعهد الصادقي ومن بقية المعاهد الثانوية الأوروبية الموجودة بتونس ، وبالخصوص العدد القليل من المحرزين على شهائد الكليات والمدارس العليا بفرنسا ، سيكون كافياً لتمكيــن أولئــك التونسيين من القيام بدور هام جدا في بعض ميادين النشاط الثقافي والصحافي ، بوجه خاص .

على أنه مما لا شك فيه أن « الأدباء التونسيين » أعني أولئك الذين برزوا في ميادين الأدب والصحافة والتاريخ ، الــخ ... هم من المتخرجين من جامع الزيتــونة .

ذلك أن كثيرا من الصادقيين الذين واصلوا تعليمهم العالي بفرنسا وتشبعوا بالثقافة الفرنسية ، قد ظهر عليهم ، نتيجة لما تحصلوا عليه من ثقافة مزدوجة ، شيء من الفتــور ، بالنسبة لما كان الأدباء التونسيون يولونه في الماضي من عناية لآثار المفكرين المسلمين .

حيث أنهم كثيرا ما كانوا يلتجئون إلى اللغة الفرنسية للتعبير عن مقاصدهم ويستلهمون أفكارهم من الأغــراض

المستمدة من الأدب أو التاريخ الفرنسي أكثر مما يستوحونها من منابع الثقافة العــربية الاسلامية الأصلية .

كما أن تصورهم الحديث للعالم وسلم قيمهم الجديد وباختصار صلتهم العذبة والأليمة في نفس الوقت، بمختلف أشكال التفكير الأوروبي ، كل ذلــك يبدو أنه قد حرف خصوصية تلك الفكرة المتجذرة في أعماق التراث الثقافي الوطني وغير نقاوتها وطرافتها . ولقد نشأ عن ذلــك ، لدى الصادقيين ولدى النخبة المتكونة أساساً تكويناً غربياً، شيء من العقم في الميدان الأدبي والفني البحت . إلا أنهم قد استعاضوا عن ذلــك بطاقة عجيبة في الميدان السياسي وفي مجال التفنن في نشر الأفكار الاصلاحية المستوحاة من الغرب، وذلــك عن طريق الصحافة .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن بروز التأثيرات الأجنبية بصورة عنيفة لدى المثقفين الزيتونيين قد خلخل المفاهيــم الأدبية والفنية التقليدية ، كما أن عدم تلاؤم البعض منهم مع الواقع الجديد قد أسفر في بعض الأحيان عن الحد من الانتاج الثقافي وحتى تعطيله مرة واحدة .

وخلافاً للنخبة المتأثرة بالحضارة الغربية ، التي توقفت لديها ملكات الابداع والتعبير ، تحت تأثير الثقافة الأوروبية ،

فإن الأفكار الجديدة قد ساعدت الكتاب الزيتونيين – ونخص بالذكر منهم أبا القاسم الشابي والطاهر الحداد – على إثـراء أغراضهم الأدبية ومصادر تفكيرهم .

ذلـك أن انتصاب الفرنسيين بالبلاد التونسية واكتشاف العالم الغـربي قد مكنا كل من فكروا في عاهات مجتمعهم من إدراك قصور المفاهيم الدينية ونقص النظام التعليمي التقليدي .

ولقد شعرت النخبة التونسية على اختلاف أصنافها بضرورة إجراء اصلاحات في جميع الميادين ، وقليل هم المحافظون الذين يرفضون الاعتراف بالواقع المؤلـم .

فمنذ سنة 1881 استمدت الحركة الاصلاحية والدينية قوة جسيمة من تعاليم الشيخ محمد عبده وأتباعه ووجدت من الصحافة وسيلتها المثلى للتعبير عن رغائبهـا .

فمن سنة 1881 إلى الاستقلال احتلت الصحافة في الحياة الثقافية التونسية مكانة مرموقة . وقد استعملت الصحافـة السياسية أو الأدبية اليومية والأسبوعية والشهرية كأداة لنشر الأفكار الجديدة ، أكثر من الكتب التي يستوجب نشـرها تكاليف باهظة نظرا إلى قلة عدد المثقفين . ذلـك أن زهادة أسعار الصحف من جهة وتنوعها من جهة أخرى قد ساعدا

الصحافة على الاتجاه إلى عدد وافر من القـــراء وخاصة من بين سكان المدن ، بناء على فتح أعمدة تلك الصحف لكتابات السياسيين والأدباء والشعراء والمؤرخين والفلاسفة، على حد ســواء .

ومن ناحية أخرى فإن التحاليل التاريخية والأدبية والفلسفية هي في أغلب الأحيان ترديد لصدى ما يجري في البـــلاد من أحداث عند ظهورها . وتبعاً لذلـــك فإن اتصال تلك التحاليل بالواقع تزيد في أهميتها وفي قيمتها ، لدى القراء والكتاب .

كما أن أحسن الآثار الأدبية والتاريخية والاجتماعية الخ... تعتبر محاولات لتأييد إصلاح الأوضاع الذهنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهي تعكس من خلال أغراضهـــا المظاهر المتعددة للمعركة التي تشنها النخبة المثقفة ضد الوضع القديم والجديد على حد ســواء .

ومجمل القول إن القرائح كانت طوال العهد الاستعماري في خدمة المثل العليا السياسية والاجتماعية وان النشاط الثقافي سيكون في جميع مظاهره متسماً «بالالتــزام» .

* الحياة الثقافيـــة من سنة 1881 إلى سنة 1920 .

منذ انتصاب الحماية ، كانت أفكار المصلحين بالمشرق كالشيخ محمد عبدو والشيخ جمال الدين الأفغاني ، محل اهتمام

كافة المثقفين التونسيين من ذلك أن عددا من الزيتونيين أمثال بيرم الخامس ومحمد السنوسي ، قد انخرط في جمعية «العروة الوثقى» التي أسسها جمال الدين الأفغاني بمدينة كلكوتا في سنة 1882.

وفي شهر نوفمبر 1884 أدى الشيخ محمد عبدو زيارة أولى إلى تونس وألقى محاضرات بجامع الزيتونة وأجرى اتصالات مع الأوساط الثقافية والاصلاحية بالايالة التونسية.

فانتشرت أفكاره بين شيوخ الزيتونة وطلبتها المتفتحين لمختلف التأثيرات الواردة من المشرق العربي الاسلامي، كما نالت استحسان تلامذة المدرسة الصادقية، وقد تخرج الفوج الأول منهم في سنة 1882.

ولكن المبادىء الاصلاحية التي عبر عنها جمال الدين الأفغاني وتبناها أتباع جمعية «العروة الوثقى» بتونس، لم ترق لسلط الحماية، فانتهزت فرصة مظاهرة المرسى ومطالبة المتظاهرين بإعادة تنظيم المجلس البلدي بالعاصمة، لوضع حد لنشاط الجمعية المذكورة بتونس وإخماد صوت المصلحين التونسيين، خاصة وأن المعنيين بالأمر كانوا موظفين أو مدرسين يتقاضون جراياتهم من الدولة، وتبعاً لذلــك فقد اضطروا إلى تغيير أسلوب نشاطهم الاصلاحي ليكون متلائماً مع وضعهم الاجتماعي، وبناء على وجودهم تحت رحمة سلطة الحماية

فيما يتعلق بموارد عيشهم ، فقد رأوا من الضروري أن يضفوا على طريقة التعبير عن أفكارهم ، صبغة تكون مقبولة من السلط الفرنسية أي صبغة معتدلة .

ولقد ظهرت يوم 2 أوت 1888 أول جريدة غير رسمية باللغة العربية وهي جريدة «الحاضرة»، بإدارة أحد قدماء تلامذة المعهد الصادقي ، وهو المرحوم علي بوشوشة الذي استقال من مهامه الادارية ليتفرغ للصحافة . وقد تحصلت الجريدة على مساهمة عدد من رجال الاصلاح المشهورين امثال البشير صفر والشيخ سالم بوحاجب ومحمد السنوسي والضابط محمد القروي الذي هو من قدماء المدرسة الحربية بباردو .

وكان أسلوب الجريدة يشبه أسلوب جريدة «الرائد التونسي» قبل انتصاب الحماية . فافتتاحيات الشيخ محمد السنوسي كانت تكتسي طابعاً أخلاقياً واضحاً وكتاباته كانت تستند إلى شواهد مستمدة من القرآن والسنة أو من كتب الفقه ودواوين الشعر العربي ، وتبحث في أغراض ذات صبغة عامة أو أخلاقية ، وبأسلوب خطابي ومزخرف في أغلب الأحيان . وكانت مقالاته تحمل مثل هذه العناوين : الوحدة ــ الثقة ــ الحكمة ، وكانت ترمي دائماً إلى أغراض مثالية .

أما فصول علي بوشوشة فكانت تحوم حول الأوضاع السياسية وتستقي مادتها من الصحف الأوروبية الكبرى، الفرنسية أو الايطالية أو الأنقليزية، وتعلق على ما يرد فيها من أنباء .

وكان البشير صفر يحرر مقالات ذات طابع تعليمي، فكان يتناول بالدرس - مثلا - المؤسسات السياسية والاجتماعية بأروبا وتطور الدول الأوروبية الاجتماعي والظروف الجغرافية لذلك التطور. وكان تعبيره واضحاً تمام الوضوح وأسلوبه متقدا ودقيقاً، مما يدل على تأثر تفكيره تأثيرا واضحاً بالثقافة الغربية .

كما كان عدد من الشخصيات الأخرى ينشر «بالحاضرة» فصولا تبحث في مسائل أدبية أو تتناول مواضيع اصلاحية مثل محمد بلخوجة الذي كان يساهم في الجريدة بتحاليل تاريخية مركزا بالخصوص على ماضي العرب المجيد .

ولقد انتشرت الجريدة انتشارا واسعاً في الأوساط التونسية بالخصوص، وذلك بفضل رعاية الشيخ سالم بوحاجب، كما أن ادارة الحماية لم تناهضها نظرا إلى ما كانت تمتاز به من لهجة معتدلة وبناء على ما كان للحضارة الأوروبية من تأثير على مسيريها ومحرريها . ومن أجل ذلك فقد حظيت بتشجيع السلط الفرنسية بالايالة وفي مقدمتها الكاتب العام للحكومة رونيو و مدير العلوم والمعارف ماشوال .

وبالعكس من ذلك فقد تعرضت « الحاضرة » لتهجمات الوطنيين الذين كانوا لا يخشون ردود فعل الادارة، ونخص بالذكر منهم عبد الرحمان الصنادلي الذي عاش مدة طويلة بمصر وتتلمذ إلى الشيخ محمد بيرم الخامس، وهو الذي أصدر جريدة « الزهرة » في سنة 1889 واشتهر، منذ ظهور الجريدة، بنقده اللاذع للادارة الفرنسية والمشرفين على حظوظها وكل ما قامت به من أعمال في الايالة . وسرعان ما نجحت الجريدة نجاحاً باهرا وجلبت عددا كبيرا من قراء «الحاضرة» التي أصبحت تعتبر جريدة شبه رسمية . ولكنها عطلت في سنة 1896 فزاد ذلك في سمعة المشرفين عليها لدى الرأي العام التونسي .

إلا أن تأثير جريدة الزهرة كان إيجابياً حيث أنها أعادت الحماس إلى رجال الاصلاح المعتدلين وبالخصوص جماعة الحاضرة ، فما أن تعطلت جريدة الصنادلي حتى قرر المصلحون وعلى رأسهم البشير صفر تطبيق أفكارهم الاصلاحية في ميدان التعليم ، خصوصاً وقد وجدت تلك الأفكار آذاناً صاغية لدى المقيم العام روني ميي الذي شجع على إنشاء « الخلدونية » في سنة 1896 ، تلك المؤسسة الثقافية العصرية التي ستقوم بدور فعال ضمن الحركة الاصلاحية .

وبمناسبة تنظيم المعرض الاستعماري بمرسيليا انعقد هنالك مؤتمر في سنة 1906 دعي إليه محمد الأصرم رئيس الجمعية

الخلدونية وحسونة العياشي المحامي بسوسة . وقد نشر محمد الأصرم في مصنف جميع التقارير والمطالب التي قدمها للمؤتمر .
ومن بين الاجراءات التي اقترحها نشر اللغة الفرنسية بين الشبان التونسيين ومن ضمنهم تلامذة المدارس القرآنية ، وترفيع عدد التلامذة التونسيين بالمعاهد الفرنسية على اختلاف درجاتها وتشريك النخبة التونسية المكونة تكويناً غربياً في الدواليب الادارية الفرنسية التونسية ، وذلك في كنف الاحترام المتبادل لحقوق المجموعتين . ولكن هذه الاقتراحات لم تحظ بالقبول لا من طرف سلط الحماية ولا من طرف أغلبية المثقفين التونسيين من ذوي التكوين الزيتوني ، فبقيت حبرا على ورق .

كما أثارت قضية تطوير التعليم التونسي وتعصيره مناقشات حادة بعد مؤتمر شمال إفريقيا المنعقد بباريس في سنة 1908 ، وقد شارك فيه كل من البشير صفر ومحمد الأصرم وعبد الجليل الزاوش وخير الله بن مصطفى ومحمد بلخوجة والصادق الزمرلي والطاهر الأسود . وقد عارض التونسيون المتأثرون بالثقافة الغربية الأفكار التي بسطها خير الله بن مصطفى حول إصلاح المدارس القرآنية وتعميم ذلك النظام على سائر المدارس الابتدائية التونسية وعبر علي باش حانبة عن رفضه لتلك الأفكار رفضاً باتاً على صفحات جريدة «التونسي» مؤكدا على اعتقاده بأن

اللغة العربية غير قادرة على أن تكون أداة لتدريس العلوم الصحيحة .

وقد أراد خير الله بن مصطفى أن يبرهن على صحة نظرياته فأحدث مدرسة حرة أطلق عليها اسم «المدرسة القرآنية العصرية» يستعمل فيها التلامذة الكتب المدرسية العربية المطبوعة بمصر . وقد أحدثت مدارس أخرى على شاكلتها مثل «المدرسة العرفانية» التي أنشأتها الجمعية الخيرية الاسلامية بتونس .

ولم يكن إنشاء «المدارس القرآنية العصرية» بالمحاولة الفاشلة ، حيث أنها توفقت إلى تلقين عدد لا بأس به من التلامذة التونسيين تعليماً عربياً متيناً ، ولكن ذلك لم يكن كافياً للنهوض بأولئك الشبان من الوجهة الثقافية . وذلك لأن حذق اللغة الفرنسية منذ الصغر كان يعتبر أمرا ضرورياً بالنسبة للتونسيين الراغبين في مواصلة تعليمهم بالمعاهد الفرنسية الثانوية والعليا. وقد تبين أن الطريقة التي اتبعتها المدارس الابتدائية الفرنسية العربية والمعهد الصادقي ، هي أجدى الطرق الممكنة في ذلك العهد .

هذا وقد شهد النشاط الصحفي تطورا ملحوظاً بعد إلغاء الضمان المالي في سنة 1901 . فتعددت الجرائد اليومية والمجلات الدورية التي لا تقتصر على نشر الفصول بل تنشر أيضاً البحوث الأدبية النقدية والشعر والدراسات التاريخية والرحلات .

من ذلــك أن جريدة « الصواب » قد فتحت أعمدتها لعدد من الكتاب البارعين أمثال محمد بن الامين الخلصي الذي نشر سلسلة من الفصول بعنوان «حديث مع الراية » عبر فيها عما يعانيه وطنه المحتل من مصائب وآلام وذلــك عند رؤية العلم الفــرنسي يرفــرف على العاصمة .

وكانت « الحاضرة » تقوم بنشر قصائد للشيخ محمد النخلي ورحلات -علي الورداني بإسبانيا ومحمد بلخوجة بباريس التي زارها في سنة 1900 بمناسبة المعرض الدولي . وقد نشرت رسائله فيما بعد بالمطبعة الرسمية التونسية وهي تمتــاز بأسلوب مفخم ومزخرف يتماشى مع الذوق الأدبي السائد في عصور الانحطــاط .

وكان محمد بلخوجة الكاتب المعين للأوساط الرسمية ، فهو الذي يتولى بأسلوبه المعهود وصف الحفلات والاستقبالات التي تنظم بالبلاط الملكي ونشر تراجم الذوات البارزة في ذلك العصر .

ونشرت مجلة « السعادة العظمى » هي أيضاً القصائد الشعرية والرحلات وبالخصوص رحلة صاحب المجلة الشيخ الخضر حسين إلى الجزائر في سنة 1906 . كما خص المؤلف جريدة « الزهــرة » في سنة 1912 بانطباعاته عن الرحلة التي قام بها إلى كل من مصــر وسوريا وتــركيا .

وباستثناء البحوث والقصائد والفصول المنشورة بالجرائد، فلم تنشر كتب تونسية ذات قيمة رغم ارتفاع عدد المطابع بالعاصمة . ولنشر مع ذلك إلى ديوان الشعر الذي نشره صالح السويسي في سنة 1911 بعنوان «زفرات الضمير». وقد عبر فيه عما يشعر به من حزن عندما يشاهد الوضع الذي أصبح يتخبط فيه العالم الاسلامي .

وكان التحسر على ماضي الحضارة العربية المجيد والتألم على ما يعانيه العصر الحاضر من بؤس، موضوع قصائد محمد الحشايشي الذي لم يكن أسلوبه في مستوى قريحته. وكانت المصنفات القديمة التي تبحث في التاريخ العربي والمغربي والأندلسي، تنشر أكثر من المؤلفات الجديدة .

كما أن الأدب القومي ما زال محصورا في المفاهيم والألفاظ التقليدية .

أما القراء فقد كانوا يطالعون بوجه خاص مؤلفات الكتاب المصريين المعاصرين الذين استمالوا النخبة التونسية بفضل ما كانوا يمتازون به من قريحة متجددة لا تنضب . فكانت مؤلفات أحمد أمين وحافظ ابراهيم وأحمد شوقي تروي غليل الراغبين في مطالعة ما يجد من جديد . وقد كان الأدب المصري الحديث يسيطر سيطرة حقيقية على أفكار المثقفين التونسيين .

على أن بعض التونسيين مازالوا مستمرين على إجراء البحوث التاريخية والأدبية ، ففي سنة 1912 أصدر المؤرخ حسن حسني عبد الوهاب كتابه «بساط العقيق في حضارة القيروان وشاعرها ابن رشيق» كما كان ينشر بحوثه في العديد من المجلات العربية والفرنسية و «المجلة التونسية» (الناطقة بالفرنسية) بالخصوص، ويساهم بدراسات وتحاليل تاريخية ممتازة .

وأصدر في سنة 1914 كتاب «خلاصة تاريخ تونس». وهو تلخيص عملي ومفيد لتاريخ البلاد التونسية .

أما في ميدان المسرح فقد تميز نشاط التونسيين بإحداث جمعية «النجم التمثيلي» في سنة 1908 . وقد مثلت في سنة 1909 رواية للمؤلف المصري نجيب الحداد بعنوان «صلاح الدين الأيوبي» . فنالت المسرحية اعجاب الجمهور التونسي ولفتت نظر الصحافيين التونسيين وساعدت على ابراز بعض المواهب في هذا الميدان ؛ من ذلك أن الشيخ عبد العزيز الثعالبي قد أنشأ في سنة 1910 جمعية مسرحية اطلق عليها اسم «جمعية الآداب». كما تكونت في السنة الموالية جمعية مسرحية أخرى باسم «جمعية الشهامة العربية». وفي سنة 1911 ظهرت أول رواية مسرحية عصرية بقلم تونسي وهي «السلطان بين جدران يلدز» لمؤلفها محمد الجعايبي .

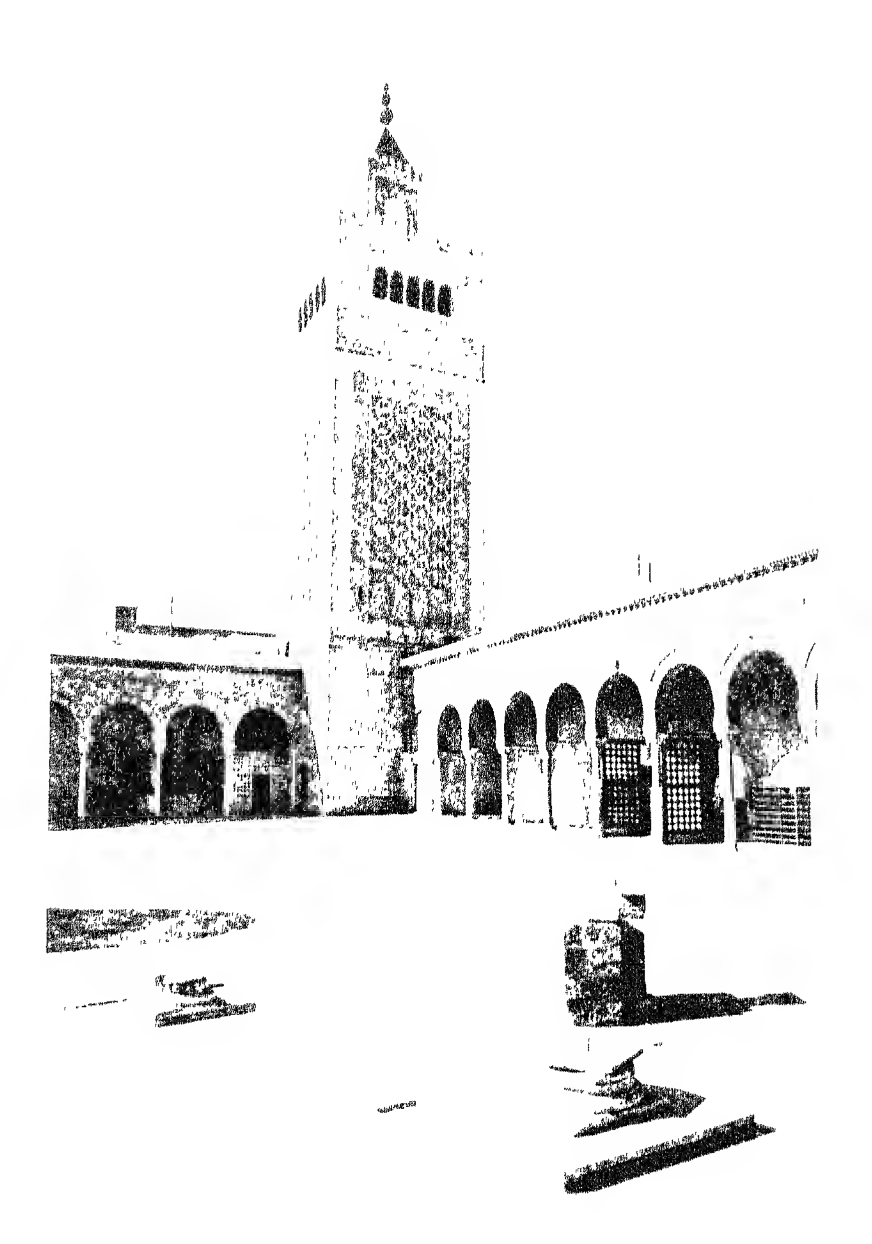
* المجادلات والمنازعات : «قدماء الصادقية» و «الخلدونية».

لقد رغّب تطور الصحافة التونسيين في الجدال والمنازعات، لا فحسب في الميدان السياسي، بل كذلك في الميدان الثقافي. وقد ساهمت تلك المجادلات الصحفية في تطوير حركة النقل والتعريب. وبناء على ذلك فقد تأثر التفكير والتعبير العربيين بالأساليب الفكرية وفنيات التحليل الأوروبية الخالصة، بل حتى بالأسلوب الفرنسي. فعدل الصحافيون التونسيون شيئاً فشيئاً عن الأسلوب التقليدي المفخم والمزخرف وعن المحسنات البديعية والاستشهادات المطولة واتجهوا نحو الأسلوب المباشر المتين والمتقد والمعبر عن أعماق الفكر بدون مراوغة ولا حشو. وبدأ يبرز في آثار الكتاب التونسيين التفكير والشعور، وتخلصوا من الشوائب التي كانت طاغية على الأسلوب العتيق. وأخذت تتنافس، في لغة أكثر فأكثر صفاء، النزعات المختلفة على صفحات الجرائد اليومية والصحف الأسبوعية، بخصوص أحداث ومشاكل الساعة كقضية المدارس القرآنية واضطرابات طلبة الجامعة الزيتونية وتطور التعليم إلى غير ذلك... وقد حمي وطيس المعركة القلمية بين جريدة «التونسي» لسان حركة الشبان التونسيين التي ظهرت في سنة 1907 باللغة الفرنسية ثم صارت تصدر باللغتين العربية والفرنسية ابتداء من سنة 1909

وبين جريدة « الزهرة » وجريدة « مرشد الامة ». حيث برز بالخصوص الشيخ محمد مناشو .

وقـد أسفرت الخلافات التي كانت تكتسي بالخصوص صبغة ثقافية ، عن قيام قدماء طلبة فرنسا الذين زاولوا تعليمهم الثانوي بالمعهد الصادقي ، بتأسيس «جمعية قدماء المدرسة الصادقية » في سنة 1905 . وقد رسمت الجمعية من بين اهدافها نشر الثقافة الغربية والتقدم الثقافي في الأوساط الجماهرية والعمل على تغيير العقليات وإصلاح الأوساط الاجتماعيـة والمؤسسات . وتوجد من بين مؤسسي الجمعية شخصيات تنتمي لقطاع المهن الحرة كالمحامين من أمثال عبد الجليل الزاوش وأحمد الغطاس وحسن القلاتي وعلي باش حانبة والأطباء من أمثال حسين بوحاجب وأحمد الشريف ومترجم عدلي هو السيد خير الله بن مصطفى .

وقد دعت الجمعية عددا من الكتاب والصحافيين المشهورين لالقاء محاضرات حول مواضيع مختلفة بنادي قدماء المدرسة الصادقيـة . وحرص أعضاء الجمعيـة في أول الأمر على اضفـاء طابع خاص على نشاطهم بالنسبة لتلامذة الزيتونـة والخلدونية ، ثم سعوا شيئاً فشيئاً إلى ربط علاقة متينة بزملائهم الزيتونيين، وذلـك بإيعاز من السيد خير الله بن مصطفى الذي



جامع الزيتونة المعمور
(منشورات كاهية)

ساعد على توسيع نطاق أنشطة الجمعية، وذلك بدعوة بعض المدرسين الزيتونيين لالقاء محاضرات في شتى المواضيع على منبر جمعية قدماء الصادقية ، وقد أقبل جمهور كبير من المستمعين على «مسامرات» بعض المدرسين الاصلاحيين أمثال الشيوخ الطاهر بن عاشور ومحمد النخلي ومحمد الأخضر حسين .

وسعت جمعية الخلدونية - على غرار جمعية قدماء الصادقية، إلى تنظيم «مسامرات» قام بإلقائها عدد من الكتاب والصحافيين مثل حسن حسني عبد الوهاب ومحمد الأخضر حسين .

ويتضح من ذلك أن الصادقيين والزيتونيين قد استطاعوا أن يتلاقوا ويتعاونوا مع بعضهم بعضاً سواء داخل الجمعية الخلدونية أو ضمن جمعية قدماء الصادقية ، وذلك للنهوض بالثقافة القومية في جميع مظاهرها .

* الحركة الثقافية من سنة 1920 إلى سنة 1938

لقد تسبب إعلان حالة الحصار في سنة 1912 واندلاع الحرب العالمية الأولى في وضع حد للنشاط الثقافي والصحافي بوجه خاص؛ وذلك بصورة تكاد تكون مطلقة .

ولم يتم رفع الاجراءات الموجهة ضد الصحافيين إلا في شهر مارس من سنة 1920 .

وقد كان ظهور الصحف والمجلات بعدد وافر ابتداء من ذلك التاريخ، دليلا قاطعا على ما يتسم به الفكر التونسي من حيوية .

ذلـك أن عددا أكبر فأكبر من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية المتعددة النزعات قد برز للوجود . فمنذ شهر أوت1920 أصدر الشيخ عبد العزيز الثعالبي مجلة «الفجـر» للتعبير عن آرائه حول ما يراه من تغييرات ينبغي ادخالها على العقليات وعلى المجتمع التونسي . في حين اتجهت جريدة «الزهرة» اتجاهاً مناهضاً للاصلاحيين والدستوريين. بينما فتحت جريدة «النهضة» أعمدتها للصحافيين الاصلاحيين .

وبالنسبة للصحف الناطقة باللغة الفرنسية ، فقد كانت جريدة «صوت التونسي» التي أسسها الشاذلي خيـر الله تعبر عن آراء الشـق المعتدل من الدستوريين . أما جريدة «العمل التونسي» التي ظهرت في أول نوفمبر 1932 فقد كانت لسان حال الشبان الدستوريين الذين يناضلون من أجل تغيير أساليب الحزب الحر الدستوري، نخص بالذكر منهم الحبيب بورقيبة – مدير الجريدة – والطاهر صفر ومحمود الماطري والبحري قيقة . وبعد الانشقاق الذي حصل في صفوف الحزب في سنة 1934 ، أصبحت جريدة «العمل» الناطق الرسمي باسم الحزب الدستوري الجديد. بينما أصدر الحزب الدستوري القديم جريدة «الارادة». وقد برز فيها

بالخصوص الصحافيان محمد المنصف المنستيري ومحي الدين القليبي الذي كان أنشأ في سنة 1921 جريدة «الأمة».

كما أزدهرت الصحافة الأدبية في ذلك العهد، ونخص بالذكر منها مجلة «العالم الأدبي» التي أنشأها زين العابدين السنوسي في سنة 1930 وبرز فيها بالخصوص محمد الحليوي ومحمد البشروش وأبو القاسم الشابي وغيرهم.

وقد سهرت المجلة على نشر بحوث تحليلية ممتازة في شتى مجالات الأدب والفلسفة والتاريخ وقامت في الثلاثينات بدور فعال في النهوض بالأدب التونسي.

أما صحيفة «النديم» الهزلية التي أصدرها الشاعر حسين الجزيري فقد نالت حظوة كبيرة لدى الأوساط الشعبية. ولكن أسلوبها المحافظ والمنغلق ومناهضتها للدستوريين الجدد قد كانا سبباً في ابتعاد عدد من القراء عن مطالعتها.

وكانت «المجلة الزيتونية» لسان حال مشائخ الزيتونة تنشر فصولا تبحث في أغراض مختلفة ولكنها ترتكز أولا وبالذات على المواضيع الفقهية وتهتم من حين لآخر بالمواضيع التاريخية مثلا.

وبعد توقف دام ثماني سنوات، استعادت جمعية قدماء الصادقية نشاطها في سنة 1920 برئاسة الاستاذ حسن حسني عبد الوهاب.

وأصدرت مجلة بعنوان «المجلة الصادقية» يشرف عليها محمد السعيد الخلصي . ولكنها توقفت عن الظهور بعد صدور الأعداد الثلاثة الأولى .

ويتمثل نشاط جمعية قدماء الصادقية بالخصوص في المحاضرات المتعددة التي كانت تنظمها بمقر الخلدونية الكائن بسوق العطارين ، ثم بمقرها الخاص بنهج دار الجلد .

وقد استجاب الشيخ العربي الكبادي والأستاذ عثمان الكعاك والشيخ الشاذلي خزندار لدعوة الجمعية فالقوا محاضرات على منبرها حول مواضيع أدبية بوجه خاص .

كما نظمت الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية محاضرات وملتقيات لاحياء ذكرى بعض أعلام التاريخ التونسي وتخليد بعض فترات من الماضي العربي الاسلامي . من ذلك مثلا ، أن الجمعية الخلدونية قد قامت في شهر فيفري 1932 بإحياء الذكرى المائة بعد الألف لوفاة المؤرخ القيرواني أبو العرب التميمي ، كما أحيت بعد ذلك بقليل ذكرى مرور 1300 سنة على تأسيس مدينة القيروان . وقد كانت تلك الذكرى مناسبة استغلها عدد من الشعراء والمؤرخين والكتاب لالقاء محاضرات حول ذلك الموضوع بالمدن التونسية الكبرى وخاصة بالعاصمة .

وفي شهر أفريل 1932 نظمت الخلدونية أسبوع ابن خلدون، وذلك للاحتفال بمرور 600 سنة على ميلاد المؤرخ التونسي الكبير . فنشرت عدة فصول وتحاليل نقدية وأشعار وخطب مختلفة لابراز آثار ابن خلدون وتراثه الثقافي.

ومن ناحية أخرى فقد كانت المؤسسات الثقافية التونسية تنتهز كل الفرص المتاحة – ما استطاعت إلى ذلك سبيلا – للتأكيد على الروابط التي تجمع بين المثقفين التونسيين وبين إخوانهم في المشرق ، من ذلك مثلا أن تظاهرات ثقافية قد نظمت في سنة 1930 بمناسبة وفاة محمد المويلحي مؤلف «حديث عيسى بن هشام » كما احتفل في سنة 1932 بذكرى وفاة حافظ ابراهيم وفي سنة 1933 بذكرى وفاة أحمد شوقي .

وابتداء من سنة 1932 أصبحت تنظم كل أسبوع بانتظام المحاضرات والندوات في مقر الجمعية ، حيث يتولى أحد الأعضاء إلقاء محاضرة ، يتلوها نقاش كثيرا ما يثير الخصام بين المحافظين والمصلحين، وتظهر أصداؤه على صفحات الجرائد والمجلات . وبمناسبة احد هذة الملتقيات الأدبية ، القى الشاب أبو القاسم الشابي محاضرته الشهيرة «الخيال الشعري عند العرب »، حيث أكد على خلو الشعر العربي من الخيال وتأثره «بالمادية » المثبطة للعزائم . وقد تولت مطبعة العرب نشر تلك

المحاضرة التي أثارت مجادلات حادة، وأجمعت جلّ الصحف على إدانة الشاعر الشــاب .

وفي سنة 1932 أنشأت الجمعية الخلدونية شبه «مجمع أدبي» يتردد عليه الأدباء لعرض أفكارهم في شكل مناقشات ومحاضرات .

كما كانت تحرص على تنظيم اجتماعات عامة بمناسبة زيارة بعض الشخصيات الأدبية أو العلمية أو السياسية من العالم العربي أو رجوع احدى الشخصيات التونسية من رحلتها إلى بعض الأقطار العربية . وتخصص تلك الاجتماعات لالقاء القصائد أو عرض الأفكار على الحاضرين .

وقد كان هذا «النشاط المجمعي» موازيا للعمل المستمر الذي تقوم به الخلدونية والمتمثل في القاء سلسلة من الدروس اليومية في مختلف الميادين الأدبية والعلمية . حيث كان عدد من المؤرخين أمثال الاستاذ عثمان الكعاك والأدباء أمثال الشيخ العربي الكبادي يلقون دروسهم على عدد كبير من المستمعين .

وهكذا نرى أن الثلاثينات قد كانت سنوات خصبة سواء من الناحية الأدبية أو من الناحية السياسية .

ففي سنة 1930 أصدر الطاهر الحداد كتابه الهــام عن المرأة التونسية تحت عنوان «امرأتنا في الشريعة والمجتمع»، وقد أشار المؤلف في هذا الكتاب الثوري – بأتم معنى الكلمة – إلى

ضرورة التوفيق بين أحكام الشريعة الاسلامية وبين تطور المجتمع .

كما انتقد نظام تعدد الزوجات وعدم التساوي في الارث بين الرجل والمرأة واقترح في هذا المجال إجراء اصلاحات تأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في العقليات بالنسبة للمجتمعات المتحضرة. ووصف من ناحية أخرى الوضع الشاذ الذي أصبحت عليه البنت المسلمة في الوسط الذي تعيش فيه من تاريخ ولادتها إلى تاريخ زواجها ، مبيناً ما يكتسيه ذلك الوضع من فراغ وعدم جدوى .

وقد أثار كتاب الطاهر الحداد - مثل كتاب الشابي - سخط المحافظين ولا سيما الأوساط الدينية التي طالبت - بدون طائل - بتحجيره .

وأدانت لجنة المشائخ المحافظين (1) الكتاب ومؤلفه الذي نزعت منه الشهائد المسلمة إليه من جامع الزيتونة .

وقد كانت مثل هذه الحادثة محل تعاليق الصحف على مختلف مشاربها، كما أثارت مناقشات لدى كافة الصحفيين.

---

1) كان المشائخ التابعون للمذهب المالكي أشد تهجماً على الحداد من المشائخ الحنفيين . إلا أن الشيخ الحنفي محمد الصالح بن امراد قد تميز برده على المؤلف في كتابه الذي أصدره تحت عنوان « الحداد على امرأة الحداد » .

فبينما ساندت مجلة «العالم الأدبي» وجريدة «الزمان» الطاهر الحداد، تهجمت عليه بشدة «الزهرة» و «النهضة» و «مرشد الأمة» ووجهت إليه مختلف الاتهامات.

إلا أن تيارات التجديد قد شملت مختلف الميادين الفكرية بغية تشبيب العقليات والأفكار. ذلك أن الثلاثينات قد شاهدت تدفق الفئات الشابة من الشعب التونسي، حيث بدأت تظهر آثار التشبيب الديمغرافي فيما بين 1920 و 1936 وأصبحت النخبة المثقفة تضم أكثر فأكثر الشبان الصادقيين والزيتونيين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 35 سنة. والجدير بالملاحظة أن تلك الأجيال الجديدة كانت تفكر - في غالب الأحيان - تفكيرا يختلف عن تفكير الأجيال السابقة في مختلف الميادين، كما أن طريقة عرض المشاكل والأساليب المتوخاة لحلها كانت تمتاز أكثر فأكثر بالطرافة والجرأة والتحرر.

أجل! إنه مازالت توجد كتلة من المحافظين تتمثل في أغلبية مشائخ الزيتونة وقدماء الموظفين أو الكتاب الذين أفل نجمهم، ولكن أفواج الشباب الصاعد المثقف، سوف تغمرهم في أقرب الآجال وتتمكن من استمالة عطف الجماهير الشعبية.

على أن الشبان التحرريين ليسوا بثوريين، حيث إننا لا نجد في أي ميدان من ميادين النشاط الثقافي، ولدى أي كاتب

أو شاعر أو مثقف، فكرة التخلي عن الماضي كلياً وجذرياً. ولا نجد أي أثر للفكرة الثورية في كتابات أو سلوك النخبة المثقفة الجديدة. بل هناك رغبة في تغيير الأوضاع في نطاق تطور يأخذ بعين الاعتبار ما يشهده الغرب من تقدم وما له من أثر ناجع على الأفكار. ذلك أن المثقفين التحرريين والاصلاحيين في معظمهم وعلى اختلاف أنواع تكوينهم، حريصون على المحافظة على ما تتسم به شخصيتهم الوطنية من مميزات. وقد أكدوا على هويتهم العربية الاسلامية من خلال ما يكتبونه في شتى مجالات المعرفة من تاريخ وأدب وفلسفة، مقرين العزم على الاحتفاظ بالروابط التي تشدهم إلى ماضيهم والقضاء على المركبات المولدة للكبت والتي تبث الشك في الضمائر واحياء مظاهر الشخصية التونسية.

على أن إثبات تلك الشخصية، عن طريق التاريخ والآداب والفنون والقومية السياسية، لا يمنع أبدا من استيعاب المؤثرات الأجنبية على مختلف أنواعها سواء كانت غربية أو شرقية، تلك المؤثرات التي تسعى إلى إثراء أو اصلاح الهياكل التقليدية، وتغيير العقليات وأنماط العيش والتفكير.

وبناء على ذلك فإن دوام المعطيات الأساسية للشخصية يقتضي – في نظر النخبة المتأثرة بالثقافة الغربية بالخصوص – تلقي كل ما يرد من الغرب والشرق من عطاء.

ذلك أن النخبة التونسية الجديدة ـ بموجب موقع بلادها الجغرافي في ملتقى الأفكار والمؤثرات ـ لم تكن لا متحجرة ولا ثورية ، فهي ترفض المذاهب العقائدية والمبادىء الطائفية والظلم وعدم المساواة التي أقيم عليها نظام الحماية وهي تعلن منذ سنة 1881 عن تمسكها بالحضارة العربية الاسلامية المتجددة على الدوام بالمفاهيم والوسائل الفنية التي أتت بها الحضارة الغربية .

وقد كانت آثار تلك الحضارة ماثلة للعيان إثر الحرب العالمية الأولى في جميع ميادين النشاط الثقافي ، من ذلك مثلا أن المثقفين التونسيين قد أكثروا من نقل الكتابات الفرنسية إلى اللغة العربية وخاصة القصص التي نشر بعضها بمجلة «البدر» ، وقد اقتبسوا الكثير من الفن القصصي الفرنسي . فألف محمد الحبيب قصصاً مستوحاة من الأحداث السياسية واقتبس أحمد خير الدين مواضيع قصصه من الواقع الاجتماعي . كما نشرت «العالم الأدبي» عدة قصص لمؤلفين مجهولين . ولكنها نشرت أيضاً قصصاً بقلم مؤلفين لا معين أمثال أبي القاسم الشابي صاحب قصة «روح ثائرة» ومصطفى خريف مؤلف قصة «دموع القمر» .

وشهد المسرح حركة جديدة لافتة للنظر بعد رفع حالة الحصار . وفي هذا المجال أيضاً عمد المؤلفون التونسيون إلى ترجمة بعض المسرحيات الأوروبية وخاصة منها الفرنسية .

ومن ناحية أخرى فقد قدم إلى تونس الفنان المصـــري جورج أبيض الذي أنشأ فرقة تمثيلية جديدة هي «جمعية التمثيل العربي». وقد مثلت عدة مسرحيات أغلبها كان منقولاً من اللغات الأجنبية .

وفي سنة 1924 تأسست فرقة جديدة باسم «السعـادة» وأصبحت الجمعيات المسرحية تمثل أكثر فأكثر المسرحيات المؤلفة من طرف التونسيين ولم تعد تقتصر على المسرحيات المترجمة. وقد ألف الكاتب محمد الحبيب عدة مسرحيات باللغة العربية مثل «الواثـق بالله الحفصي» و «فتح فارس» أو روايات مستوحاة من الواقع التونسي مثل مسرحية «جيل اليوم» المكتوبة باللغة الدارجة .

وكان قدوم فرقة «رمسيس» المصرية إلى تونس بإدارة يوسف وهبي، منشطاً للمسرح التونسي. أما مصطفى صفـر ـ شيخ مدينة تونس ـ الذي قام بدور كبير للمحافظة عـلى التراث الموسيقي التونسي في إطار جمعية الرشيدية ـ فقد حرص على توحيد مختلف الفرق التمثيلية التونسية وأنشأ في سنة 1939 جمعية «الاتحاد المسرحي» التي أصبحت تمثل أكثر فأكثـر المسرحيات المكتوبة باللغة الدارجة .

وفي سنة 1938 أنشأ محمد الحبيب جمعية «الكوكب التمثيلي» التي سهرت على تمثيل مسرحيات مؤسسها مثل مسرحية

«الزوجة الثائرة» أو المسرحيات التي يكتبها بقية المؤلفين التونسيين مثل مسرحية «ولادة وابن زيدون» لعبد الرزاق كرباكة و «المعز الصنهاجي» و «الحكم الأموي» لخليفة السطنبولي .

أما الشعر فقد برز فيه بالخصوص - فيما بين الحربين - أبو الحسن بن شعبان والهادي المدني والشاذلي خزندار ومصطفى آغا وحسين الجزيري، وهو أولا وبالذات شعر مناسبات . من ذلك مثلا أن الشاعر الشاذلي خزندار كان ينظم قصائده بمناسبة التتبعات التي يتعرض لها الوطنيون الدستوريون أو بمناسبة رجوع المبعدين السياسيين أو إرسال وفود وطنية إلى الخارج أو إحداث هيئات أو جمعيات أدبية أو تمثيلية . أما الشاعر مصطفى آغا الذي كان متجردا عن الواقع التونسي فقد ترك عدة قصائد فلسفية واشتهر حسين الجزيري بشعره الهجائي والهزلي . وبرز في الشعر الوجداني محمد السعيد الخلصي وعبد الرزاق كرباكة وخصوصاً أبو القاسم الشابي .

وقد ولد هذا الشاعر في سنة 1909 بالشابة قرب مدينة توزر في عائلة مثقفة . حيث زاول أبوه الشيخ محمد الشابي دراسته بجامع الأزهر بالقاهرة ثم تولى القضاء الشرعي في جهات مختلفة من الايالة التونسية (كقفصة وقابس - وتالة ومجاز الباب) . وقد مكن كل ذلك الشاب أبا القاسم من التعرف على قسم كبير

من البلاد التونسية . وقد زاول التعليم الابتدائي باللغة العربية والتعليم الثانوي بجامع الزيتونة الذي التحق به في سنة 1920 . وأقام بعدد من مدارس سكنى الطلبة المجاورة لجامع الزيتونة . وإلى جانب التعليم بجامع الزيتونة كان الشابي يتردد بانتظام على مكتبة « قدماء الصادقية » ومكتبة « الخلدونية » حيث تسنى له مطالعة مؤلفات الكتاب والشعراء العرب القدماء ودواوين الشعراء المصريين والسوريين واللبنانيين وبالخصوص شعراء المهجر (أمثال ميخائيل نعيمة و جبران خليل جبران ...)، كما اطلع على الأدب الأوروبي عن طريق الترجمة واعجب بشعر لامرتين الفرنسي وجوته الألماني ، وقد كانت أشعارهما المتعلقة بالطبيعة والحب ، اكتشافاً حقيقياً بالنسبة إليه .

وتردد باستمرار على النوادي الأدبية والخلدونية وجمعية قدماء الصادقية واشتهر منذ حداثة سنه بميله إلى الغرب (أفكاره وأدبه وفنونه) وبتعلقه بالأفكار الاصلاحية في الميدان الاجتماعي والثقافي .

وقد ظهرت أول قصيدة للشابي في سنة 1924 ثم تتابعت قصائده البديعة التي تشدو بحبه العذري . ونشرت « النهضة » منذ سنة 1920 في صفحتها الأدبية الاسبوعية عددا من قصائده . وفي السنة الموالية أحرز على « التطويع » وهي شهادة انتهاء الدراسة الثانوية بجامع الزيتونة ثم التحق بالمدرسة التونسية للحقوق .

والتقفته بعد ذلــك حركة اصلاح التعليم الزيتوني، فانتخب في ديسمبر 1928 رئيساً «للجنة اصلاح التعليم بجامع الزيتونة» وناضل نضالا مستميتاً لاعادة تنظيم ذلــك التعليم .

وفي أول فيفري 1929 القى محاضرته الشهيرة حول «الخيال الشعري عند العرب» وتولى نشرها بفضل الاكتتاب .

وعلى إثر وفاة والده (سبتمبر 1929) تزوج بمسقط رأسه الشابة بالجريد وأنجب ولدين .

ولقد نغصت الآلام الجسدية والمعنوية آخــر حيــاته، حيث بدأت تظهر عليه آثار المرض الذي سيؤدى بحياته، منذ سنة 1930 . وأوهنت الأزمات المتتالية بدنه كما أثرت فيه تأثيرا عميقاً تهجمات منتقديه . ولكنه لم يتوقف عن الانتاج وكانت مجلة «أبولو» المصرية تنشر تباعاً على صفحاتها أشعــاره التي ستبنى عليها شهرته وستنشر بعد مرور عدة سنوات على وفاته في ديوان «أغاني الحياة» .

وتوفي أبو القاسم الشابي يوم 9 أكتوبر 1934 بالمستشفى الايطالي بتونس وقد بلغ 25 سنة من العمــر .

ويمثل أبو القاسم الشابي والطاهر الحداد ثورة الشباب المثقف التونسي على الأوضاع القديمة، الأول في الميدان الأدبي والثاني في الميدان الاجتماعي – وتعتبر مواقف هذين الرجلين حدثاً

هاماً بالنسبة لمجتمع تسوده الاتباعية وتنظم التقاليد نشاط الأفراد بجميع جزئياته . ولقد تم ذلــك في نفس الوقت الذي ظهر فيه على الساحة الشبان التونسيون من ذوي الثقافة الغربية الذين سيمسكون بمقاليد الحركة الوطنية (أمثال الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر). والجدير بالملاحظة أن سنة 1934 : هي السنة التي توفي فيها الشابي وهي أيضاً السنة التي شهدت ميلاد الحزب الحر الدستوري الجديد في مؤتمر قصر هلال . ذلك أن أهم التيارات الفكرية السياسية والأدبية والاجتماعية وغيرها ...... قد هبت عليها نفس الريح : الا وهي ريح الحرية .

* الحركة الثقافية من سنة 1936 إلى سنة 1956 .

لقد جندت أحسن المواهب أثناء هذه الفترة في المعركة الرامية إلى التحرير الوطني . وبما أن التعبير عن الأفكار يتم بالخصوص بواسطة الصحف والمجلات ، فإن مختلف التيارات الفكرية ستشهد نفس المصير المضطرب الذي عرفته الصحافة . وسينعكس تتابع القمع والتحرر المرتبط بتقلبات السياسة الاستعمارية الفرنسية ، على حجم وخصائص الانتاج الفكري التونسي . ذلك أنه ، بعد سنوات القمع الحالكة التي استمرت من سنة 1934 إلى سنة 1936 ، شهدت الصحافة التونسية والانتاج

الأدبي فترة جديدة من الازدهار على اثر ارتقاء الجبهة الشعبية للحكم بفرنسا وتعويض المقيم العام الفرنسي بيروتون بأرمان قيـــون .

وقد برزت أثناء تلك الفترة مجموعتان :
مجموعة الأُدباء الذين يجتمعون بمقهى «تحت السور» (في ملتقى نهج باب سويقة ونهج الحلفـــا) والمعروفون باسم «جماعة تحت السـور» . وهي تضم عددا من الأُدباء الرافضين الذين تميـزوا برفضهم للأخلاق التقليدية وتحررهم من كل تبعية اجتماعية .

وقد كانوا يعيشـون عيشة بوهيميـة ويخالطون الرسامين (من أمثال جـلال بن عبد الله) والمغنيـن المحترفين والهواة (الرشيدية) ورجال المسرح، ويعبرون عن أفكارهم باللغة العربية الفصحى واللغة الدارجة .

ونخص بالذكر منهم علي الدوعاجي صديق الشابي والحداد، وقد اشتهر بالنقد الفكاهي وأصدر كتابه «جولة بين حانات البحر الأبيض المتوسط» الذي أفاض فيه القول حول ملذات أروبا بنسائها وحاناتها وملاهيها ...

ومحمد العريبي الشاعر والكاتب ومؤلف الأغاني والمتبني لأفكار مناقضة لأفكار الشابي الرومنسية . وقد تفنن شعره في وصف السآمة الغادرة التي هي جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية .

ومصطفى خريف شاعر الرثاء الممتاز . وعبد الرزاق كرباكة الشاعر العاطفي والمؤلف الغنائي والكاتب المسرحي (فهو مؤلف مسرحية ولادة وابن زيـدون) .

ويقع التعبير أيضاً عن أفكار الرفض عبر مجموعة كبرى من الجرائد الهزلية التي وجدت في الفنان عمر الغرايري رسامها الكاريكاتوري البارع ، نذكـر من بينها جريدة «السـرور» لصاحبها علي الدوعاجي وجريدة «الشباب» التي أصدرها محمود بيرم التونسي وجريدة «السـردوك» التي ظهرت بعد تعطيل «الشباب» وجريدة «صبرة» التي يشرف على تحريرها محمد العريبى .

والجدير بالملاحظة أن أغلب جماعة «تحت السور» كانوا ينشرون فصولهم بجريدة «الزمان» التي ساهم في بعثها محمد بدرة وتولى التحرير فيها محمود بيرم التونسي عند قدومه إلى تونس قبل إصدار جريدة «الشباب» . كما كانوا يذيعون أحاديثهم الأدبية والفنية بمحطة الاذاعة التونسية . وكانوا ينتجون باللغتين العربية الفصحى والدارجة ، فيؤلفون المسرحيات والأغاني ويحررون المقالات بلغة في متناول عموم المستمعين وحول مواضيع متصلة بالحياة الاجتماعية .

أما المجموعة الثانيـة فكانت تضم شخصيـات تنتمي بالخصوص لأسرة التعليم : من صادقيين أمثال علي البلهـوان

ومحمود المسعدي وزيتونيين أمثال أحمد خير الدين وخريجي دار المعلمين أمثال محمد الحليوي ومحمد البشروش .

وكانت صلة هؤلاء المفكرين بالحزب الدستوري الجديد متينة ، فكانوا ينشرون فصولهم بمجلة « الجامعة » ومجلة «الأفكار» للتعبير عن الرغائب الوطنية في الميدان الثقافي .

ولما أندلعت الحرب العالمية الثانية تعطلت أغلب الصحف والمجلات الأدبية وحلت محلها الاذاعة التونسية التي استمرت على بث الأحاديث الأدبية والمسرحيات والأغاني المكتوبة في أغلب الأحيان من طرف شعراء «جماعة تحت السور» والتى وجدت رواجاً كبيرا لدى المستمعين . إلا ان امتلاك جهاز راديو لم يكن في متناول جميع الناس . ولكن المقاهي قد انتشرت في كل حي من أحياء مدينة تونس ، وكانت توجد بأغلبها أجهزة راديو تبث مختلف برامج محطة الاذاعة التونسية وتجعلها في متناول عموم المستمعين .

إلا أن الحرب لم تمنع نشر الفكاهة العذبة من خلال « ملزومات » الحاج عثمان الغربي المنظومة باللغة الدارجة وكذلك أحاديث عبد العزيز العروي .

وبعد انتهاء الحرب تمركز الانتاج الأدبي حول مجلتين أدبيتين هما :

– مجلة «الثـريا» الممثلة للتيـار الثقافي التقليدي والتي أنشـأها نور الدين بن محمـود. ومن المساهميـن فيها الشيـخ محمد الفاضل بن عاشور والمؤرخ حسن حسني عبد الوهاب والشيخ محمد الشاذلي النيفر وغيرهم من الأدباء والشعراء والباحثين. وكانت المجلة تنشر بالخصوص الفصول التي يمدها به أولئك الكتاب وكذلك الأحاديث الأدبية التي تبثها الاذاعة التونسية.

– أما مجلة «المباحث» التي أصدرها محمد البشـروش في سنة 1938 فهي تضم في اسرة واحدة الكتاب الزيتونيين والكتاب الصادقيين المتأثرين شديد التأثر بالثقافة الغربية (أمثال محمود المسعدي وعلي البلهوان ومحجوب بن ميلاد ومحمد السويسي وغيرهم).

وقد تولى إدارة المجلة – بعد وفاة مؤسسها في سنة 1944 – الاستاذ محمود المسعدي الذي أضفى عليها طابعه الخاص، وقد التفت حوله مجموعة من الكتاب الذين تلقـوا نفس التكوين وجعل من المجلة سلاحاً لمقاومة المناهضين للغة العربية والاسلام. فالافتتاحيات التي كان يحررها محمود المسعدي ويمضيها باسم «المباحث»، كانت تبحث بالخصوص في المشاكل التي هي من مواضيع الساعة (مثل نشر التعليم وخاصة اللغة العربية وإحداث جامعة تونسية والمطالبة بالاضطلاع بالمسؤوليات في مختلف قطاعات الحياة الثقافية بالبـلاد الخ...)

كما نشرت المجلة أشعار وقصص علي الدوعاجي ومؤلفات المسعدي، مثل «مولد النسيان» وهو تأليف فلسفي يبحث في خلود الروح «وحدث أبو هريرة قال ...»

وهو مجموعة من الأقاصيص الفلسفية التي تعالج مشكل العلاقة بين الفرد والمجتمع، ومشكل الطهارة والالتزام إلى غير ذلك ... وتنم تلك الآثار على تأثر المؤلف بأفكار كبار المفكرين الأوروبيين وبالخصوص الألماني نيتشه والفرنسي جون بول سارتر. وقد أعطت للأدب العربي بتونس نفساً متجددا وأبعادا جديدة.

كما حاولت «المباحث» التعريف عن طريق الترجمة بأمهات الكتب التي ألفها أعلام الأدب الأوروبي القديم والحديث، فنشرت مقتطفات من رواية «بروميتي في الأصفاد» للكاتب اليوناني إيشيل، وقد نقلها للغة العربية الاستاذ عبد الوهاب بكير، ومقتطفات من قصة «زاديغ» للكاتب الفرنسي فولتير الخ ...

وأخيرا فقد قامت المجلة بدور لا يستهان به لتبسيط العلوم الصحيحة وذلك بفضل مساهمات عدد من المختصين الذين تكونوا بالجامعات الفرنسية (أمثال محمد السويسي والبشير قوشة والطاهر بن سلطان).

* إسهـام الفرنسيين في الحركة الثقافية

لقد قام الباحثون الفرنسيون بعمل جليل أثناء إقامتهم بتونس، وهو عمل علمي قبل كل شيء. ذلـك أنه - في الميدان الأدبي - لم يستوح من تونس أدباء أو شعراء فرنسيون كثيرون . فقد اهتم عدد من الباحثين - وخاصة منهم أعضاء اسرة مجلة «إبلا» - بالعادات والتقاليد التونسية . ولكن لم تنشر تآليف أدبية فرنسية هـامة (من قصص ومسرحيات وأشعـار) مستوحاة من تونس من المجتمع أو الوسط أو التاريخ، وذلـك لجهل الأوروبيين بالأمور المتعلقة بتلك الميادين رغم إقامتهم الطويلة بالبلاد التونسية . على أن «المجلة التونسية» الناطقة باللغة الفرنسية قد سمحت طوال نحو الستين سنة لعدد من المختصين من ذوي الجنسية الفرنسية في أغلب الأحيان، بنشر نتائج بحوثهم في شتى مجالات العلوم الانسانية التونسية من تاريخ وجغرافيا وعلم اجتماع . ولكن أهم الأعمال قد أنجزت في ميدان العلوم الزراعية والعلوم الطبيعية والآثار .

ولا غرابة أن تشهد العلوم الزراعية تقدماً ملحوظاً بتونس. حيث أن ازدهار الزراعة الأوروبية بهذه البلاد مرتبط بتقدم العلوم. ومما تجدر الاشارة إليه في هذا الصدد المساهمة الفعالة التي قدمها العلماء والباحثون «بمصلحة النباتات والعلوم الزراعية

بتونس» وقد كانت نتائج البحوث المنشورة بانتظام بالمؤلفات أو المجلات تتعلق بمختلف مظاهر النشاط الزراعي بالبلاد.

من ذلك أن الأبحاث التي قام بها «بوف» وفريقه حول القمح التونسي، قد كانت منطلقاً «لثورة القمح اللين» التي اطلعنا على آثارها في الاقتصاد الزراعي بتونس فيما بين الحربين.

وقد نشر «بوف» في سنة 1905 بالاشتراك مع «تورمورو» في «نشرية إدارة الفلاحة بتونس» دراسته حول «رطوبة التربة الزراعية ومحاولة التعريف بإمكانية التربة التونسية المائية». واهتم «بوف» منذ سنة 1922 بصيغ وظروف «تنمية إنتاج القمح بالبلاد التونسية»، ثم سرعان ما مال إلى دراسة علم الوراثة الخاص بالقموح، وهو علم مازال حديثاً في ذلك العهد. وقد أحرز على نجاح باهر في ذلك الميدان، كما كان فصله المنشور في سنة 1922 «بحوليات مصلحة النباتات» بعنوان «حالتان من التلقيح المتقاطع بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين»، مبشرا باكتشافاته الهامة في ميدان القمح اللين.

ولكن بحوثه كانت تتعلق بجميع مشاكل زراعة الحبوب بتونس مثل «تأثير اختيار البذور على مردود الحبوب» (1922) و «تحسين زراعة القمح بتونس» (1926) و «التأثير المحتمل لاختلاف الاقتران على انتاج القمح اللين» (192) و «قيمة

القموح من حيث الطحانة والخبازة » (1930) الخ... وقد جمع كتابه « القمح بتونس » (1932) كل المعلومات المضبوطة كل الضبط والمتعلقة بمختلف أنواع القمح التونسي والظروف الطبيعية لتطـورها .

على أن أعمال « بوف » في ميدان العلوم الزراعية قد كانت متعددة وضخمة . وقد سار أعوانه ومساعدوه « بمصلحة النباتات » على منواله . فواصل « ماتواف » و « سيغالا » أبحاث « بوف » حول القمح اللين واستمرا على البحث حول القمح التونسي الصلب والخليط .

كما تولى الباحثان « أغافونوف » و « يانكوفيتـش » ضبط « الخريطة الوقتية للتربة بالبلاد التونسية »

وركّز « غيلوشوف » جهوده على غراسة الأشجار المثمرة بينما وجه « توفيكوف » بحوثه نحو البقليات والأسمدة وزراعة الخضر الـخ...

ودرس الباحث « بوتي » من جهته طفيليات الحبوب وتولى تبسيط استعمال المواد الخاصة بمعالجة البذور (1930 ـ 1940) .

واهتـم « بولتايف » بدراسة مختلف الدورات الزراعية وأساليب حراثة الأرض .

وقام «فالديرون» ببحوث ناجحة حول الأشجار المثمرة (1944) والقمح الصلب .

وأخيرا تولى «يانكوفيتش» تحليل وتجريب مختلف وسائل إخصاب الأرض بو اسطة الأسمدة .

وبالنسبة لميدان تربية الدواجن ، فقد قام المدجنون بمعهد «أرلوان» ببحوث مجدية حول الأمراض الخاصة بالوسط الحيواني التونسي . أما أهم النتائج في هذا الميدان، فقد تحصل عليها «الآباء البيض» بضيعة تيبار، حيث تمكنوا بعد عدة سنوات من البحوث المعتمدة على عدة تجارب للتزاوج والانتقاء، من الحصول على خروف «تيبار الأسود» المحصن ضد مرض الأغنام وعلى نوع من البقر القادر على مقاومة الأمراض التي تتسبب فيها بعض البرزويات (1)

وأما البحوث الطبية والبيولوجية ، فقد أجريت بالخصوص بمعهد باستور بتونس حيث برز العالم شارل نيكول المتحصل على جائزة نوبل في الطب، سنة 1928 والذي اشتهر ببحوثه حول طريق تسرب مرض التيفوس الطفحي .

1) حيوانات أحادية الخلية .

وفي ميدان العلوم الطبيعية كان العمل الذي قام به رجال العلم الفرنسيون ، مثمرا للغاية .

وأما البحوث الجيولوجية التي كانت ترمي إلى اكتشاف المناجم المعدنية التي يمكن استغلالها ، فقد بدأت بالتعرف بسرعة على الطبقات المكونة لباطن الأرض التونسية ثم أسفرت عن أعمال هامة .

من ذلك أن «بومال» قد شرع منذ سنة 1884 في التعريف «بجيولوجيا الساحل الشرقي للبلاد التونسية وسرتا الصغرى» .
ووجه «رولان» بحوثه نحو وسط البلاد التونسية

كما قامت ثلاث بعثات جيولوجية فيما بين سنة 1887 و 1891 برئاسة «لوميل» بالتنقيب عن باطن الأرض التونسية .

وفي سنة 1892 نشر «أوبار» «شرح الخريطة الجيولوجية المؤقتة للبلاد التونسية» .

ولكن أهم عمل أنجز في هذا الميدان يتمثل في أطروحة «بارفلنكيار» «الدراسة الجيولوجية لوسط البلاد التونسية» (1903) ثم أطروحة «سولينياك» «جيولوجيا تونس الشمالية» (1927) .
وقد أشرف بصفته مدير الأشغال العمومية على أعمال ضبط الخريطة الجيولوجية الجديدة للبلاد التونسية ـ مقياس 1/500 000 .

أما «فيليب طوماس» فإنه لم يكتشف الفسفاط بالجنوب التونسي فحسب، بل هو أيضاً مؤلف كتاب «محاولة وصف جيولوجيا البلاد التونسية» (1909). ولقد مكنت الدراسات التي أجراها «جولو» من معرفة «جيولوجيا الساحل وأقصى الجنوب التونسي» (1958). كما سمحت دراسة «جانتي» بمعرفة «بنية الظهر التونسي والمناطق البنوية الكبرى بالبلاد التونسية». وأخيرا فقد ساهمت دراسة «كاستاني» «الدراسة الجيولوجية للأطلس التونسي الشرقي» (1957) وغيرها من الدراسات الجيولوجية المتعددة، في التعريف بباطن الأرض التونسية في مختلف أنحاء البلاد.

وتوصل «بركالوف» إلى اكتشافات هامة في ميدان الجيولوجيا المائية وكذلك الشأن بالنسبة إلى «أرشامبون» و «شولار» وغيرهما.

أما بالنسبة للميادين الأخرى من العلوم الطبيعية، فإن البحوث المتعلقة بها لم تجر على نطاق أوسع. بل اقتصرت على بعض البحوث السطحية حول الحيوانات والنباتات، ولم يقع التوسع فيها إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن الفرنسيين قد اهتموا بوجه خاص بأحياء ماضي البلاد التونسية في العهد الروماني. فأجروا بحوثا واسعة النطاق في

هذا الميدان بواسطة «إدارة الآثار والفنــون» التي أنشأت عدة متاحف نخـص بالذكر منهــا :

- المتحف العلـوي الذي أقيم بقصر باردو
- ومتحف «لافيجـري» بقرطـاج .

وعلى إثر اكتشاف لوحات من الفسيفســاء من طرف ضباط الفيلق الرابع للرماة ، احدث متحف بلدي بسوسة في سنة 1898 وآخــر بصفاقس في سنة 1908 .

كما أصدرت إدارة الآثار عدة نشريات للتعريف بتاريخ تونس القديم مثــل «مجموعة المتحف العلوي» و «المعالــم التاريخية للبلاد التونسية» و «التحقيق حول المنشآت المائية بالبــلاد التونسية» و «فهرس المتاحف التونسية» الخ ......

كما قام عدد من الاختصاصيين في هذا الميدان بإجراء حفريات عديدة أفضت إلى ابراز معالم بعض المدن الافريقية القديمة مثل قرطاج ودقة وتوبربوماجوس وبولاريجيا وغيرها... كمــا أخرجت من تحت الأرض مجموعة كبرى من لوحات الفسيفســاء . وفي حين تولى «شارل سوماني» ضبط خريطة المناطق الادارية الافريقية في العصر الروماني التي تمكن من التعرف عليها ، شرع الباحث الأثري «سانطاس» في القيــام بحفريات وأعمال تنقيب تتعلق بالحضارة القرطاجنية .

كما أجرى الدكتور «غوبار» بحوثاً حول البلاد التونسية في فترة ما قبل التاريخ، وقد ساهمت تلك البحوث في معرفة وتحديد مختلف عصور ما قبل التاريخ في البلاد التونسية.

هذا وقد تولى عدد كبير من الهواة أو المختصين في التاريخ محاولة التعريف بماضي البلاد التونسية. وإننا لنجد في «المجلة التونسية» التي تحولت منذ سنة 1950 إلى «كراسات البلاد التونسية» وفي «المجلة الافريقية» وفي مجلة «إبـلا» بحوثاً ودراسات تاريخية متعددة نشرها عـدد من الفرنسيين الذين اهتموا اهتماماً كبيرا بالتاريخ التونسي في العصر القديم والقرون الوسطى والعهد الحديث والمعاصر، وأخيرا فقد برز في العلوم الجغرافية عالمان اثنان هما: «شارل مانشيكور» صاحب دراسة قيمة حول «التل التونسي الأعلى» (1913) وخصوصاً «جان ديبوا» المدرس بالمعهد الصادقي سابقاً والذي أصبح أكبر اختصاصي في الجغرافيا التونسية منذ صدور كتابه الممتاز «تونس الشرقية والساحل والسباسب السفلى» (1940).

الباب الثامن
التنظيم الإداري للإيالة

يقتضي نظام الحماية إبقاء المؤسسات التونسية الموجودة من قبل . ولكن فرنسا أحدثت إلى جانبها مؤسسات أخرى ، منها ما تتمثل مهمتها في مراقبة أعمال الوزراء والموظفين التونسيين عن كثب ، ومنها ما أقيمت لتمكين سلط الحماية من العمل المباشر في مختلف قطاعات النشاط السياسي والاقتصادي والقضائي والاداري والثقافي بالايالة .

ومن ناحية أخرى فقد ورثت الحماية عن نظام البايات الحكم المطلق والمركزية الادارية المفرطة ، وتحاشت إقامة مؤسسات نيابية حقيقية واجتنبت الخضوع لرقابة البرلمان الفرنسي . حيث كانت البلاد التونسية تابعة لوزارة الخارجية بباريس وكانت تحكمها في الواقع السلط المحلية التابعة للحماية تحت رقابة الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالأمور المالية فحسب. لأن فرنسا هي الضامنة في الديون التونسية .

كما احتفظ بالهياكل الاجتماعية للبلاد، من ذلك مثلا أن « العائلات الكبرى » التي كانت تتمتع بامتيازات من قبل البايات قد حافظت على مكانتها بالادارة والجامع الأعظم والمجالس الشرعية . وقد كانت سلط الحماية تعوّل على تلك العائلات التي تحظى بالاحترام والطاعة من قبل التونسيين. وذلك للابقاء على هياكل المجتمع التونسي القديمة . واستعانت بخدماتها بدون خشية ، علماً منها بأن « أبناء الذوات » قد تعودوا على الانقياد والمرونة للحصول على رضا الأمير واجتناب عواقب أمزجة البايات المتقلبة ، كما تعودوا على الطاعة وغض النظر عن تجاوزات ومظالم سيدهم . فيمكن أن يكونوا أدوات طيعة في أيدي السلط الجديدة .

ومما لا شك فيه أن التنظيم الاداري الجديد يستجيب إلى الحاجيات الجديدة والنظرية الحديثة للتصرف في شؤون البلاد، ولكن أغلب المصالح الادارية «قد أحدثتها الحماية بطريقة تعسفية باعتبار أنها كانت من صنع واستنباط البشر ولم تكن ناشئة عن تطور البلاد ... فستكون تلك المصالح التي بعثتها الحماية أداة من أدوات سياستها الخاصة » (1) وبمرور الزمن سيرتفع عدد الأعوان العاملين بتلك المصالح والمنتمين إلى العنصر

---

1) محمد الهادي الشريف (المرجع السابق)

الأوروبي بصفة تكاد تكون مطلقة ، وسيثقل العبأ الذي تمثله بالنسبة للميزانية التونسية .

* السلطة المـــركزية التـــونسية

البـــاي

يحتفظ الباي مبدئياً بجميع المظاهر الخارجية للسلطة . فهو يعتبر كرئيس دولة له شارته وبلاطه ومراسمه وحرسه . ولقد اعترفت فرنسا عند انتصاب الحماية بحقوق البايات الوراثية . وكانت الوراثة على العرش الحسينى تقع بحسب السن من بين أفراد العائلة المالكة . ويحمل ولي العهد لقب «باي المحلة» .

وتعهدت فرنسا بمقتضى معاهدة 12 ماي 1881 أن تساند العاهل التونسي وعائلته وأن تمد له يد المساعدة ضد أي خطر يمكن أن يهدده . ولكن المقيم الفرنسي هو الذي ينصب الباي على العرش باسم الدولة الحامية . وقد سن هذه العادة بول كامبون الذي حضر في 29 اكتوبر 1882 حفل تنصيب علي باي على العرش بقصـــر السعيد .

إن الباي هو رئيس العائلة الحسينية ، فيجب على الأمـــراء والأميـــرات الحصول على موافقته لابرام أي عقـــد خاص أو عـــام .

ويتولى متصرف فرنسي يدعى «رئيس الدائرة السنية» إدارة أملاك البـاي الخاصة المنقولة والعقارية، وهو الذي يراقب مصاريفه .

ويتقاضى كافة أفراد العائلة المالكة منذ الولادة جـراية موظفة على الميزانية التونسية ، ولكن الفصل الثالث من الأمر المؤرخ في 11 جوان 1902 ينص على أن « كل إنفاق أو كل التزام مهما كان نوعه ، من شأنه أن يلزم شخص أو أملاك فرد من أفراد عائلة الباي، لا يكون صالحاً إزاء الغير ولا يمكن معارضته به ، ولو أنه هو الذي أمر بذلـك وأمضاه، إلا إذا أشر عليه رئيس الدائرة السنية بمـوافقة البـاي» .

وهكذا فإن أي عقد يبرمه فرد من أفراد العائلة الحسينية لا يكون نافذ المفعول إلا بموافقة الرئيس الفرنسي للدائرة السنية ، كما «أن أفراد العائلة المالكة لا يمكنهم بأي حال التعهد بأشخاصهم ولا بأملاكهم »(1). وبناء على ذلـك فقد حكم عليهم بأن يبقوا قاصرين مدى الحياة . ويرجع سبب هذا الوضع إلى الحذر الذي تشعر به السلط الفرنسيـة إزاء الأمراء الحسينيين . حيث أن أغلبهم يميلون إلى اللهو والكسل والتبذير ولا يستهويهم لا العمل ولا التعليـم .

---

1) (Rodière) روديار – (المـرجع السابق)

وأخيرا فإن الباي يمسك بالسلطات التي كان يمارسها قبل الحماية. ماعدا السلطات التي افتكتها منه السلط الفرنسية بمقتضى معاهدة قصر السعيد واتفاقية المرسى . والواقع ان دوره يقتصر على ختم الأوامر التي تعرضها عليه سلط الحماية وتقمص السيادة التونسية المغصوبة .

* الـــوزراء

كان هناك وزيران في أوائل عهد الحماية هما الوزير الأكبر ووزير القلم والاستشارة .

1) الـــوزير الأكبـــر

لقد أحدثت خطة «وزير أكبـــر» بعد إصدار عهد الأمان، وذلـــك بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 جويلية 1860 . وقد تولى هذه الخطة لأول مرة الوزير مصطفى خـــزندار . وكان الوزير الأكبر في الواقع هو الذي يسير جميع شؤون البلاد بمساعدة بعض أعضاده (مثل «المستشـــار» للشؤون الداخلية مثـــلا) . وكانت جميع الوزارات كالمالية والخارجية والحرب وغيرها تابعة مباشرة للوزارة الكبـــرى .

ولقد وضع حد لهذا الجمع بين المسؤوليات بعد انتصاب الحماية . فلم يبق من مشمولات الوزراء التونسيين بعد إبرام معاهدة قصر السعيـــد واتفاقية المرسى لا الشـــؤون الخارجية

ولا المالية ولا شؤون الحرب والبحرية . وأصبح الوزير الأكبر مثل الباي شخصاً صالحاً لتزيين المحافل وليست له أية سلطة حقيقية . ولقد احتفظ نظرياً ببعض الاختصاصات ، حيث أنه هو الممثل للباي وأمين سلطته والواسطة بينه وبين الادارة العامة من جهة ، وبينه وبين رعيته من جهة أخرى . فلا يوجه عمال الآفاق وموظفو جمعية الأوقاف والقضاة الشرعيون مكاتباتهم إلى الباي إلا عن طريقه، وهو على اتصال مباشر مع أفراد العائلة المالكة في كل ما يتعلق بشؤونهم . كما انه يباشر مراقبته على الجامع الأعظم ومدرسيه ويسهر على تطبيق التراتيب المتعلقة بالجامعة الزيتونية .

وأخيرا فإن جميع الأوامر ، تتخذ مبدئياً باقتراح منه ، ثم قيدت شيئاً فشيئاً سلطاته الادارية والقضائية وأصبحت جميع أعماله خاضعة لرقابة الكاتب العام للحكومة التونسية (الفرنسي) . ولقد تم تجميع كافة المصالح التي بقيت تحت سلطة الوزير الأكبر (وتحت مراقبة الكاتب العام بطبيعة الحال) ضمن وزارة دولة تقتصر مشمولاتها على التنظيم الاداري والترابي وبالخصوص إدارة الأعمال وأعوان الادارة المسلمين والشؤون الاسرائيلية والمراسم وشؤون العائلة المالكة .

والواقع أن جميع هذه المصالح كان يشرف عليها وزير القلم والاستشارة إلى سنة 1945 .

وبمقتضى اصلاحات أوت 1947 أصبحت الادارة العامة للايالة تحت سلطة الوزير الأكبر المرفوق دائماً بالكاتب العام للحكومة . وهكذا فقد أصبح الوزير الأكبر رئيس الوزارات التونسية الست والادارات الفنية الخمس التي يشرف عليها مديرون فرنسيون،، وهو الذي يسير في نفس الوقت شبه وزارة للداخلية تشتمل على الادارة العامة والبلديات . وابتداء من ذلك التاريخ أصبح الوزير الأكبر المؤهل الوحيد لعرض الأوامر والنصوص التشريعية على الباي لختمها ، وهو الذي يسهر على تنفيذها ، وأخيرا فإنه هو الذي ينسق بين عمل الوزراء التونسيين والمديرين الفرنسيين ويرأس المجلس الوزاري .

والواقع أن سلطة الوزير الأكبر قد بقيت ظاهرة أكثر مما كانت حقيقية . ذلك أن جميع السلطات التي عهدت بها له النصوص القانونية «كان يمارسها بمساعدة الكاتب العام للحكومة التونسية أو بعد الحصول على تأشيرته (1)» .

إلا أن اصلاحات سنة 1951 قد منحت رئاسة مجلس الوزراء إلى الوزير الأكبر عوضاً عن المقيم العام، وذلك للمرة الأولى منذ سنة 1881 . وأصبح الوزير الأكبر الرئيس الوحيد للادارة العامة والكاتب العام مساعدا له . وبمقتضى ذلك فقد الكاتب

1) سيلفيرا (Silvéra) الاصلاح الحكومي (1948)

العام للحكومة حق التأشير على القرارات الوزارية التي تعرض على المقيم العام في شكل مشاريع .

2) وزيـــر القلـــم والاستشـــارة

كان السكرتير الأول للباي ، في الأصل، الباش كاتب . وقد احدثت هذه الخطة للمرة الأولى في عهد علي باي . وفي سنة 1873 أسندت الخطة المذكورة إلى الشيخ محمد العزيز بوعتور الذي صار يحمل لقب «وزير القلم والاستشارة» . وقد كانت مهامه متعددة ولكن لم تكن له في الواقع أية سلطة تقريرية ، حيث كان يسير بإشراف الوزير الأكبر مصالح وزارة الدولة ، وكان يتولى نيابة الوزير الأكبر عند غيابه أو إذا حصل له مانع وهو الذي يتلو على مسامع الأمير الوثائق المعروضة عليه لختمها ويؤشرها مسبقاً . كما أنه هو الذي يتلو خطب الباي في بعض المناسبـــات .

وقد اسند الأمر المؤرخ في 17 فيفري 1945 إلى وزير القلم لقب وزير الدولة وقسم الوزارة إلى قسميـــن : القسم الأول – وقسم البلديات .

وأحدثت في سنة 1921 ، زارة العدل كما تكونت في سنة 1943 وزارة الأوقاف التي الغيت في سنة 1945 .

* بيان الاصلاحات التي أدخلت على الجهاز التنفيــذي التونسي

لقد انشأت اصلاحات فيفري 1945 وزارة الشــؤون الاجتماعية كما أدخلت اصلاحات المقيم العام جان مونص في سنة 1947 تغييرات على عدد الوزارات واختصاصاتها . فمنذ ذلــك التاريخ ارتفع عدد الوزراء التونسيين إلى ستة ، وهم : الوزير الأكبر ، و وزير العدل – ووزير التجارة والصناعة ووزير الصحة العمومية ووزير الشغل والحيطة الاجتماعية ووزير الزراعة . وأحدثت اصلاحات فيفري 1951 وزارة سابعة هي وزارة الدولــة .

ولكن عين بجانب الوزراء التونسيين موظفــون فرنسيــون يحملون لقب « مندوبين » إلى أن حصلت إصلاحات 9 أوت 1947 . فمنذ ذلــك التاريخ أصبحوا يلقبون « بالمستشارين » . وهــم مكلفون مبدئيا بأن يتولوا باسم الكاتب العام للحكومة التونسية مراقبة سير مختلف المصالح . وبالاضافة إلى ذلــك فإن مندوب وزارة العدل يضطلع بالسلطة التنظيمية أي سلطة التصرف والتسيير . وأما بوزارة الشؤون الاجتماعية فهناك مندوبان ، الأول مكلف بالصحة العمومية والثاني بالشغل والحيطة الاجتماعية . وهذان الموظفان المعينان من بين الموظفين السامين الفرنسيين ، يعملان تحت سلطــة الوزيــر ويقومــان في نفس الوقت بمراقبته !

أما المستشارون الذين تعينوا بمقتضى الأمر المؤرخ في 9 أوت 1947 فإنهم يبدون آراءهم أو يقدمون اقتراحاتهم للوزراء المعنيين بالأمر . ويؤشرون جميع الوثائق والنصوص التي يعرضها الوزراء على الكاتب العام للحكومة . وقد ألغيت هذه الخطة في سبتمبر 1950 .

* الادارات الفنيــة

يبلغ عددها خمس إدارات هي : إدارة المالية وإدارة الأشغال العامة وادارة التعليم العمومي وإدارة التجارة والديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف وإدارة الفلاحة (إلى اصلاحات مارس 1947) حيث اسندت تلك الادارة منذ ذلك التاريخ إلى وزير تونسي . كما أحدثت بعد الحرب العالمية الثانية مندوبية للاسكان وإعادة البناء .

والجدير بالملاحظة أن أعضاء مجلس الوزراء الفرنسيين يشغلون دائماً أغلبية المقاعد إلى سنة 1951 (اصلاحات بيريليي) . فبالاضافة إلى الوزراء التونسيين والمديرين الفرنسيين، يضم مجلس الوزراء المقيم العام - بوصفه رئيس المجلس - ورئيس اركان الجيش الفرنسي وأمير البحر المساعد الفرنسي .

وبعد إصلاحات 1947 غادر أمير البحر المساعد المجلس وتبعه المقيم العام ورئيس اركان الجيش ابتداء من سنة 1951،

حيث أصبح عدد التونسيين مساوياً لعدد الفرنسيين . إذ صار المجلس يضم منذ ذلك التاريخ 14 عضوا منهم 7 وزراء تونسيين و 5 مديرين فرنسيين والكاتب العام للحكومة التونسية أو مساعده والمندوب للاسكان وإعادة البناء .

هذا وإن الباي هو الذي يولي جميع أعضاء مجلس الوزراء، ويصادق بدون مناقشة على النصوص التي يوافق عليها أعضاء المجلس . كما ان اصلاحات 1951 قد نصت على إحداث لجنة عليا تضم المقيم العام وأعضاء الحكومة التونسية ، وتجتمع بدعوة من المقيم العام الذي يتولى رئاستها ، وذلك «في صورة حصول أحداث خطيرة من شأنها أن تمس بالالتزامات العليا المترتبة على المعاهدات وأن تعرض الادارة العامة للمملكة للخطر» .

والواقع أن الاحداث التي شهدتها البلاد التونسية من سنة 1950 إلى سنة 1954 لم تمكن هذه الهيئة من الظهور إلى الوجود .

وأخيرا فإن اصلاحات مارس 1954 (إصلاحات المقيم العام فوازار) قد أسندت أغلب المقاعد بمجلس الوزراء إلى التونسيين .

* الأجهزة المركزية للحماية

المقيم العام :

يتمتع المقيم العام بسلطات واسعة للغاية . فهو الممثل للحكومة الفرنسية لدى الباي وهو المكلف بالسهر على تنفيذ

المعاهدات المبرمة بين فرنسا والايالة التونسية ، «وهو الواسطة بين فرنسا وبين السلط التونسيـة» (الفصل الخامس من معاهدة قصر السعيـد) —

ومنذ صدور الأمر العلي المؤرخ في 9 جوان 1881 كلف المقيم العام بمهام وزير الشؤون الخارجية للحكومة التونسية «فهو الواسطة الوحيدة بين الباي وبين الـدول الأخرى». ولقد نص الأمر الصادر عن رئيـس الجمهورية الفرنسية المؤرخ في 29 أفريل 1882 والمتعلق بضبط مشمولات المقيـم العام وتنظيم سير الحماية، على ما يلي :

1) ان مختلف المصالح أو المنشآت القائمة بالبلاد التونسية تحت سلطة الحكومة الفرنسية ستكون تابعة للوزارات المقابلة بالجمهورية الفرنسية، وذلـك في الحدود التي تقتضيها ممارسة تلـك السلطة .

2) إلا أن الوزير المقيم بتونس سيكون الممثل لجميع المصالح المذكورة ويمكنه بهذه الصفة الاتصال بـالوزراء الفرنسيين ليتلقى منهم تعليماتهم .

3) تجري المراسلات بين الوزير المقيم وبين أعضـاء الحكومة الفرنسية عن طريق وزير الشؤون الخارجية الذي يتولى دراستها من الناحية الدبلوماسية الخاصة وفيما يهم المصالح

الدولية ، ويقدم - ان اقتضى الحال - الاقتراحات التي توحي بها تلـك الدراسة .

4) تعرض المشاريع التنظيمية ومطالب الاعتمادات الناتجة عنها والتي يمكن أن تترتب على مختلف المصالح ، على وزير الشؤون الخارجية ليبدي رأيه حولها ويؤشرها بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

ولقد تم تعديل هذه التراتيب في سنة 1885 ، فيما يتعلق بسلطات الوزير المقيم فحسب .

حيث نص الفصل الأول من الأمـر الرئاسي المؤرخ في 23 جوان 1885 على أن ممثل الجمهورية الفرنسية بالبلاد التونسية يحمل لقب مقيم عام ويرجع بالنظر للوزير الفرنسي للشؤون الخارجية .

وقد تم ضبط مشمولاته بالفصول 2 و 3 و 4 الآتي ذكرها :

الفصل 2 : إن المقيم العام هو المؤتمن على سلطات الجمهورية بالايالة . ويرجع إليه بالنظر قواد الجيوش البـرية والبحرية وجميـع المصالح الادارية التي تهم الأوروبيين والأهالي .

الفصل 3 : إنه هو الوحيد الذي له حق الاتصال بالحكومة الفرنسية، وذلـك باستثناء الأمور التي تكتسي صبغة فنية صرف

والمسائل ذات الطابع الداخلي بالنسبة لكل إدارة من الادارات الفـــرنسية .

فيمكن معالجة تلك الأمور بصورة مباشرة مع الوزراء المختصين من طرف رؤساء مختلف المصالح القائمة بالبلاد التونسية .

الفصل 4 : يتصل المقيم العام بمختلف أعضاء الحكومة عن طــريق وزير الشؤون الخارجية .

ويعرض عليهم جميع المسائل التي تهم وزاراتهم .

ويمارس المقيم العام جميع صلاحيات السيادة التي حولتها المعاهدات من الباي إلى فرنســا .

وبصفته ممثل الحكومة الفرنسية ووزير الباي للشؤون الخارجية في نفس الوقت، فهو الذي يسير كافة علاقات الايالة الخارجيــة .

وبصفته رئيس الجالية الفرنسية فإن له حق اتخاذ جميع التدابير التنظيمية التي تهم الجالية بواسطة إصدار القرارات .

وبناء على ذلـــك فإن الأمر الفرنسي المؤرخ في أول ماي 1912 قد أوكل للمقيم العام الفرنسي بتونس أو نائبه حق اصدار قرارات تتعلق بتحجير الاقامة على كل شخص صدرت ضده أحكام عدلية بالايالة التونسيــة .

وبمقتضى الامر المؤرخ في 10 نوفمبر 1884 كان رئيس الجمهورية الفرنسية قد فوض للمقيم العام حق المصادقة على إصدار وتنفيذ جميع الأوامر التي يصدرها البـاي .

ولا تصبح تلك الأوامر نافذة المفعول إلا إذا أشرها المقيم وصادق عليهـا .

ثم تنشر بعد ذلـك في النسخة الفرنسية والعربية من الرائد التونسي (الجريدة الرسميـة) .

ولا يقل عمل المقيم العام في ميدان السيادة الداخلية، أهمية عن ذلـك . فله اليد الطولى على الادارة الداخلية للبلاد التـونسية ...

ويعترف الكاتب «بيي» (1) في هذا الصدد بأن للمقيم العام ثلاثة حقوق متميـزة :

1) «إن له حق مراقبة إدارة الدولة المحمية والاطلاع على جميع الأعمال المتـرتبة على ذلـك وإبداء رأيه حول جميع الاصلاحات المزمع إدخالها .

2) «وله حق الاعتراض على جميع أعمال العاهل المحلي إذا رأى أن تلك الأعمال تتنافى مع الالتزامات الدولية الملقاة

1) «حول حقوق الدولة الحامية على الادارة الاقتصادية للدولة المحمية» (Pillet)

على عاتقه . وعلى هذا الأساس فإن أي إظهار لسلطة الدولـة المحمية لا يعتبر شرعياً بالنسبة للدولة الحامية إلا إذا حظي بموافقة ممثلها .

3) «وفي صورة عدم قيام الدولة المحمية بعمل ما ، فإن له الحق في القيام بذلك العمل بنفسه واتخاذ الاجراءات التي يفرضها اعتبار الواجبات الدولية للدولة المحمية حسبما يبدو له ذلك» .

وهكذا فعلى الصعيد التونسي يتمتع المقيم العام بسلطات تكاد تكون مطلقة في جميع الميادين .

ولقد اعترض على سلطاته في أول الأمر القائـد الأعلى للقوات الفرنسية بالبلاد التونسية ، وقد نتج عن ذلـك النزاع بين بولانجي وكامبون وبين لوكلار وروفيي . ثم أتت المعارضة في أوائل القرن العشرين من جانب الجالية الفرنسية التي أخذ عددها يرتفع باستـمرار .

فما إن يحاول أحد المقيمين التخفيض من امتيازات تلك الجالية أو اتخاذ موقف وسط بينها وبين التونسييـن حتى تثور ثائرتها ضده . من ذلـك مثلا أن المقيم العام روني مييي الذي بقي في تونس من سنة 1894 إلى سنة 1900 قد أثار غضب الأوروبيين عندما حاول توظيف بعض المعاليـم الجبائية عليهم للزيادة في مداخيل الميزانيـة . فاتهموه «بموالاة العرب»

لأنه ساهم في سنة 1896 في تأسيس الجمعية الخلدونيـة ، وذلك رغبة منه في الاطلاع على أمور الاســلام وحرصاً منه على المساهمة في النهضة الاسلامية عن طريق العلوم العصرية .

كما تعرض أرمون غيون وجان مونص ولوي بيريي وغيرهم إلى إهانات وتهديدات الجالية الفرنسيـة كلما أعلنوا عن إجراء إصــلاحات .

وقد زاد المقيمون العامون في تجميع السلطة الادارية ، وذلك بتمكين المراقبين المدنيين ، الذين هم أعوانهم المباشرون ، من سلطات واسعة للغاية ، وبدعوتهم إلى إحاطتهم علماً بكل ما يجري في مناطقهم . وقد كتب المقيم العام روني ميي إلى الكاتب العام « روا » ما يلي : « أرى لزاماً علي أن أذكركم بأنه يتعين على المراقبين المدنيين أن يكونوا بقدر المستطاع الواسطة بين الخواص وبين المصالح الادارية لأنه من الضروري أن يكونوا مطلعين على كل ما يجري بدوائــرهم » (1)

* الكتابة العامة للحكومة التـونسية

إنه جهاز لرقابة جميع الأعمال الصادرة عن الادارة التونسية . وقد ضبطت مشمولات الكاتب العام للحكومة التونسية بمقتضى

---

1) وثائق الدولة التونسية « مذكرة من روني مييي إلى الحكومة التونسية بتاريـخ 19 — 11 — 1898 — (R. Millet)

الأمر المؤرخ في 4 فيفري 1883 والمتمم بالأمر المؤرخ في 24 أكتوبر 1884 . فهو رئيس أعوان الادارة المركزية وهو الذي يراقب مراسلات الوزير الأكبر ويعرض القوانين والأوامر والتراتيب ويسهر على إصدارها ويحفظ وثائق الدولة .

«فبواسطة الاشراف على إدارة موظفي الادارة المركزية يتحقق الكاتب العام من أن الادارة لاتضم إلا أعواناً مخلصين لخطة حكومة الحماية ولسياستها .

أما تأشير مراسلات الوزير الأكبر فهو المظهر الحقيقي للرقابة، فجميع الرسائل الموجهة إلى الوزير الأكبـــر يؤشرها الكاتب العام وجميع الرسائل المعروضة على الوزير الأكبر للامضاء يجب أن تحمل تأشيرة الكاتب العـــام المسبقة .

«وبهذه الصورة فإنه لا يمكن إبلاغ أي قضية إلى الادارة التونسية أو معالجتها من طرف تلك الادارة، إلا بعد أن تطلع عليها مصلحة المراقبة وتتمكن من تقديم الملاحظات التي تراها مناسبة في شأنهـــا .

وأخير فإن تقديم وإصدار القوانين والأوامـــر والتراتيب لا يتمان إلا بواسطة الكاتب العام، حتى يتسنى له التثبت من أنه لم يتخذ أي اجراء لا يستجيب إلى وجهة نظر حكومة الحماية» (1)

---

1) « روديار » (Rodière) « محاضرات حول الادارات التونسية » ص 82ـ83

ولقد وضعت بعض المصالح الادارية مثل إدارة الأمن العمومي، تحت سلطة الكاتب العام المباشرة . ونظرا إلى تزايد عدد المصالح الجديدة التي يشرف عليها موظفون فرنسيون، فقد ازداد بكثرة عدد الرسائل المحررة باللغة الفرنسية . وبناء على ذلك فقد فوض الوزير الأكبر إمضاءه إلى الكاتب العام الذي أصبح يتحمل أكثر فأكثر مسؤوليات كان من المفروض أن ترجع إلى الوزير الأكبر .

هذا وإن تضخم مصالح ومشمولات الكتابة العامة للحكومة التونسية قد أملى على المقيم العام «ألابوتيت» في سنة 1910 تقسيمها إلى إدارتين وهما «أمانة الشؤون الادارية» «والأمانة العامة للعدل» ويشرف عليهما موظفان فرنسيان .

ثم الغى الأمر العلي المؤرخ في 5 جوان 1919 الأمانة العامة للعدل والحق مصالحها بالكتابة العامة للحكومة التونسية .

وفي أفريل 1921 تم فصل جميع المصالح المهتمة بالعدلية التونسية عن الكتابة العامة للحكومة التونسية وجمعها تحت سلطة وزير العدل .

كما أحدثت ضمن الكتابة العامة بمقتضى الأوامر الصادرة في 26 أفريل 1921 ، إدارة للداخلية تشتمل على المصالح المهتمة بشؤون الأمن والبلديات وتفقدية عامة للمصالح الادارية تتولى مراقبة المصالح التابعة للكتابة العامة .

وبمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 14 جويلية 1922 الغيت الكتابة العامة من طرف المقيم العام «لوسيان سان» الذي دخل في نزاع مع الكاتب العام «غابريال بويو» . وأحيلت مشمولاتها إلى مديرين جديدين هما المدير العام الداخلية ومدير العدلية التــونسية .

وتشتمل الادارة العامة للداخلية على المصالح التالية : إدارة الأعمــال (1) والأوقاف والأمن ومصالح السجون والشعائر الدينية والصحة والشؤون الاجتماعية الخ...

وأصبح المدير العام للأمن يتمتع بنفس سلطات الكاتب العام للحكومة، حيث انه هو الذي يؤشر قرارات الوزير الأكبر وهو الذي يعرض ويصدر القوانين والأوامر والقرارات «بالاشتراك مع الوزير الأكبر» ويمارس مع هذا الأخير السلطة التنظيميــة .

وبمقتضى الأوامر الصادرة في 10 و 30 اكتوبر 1933 أعاد المقيم العام «مارسال بيروطون» الكتابة العامة للحكومة التونسية التي أصبحت تضم مصالح التفقدية العامة للشؤون الادارية والأمن العام والمصلحة القانونية والتشريعية ومراقبة المصاريف، كما حددت مهام الكاتب العام من جديد، وهي تتمثل فيما يلي :

---

1) الأعمال هي دوائر إدارية ويشرف على كل دائرة العامل (أوالقائد) .

- التأشير على جميع الأوامر المعروضة على الباي لختمها وعلى قرارات الوزير الأكبـر .

- مراقبة سير الادارة التونسية بأكملها . بما في ذلـك الادارات الفنيـة .

- التأشير على جميع التعيينـات المقدمة للمقيم العـام للمـوافقة عليها .

وتساعد الكاتب العام في القيام بمهامه 4 مصالح هامة وهي: التفقدية العامة للمصالح الادارية التي تسهـر على مـراقبة مجموع الموظفين التـابعين للادارات العمـومية ، والتفقدية العامة للمراقبين المدنيين المكلفين بمراقبة إدارة الأعمال والشرطة والمصلحة القانونية والتشريعية المكلفة باعداد وتحرير النصوص التشريعية وإدارة مراقبة المصاريف العمومية .

وفي سنة 1935 تم بمقتضى أمر علي فصل مصالح إدارة الأعمال والشرطة عن الكتابة العامة وجمعها تحت اسم « الادارة التونسية » التي يشرف عليها مندوب وضع تحت المراقبة المباشرة للكاتب العام للحكومة التونسية وتحت سلطة الوزير الأكبر « الاسميـة » .

ثم حذفت تلك « الادارة التونسية » في سنة 1937 وتم تجميع مصالح الأمن في إدارة واحدة، وضمت مصالح إدارة الأعمال

ومصالح إدارة البلديات إلى «إدارة الشؤون العامة والبلدية» التي ألغيت بدورها في سنة 1940 وألحقت مصالحها بالكتابة العامة للحكومة .

وهكذا فقد كانت الكتابة العامة للحكومة التونسية «في الفترة الفاصلة بين 1933 و 1940» في آن واحد :

جهاز التصرف بالنسبة لبعض المصالح التقليدية التابعة للادارة العامة حسب المفهوم الأصلي للكتابة العامة الذي ظهر في سنة 1883

«وجهاز التنشيط والتركيز والتنسيق بالنسبة لكافة الشؤون المدنية والادارية الراجعة بالنظر لسائر الادارات» (1)

ولقد أدخلت تحويرات أخرى على الكتابة العامة للحكومة التونسية غداة جلاء قوات المحور عن البلاد التونسية، وذلك في نطاق إعادة تنظيم إدارة الحماية من طرف اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بالجزائر . فبمقتضى الأمر المؤرخ في 21 جويلية 1943 أصبحت السلطة المركزية الفرنسية هي التي تعين الكاتب العام للحكومة (وقد ألغيت عبارة التونسية).

---

1) روديار (Rodière) (المرجع السابق)

كما عين بمقتضى نفس الأمر مستشار للايالة يتولى ربط الصلة بين المقيم العام من جهة وبين البــاي والوزراء التونسيين من جهة أخرى ومدير للشؤون السياسية « يوجه وينسق النشاط السياسي لمصالح الحماية ويجمع المراقبة الفرنسية تحت سلطته ويسهر على حفظ الأمن ».

على أن الأمر المؤرخ في 27 مارس 1944 قد ألغى هذين الجهازين ، وأحال مشمولات مستشار الايالة إلى الكتابة العامة وعوض إدارة الشؤون السياسية بإدارة التفتيشات التي لم تعد تهتم بشؤون الأمن حيث تم تجميع مصالحها في « إدارة مصالح الأمن » التابعة للاقامة العــامة .

والجدير بالملاحظة ان القرار المتعلق بتعيين الكاتب العام من طرف الحكومة الفرنسية يدل على جهل المسؤولين عن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بالجزائر ، جهلا تاماً للمبادىء التي ترتكز عليها مؤسسات الحماية السياسية ولروح القوانين التي تخضع لها تلك المؤسسات . وبناء على ذلــك فإن الكاتب العام الذي كان إلى حد ذلــك التاريخ موظفاً سامياً تابعاً لادارة الايالة ومعيناً من طرف الباي ، الممثل للسيادة التونسيــة ، قد أصبح هيكلا هجيناً يستمد سلطاته في نفس الوقت من السيادة الفرنسية والسيادة التونسية .

فالسلطات التي يستمدها من السيادة الفرنسية تمنحه حق إجراء المراقبة على كافة المصالح التونسية (المقامة في شكل وزارات وإدارات) . وأما السلطات التي يستمدها من السيادة التونسية فهي تسمح له بمقتضى الأوامر العلية المؤرخة في 15 جويلية 1943 و 20 أفريل 1944 ، بإدارة وتنسيق نشاط مصالح الكتابة العامة (التفقدية العامة للمصالح الادارية والمصلحة القانونية والتشريعية ومصلحة مراقبة الموظفين ومصلحة الترجمة)، وكذلك الادارات الخمس الموضوعة تحت سلطته (المالية والأشغال العمومية والاقتصاد العام والتعليم العمومي والديوان التونسي للبريد والبرق والهاتف)، ومن ناحية أخرى فبمقتضى الأمر المؤرخ في 15 جويلية 1943 لا يزال الكاتب العام للحكومة هو الذي يتولى تأشير جميع الأوامر التي يختمها الباي والقرارات الصادرة عن الوزراء التونسيين .

ولقد أثار انتهاك السيادة التونسية بمقتضى الأوامر الفرنسية الصادرة في 21 جوان 1943 و 27 مارس 1944 دهشة شديدة لدى مختلف الأوساط السياسية . « ذلك أن هذا التأكيد الشديد على ما تتضمنه سلطات الكاتب العام للحكومة من حق ممارسة المراقبة الفرنسية ، قد تسبب في رد فعل ملحوظ لدى الرأي العام التونسي، ضد هذا الهيكل المسلم به بوجه عام إلى

حد الآن» (1)، وذلـك بطبيعة الحال من طرف أقل الناس معارضة لـوجود الحماية ...»

وتبعاً لذلـك فقد أدركت الحكومة الفرنسية في سنة 1947 ضرورة الرجوع إلى تصور أقرب للواقع ، لطبيعة الكتابة العامة وقررت بمقتضى الأمر الفرنسي المؤرخ في 29 جويلية 1947 إلغاء الأوامر الصادرة في 21 جويلية 1943 و 27 مارس 1944 ، في حين أرجع الأمر العلي المؤرخ في 9 أوت 1947 إلى الكتابة العامة للحكومة التونسية صبغتها الأصلية ، بوصفها مؤسسة تونسية تحدد اختصاصاتها بأوامر عليـة .

فأصبح الكاتب العام للحكومة التونسيـة يعين من جديد من طرف البـاي باقتراح من المقيم العام .

كما تقرر أن يتم تعيين كاتب عام مساعد، من طرف الباي باقتراح من المقيم العام . وهو الذي يعوض الكاتب العام في صورة حصول مانع أو عند غيابه . ويمكنه الاضطلاع ببعض المسؤوليات التي يفوضها له الكاتب العـام .

وأخيرا فإن اصلاحات سنة 1951 قد نزعت من الكاتب العام سلطة التأشير على النصوص التشريعيـة ، ولكنها تركت له الاختصاصات الأساسية التي كان يتمتع بها من قبل .

---

1) روديار (Rodière) (المرجع السابق) .

* الــوزير المفــوض لــدى الاقامة العــامة

كانت هذه الخطة موجودة منذ أول عهد الحماية ، ولكن مشمولات الموظف المكلف بتلك الخطة لم تحدد بصفة مدققة إلا في سنة 1922 (أمر رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخ في 10 فيفري 1922) وهي مشمولاث متعددة :

ـ فإن الوزير المفوض هو الذي يعوض المقيم العام كلما حصل له مانع أو في حالة غيابه .

ـ وهو الذي يشرف على مراقبة مصالح الايالة ومصالح الاقامة العامــة .

ـ وهو يشغل خطة نائب رئيس مجلس وزراء الحكومة التونسية والمتفقد العام للمراقبات المدنية .

ولقد تم توسيع مشمولات الوزير المفوض من طرف المقيم العام مارسال بيروطون الذي أشار على رئيس الجمهورية الفرنسية بإصدار الأمر المؤرخ في أول اكتوبر 1933 . وهو أمر يمنــح الوزير المفوض حق تسيير مصالح الكتابة العامة للحكومة التونسية التي ظهرت للوجود من جديد بعد إلغائها في سنة 1922 . وهكذا أصبح هذا الموظف هو أيضاً كاتباً عاماً للحكومة التونسية . ولكنه فقد سلطة المتفقد العام للمراقبات المدنية ، حيث عهد بها إلى موظف سام تحت إشراف الوزير المفــوض .

وقد تواصل الجمع بين مهام وزير مفوض وكاتب عام للحكومة التونسية إلى سنة 1943 ، حيث ألغي منصب الوزير المفوض لدى الاقامة العامة بمقتضى الأمر الذي أصدرته في 23 جوان 1943 اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ، والذي يفوض المهام الادارية العليا بالايالة إلى ثلاثة موظفين سامين هم :

- الكاتب العام للحكومة
- ومستشار الايالة
- ومدير الشؤون السياسية

فمستشار الايالة هو الذي يربط الصلة بين المقيم العام من جهة وبين الباي والوزراء من جهة أخرى . ويساعده مندوبون لدى الوزراء التونسيون .

أما مدير الشؤون السياسية « فهو مكلف بتوجيه وتنسيق النشاط السياسي الذي تقوم به أجهزة المراقبة المدنية » ، كما أنه يسير مصالح الأمن . وقد ألغي منصب مستشار الايالة ومدير الشؤون السياسية في سنة 1944 بمقتضى أمر صادر عن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني .

وأصبحت المراقبات المدنية تابعة لإدارة المراقبات ومصالح الشرطة تابعة لادارة مستقلة راجعة بالنظر للاقامة العامة .

وفي سنة 1946 قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، التي تصدر القوانين بمحض إرادتها، إرجاع منصب الوزير المفوض لدى الاقامة العامة، ومنحت هذا الموظف نفس الاختصاصات التي أسندها إليه الأمر المؤرخ في 10 فيفري 1922 باستثناء نيابة رئيس مجلس الوزراء والتفقدية العامة للمراقبات المدنية ثم أرجعت هذه المهمة في سنة 1947 إلى الوزير المفوض لدى الاقامة العامة.

* تنظيم الادارة الاقليمية

في سنة 1881 كانت البلاد التونسية مقسمة إلى حوالي 80 دائرة إدارية، على رأس كل دائرة عامل (أو قايد)، وهو ممثل السلط المركزية بدائرته، يساعده عدد من مشايخ التراب. وكانت مساحة كل دائرة متسعة إلى حد ما، وحدودها غير مدققة. وتتطابق الدائرة إما مع منطقة عرش من العروش كما هو الشأن بالنسبة للوسط الذي يقطنه مربو الماشية شبه الرحل أو مع منطقة حضرية بالنسبة للمناطق التي يقطنها السكان المستقرون كمناطق التل والوطن القبلي والساحل ومنطقة صفاقس.

وتشمل المشيخات عادة المساحات التي تحتلها فروع القبائل أو مناطق قروية بالنسبة للجهات التي يقطنها سكان مستقرون نهائياً. وتختلف مساحات الدوائر الادارية من منطقة إلى أخرى.

أما العمال فإن الباى هو الذي يختارهم من بين الشخصيات البارزة كالمماليــك أو أعيان العــروش . وفي الحالة الأخيرة فإن العلاقات بين العمال ومنظوريهم تكون متينة للغاية ولا يقوم العامل بأي عمل إلا باعتبار آراء منظــوريه .

هذا وإن العمال الذين يستمدون نفوذهم من السلطة المركزية، يمارسون داخل دوائرهم جميع السلطات. ولكن دورهم الأساسي يتمثل في حفظ الأمن واستخلاص الضرائب . أما «الخلفاوات» الذين لم يكتس وجودهم صبغة رسمية إلا بعد صدور الأمر العلي المؤرخ في 28 نوفمبر 1889 ، فإنهم أعوان العامل وهم الذين يعوضونه إذا حصل له مانع . ولكن انتداب «مشايخ التراب» كان مختلفاً تماماً عن انتداب العمال. حيث يقع اختيارهم من قبل أعيان القبيلة «الذين يضمنون تصرفهم المالي. واعتبارا لطريقة انتدابهم فإنهم مكلفون بالدفاع عن فروع القبيلة ضد تجاوزات السلطة» (1) . وبما أن العامل لا يستخلص الضرائب بنفسه ، فإن مشايخ التراب المتصلين اتصالا مستمرا بالسكان. هــم الذين يستخلصون أمــوال الضرائب ثم يسلمونها إلى العمــال .

---

1) محمد الهادي الشريف (المصــدر السابق)

* دور الحماية في تطوير الادارة الاقليمية الأهلية

لم تدخل سلط الحماية إلا إصلاحات جزئية على هذا الجهاز الذي كانت تعتبره متلائماً مع البــلاد .

وتشتمل هذه الاصلاحات على نوعين :

1) ابتداء من سنة 1887 تم تعويض الدوائر القبلية بدوائر ترابية مع التخفيض في عددها لاحكام طرق تسييــر البلاد وتحسين وسائل استخلاص الضرائب . ويتم احداث الدوائر الجديدة بقرارات من المقيم العام والكاتب العام للحكومة ومدير المالية بموافقة قائد القوات الفرنسية بالبلاد التونسية . ويتم إثبات تلك القرارات بمقتضى أمر علي . كما يتخذ أحياناً سوء التصرف ذريعة لعزل العامل المعني بالأمر وحذف المنطقة الادارية التي يشــرف عليها بلا قيد ولا شرط .

2) ولقد اعتمدت مقاييس جديدة لاختيار ممثلي الباي بالأقاليم، فقد كانت طــريقة اختيار «العمــال» في القديم ــ رغــم ما تتسم به من خلــل ــ تستجيب إلى حد ما إلى «رغبات المتساكنين، وذلــك على الأقل خوفاً من الانتفاضات التي لا يستطيع نظام البايات الضعيف اخمادها بحــزم» (1) ولم يبق الآن داع للخوف

1) محمد الهادي الشريف ــ المرجع السابق

حيث دعمت القوة سلطة المحتلين بالبــلاد . وهكذا أصبح المقيم العام أو الكاتب العام للحكومة يختار «العمال» بالاتفاق مع قائد قوات الاحتلال، من بين الأعيان بالعاصمة أو بداخل الايالة. ولقد فقد العمال شيئاً فشيئاً أية وسيلة للاتصال بالسكان .

كما شهدت طريقة انتداب مشايخ التراب نفــس التطور. ذلــك أن «انتخابهم» يتم باقتراح من سلط الحماية واصبحت مهمتهم تقتصر أولا وبالذات على «تأييد وجهة نظر الحكومة». وبعد مدة قصيرة لم يعد للأعيان حق انتخاب شيخ التراب بل أصبح دورهم مقتصرا على منح «ضمانهم» للشيخ المعين. وصار التعيين الطريقة الوحيدة لانتداب مشايخ التراب .

على أن الحوادث التي تلت إمضاء معاهدة قصر السعيد قد أسفرت عن هروب أو عزل عدد كبير من العمال . وتمكنت السلط الفرنسيــة حينئذ من تنصيب الأعوان الذين يقع عليهم اختيارها بالمناصب الشاغرة . ولقد أكد على ذلــك صاحب «التقرير الموجه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في سنة 1890»، حيت كتب يقول : «لقد كنا مقرين العــزم على درء المفاسد ولكننا كنا عازمين من جهة أخرى على عدم تنفير الطبقة الحاكمة بناء على مالها من تأثير على السكان الذين نريد استمالتهم... ولقد اعتمدت إدارة الحماية منذ البداية القاعدة المتمثلة في

إسناد المناصب سواء في الميدان المدني أو الديني إلى كبار الملاكين العقاريين وممثلي العائلات العريقة المحترمة . الذين اعتاد الأهالي رؤيتهم على رأس المصالح الادارية . كما أن إدارة الحماية كانت على يقين من أن الأشخاص الذين لهم أكبر المصالح بالبلاد التونسية هم أكثر الناس استعدادا لقبول أي نظام يضمن سلامة الاشخاص والأملاك .

... وبناء على ذلك فإن المترشحين الأهالي للوظائف العمومية الذين يقترحهم الوزير الأكبر على الباي ينبغي من الأفضل اختيارهم من بين أفراد تلك الطبقة الذين نود أن يسيروا في الاتجاه الذي يحظى بموافقتنا ، وذلك إثر التحقيق الذي قام به أعوان الحماية» .

وهكذا فإن أهم ما يعتمد من المقاييس لاختيار موظف سام من سلك العمال ، لا يتمثل لا في الكفاءة ولا في القيمة ولا في المستوى العلمي بل في الوجاهة العائلية . أما الشرط الثاني الأساسي فهو يتمثل في اخلاص المترشح للدولة الحامية . ولقد كانت المعلومات الخاصة بالمترشحين تعطى – إلى عهد قريب – من طرف السلط العسكرية التي كانت لها مصلحة استعلامات لتوفير المعلومات حول حياة المترشحين .

وأخيرا يشترط في المترشحين أن يتصفوا بالحزم والسطوة ، ولو أدى ذلك إلى تجاوز صريح للسلطة . ولقد كتب

« ديتورنال دي كونستان » في هذا المعنى يقول « لاستخلاص المال من الأهالي، ليس من الضروري أن يكون القابض محاسباً ماهرا بل ينبغي أن يكون له نفـــوذ عليهم » .

ويتمثل هذا النفوذ في تجاوزات لا تحصى . « ذلك أن أغلب « العمال » المعروفين « بابتزازهم للأموال » لا يتورعون عن استعمال جميع الوسائل لاستخلاص الضرائب التي تقررها السلط المركزية وللاثراء اثراء فاحشا .

* اختصـــاصات العمـــال

كانت البلاد التونسية قبيل الاستقلال تشتمل على 36 دائرة إدارية أو « عمل » ، على رأس كل دائرة عامل أو « قائد » .

وفي صورة غياب العامل أو إذا حصل له مانع يعوضه الخليفة . ولكن منذ سنة 1912 أحدث إطار وسط بين العامل والخليفة وهو الكاهية . ويتولى الكاهية أو الخليفة من مرتبة استثنائية ، مهام العامل في دائرة فرعية من دائرة العمل .

وللعامل اختصاصات إدارية وعدلية ومالية .

ولكن في الواقع ، واعتبارا لأهمية السلطات الممنوحة للمراقب المدني ، فإن العامل يعتبر عوناً من أعوان المراقب .

الاختصاصات الادارية

يتولى العامل الذي هو الواسطة بين رعايا الباي والسلطة المركزية ، السهر على تنفيذ القوانين في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدائرته .

رمن أهم اختصاصاته السهر على حفظ الأمن، حيث أن الشرطة العامة ترجع إليه بالنظر، كما أنه مكلف بإعلام الحكومة بما يجري في دائرته .

وهو الذي يرأس المجالس البلدية ويحفظ سجلات الحالة المدنية بالنسبة للتونسيين .

الاختصاصات العدلية

يتمتع العمال في المدن التي ليس بها محاكم تونسية ، بالاختصاصات المدنية (الأحوال الشخصية أو المتعلقة بالمنقولات) ، وذلك بالنسبة للقضايا التي تهم التونسيين فحسب والتي لا تتجاوز قيمتها 500 فرنكاً وبالنسبة للقضايا الجزائية أو الجنح التي تستوجب السجن مدة تفوق 15 يوماً أو غرامة تفوق 15 فرنكاً .

وإن العامل هو الذي يسلم استدعاءات المحاكم إلى المتقاضين التونسيين، كما أنه يتمتع بسلطة قاضي التحقيق في حالات التلبس، ولكنه مطالب في هذه الحالة بإعلام مدير المصالح

العدلية أو وكيل الحكومة بذلـك قبل الشروع في التحقيـق . وفي صورة عدم التلبس لا يمكن له أن يتولى التحقيق إلا إذا تم له التفويض بذلـك .

وهو الذي يتلقى الشكاوي المتعلقة بجميع المخالفات والجرائم والجنح التي تقع في دائرته ، ويحيل تلك الشكاوي على وكيل الحكومة التي ترجع إليه تلك الدائرة بالنظر ، كما يوجه إليه جميع المعلومات والمحاضر والوثائق المتعلقة بتلـك الشكاوي وينفذ الأحكام التي تصدرها المحاكم التونسية ويلقي القبض على الجناة ويتولى بيع الأملاك واستخلاص الغرامات .

ويتعين على العمال مساعدة القضاة الفرنسيين على البحث عن الجرائم والجنح التي هي من مشمولات المحاكم الفرنسية وهم مكلفون بتنفيذ الأحكام التي تصدرها العدالة الفرنسية ضد الرعايا التونسييـن .

الاختصاصات المـالية

يستخلص العامل جميع الضرائب المباشرة وغيرها التي يدفعها الرعايا التونسيون . ويتولى ذلـك بنفسه أو بواسطة مشائخ التراب الراجعين إليه بالنظر . وهو مؤهل للنظر في جميع القضايا المالية التي تهم الرعايا التونسيين بدائرته .

وعلى هذا الأساس فإن في استطاعة العمال استغلال سلطتهم المطلقة في هذا الميدان للاثراء، ولم يتورع أغلب العمال عن ذلك ويساعدهم في القيام بهذه المهمة الكواهي والخلفاوات ومشايخ التراب .

* تنظيم مناطق الجنوب وأقصى الجنوب

تحد مناطق الجنوب شمالا المراقبة المدنية بقابس والمراقبة المدنية بقفصة وغرباً البلاد الجزائرية، كما تحدها البلاد الطرابلسيه التابعة للخلافة العثمانية والتي أصبحت تابعة لايطاليا من سنة 1911 إلى سنة 1945 . وقد وضعت تلك المناطق باستمرار تحت المراقبة المباشرة للجيش الفرنسي . ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها قرب تلك المناطق من البلاد الطرابلسية التي يمكن أن تتسرب منها الأسلحة والذخيرة إلى القبائل المقاومة. ومنها وجود سكان نازحين من المناطق المجاورة (السباسب العليا والسفلى)، قد رفضوا الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1881 . ومنها امكانية اجتياز عدد من التونسيين المسلحين للحدود التونسية الجزائرية . ومن ناحية أخرى فإن تشتت السكان خارج الواحات وصعوبة المواصلات وبعد العاصمة تفرض وجود سلط عسكرية على عين المكان وقيام سلطة قوية ورادعة تتمثل في الجيش الذي يراقب عددا من الأعوان الاداريين الأهالي (كالعمال والخلفاوات

ومشايخ التراب) المختارين بالاعتماد على مقاييس وحيدة هي الحزم والسطوة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبالنظـر إلى المناطق الادارية الشاسعة، يقوم الخلفاوات بدور هام في تلك المناطق ولا سيما فيما يتعلق بحفظ الأمن. وقد اشتهر عدد كبير منهم، مثل بلقاسم بن رشيد، خليفة المرازيق، بتسلطهم على المتساكنين واخلالهم بوظائفهم وحرصهم على الاثراء بطرق غيـر شرعيـة.

على أن المقاومة للاحتلال لم تضعف إلا في حدود سنة 1889، وذلك بعد انتصاب حاميات عسكرية بالدويرات وجرجيس ودوز. كما أن التخوم التونسية الليبية لم يتم تحديدها إلا بعد إبـرام الاتفاقية الفرنسية العثمانية في سنة 1910، وقد مكنت فرنسا من تنظيم المناطق الواقعة بين جنين وغدامس إلى غاية 265 كلم جنوب الذهيبات.

وقد بنى الفرنسيـون بروجاً في كل من بير قصيرة والذهيبات وجنيـن وفورسـان (1923 ـ 1924).

واتفقت سلط الحماية مع السلط الجزائرية بعد انتهـاء الحرب العالمية الأولى على قيام نظام مشترك لحفظ الأمن بالصحراء. وقد أمكن للبروج ـ بواسطة نظام برقي لاسلكي ـ الاتصال فيما بينها، وكذلـك الاتصال بمختلف مناطق

البلاد ولا سيما العاصمة . وقد تم فيما بعد تهيئة مسالك وطرق ومهابط للطائــرات .

أما من الناحية الادارية. فقد تم تقسيم مناطق الجنوب وأقصى الجنوب إلى أربعة أعمال : عمل ورغمة (مدنين) الذي يشتمل على خلافة التوازين (بن غردان) وعكارة (جرجيس) والقصــور، وعمل مطماطة وعمل نفزاوة (قبلي) الذي يشتمل على خلافة المــرازيق (دوز) وعمل الودارنة (تطاوين) .

وقد أحدث مكتب شؤون الأهالي في كل مركز من مراكز مدنين وتطاوين ومطماطة وقبلي، ويشرف على كل مكتب ضابط عسكري برتبة نقيب أو ملازم أول، مكلف بمراقبة إدارة العامل. وكانت منطقة مدنين تشتمل على فرعين .

وأما جرجيس وبن غردان، فقد كانتا تحت سلطة رئيس فرع، راجع بالنظر لرئيس مكتب مدنين، وكان الجيش الصحراوي المكلف باحتلال ومراقبة الصحراء التونسية، تابعاً لمكتب قبلي الذي يتولى إدارة العدلية التونسية ويتلقى أوامره من قائد القوات العسكرية بالجنوب التونسي بالنسبة للأمور المتعلقة بالأشخاص والمســائل السياسية .

هذا وإن جميع الضباط الذين يتصرفون في شؤون المناطق الجنوبية كانوا تابعين للمصلحة المركزية لشؤون الأهالي بالعاصمة

الموضوعة منذ سنة 1906 تحت السلطة المباشرة للمقيم العام الذي يتلقى جميع المراسلات عن طريق القائد العام للقوات الفرنسية بتونس . ويعتبر هذا الأخير مندوب المقيم العام المكلف بمراقبة إدارة مناطق الجنوب وأقصى الجنوب والمسؤول الأول عن مصلحة شؤون الأهالي بالجنوب . وهو يمارس سلطته في جميع الميادين، فهو بطبيعة الحال المكلف بحفظ الأمن ويتمتع أيضاً بجميع السلطات التأديبية . وهو الذي يتلقى جميع مراسلات المكاتب ويطلع عليها وينظر في جميع المسائل التي تهم إدارة المناطق الجنوبية .

وكان رؤساء المكاتب والفروع يتمتعون في مناطقهم بنفوذ كبير . فهم مكلفون أولا وبالذات بمراقبة المناطق التي يشرفون عليها من الناحية الادارية والسياسية فيخبرون المقيم بالوضع السياسي والاقتصادي في مناطقهم وبالمسائل المتعلقة بالجباية والعدالة إلى غير ذلك، ويتبادلون معه المراسلات ما عدا بالنسبة للشرطة العدلية (1) ويؤشرون جميع مراسلات العمال ويراقبون الادارة التونسية المحلية . وخصوصاً فيما يتعلق بمسائل الأمن والضرائب . وبطبيعة الحال فهم حريصون دوماً على التأكد من إخلاص الرؤساء المحليين لسلط الاحتلال .

---

1) أنهم يوجهون مراسلاتهم المتعلقة بهذا الموضوع مباشرة إلى وكيل الجمهورية أو إلى وكيل الحكومة لدى المحكمة الجهورية .

وقد كانوا يتمتعون بجميع السلطات في ميدان الشرطة العدلية والأشغال العمومية إلى غير ذلك...

وللمحافظة على النظام والأمن، فإنهم يستعينون بالرؤساء المحليين وبسلك خيالة المخزن (250 خيالا موزعين على سبع فرق) المنتدبين من بين أفراد القبائل المحلية والمستقرين بمختلف المراكز.

* المراقبون المدنيون

أثناء الثلاث السنوات الأولى من الاحتلال، كانت السلطة الفرنسية تباشر نفوذها بواسطة الجيش، وقد منح الأمر العلي المؤرخ في 10 جوان 1882 للضباط الفرنسيين السلطات اللازمة لحراسة التراب التونسي وحفظ الأمن. وأحدثت في أماكن مختلفة من البلاد مكاتب استعلامات تشرف عليها «مصلحة الاستعلامات» التي أطلق عليها في سنة 1900 اسم «مصلحة شؤون الأهالي» المتكونة من ضباط انتدبوا في أول الأمر من «مكاتب الشؤون العربية بالجزائر» الذين كانوا يتكلمون لغة البلاد ثم انتدبوا فيما بعد من سلك الجيش. ولكن سرعان ما ظهرت خلافات بين السلط المدنية التي يمثلها المقيم العام والسلط العسكرية الموضوعة تحت سلطة القائد العام للقوات الفرنسية بتونس، ولقد بلغت الأزمة أوجها عندما دخل الجنرال

بولانجي – وهو ضابط سام محدود الذكاء – في نزاع مع المقيم العام الماهر، بول كامبون الذي وقعت التضحية به لفائدة السلطة العسكرية ، حيث أرجع إلى فرنسا وعوض بالمقيم العام ماسيكو في سنــة 1886 .

ولكن انتزعت من الجيش جميع السلطات الادارية بالايالة، باستثناء مناطق الجنوب وأحدث سلك المراقبين المدنيين بمقتضى أمر من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخ في 4 أكتوبر 1884 .

* مشمولات المراقبين المدنيين

المراقبون المدنيون هم بمناطقهم المندوبون عن المقيم العام تجاه مصالح الحكومة التونسية . وهم يرجعون بالنظر للمقيم العام وحده ولا يتبادلون المراسلات إلا معه ...

ويقدمون إلى المقيم العام وإلى الحكومة التونسية كل المعلومات التي تهم الوضع بالبلاد والتنظيم الاداري والعدلي والموظفين الأهالي والاحصاءات العامة ومداخيل الضرائب مهما كان نوعها وتأثير الشخصيات البارزة في المنطقة ودورها في الماضي وسلوكها في الوقت الحاضر، ورجال الدين والتعليم والتنظيمات الدينية والزوايا وأهميتها والمداخيل التي هي تحت تصرفها وكيفية استعمالها وظروف ومحاصيل الزراعة والتجارة والصناعة .

وقد كانوا يتمتعون بجميع السلطات في ميدان الشرطة العدلية والأشغال العمومية إلى غير ذلك...

وللمحافظة على النظام والأمن، فإنهم يستعينون بالرؤساء المحليين وبسلك خيالة المخزن (250 خيالا موزعين على سبع فرق) المنتدبين من بين أفراد القبائل المحلية والمستقرين بمختلف المراكز.

* المراقبون المدنيون

أثناء الثلاث السنوات الأولى من الاحتلال، كانت السلطة الفرنسية تباشر نفوذها بواسطة الجيش، وقد منح الأمر العلي المؤرخ في 10 جوان 1882 للضباط الفرنسيين السلطات اللازمة لحراسة التراب التونسي وحفظ الأمن. وأحدثت في أماكن مختلفة من البلاد مكاتب استعلامات تشرف عليها «مصلحة الاستعلامات» التي أطلق عليها في سنة 1900 اسم «مصلحة شؤون الأهالي» المتكونة من ضباط انتدبوا في أول الأمر من «مكاتب الشؤون العربية بالجزائر» الذين كانوا يتكلمون لغة البلاد ثم انتدبوا فيما بعد من سلك الجيش. ولكن سرعان ما ظهرت خلافات بين السلط المدنية التي يمثلها المقيم العام والسلط العسكرية الموضوعة تحت سلطة القائد العام للقوات الفرنسية بتونس، ولقد بلغت الأزمة أوجها عندما دخل الجنرال

بولانجي – وهو ضابط سام محدود الذكاء – في نزاع مع المقيم العام الماهر، بول كامبون الذي وقعت التضحية به لفائدة السلطة العسكرية ، حيث أرجع إلى فرنسا وعوض بالمقيم العام ماسيكو في سنة 1886 .

ولكن انتزعت من الجيش جميع السلطات الادارية بالايالة ، باستثناء مناطق الجنوب وأحدث سلك المراقبين المدنيين بمقتضى أمر من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخ في 4 أكتوبر 1884 .

* مشمولات المراقبين المدنيين

المراقبون المدنيون هم بمناطقهم المندوبون عن المقيم العام تجاه مصالح الحكومة التونسية . وهم يرجعون بالنظر للمقيم العام وحده ولا يتبادلون المراسلات إلا معه ...

ويقدمون إلى المقيم العام وإلى الحكومة التونسية كل المعلومات التي تهم الوضع بالبلاد والتنظيم الاداري والعدلي والموظفين الأهالي والاحصاءات العامة ومداخيل الضرائب مهما كان نوعها وتأثير الشخصيات البارزة في المنطقة ودورها في الماضي وسلوكها في الوقت الحاضر، ورجال الدين والتعليم والتنظيمات الدينية والزوايا وأهميتها والمداخيل التي هي تحت تصرفها وكيفية استعمالها وظروف ومحاصيل الزراعة والتجارة والصناعة .

وكما نرى فإن سلطات المراقب المدني غير محدودة عملياً، ويتمثل دوره بطبيعة الحال في اعلام المقيم العام بكل ما يجري في دائرته . ولكنه يتمتع بسلطة تقريرية واسعة .

ومن أهم مشمولاته المراقبة السياسية، حيث يتعين عليه ابلاغ المقيم العام «جميع المعلومات التي يمكن أن توجه إليه حول شؤون الأهالي» . كما أنه يراقب إدارة «الرؤساء الأهالي» ويؤشر جميع مراسلات العمال والكواهي والخلفاوات . ويبدي رأيه حول كافة الموظفين التونسيين المعينين في دائرته، وهم موظفو إدارة الاعمال (العمال والكواهي والخلفاوات) وكذلك رجال الدين من مفتيين وقضاة وأيمة وغيرهم...

كما أنه يراقب البلديات مراقبة دقيقة، فيبدي رأيه حول تكوين البلديات وتعيين المستشارين البلديين، ويوجه إليه خلال الأيام الثمانية التي تلي مداولات المجالس البلدية أو اللجان البلدية، تقرير مفصل عن تلك المداولات، كما أنه يبلغ المقيم العام، كلما رأى فائدة في ذلك، رأيه حول مداولات المجالس أو اللجان، وهو الذي يحفظ سجلات الحالة المدنية الخاصة بالفرنسيين .

ويمكن للمراقب المدني الالتجاء في أي وقت إلى الجيش أو الجندرمة (الدرك) التي أحدثت بمقتضى الأمر المؤرخ في

20 ماي 1903 ، وينص الفصل الأول من هذا الأمــر على «أن الجندرمة هي قوة قد أنشئت للسهر على الأمن العام وحفظ النظام وتنفيذ القــوانين».

وتتمثل خدمتها الأساسية في المراقبة المستمرة وتباشــر عملها في كافة أرجاء التراب التونسي... وكذلــك في سلك الجيــوش.

وهي ترمي بالخصوص إلى تحقيق الأمن بالبوادي وبطرق المواصلات.

ويمتد نشاطها أيضاً إلى عمليات الشرطة العدلية في كافة أنحــاء البــلاد.

وتحيط الجندرمة المراقب المدني علماً بجميع الجنح وجميع الاعتقالات الحاصلة.

ويمكن اسناد سلطات بوليسيــة إلى المراقبيــن المدنيين «بتفويض خاص من الحكومة التونسية». كما أن الشرطة المحلية وجميع خيالة الوجق العاملين بمنطقته، هم تحت سلطته. ويوجه إليه يومياً تقرير من محافظ الشرطة بالمكان الذي يقيم به.

أما بقية محافظي الشرطة فإنهم يتبادلون مراسلاتهم مع المراقب المدني وفقاً للتعليمات التي يوجهها إليهم في هذا الشأن

ويحيطونه علماً في الحين بكل ما يجد من حوادث خطيرة . وهو الذي يمنح رخص السفر إلى الجزائر والتأشيرات للتحول إلى الخارج ...

ولا تقل سلطاته المالية أهمية عن ذلـك . فإنه هو الذي يشرف على عمليات لجان تحديد الضرائب ويعطي البيانات التي يراها صالحة لمفتشي الماليـة الذين يزورون منطقته ويمد لهم يد المساعدة إذا ما رغبوا في ذلـك .

وتمتد مراقبته إلى عمليات أعوان إدارة الأوقاف وإدارة الأعمال ، وهو حريص على أن يبذل العمال بمنطقته قصارى جهدهم لاستخلاص الضرائب وإيداع الايرادات التي يتحصلون عليها بالخزينة بدون تأخيـر .

كما أن المراقب المدني يحيط المقيم العام علماً بكل ما يهم التنمية الاقتصاديـة بمنطقته ويلفت انتباهه دوماً إلى حاجيـات ورغائب المعمرين وإلى كـل حركة تهم الملكية بالمنطقة . وهو الذي يشرف على لجان احداث المراكز الاستعمارية واللجان المدرسية بمنطقته ويقدم إلى المقيم العام كل المعلومات اللازمة حول خدمـات وسلوك المعلمين والمعلمات ، التابعين للمدارس اللائكية والدينية - ويمكن له أن يزور المدارس متى شـاء .

ويقوم بمهام توثيق العقود ومهام قنصل ويسهر على المحافظة على الغابات ويبدي رأيه حول مشاريع الأشغال العمومية (الطرقات والسكك الحديدية وجلب المياه) .

ويعوض المراقب المدني – في صورة غيابه أو إذا حصل له مانع – مراقب مساعد. كما يساعده عدد من المراقبين المتدربين والكتبة .

* المراقبون الجهويون

تقرر في جوان 1943 – بمقتضى أمر أصدرته اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني – احداث 6 دوائر جهوية (بنزرت وتونس والكاف وسوسة وصفاقس وقابس) .

وبناء على ذلك فقد بقيت المراقبة المدنية الدائرة الادارية الأساسية ولكن أحدثت فوقها الدائرة الجهوية التي يشرف عليها رئيس جهوي .

وقد منح الأمر المقيمي الصادر في 5 جويلية 1943 للرئيس الجهوي جميع سلطات المراقبة على مختلف الادارات التونسية . ومن ناحية أخرى فهو الذي يشرف على المصالح الادارية لسلط المراقبة .

كما أن الرئيس الجهوي هو المسؤول على حفظ النظام ويمكن له في أي وقت التصرف في مصالح الأمن الجهوي.

وأخيرا فقد فوضت إليه سلطات الكاتب العام للحكومة لمراقبة نشاط جميع المصالح الجهوية التابعة للكتابة العامة للحكومة .

وقد انجر عن إنشاء المراقبات الجهوية تفاقم نظام الادارة المباشرة، حيث وضعت تحت سلطة ومراقبة الرئيس الجهوي المصالح الجهوية التابعة للادارات التونسية الفنية .

وقد ألغيت المراقبات الجهوية بصفة جزئية في سنة 1947 (بنزرت وتونس والكاف وسوسة وصفاقس) وبصفة تامة في سنة 1950 (قابس) .

الباب التاسع

المؤسسات النيابية المركزية

* المجلــس الشــوري :

إن أول مؤسسة نيابية تمثل الجالية الأجنبية هي الغرفة التجارية الفرنسية التي أحدثت في 23 جوان 1885 .

وقد سمحت رسالة وزارة الشؤون الخارجية المؤرخة في 24 أكتوبر 1890 ، للمقيم العام ماسيكو بعقد «ندوات» مع أعيان الفرنسيين بالايالة قصد «ربط صلات مستمرة بين المقيم العام والجالية الفرنسية ، من شأنها أن تعود بالنفع على حسن إعداد دراسة القضايا» .

وابتداء من ذلــك التاريخ أمكن للمقيم – كلما رأى فائدة في ذلــك – دعوة أعضاء الغرفة التجارية الفرنسية بتونس وبعض رؤساء البلديات المساعدين وعدد من ممثلي التنظيمات

الزراعية للاطلاع على آرائهم حول بعض الأمور ولا سيما المسائل المتعلقة بالميـزانية .

وقد حدد قرار المقيم العام المؤرخ في 22 فيفري 1896 صلاحيات «المجلس الشوري» وأعاد تركيبه حيث أصبح يضم لا فحسب ممثلي التجار والمزارعين والبلديات بل أيضاً الممثلين المنتخبين للفرنسيين من غير المزارعين والتجار .

ولم يكن هناك أي تمثيل للسكان التونسيين . فلم تكن ممثلة بالمجلس إلا المصالح الفرنسية .

وفي سنة 1907 تقرر بمقتضى أمر علي إحداث قسم أهلي «بالمجلس الشوري» يضم 16 عضوا يعينهم المقيم العام .

وقد كان القسم الفرنسي والقسم التونسي يجتمعان مع بعضهما بعضاً إلى أن صدر في سنة 1910 الأمر العلي الذي يقضي بأن يجتمع كل قسم على حدة .

كما اقتضى نفس الأمر إحداث «المجلس الأعلى للحكومة» الذي هو عبارة عن جهاز للتحكيم مكلف بالفصل بين القسمين إذا ما اختلفت آراؤهما حول موضوع من المواضيع . ويضم ذلك الجهاز جميع أعضاء مجلس الوزراء ورؤساء مصالح الحكومة التونسية وثلاثة نواب منتخبين من طرف كل قسم .

* المجلــــس الكبيــر

لقد عوّض المجلس الشــوري «بالمجلس الكبير»، وهو مجلس نيابي تأسس بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 13 جويلية 1922 «لتمثيل المصالح الاقتصادية بالايالة».

ويتركب ذلك المجلس، من سنة 1922 إلى سنة 1945 من قسمين غير متساويين من حيث العدد وهما: القسم الفرنسي الذي يضم 56 عضوا والقسم التونسي المتركب من 41 نائباً.

ويتركب القسم الفرنسي من 22 نائباً يمثلون المزارعين والتجار وأرباب الصناعات و 34 نائباً يمثلون الجالية الفرنسية ويتم تعيينهم بالانتخاب العـام.

أما أعضاء «القسم التونسي» فيقع اختيارهم من بين أعضاء مجالس الجهات والأعمال ومن بين أعضاء الغرف الاقتصادية. ولم يكن هناك أي تمثيل – في أول الأمر – لسكان المدن التونسيين، حيث أن المناطق البلدية لم تكن ممثلة بمجالس الأعمال.

ولكن الاصلاحات التي أعادت تنظيم الغرف الاقتصادية التونسية في سنة 1928، قد خففت من شروط الانتماء إلى تلك الغرف وبالتالي إلى المجلس الكبير.

وبناء على ذلك أصبح من الممكن انتخاب سكان المدن الكبرى التونسيين من بين حملة الشهائد، وذلـك من طرف

التجار والمزارعين التابعين «لأقسام الاقتصاد العام والاقتصاد الريفي» التي أحدثت ضمن الغرف التجارية والزراعية التونسية . وإن الأمر العلي المؤرخ في 6 جانفي 1934 هو الذي سمح للمرة الأولى بتمثيل السكان التونسيين بالمدن .

وابتداء من ذلك التاريخ أصبح القسم التونسي يضم 34 نائباً تونسياً مسلماً و 4 نواب اسرائيليين ، يقع اختيارهم من بين أعضاء الغرف الاقتصادية (الغرفة التجارية التونسية للشمال والغرفة الزراعية للشمال) ومن بين أعضاء مجالس الجهات والمجالس البلدية ، وذلك من طرف هيئة انتخابية تتركب من النواب الذين ينتخبهم الأعيان البالغون 25 سنة من العمر على الأقل والمحرزون على بعض الشهادات العلمية والعدول وأعضاء مجالس الأعمال .

أما ممثلو مدينة تونس وأحوازها ، وهم أربعة نواب من بينهم نائب اسرائيلي ، فيقع اختيارهم من طرف هيئة انتخابية تضم النواب المنتخبين من الدرجة الأولى والممثلين لبعض الأصناف من الناخبين (وهم حملة الشهادات والموظفون وأرباب المهن الحرة والتجار وأرباب الصناعات) وأعضاء مجلس عمل أحواز تونس .

وأخيرا فإن الممثلين الاثنين للتراب العسكري بالجنوب ، يتم تعيينهما من طرف الوزير الأكبر بعد موافقة المقيم العام على ذلك .

وهكذا فإن القسم التونسي من المجلس الكبير لا يمثل قطّ مجموع السكان التونسيين، فهو عبارة عن تجمع لعدد من الأعيان المختارين بدقة والعاجزين في معظمهم عن ابداء أية معارضة للعمل الذي تقوم به سلط الحماية.

ومن ناحية أخرى فإن 38 نائباً يمثلون السكان التونسيين البالغ عددهم أكثر من 3 ملايين نسمة ونصف في سنة 1945، بينما الجالية الفرنسية التي لا يتجاوز عددها في ذلك التاريخ 250.000 نسمة، يمثلها 56 نائباً. ذلك أن الحماية قد أقامت نظام الحكم الدائم على أساس عدم المساواة والامتيازات.

على أن المجلس الكبير لم يكن له إلا دور استشاري ينحصر في درس الميزانية خلال دورة سنوية تدوم 20 يوماً. وليس في إمكانه إلا إبداء آراء تستطيع الحكومة قبولها أو رفضها. إلا أنه «لا يمكن تجاوز رأي مشترك يبديه القسم الفرنسي والقسم التونسي بالمجلس الكبير فيما يتعلق بالميزانية وذلك في حدود السلطات الممنوحة للمجلس»... ماعدا المسائل المتعلقة بالنظام العام أو بمصالح فرنسا المعنوية وبشرط الموافقة على الميزانية من طرف الحكومة الفرنسية وذلك مهما يكن من أمر».

وفي صورة اختلاف وجهات النظر بين القسمين، فقد عهد بمهمة التحكيم – من سنة 1922 إلى سنة 1934 – إلى اللجنة

التحكيمية للمجلس الكبير ومن سنة 1934 إلى سنة 1945 إلى المجلس الأعلى للبلاد التونسية .

* المجلس الكبير بعد إصلاحات سنة 1945

لم يغيّر الأمر العليّ المؤرخ في 15 سبتمبر 1945 الخصائص الأساسية للمجلس الكبير الذي بقي دائماً مجلساً منتخباً لمدة ست سنوات ومتركباً من قسمين كل قسم يجتمع على حدة ويتمثل دوره – كما كان في الماضي – في ابداء آراء لا تلزم الحكومة . على أن تركيبة المجلس الكبير قد تغيرت ، حيث أصبح للقسم الفرنسي وللقسم التونسي نفس عدد الأعضاء أي 53 عضوا بالنسبة لكل قسم . على أن القسم التونسي ينبغي أن يضم 3 نواب اسرائيليين .

القسم الفرنسي

أصبح جميع أعضاء القسم الفرنسي ينتخبون بطريقة الانتخاب العام . كما ألغي تمثيل المصالح الاقتصادية بالمجلس .

أما عدد النواب الممثلين لكل جهة من الجهات فهو مرتبط بعدد السكان الفرنسيين القاطنين بتلك الجهة . وهكذا فقد بلغ عدد النواب : 20 بالنسبة لجهة تونس و 10 بالنسبة لجهة بنزرت و 2 بالنسبة لجهة قابس الخ... والتحوير الوحيد الذي

أدخل على شروط الانتخاب والأهلية للانتخاب يتمثل في الاعتراف للمرأة الفرنسية بحق الاقتراع .

كما اتخذ اجراء غريب يرمي لا محالة إلى تشجيع النسل لدى الفرنسيين وهو ينص على أنه : «علاوة على حقه الشخصي ، يتمتع رب الأسرة بحق انتخاب إضافي بالنسبة للأطفال القاصرين البالغ عددهم 3 أطفال على أقل تقدير» .

القسم التونسي

أصبح القسم التونسي ينتخب من طرف هيئة انتخابية تضم أعيان المدن والبوادي وألغي تمثيل المصالح الاقتصادية . ولكن الحق الانتخابي بقي محدودا للغاية . فلا يمارس ذلك الحق إلا التونسيون الذكور المتمتعون بحقوقهم المدنية والذين يتوفر فيهم شرط من الشروط الآتية : دفع الضرائب - الانتماء إلى سلك قدماء المحاربين - الاحراز على شهادة ختم الدراسات (العليا أو الثانوية) أو على شهادة التعليم المهني أو التقليدي .

ولا يتمتع بحق الانتخاب الأشخاص المحكوم عليهم بأكثر من 3 أشهر سجناً أو الذين تعرضوا للابعاد الخ... ولا يكون أهلا للانتخاب إلا الناخبون البالغون 30 سنة من العمر والذين لا يشغلون خطة قضائية أو إدارية ولا ينتمون إلى سلك مستخدمي الدولة والمؤسسات العمومية والبلديات .

أما نظام الاقتراع فهو أيضاً مناف تماماً للقواعد الديمقراطية. إذ هو يشتمل على درجة واحدة بالنسبة للاسرائيليين وعلى درجتين بالنسبة للمسلمين وتضبط القائمات الانتخابية في كل جهة من طرف العامل بمساعدة أربعة أعضاء من مجلس العمل. ويسجل المترشحون على القائمات بحسب المقاييس التي تضبطها السلط الفرنسية والتونسية. ويجتمع الناخبون في المشيخة، ماعدا بالنسبة إلى العاصمة حيث انهم يجتمعون في المناطق التي تحدد بقرار من الوزير الأكبر، وذلك لانتخاب 5 نواب في التواريخ التي تحدد بمقتضى قرارات، «ويجتمع مندوبو كافة المشيخات بالنسبة لدائرة انتخابية معينة في مركز تلك الدائرة لانتخاب النائب بالمجلس الكبير».

(الفصل 19 من الأمر المؤرخ في 15 سبتمبر 1945)

اختصاصات المجلس الكبير.

«ينظر المجلس الكبير في ميزانية الدولة التي تعدها الحكومة قبل عرضها على الحكومة الفرنسية للموافقة عليها» (الفصل 30 من الأمر المؤرخ في 15 سبتمبر 1945).

ولكل قسم الحق في إبداء رأيه حول المقابيض والمصاريف والضرائب وقروض الدولة إلى غير ذلك... على أن مداولات المجلس لا تشتمل على مصاريف الدائرة السنية (نفقات الباي)

ولا مخصصات أعضاء العائلة المالكة ولا النفقات الآتية : «نفقات موظفي... أملاك التاج ونفقات الحرس الملكي ومصالح الديون التونسية ومرتبات ومنح المقيم العام ونفقات أعضاء مكتبه وكذلك نفقات تعهد محلات الاقامة العامة ومرتبات ومنح الكاتب العام للحكومة ونفقات أعضاء مكتبه ونفقات العدلية الفرنسية والنفقات التي تهم أمن الدولة ونفقات المراقبات المدنية (الفصل 30) . وباختصار فإن ميدان هام من الميادين المحفوظة لا تشمله اختصاصات أعضاء المجلس الكبير المتعلقة بالميزانية .

ويتمتع كل قسم بحق الاقتراح فيما يتعلق بالميزانية. إلا أن كل اقتراح يخص المصاريف أو كل تخفيض أو الغاء لمعلوم أو ضريبة ينبغي أن يكون مصحوباً «ببيان المعلوم التعويضي والاقتصاد في النفقات بما يعادل ذلك في الميزانية» (الفصل 32) . وهناك إجراءات أخرى تحد من حق النواب في هذا الميدان : من ذلك مثلا تعذر اقتراح الزيادة في المرتبات والمنح أو احداث مواطن شغل جديدة الخ.. في شكل تنقيحات أو فصول إضافية .

الاختصاصات التشريعية

ليس للمجلس الكبير أية سلطة تنظيمية. ولكن يمكنه التقدم باقتراحات «ترمي إلى تحوير بعض النصوص التنظيمية»

(الفصل 39) ويمكنه مناقشة لوائح ذات صبغة مالية واقتصادية واجتماعية، ولكن تلك المناقشة لا يمكن أن تقع «خلال الدورة العادية قبل المناقشة التامة للميزانية» (الفصل 39).

ويعطينا الفصل 40 من الأمر المؤرخ في 15 سبتمبر 1945 فكرة واضحة عن الحدود المفروضة على صلاحيات المجلس الكبير حيث أنه ينص على «أن مناقشة أي اقتراح ذي صبغة سياسية أو دستورية ممنوعة». ومن ناحية أخرى «فإن لأعضاء المجلس الكبير حق توجيه أسئلة للحكومة على شرط أن تتعلق تلك الاسئلة بصفة مباشرة بالمسائل التي لها علاقة باختصاصات المجلس» (الفصل 41). وبما أن اختصاصات المجلس تنحصر في إبداء بعض الآراء حول الميزانية، فإن المسائل الأساسية ذات الصبغة السياسية والاجتماعية تبقى نهائياً خارجة عن نطاق مداولات المجلس. ولكن المجلس سيكون مضطرا - طوعاً أو كرهاً - إلى اتخاذ بعض المواقف السياسية التي ستفرضها الأحداث التي مرت بها مختلف مراحل الكفاح الوطني.

سير المجلس الكبير

يدعى المجلس الكبير كل سنة خلال الثلاثة أشهر الرابعة، ويحدد تاريخه بمقتضى أمر. وتدوم الدورة العادية عشرين يوماً. ويمكن دعوة دورة غير عادية.

ويعين كل قسم في مستهل الدورة العادية 6 لجان (1) مكلفة بــدرس مشاريع الأوامــر ذات الصبغة الماليــة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعروضة على المجلس. ويجتمع القسم الفرنسي والقسم التونسي كل على حدة، ولكن «لدرس مسألة خاصة يمكن دعوة القسمين للاجتماع معا سواء بطلب من المقيم العام أو بناء على طلب كتابي يمضيه على الأقل عشرة أعضــاء من أحد القسمين» (الفصل 44).

ويحضر جلسات كل قسم وكيل الحكومة الذي يعينه المقيم العام «وكل مداولة تقع في غيابه - ولو في نطاق لجنة سرية - تعتبر ملغاة قانونياً» (الفصل 46).

وأخيرا ينص الفصل 47 على أن «المقيم العام واعضاء مجلس الوزراء ورؤساء الادارات أو من شابههم، يمكنهم أن يحضروا جميع جلسات المجلس الكبير أو يعينوا من يمثلهم فيها».

وينص القانون على تدابير صارمة للغاية ضد كل نائب يتسبب في «خرق المعاهدات أو الأوامر الصادرة بصفة قانونية أو يتهجم على سمو الباي أو رئيس الجمهورية أو المقيم العام أو الحكومة الفرنسية» (الفصل 67).

---

1) لجنة التشريع ولجنة المالية ولجنة الأشغال الكبرى والنقل ولجنة الشؤون الاقتصادية ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون الثقافية

وفي صورة رفض أحد القسمين «المداولـة حول مسألة معروضة عليه للدرس ، يمكن حله» (الفصل 50) .

كما أن رفض نائب أو أكثر المشاركة في المداولات يمكن أن ينجر عنه العـزل .

هذا ويستطيع المقيم العام الذي له حق رقابة محاضر الجلسات ، أن يعارض نشر أي محضر يرى من شأنه أن يمس بالنظام العام وبأمن البلاد التونسية الخارجي أو الداخلي .

وتجتمع لجنة تحكيمية تتركب من 7 أعضاء فرنسيين و7 أعضاء تونسيين للتداول حول الاقتراحات والتوصيات واللوائح التي لم تبد حولها آراء مماثلة من طرف القسميـن .

وهكذا فإن المجلس الكبير ليس له حق اقتراح القوانين في أي ميدان من الميادين، حيث أن هذا الحق هو من اختصاص الحكومة . ولا يمكن للمجلس إلا إبداء الآراء التي من حق الحكومة أن تقبلها أو ترفضها . وإذا ما ناقش المجلس قانوناً من القوانين في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية ، فلا يصادق عليها في ظروف تسمح بإصدارها في الحين . حيث أن ذلـك لا يتم إلا بعد الحصول على موافقة المقيم العـام وختم النصوص من طرف الباي بحسب الشكل الذي تعطيه لها سلط الحماية ، وذلـك مهما كانت التعديلات التي يقترحها المجلس .

وفي امكان الحكومة أن تتخذ جميع الاجراءات التي تراها «متأكدة بدون الحصول مسبقاً على رأي المجلس الكبيـــر» (الفصل 38) . ومما تجدر الاشارة إليه بالخصوص انه ليس من حق أي قسم الخوض في المسائل السياسية والعدلية أو المسائل التي لها علاقة بالتنظيم العــام لــلادارة .

الباب العاشر
المؤسسات النيابية البلدية والجهوية

* البلـــديات

لقد تم في سنة 1881 تحوير تركيب مجلس بلدية مدينة تونس، التي هي مؤسسة قديمة يرجع عهدها إلى سنة 1858، وذلك لتمكين الفرنسيين من المشاركة في ذلـك المجلس، وقد أصبح يضم 8 أعضاء تونسيين منتخبين و 8 أعضاء أروبيين (فرنسيين وغير فرنسيين) معينين بمقتضى أمر، وعضو اسرائيلي يقع اختياره من بين أعيان الجالية الاســرائيلية.

كما أحدثت بلديات جديدة، بمقتضى أوامر علية في أهم مدن الايالة (كصفاقس وسوسة وبنزرت وغيرها ...) ومنذ سنة 1885 صارت الحكومة هي التي تعين جميع المستشاريــن البلديين ومنهم أعضاء مجلس بلدية مدينة تونـــس التونسيين، كما أصبحت الأغلبية للفرنسييــن في كافة المجالس البلدية، ولم

يتقرر انتخاب مجلس بلدية مدينة تونس إلا في سنة 1945، وقد أصبح ذلك المجلس يتركب من أعضاء فرنسيين وتونسيين بالتساوي. وأخيرا تقرر بمقتضى اصلاحات سنة1952 تعويض التعيين بانتخاب المستشارين البلديين بالاقتراع العام من طرف هيئتين انتخابيتين منفصلتين تنتخب الأولى المستشارين التونسيين والثانية المستشارين الفرنسيين.

ومن جملة 46 مجلساً بلدياً في سنة 1953، كان 15 مجلساً فحسب يتركب من أعضاء تونسيين لا غير.

ولقد اعترف بحق الانتخاب للفرنسيين، ذكورا وإناثاً البالغين من العمر 21 سنة على الأقل. أما بالنسبة للتونسيين فلا يتمتع بحق الانتخاب إلا الذكور.

ومن ناحية أخرى، يشترط في الناخبين «أن يكونوا قد دفعوا مدة خمس سنوات متتالية، قبل السنة التي تجري فيها الانتخابات ضريبة على الأملاك الواقعة بالمنطقة البلدية أو على ممارسة مهنة في تلك المنطقة».

أما رئيس البلدية فهو غير منتخب، إذ يتم تعيينه بأمر عليّ من بين أعضاء سلك العمال، غير عامل المنطقة. ويتم انتخاب نائب الرئيس والرؤساء المساعدين من بين المستشارين.

وتتمتع بلدية مدينة تونس بنظام خاص . حيث أن شيخ المدينة هو دائماً رئيس البلـــدية .

ومن ناحية أخرى فإن الانتخابات البلدية بمدينة تونس تخضع لنفس النظام الانتخابي الخاص بالمجلس الكبير .

وتضم الهيئة الانتخابية الفرنسيـــة الأشخاص الذكور والاناث البالغين 21 سنة من العمر على الأقل والذين يمارسون حقهم الانتخابي بطـــريقة عامة .

أما الهيئة الانتخابية التونسية فلا تضم إلا الذكور ولا يتمتع بحق الانتخاب إلا الأشخاص الذين يدفعون الضريبة على المداخيل أو الضريبة العقارية أو الأشخاص المحرزون على شهادة التعليم الثانوي أو العالي أو المهني .

ومن جهة أخرى فإن عددا كبيرا من التونسيين لا يستطيعون القيام بمهام مستشار بلدي (كالقضاة وأعوان الأمن والموظفين التابعين لسلطة النفوذ أو الاشراف ومستخدمي المراقبات المدنية الخ) .

وينص الأمر المؤرخ في 20 ديسمبر 1952 على الاقتراع حسب القائمات المحرزة على الأغلبية في دورتين . ولكن هذا النظام لم يطبق بتاتاً، فقد تم تعويضه في سنة 1953 بنظام الاقتراع حسب القائمات المحرزة على الأغلبية في دورة واحدة . ولكن هذا النظام لم يطبق هو أيضاً .

* مجالــس الأعمــال والجهات

أحدثت الأوامر الصادرة في سنة 1922 نوعين من المجالس هما مجالس الأعمال ومجالس الجهات، وقد أعيد تنظيم تلك المجالس بمقتضى الأمر المؤرخ في 27 مارس 1928 .

مجــالس الأعمــال

لقد أحدثت هذه المجالس بالدوائر التي تتمتع بالنظام البلدي . ويمثل كل مشيخة مبدئياً نائبان . ويمكن للمقيم العام أن يعين نائباً أو أكثر من الفرنسيين للانضمام إلى مجلس العمل .

وتتمثل المقاييس المعتمدة لاختيار النواب فيما يلي : الحالة الاجتماعية ـ التدين ـ التقدم في السن ـ المستوى التعليمي الخدمات المقدمة لفـرنسا «والتي تدل عليها بعض الأوسمة الشرفية كوسام الشرف الفرنسي والوسام العسكري ووسام صليب الحرب ونيشان الافتخار ، ابتداء من الصنف الثالث» (الفصل 2 من قرار الوزير الأكبر المؤرخ في أول أفريل 1928) .

ويستثني الأمر المؤرخ في 1928 من قائمة الأعيان موظفي الدولة والمؤسسات العمومية . ولكن القرار المؤرخ في 17 فيفري 1945 يحشرهم في القائمة مع قدماء المحاربين وأعضاء المجلس الكبير والغرفة التجارية ومجالس الجهات الخ...

وتجتمع مجالس الأعمال مرة كل ستة أشهر في مركز دائرة العمل مدة يومين . وتدوم النيابة مدة ست سنوات .

وقد أحدثت اصلاحات 20 ديسمبر 1952 مجالس أعمال بكامل البلاد التونسية، بما في ذلك مناطق الجنوب . أما بالنسبة لعمل تونس فإن المجلس البلدي يقوم مقام مجلس العمل .

ثم أصبحت مجالس الأعمال منتخبة بحساب نائب عن كل مشيخة . وتنتخب المشيخات التي تعد أكثر من 10.000 نسمة نائبين اثنين . كما يضم مجلس العمل مندوبي المجالس البلدية بمراكز الأعمال التي تحولت إلى بلديات .

ويتم انتخاب المندوبين المذكورين من طرف المجالس البلدية من بين أعضائها ، بحساب نائب واحد بالنسبة للمدن التي لا يفوق عدد سكانها 10.000 نسمة ونائبين بالنسبة للمدن التي يفوق عدد سكانها 25.000 نسمة .

وعندما تتطابق المنطقة التابعة لمشيخة أو لعدة مشيخات مع حدود البلدية يكون المجلس البلدي ومجلس العمل مجلساً واحدا .

ويمكن للفرنسيين الانضمام إلى مجالس الأعمال . ويمثلهم فيها المستشارون البلديون .

* مجالس الأعمال والجهات

أحدثت الأوامر الصادرة في سنة 1922 نوعين من المجالس هما مجالس الأعمال ومجالس الجهات، وقد أعيد تنظيم تلك المجالس بمقتضى الأمر المؤرخ في 27 مارس 1928 .

مجالس الأعمال

لقد أحدثت هذه المجالس بالدوائر التي تتمتع بالنظام البلدي . ويمثل كل مشيخة مبدئياً نائبان . ويمكن للمقيم العام أن يعين نائباً أو أكثر من الفرنسيين للانضمام إلى مجلس العمل .

وتتمثل المقاييس المعتمدة لاختيار النواب فيما يلي : الحالة الاجتماعية - التدين - التقدم في السن - المستوى التعليمي الخدمات المقدمة لفرنسا «والتي تدل عليها بعض الأوسمة الشرفية كوسام الشرف الفرنسي والوسام العسكري ووسام صليب الحرب ونيشان الافتخار ، ابتداء من الصنف الثالث» (الفصل 2 من قرار الوزير الأكبر المؤرخ في أول أفريل 1928) .

ويستثني الأمر المؤرخ في 1928 من قائمة الأعيان موظفي الدولة والمؤسسات العمومية . ولكن القرار المؤرخ في 17 فيفري 1945 يحشرهم في القائمة مع قدماء المحاربين وأعضاء المجلس الكبير والغرفة التجارية ومجالس الجهات الخ...

وتجتمع مجالس الأعمال مرة كل ستة أشهر في مركز دائرة العمل مدة يومين . وتدوم النيابة مدة ست سنوات .

وقد أحدثت اصلاحات 20 ديسمبر 1952 مجالس أعمال بكامل البلاد التونسية ، بما في ذلك مناطق الجنوب . أما بالنسبة لعمل تونس فإن المجلس البلدي يقوم مقام مجلس العمل .

ثم أصبحت مجالس الأعمال منتخبة بحساب نائب عن كل مشيخة . وتنتخب المشيخات التي تعد أكثر من 10.000 نسمة نائبين اثنين . كما يضم مجلس العمل مندوبي المجالس البلدية بمراكز الأعمال التي تحولت إلى بلديات .

ويتم انتخاب المندوبين المذكورين من طرف المجالس البلدية من بين أعضائها ، بحساب نائب واحد بالنسبة للمدن التي لا يفوق عدد سكانها 10.000 نسمة ونائبين بالنسبة للمدن التي يفوق عدد سكانها 25.000 نسمة .

وعندما تتطابق المنطقة التابعة لمشيخة أو لعدة مشيخات مع حدود البلدية يكون المجلس البلدي ومجلس العمل مجلساً واحدا .

ويمكن للفرنسيين الانضمام إلى مجالس الأعمال . ويمثلهم فيها المستشارون البلديون .

وكما هو الشأن بالنسبة للمجلس الكبير ، فإن انتخاب الممثلين التونسيين للمشيخات بمجالس الأعمال يتم حسب نظام الاقتراع المحدود والمحصور في دافعي الضرائب وأصحاب الكفاءات (يشترط في الناخب أن يكون دافع ضرائب أو من قدماء المحاربين أو محرزا على شهادة أو على وسام شرفي معترف به من طرف فرنسا) .

أما نظام الاقتراع فهو النظام الفردي في دورة واحدة ، ويشترط في المترشح أن يبلغ من العمر أكثر من 25 سنة وأن لا يكون محكوماً عليه بأي حكم وأن لا يكون تابعاً لسلك موظفي الدولة أو المجموعات العمومية .

ولا تقوم مجالس الأعمال إلا بدور استشاري . وهي خاضعة لسلطة إشراف إدارية مشددة ، يمارسها العامل على الصعيد المحلي والوزير الأكبر على الصعيد المركزي، ويمكن للوزير الأكبر إلغاء جميع المداولات ما عدا التي تهم المسائل المتعلقة بالميزانية .

مجالس الجهات

لقد أحدثت الدوائر الجهوية في سنة 1922 لغرض معين ألا وهو الاستغناء عن الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بقروض الدولة التونسية .

وبهذه الطريقة تمكنت سلط الحماية من الحصول على القروض اللازمة لتجهيز البلاد التونسية بواسطة المجموعات المحلية المنفصلة عن الدولـــة .

ولقد خصص لكل جهة تشتمل على عدد معين من المراقبات المدنية ، مجلس مكلف بالخصوص بمناقشة الميزانية الجهوية . ويتركب ذلـك المجلس من أعضاء فرنسيين يتداولون بالاشتراك مع بعضهم بعضاً برئاسة المراقب المدني الذي لايشارك في عمليات التصويت ويساعده نائبـان أحدهما فرنسي والآخر تونسي .

ويقع اختيار أعضاء تلك المجالس من بين ممثلي مجالس الأعمال والمجالس البلدية والغرف التجارية وأعضاء المجلس الكبيـر الذين يمثلون الجهة .

ولقد ألغيت الدوائـر الجهوية وكذلـك مجالس الجهة بمقتضى الأمر المؤرخ في 30 ديسمبر 1947 .

* البلـديات الريفية ومجالس المشيخات

البلـديات الريفية

أحدثت هذه المؤسسة في 29 ديسمبر 1934 . وتمتد البلدية الريفية إلى كامل المنطقة التي لاتشملها حدود البلديات الحضرية

«ويمكن تقسيم تلك المنطقة إلى مناطق فرعية» (الفصل الأول). ويرأس البلدية الريفية العامل الذي ترجع إليه المنطقة البلدية بالنظر «أو أحد العمال المعنيين بالأمر إذا كانت المنطقة تابعة لعدة أعمال» (الفصل 2 المتمم بالأمر المؤرخ في 11جانفي 1945). ويمكن له تفويض مهامه بصفة مؤقتة إلى رئيس مساعد يمكن أن يكون عضوا من أعضاء المجلس البلدي أو الكاهية أو الخليفة بالدائرة المعنية بالأمر.

ويتركب المجلس البلدي الذي يجتمع بمركز البلدية. من نواب المشيخات بمجلس العمل (بحساب نائب عن كل مشيخة داخلة في تراب البلدية) ومن مستشارين منتخبين لمدة 3 سنوات ومن العامل.

ويحضر المراقب المدني جلسات المجلس ويمكن له أن يعارض مناقشة أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال. وكما هو الشأن بالنسبة للمجالس الاخرى، فإن مجلس البلديات الريفية خاضعة من الناحية الادارية لاشراف الوزير الأكبر والكاتب العام للحكومة بوجه خاص.

مجالس المشيخات

أحدثت هذه المجالس في سنة 1945. ويتركب كل مجلس من نواب المشيخة بمجلس العمل ومن بعض الأعيان المعينين

لمدة 6 سنوات . ويبدي المجلس رأيه حول المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية التي تهم المشيخة .

وهو يتمتع أيضاً ببعض السلطة فيما يتعلق بالشرطة حيث أنه يتولى مهام «مجلس المحافظة على الأمن بالمشيخة» المكلف بتطبيق أحكام القرار المؤرخ في 5 سبتمبر 1939 الذي أقر المسؤولية الجماعية بالنسبة لسكان المشيخة .

المؤسسات الممثلة للمصالح الاقتصادية

تمثل مختلف قطاعات النشاط بالبلاد عدة غرف، منها المتركبة من أعضاء فرنسيين فحسب (كالغرفة التجارية الفرنسية بتونس والغرفة الزراعية الفرنسية بالشمال الخ...) ومنها المتكونة من أعيان تونسيين فحسب (مثل الغرفة التجارية التونسية بالشمال وغرفة الحرف التقليدية الخ) وهناك أيضاً غرف مختلطة بالجهات التي يقل فيها السكان الاروبيون (الغرف المختلطة بالوسط والجنوب) .

* الغرف الفرنسية

الغرفة التجارية الفرنسية بتونس

إنها تمثل أقدم مجالس الحماية المنتخبة حيث يرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 1885 . وكانت تمثل في الأصل مصالح الفرنسيين

المقيمين بكامل تراب الايالة ، التجارية والصناعية وحتى الفلاحية .

وقد تم تحديد مشمولاتها ابتداء من سنة 1892 فأصبحت لاتهم إلا المناطق الشمالية للبلاد (وهي مناطق تونس وزغوان وقرنبالية ومجاز الباب والكاف وتبرسق ومكثر).

وهي تضم 24 عضوا ينتخبهم كافة الفرنسيين من تجار وصناعيين وأصحاب بنوك ووكلاء مفوضون وغيرهم . لمدة ست سنوات . ويتجدد انتخابهم بالثلث كل سنتين .

وتشتمل على مكتب منتخب يتركب من رئيس يساعده نائبان، وسكرتير وأمين مال . ولكن المقيم العام هو رئيس الغرفة بحكم القانون . كما أن مدير ثم وزير التجارة وكذلك المراقب المدني بتونس، يمكنهما حضور الجلسات والتدخل في النقاش .

وللغرفة صلاحيات استشارية وأخرى إدارية . وهي تحيط المقيم العام علماً برأيها وبكل ما يطلب منها من معلومات حول المسائل التجارية والصناعية . ويمكنها أيضاً إدارة المؤسسات التي تستطيع إحداثها لأغراض تجارية (كدور السمسرة والمستودعات وغيرها ...)

الغرفة التجارية الفرنسية ببنــزرت

لقد أحدثت هذه الغرفة في سنة 1906، وهي تضم 14 عضوا يمثلون مدن بنزرت (7) وفيريفيل (منز ل بورقيبة الان) (2) وماطــر (2) والمراقبات المدنية بكل من باجة وطبرقة وسوق الأربعاء (جندوبة الان) واحد بالنسبة لكل منطقة).

أما اختصاصاتهــا وطــرق انتداب أعضــائها فهي نفس الاختصاصات والطرق الخاصة بالغرفة التجارية الفرنسية بتونس.

الغرفة الزراعية الفــرنسية بالشمــال

لقد أحدثت هذه الغرفة في سنة 1895 لتمثيل مصالح المزارعين الفرنسيين بالمناطق الشمالية. ولها نفس تنظيم الغرف التجارية وينحصر دورها نظرياً في ابداء الرأي وتقديم الاقتراحات حول جميع المسائل الزراعية . وفي الواقع فقد كان لها تأثير كبيــر على تطور السياسة الاستعمارية بتــونس.

* الغــرف التــونسية

الغرفة التجارية التــونسية بالشمــال

أنها الغرفة التجارية الوحيدة التي لا تتركب إلا من التونسيين. وقد أحدثت في سنة 1920 تحت اسم «الغرفة الاستشارية لمصالح

الأهالي بالشمال، التجارية والصناعية،» وفي سنة 1928 أطلق عليها اسم «الغرفة التجارية الأهلية بالشمال» (الأمر العلي المؤرخ في 25 مارس 1928) ثم في سنة 1934 اسم «الغرفة التجارية التونسية بالشمال» ويشمل نشاطها مناطق بنزرت وتونس والكاف، وتضم الغرفة 22 عضوا يعينون إلى سنة 1938 ـ لمدة 6 سنوات بمقتضى أمر، ويتجدد تعيينهم بالثلث كل سنتين.

وبعد ذلك التاريخ أصبحوا ينتخبون بطريقة مباشرة، ولكن يشترط في الناخب أن يمارس مهنة تجارية (من الصنف الثاني على الأقل بالنسبة لضريبة ممارسة المهنة) أو مهنة أمين أو عرف وأن يبلغ 25 سنة من العمر على الأقل. ويشترط في المترشح أن يبلغ عمره 30 سنة على الأقل وأن لا يكون من ذوي السوابق العدلية وأن يكون متعلماً.

وكانت مهام السكرتير وأمين المال ـ إلى حدود سنة 1936 ـ تعهد إلى موظف إداري تعينه السلطة. ثم صار تدخل الادارة في تسيير الغرفة التجارية التونسية بالشمال يجري عن طريق «رئيس مصلحة التجارة الذي يقوم لدى الغرفة بدور المستشار الفني ويحضر بصفته تلك جلسات الغرفة أو يعين من ينوبه فيها» (الفصل 15 من أمر الأمر العلي المؤرخ في 23 مارس 1928) ولا تقوم الغرفة التجارية التونسية للشمال الا بدور استشاري

وهو نفس الدور الذي تقوم به الغرفة التجارية الفرنسية ، وهي مدعوة أيضا الى مساعدة الحكومة على تبسيط الطرق التجارية الحديثة لدى التجار التونسيين والقيام بدور الوسيط بين التجار التونسيين والتجار الفرنسيين والاروبيين وذلك لتطوير العلاقات التجارية بين البلاد التونسية والبلدان الاجنبية .

الغرفة الزراعية التونسية بالشمال

لقد أحدثت تلك الغرفة هي أيضا في سنة 1920 وادخلت على اسمها نفس التغييرات التي شهدتها الغرفة التجارية التونسية .

هي تضم 21 عضوا وتمثل بالخصوص كبار المزارعين التونسيين بالشمال . ويتم انتخاب الأعضاء حسب نظام يشتمل على درجتين ويشجع أساساً انتخاب الأعيان المحليين . ويعين الناخبون الذين يبلغ عمرهم 25 سنة على الأقل 5 نواب في كل مشيخة . ثم ينتخب نواب مختلف المشيخات التابعة للعمل ممثل أو ممثلي العمل في الغرفة الزراعية التونسية بالشمال .

وإلى حدود سنة 1938 كان تعيين أعضاء الغرفة الزراعية التونسية يتم أيضاً بمقتضى أمر . وابتداء من ذلك التاريخ صار الانتخاب هو الطريقة الوحيدة لتعيين أعضاء تلك الغرفة التي لا تقوم هي أيضاً إلا بدور استشاري في الميدان الزراعي .

كما أنها تساعد مبدئياً الحكومة على تبسيط الطرق الفلاحية الحديثة لدى المزارعين التونسيين والمزارعين الفرنسيين وذلك للترفيع من الانتاج الزراعي بالايالة التونسية .

ولاتختلف قواعد تسيير تلك الغرفة عن قواعد تسيير الغرفة التجارية . ويتولى مهمة الاشراف الاداري إلى حدود سنة1936 الموظف الذي يضطلع بمهام السكرتير وأمين المال. وابتداء من ذلك التاريخ اسندت تلك المهمة إلى رئيس مصلحة الزراعة الذي يقوم بدور المستشار الفني ويحضر بموجب القانون جلسات الغرفة .

* الغـرف المُختلطـة

تمثل هذه الغرف في آن واحد المزارعين والتجار وأرباب الصناعات بمناطق الوسط والجنوب . ولم تنص القرارات المقيمية المحدثة لتلك الغرف في سنة 1905 وسنة 1906 إلا على تمثيل الفرنسيين . وقد أحدثت في سنة 1928 أقسام تونسية داخل الغرفة المختلطة بالوسط والغرفة المختلطة بالجنوب . وفي الأَصل كان عدد أعضاء القسم الفرنسي يفوق عدد أعضاء القسم التونسي : 12 عضوا فرنسياً مقابل 7 أعضاء تونسين (5 مسلمين واسرائيليان) . ثم أصبح العدد متساوياً : 16 عضوا بالنسبة لكل قسم (8 تجار و 8 مزارعين) يتم انتخابهم بنفس الطريقة التي ينتخب بها أعضاء الغرف التونسية للتجارة والزراعة .

ولم يقع تمثيل التراب العسكري - الخاضع دائماً إلى نظام استثنائي - ضمن الغرفة المختلطة بالجنوب .

أما صلاحيات الغرف المختلطة وطرق تسييرها فهي نفس الصلاحيات والطرق الخاصة بالغرفة التجارية الفرنسية بتونس

وقد كان دائماً رئيس كل من الغرفة المختلطة بالوسط والغرفة المختلطة بالجنوب من ذوي الجنسية الفرنسية حتى بعد إقرار التساوي بين عدد الأعضاء الفرنسيين والأعضاء التونسيين .

غرفة المصالح المنجمية

أحدثت هذه الغرفة في جويلية 1922 . وتمتد مشمولات نظرها إلى كامل البلاد . وهي تضم 12 عضوا منتخباً يمثلون الشركات المنجمية التي تستغل الفسفاط والحديد والمقاطع التونسية . ومن حيث المبدأ فإن للتونسيين حق انتخاب نوابهم في هذه الغرفة . ولكن في الواقع لم تضم غرفة المصالح المنجمية الا الممثلين الفرنسيين فحسب ، وهي تقوم بدور استشاري . ولكن اعتبارا لما للصناعات المنجمية من تأثير على الاقتصاد التونسي فإن الآراء التي تبديها تلك الغرفة تجد في الغالب آذاناً صاغية لدى سلط الحماية .

غرفة الحــرف التقليدية

لم تتكون هذه الغرفة إلا في شهر مارس سنة 1945 . وكان يتمثل دورها مبدئياً في إبداء الرأي حول المسائل المتعلقة بالصناعات التقليدية . وعلى هذا الأساس فمن المفروض أن تضم ممثلي مختلف الحرف المعينين من طرف الأُمناء أو أعيان العمل، ولكن هذه الغرفة لم تتمكن من عقد أي اجتماع منذ تاريخ تأسيسها.

وخلاصة القول إن المؤسسات « النيابية » المخصصة للتونسيين لم تكن تمثل في واقع الأمر إلا عددا قليلا من الأعيان الذين لا يتمتعون بأي نفوذ أدبي . ولم تكن ترمي إلا لتمكين إدارة الحماية من إظهار البلاد التونسية للعالم وللرأي العام الفرنسي المتحرر في مظهر البلاد « الديمقراطية » ذات الهيئات النيابية الوافرة . والواقع أن سلط الحماية المطلقة النفوذ هي التي تسير البلاد وفقاً للمصالح الأُوروبية الخاصة ، متجاهلة لأبسط حاجيات السكان التونسيين .

وبالعكس من ذلك فإن الهيئات النيابية الفرنسية قد قامت بدورها الحقيقي المتمثل في الدفاع عن مصالح الأُوروبيين . وقد كانت آراؤها ورغباتها واقتراحاتها وحتى أوامرها تؤخذ بعين الاعتبار وتساهم في توجيه العمل الحكومي في الاتجاه الذي يتماشى مع مصالح الأقلية الأجنبية دون سواها .

الباب الحادي عشر
المصالح العمومية الكبرى

* المـــــــاليـــة:

تحتل البنود المالية في المعاهدات المبرمة بين فرنسا وتونس منذ انتصاب الحماية، مكانا مرموقا. على أن الباي الذي آل إلى الافلاس كان قد تخلىّ منذ سنة 1869 عن سلطاته في الميدان المالي «للجنة المالية لدولية»، كما أن فرنسا التي أصبحت الدولة المهيمنة في الإيالة قد تكفّلت إزاء الدول الأُخرى وإزاء مواطنيها، بمهمة إرجاع القروض التي تحصّل عليها الباي إلى الدائنيـــن.

وتبعا لذلك فقد تعهّدت فرنسا بمقتضى الفصل 7 من معاهدة قصر السعيد بأن تقيم، بالاتفاق مع الباي، «تنظيما ماليا للايالة يكفل القيام بمصالح الدين العمومي وضمان حقوق الدائنين».

وتدلّ اتفاقية المرسى على ما توليه فرنسا من أهمية للمسائل المالية حيث أن ثلاثة بنود من مجموع بنود الاتفاقية تتعلق بالمسائل المالية وخاصة البندين الثاني والثالث.



منظر عام لساحة القصبة حيث كانت تقع مقرات أهم الإدارات العمومية (المالية والأشغال العامة والفلاحة). (تصوير كاهية)

فمنذ سنة 1881 أصبحت سلط الحماية تتحمّل وحدهـا كامل المسؤوليـات فيما يتعلق بالمسائل الماليـة وتقوم بتنظيم المالية التونسيـة والإشراف عليهـا.

وحرصا على تمكين فرنسا من القيام بهذه المهمة بمفردها حاول بول كامبـون الحصول بسرعة على إلغاء اللجنة المالية الدوليـة التي تمّ حلُّهَا في 2 أكتوبر 1884 وحلّت محلها مؤسسة فرنسية خالصة ألا وهي «الإدارة العامة للمالية» التي أحدثت بمقتضى الأمر المـؤرخ في 4 فيفـري 1882، ولكنها لم تشرع في عملها بالفعل إلا ابتداء من 13 أكتوبر 1884.

ويشرف على تلك المؤسسة مفتش فرنسي للمالية معيّن بأمر علي بصفة مدير عام للمالية ومكلّف بالاضطلاع بمهام وزير الباي للمالية، ويساعده مدير عام مساعد.

وتجمع «إدارة المال» بين يديها، منذ إحداثها كافـة المصالح المالية القائمة الذات بما في ذلك المصالح المشرفة على «نقابة الدائنيـن».

وهـي تضم في أول الأمر إدارتين:

إدارة الأداءات المختلفة وإدارة الجمارك (1884) ثم أحدثت في سنة 1898 إدارة الإختصاصات وفي سنة 1918 إدارة التسجيل.

أما مصالح الخزينة فيشرف عليها الأمين العام للخزينة الذي يجمع المقابيض والمصاريف.

ويتولى مهمة المراقبة مفتّشو المصالح المالية. «أما دائرة المحاسبات الفرنسية فهي التي تنظر في المقابيض والمصاريف التي تقدّم إليها كل سنة ابتداء من السنة المالية 1905 بدخول الغاية، وذلك من طرف الأمين العام للخزينة ومحافظ الملكية العقارية والقبّاض الرّئيسيين للتسجيل والاداءات غير المباشرة والجمارك ومحافظي المغازات والقابض الأول للبريد والبرق والهاتف».

الدين العمومي

لقد قامت «اللجنة المالية» منذ سنة 1869 بالتثبت من دين الحكومة التونسية الذي حدّد في 20 فيفري 1870 بمبلغ 160.176.000 فرنك الممثّل للدين المجمّد.

وقد تم تغطية ذلك الدين بقرض قدره 125 مليون فرنك عرض للإكتتاب في سنة 1870 بفائض تبلغ نسبته 5 ٪، ثم انخفضت تلك النسبة إلى 4 ٪ بفضل ضمان فرنسا، كما تمّ تجميد الدين السائر الذي حصل فيما بين 1870 و 1884 بقرض قدره 17.550.000 فرنك وبفائض 4 ٪.

وبفضل إعادة تنظيم المالية وتجميع المداخيل الجبائية تمّ في سنة 1889 تحويل الدين الدائم بفائض 4 ٪ إلى دين مستهلك وتخفيض نسبة الفائدة إلى 3،5 ٪ . وفي سنة 1892 تم تخفيض تلك النسبة إلى 3 ٪ بفضل القيام بتحويل جديد . وبقطع النظر عن المنافع المباشرة المترتبة على هذه العمليات فان الخزينة التونسية قد كسبت مبلغا جمليا قدره 20.410.810 فرنكا.

ولتمويل التجهيزات الاساسية (الطرقات والسكك الحديدية) تحصلت الحكومة التونسية على 3 قروض على التوالي في سنة 1902 (دين مستهلك قدره 40 مليون فرنك بفائض 4 ٪) وفي سنة 1907 (قرض مستهلك قدره 75 مليون فرنك بفائض 3 ٪) وفي سنة 1912 (قرض مستهلك قدره 90.500.000 فرنك بفائض 4 ٪) وفي سنة 1920 طرح قرض جديد للإكتتاب قدره 255 مليون فرنك وذلك لمواصلة التجهيز الاقتصادي للبلاد التونسية وتمويل الاستعمار الزراعي (1).

وفي سنة 1892 أنجز الاصلاح النقدي الذي تقرر بمقتضى الأمر المؤرخ في أول جويلية 1891 والقاضي بتعويض « الريال » بالفرنك الذي أصبح الوحدة النقدية للإيالة ، وقد أصبح النظام

1) وستطرح قروض أخرى للاكتتاب فيما بين سنة 1920 وسنة 1940 لاتمام عمليات الاستعمار الزراعي وتعهد شبكة الطرقات .

النقدي بتونس مماثلا للنظام الفرنسي. حيث تملك الخزينة عملة من الذهب وكسور نقدية ونقودا تكميلية خاصة بها، وهي «لا تختلف عن العملة الفرنسية في شيء إلا كونها تتضمن سعرا خاصّا للصّــرف».

ويمكن رواج الأوراق النقدية التي يصدرها البنك الفرنسي والبنك الجزائري في تونس بدون خسارة في الصرف.

ومنذ سنة 1904 اختص البنك الجزائري باصدار الأوراق النقدية وفتح مكاتب فرعية ومكاتب للقبض في مختلف مــدن الإيــالــة.

الميزانيــة

صارت الميزانية منذ انتصاب الحماية توضع بصورة منتظمة وهي تشتمل على 3 أقسام: «مقابيض ومصاريف الدولة العادية»، «المقابيض المتأتية من الموارد الاستثنائية والخاصّة والمصاريف المقابلة لها»، «المقابيض المخصصة لدفع المصاريف العادية أو الاستثنائية أو الخاصة والتابعة للسنوات المالية المنصرمة». وينقسم كل عنوان من عناوين ميزانية المقابيض الثلاثة إلى أبواب تتعلق بمختلف أنواع الاداءات والمداخيل والايرادات. وينقسم كل باب إلى فصول وذلك بحسب نوع

أو غرض الأداء والمدخول والايراد. وينقسم كل عنوان من عناوين ميزانية المصاريف إلى أبواب يتعلق كل واحد منها بمصلحة من المصالح العمومية.

هـذا وإن تحقيق التوازن بين المقابيض والمصاريف والاستقامة المالية هما من القواعد الأساسية التي يتبعها نظام الحمـايـــة.

ذلك أن التنظيم المعقّد لدواليب الدولة المالية وكثرة القوانين التي تخضع لها إدارة ومراقبة الأموال العمومية وصرامة تلك الأوامر، لهي دليل على حرص سلط الحماية على عدم الرجوع بالبلاد التونسية إلى الحالة التي كانت عليها في عهد الصادق بـاي. من ذلك ما ينص عليه الفصل 32 من الأمر المؤرخ في 15 سبتمبر 1945 والقاضي باعادة تنظيم المجلس الكبير « كـل اقتراح يرمي إلى الترفيع من احدى المصاريف ينبغي أن يكون مصحوبا ببيان مورد جديد أو الاقتصاد في النفقات بمبلغ مساو له في الفصول الأخرى من المصاريف». وهذه الصيغة تلخص السياسة المالية للبلاد التونسية إلى الحرب العالمية الثانية.

وبفضل هذه الصّرامة وهذا الانضباط في الميدان المالي، بالإضافة إلى تطبيق الأساليب الادارية الحديثة والتعرف على الوضع السّائد بالبلاد على أحسن وجـه ممكن، وحماس السلط

الإقليمية، أمكن لا فحسب تحقيق التوازن بين المقابيض والمصاريف بل الحصول على فوائض تتراوح بين 10 و 15٪ وتفوق هذه النسبة في بعض الأحيان. فالدولة لا تلتجىء إلى القروض إلا إذا كانت ترمي إلى غايات اقتصادية ولها مردود ثابت. وبفضل إحكام طرق استخلاص الضرائب ونمو النشاط الإقتصادي أمكن توفير الأموال في صناديق الدولة بصورة منتظمة. ويرجع العجز الحاصل في الميزانية خلال السنوات 1933 و1934 و1936 إلى الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تسببت في تدهور الصادرات بصفة ملحوظة للغاية وانخفاض المداخيل الجبائية واستوجبت منح إعانات ضخمة من الدولة إلى مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية.

ولم تتجاوز المصاريف المداخيل العادية للدولة بصورة منتظمة إلاّ ابتداء من سنة 1947.

ويتولّى رؤساء المصالح العمومية كل سنة اعداد ميزانية الإدارات التي يشرفون عليها. ثم يتم تجميع كافة المشاريع من طرف المدير العام للمالية الذي يضيف إليها ميزانية المقابيض وذلك لاعداد كامل مشروع الميزانية العامة للدولة.

وبعد ذلك يتم النظر في المشروع المذكور أثناء اجتماع مجلس الوزراء برئاسة المقيم العام. ثم يحال إلى وزير الشؤون

الخارجية قبل عرضه على المجلس الكبير لدواسته. ويتم اقرار الميزانية بمقتضى أمر عليّ يدرج في «الرائد الرسمي» التونسي. ومنذ تاريخ ذلك الادراج تصبح الميزانية نهائية ولا يمكن تعديلها خلال السنة المالية إلا بحسب الصيغ المقرّرة لضبطها. ومنذ صدور الأمر العليّ في 16 ديسمبر 1890 أضبحت السنة المالية تبتدىء في أول جانفي وقد أطلقت عليها اسم السنة الغريغورية (حسب التاريخ الميلادي).

وتتأتّى موارد ميزانية الدولة من الضرائب المباشرة والمعاليم المماثلة وبوجه خاص من الضرائب غير المباشره وايرادات اختصاصات الدولة ومؤسساتها الصناعية وإيرادات ومداخيل الجمارك إلى غير ذلك....

وبصورة عامة فان نصيب الضرائب غير المباشرة من مجموع المداخيل لم يزل في ازدياد وان السكان التونسيين هم الذين يتحمّلون أوفر قسط من ميزانية المقابيض.

ولقد ألغيت المعاليم على البضائع المصدّرة في حين تم تخفيض المعاليم على البضائع المستوردة أو الغاؤها منذ دخول نظام الاتحاد الجمركي حيّز التطبيق.

ومن نتائج هذه السياسة تشجيع الانتاج الرامي إلى تلبية حاجيات فرنسا من حيث الموادّ الغذائية والموادّ المنجمية

وكذلك إنتاج المعمّريـن الزراعي وانتاج المزارع التابعـة للشركات المنجميـة.

وباستثناء بعض أبواب ميزانية المصاريف التي لا تتغير بكثرة : كالدائرة السنية (الباي) وفوائض الدين العمومي والنفقات الطارئة، فان بقية الأبواب الأخرى من الميزانية قد شهدت ارتفاع المبالغ المخصصة لها.

أمـا القطاعات الثلاثة المستهلكة لأوفر نصيب من الميزانية فهي، إلى حدود سنة 1920 : الأشغال العامة والاستعمار الزراعي والمصالح العمومية التي شهدت تضخم عدد أعوانها باطّراد. ولقد كتب «لوروا بوليو» في سنة 1897 حول هذا الموضوع ما يلي : «لقد ارتفع عدد الموظفين ارتفاعا مفرطا. فبعدما سلمت البلاد التونسية مدة 10 أو 12 سنة من داء البيروقراطية أصبحت الآن على وشك التحوّل إلى جنّة الموظفين وهي جنّة عامرة للغاية بهذا النوع من البشر الذين هم من جهة أخرى جديرون بالاحترام». وهم يتقاضون بطبيعة الحال مرتبات مرتفعة «تبلغ في بعض لأحيان ضعف ما يتقاضاه الموظفون في فرنسـا».

وبعد الحرب العالمية الأولى صارت ثلاثة أرباع الميزانية تقريبا مخصصة للأشغال العامة والادارة. ولم يستأثر التعليم بأكبر

نسبة من الاعتمادات إلاّ بعد سنة 1945 : حيث خصصت له في سنة 1953 ـ 1954 27 ٪ من الميزانية مقابل 13 ٪ للادارة العامة و 19 ٪ لمصـــالح النفــوذ .

وهكذا فقد كان التصرف الاداري بالايالة مرتفع الثمن من أول عهد الحماية إلى نهايتها، وذلك لأن «النظام السياسي قد أفضى إلى إقامة إدارة فرنسية للمراقبة متشعبة إلى ما لا نهاية له إلى جانب إدارة أهلية وقع الإحتفاظ بها كما هي. ففي هذا البلد الذي يشبه، من حيث السكان ومن حيث القيمة الاقتصادية، أقل المقاطعات الجزائرية حظوة ألا وهي مقاطعة قسنطينة، قد أضيف إلى دواليب الادارة المحلية جهاز إداري دولــي باهظ الثمــن.» (1)

* الأشغــال العــامــة

ينـــدرج إحداث إدارة الأشغال العامة بمقتضى الأمر العليّ المؤرخ في 30 سبتمبر 1882 ضمن المجهود الرامي إلى إحياء البلاد لفائدة أقلية أجنبية . ولقد جاء حول هذا الموضوع في تقرير فلا ندان ما يلي: «لا يكفي لتنمية مستعمرة من المستعمرات

---

1) ج . قيـني (G. Guenée) «الماليـة التونسيـة» تـونس ـ 1932 صفحـة 12 مطبعـة نامـورا (Namura)

تعميرها وتحويلها إلى بلاد منتجة ، بل يجب أن تصبح قادرة على نقل منتوجاتها » (1).

ولقـد تمّ في أول الأمر وضع السكك الحديدية وبنـاء المواني‌ء واستغلال المناجم في إطار نظام الالتزام الذي مكّن من توظيف رؤوس أموال الشركات الفرنسية بشروط مربحـة .

ولقد تمتعت الشركات الملتزمة بامتيازات وفيرة : من ذلك مثلا أن شركة « عنابة - قالمة » التي قامت ببناء شبكة الشمال ، قد تحصلت على ضمان سنوي للفوائد قدره مليونا فرنك . وقد تمّ تحويل هذا الضمان على حساب الحكومة الفرنسية في سنة 1902 . كما منحت شركة صفاقس قفصة للفسفاط علاوة على مناجم الفسفاط، 30.000 هكتار من الأراضي الزراعية تقع بين صفاقس وقفصة ، وقد أصبحت تمتلكهـا بصورة مطلقة ، ومن ناحية أخرى فقد تحصلت تلك الشركة من الحكومة على إعانة مالية تبلغ 55000 فرنك بالنسبة للكيلو متر الواحد من السكك الحديدية ثم كلّفت « شركة المواني‌ء » وهي من أكبر المساهمين فيها ، ببناء السكة الحديدية مقابل 45.000 فرنك بالنسبة للكيلو متر الواحد . كما كانت تلك الشركة تدفع إلى الدولة اتاوة قدرها 1،50 فرنك على كل طن من الفسفاط المصدّر في حين يبلغ ثمن ذلك الطن

---

1) تقرير فلانـدان (Flandin) صفحة 44 .

20 فرنكا في سنة 1900. وأخيرا فقد كانت تتمتع بحق الأفضلية بالنسبة للمناقصات المقبلة (اتفاقيــة 1896). ولقد اعتمدت على هذا البند في سنة 1905 للحصول على امتياز استغلال الفسفاط بمنجم أم العرايس. (1)

فأول ما اهتمــت به إدارة الأشغــال العامة حينئــذ هو بناء طرق المواصلات لفسح المجال أمام الاستعمار وتيسيــر رواج الانتاج الاستعماري في اتّجاه مدن الايالة وموانئها.

ولم يكن من الممكن - إلى حدود سنة 1890 - إنشاء شبكة مكثفة من السكك الحديدية، وذلك لان امكانيات الايالة المادية كانت محدودة ولان الاستعمار الزراعي وتوطين الفرنسيين في الأرياف لم يكونا على غاية من الأهمية. كما أن البرلمان الفرنسي لم يقتنع بعد بضرورة إقرار جالية فرنسية وفيرة العدد بالبــلاد التونسيــة.

وتبعا لذلــك فقد قامت إدارة الأشغال العامة أولا وقبل كل شيء ببناء الطرقات والجسور وتهيئة الموانىء. ولقد انتهت أشغال بناء ميناء مدينة تونس الذي التزمت به «شركة باتينيول للبناء» في سنة 1897 وانتهت أشغال بناء ميناء سوسة وصفاقس،

1) ولقد أفضت التجاوزات الناشئة عن نظام الالتـزام إلى الغـائه من طرف البرلمان الفـرنسي بمقتضى القانـون المؤرخ في 30 أفريل 1902.

التي أنجزتها «شركة دوبارشي ويريو» في سنة 1900. ولقد بنيت الطرقات والجسور بواسطة الاعتمادات التي وفّرتها ميزانية الدولة (في سنة 1887 خصصت للاشغال العامة 4.500.000 فرنك من مجموع اعتمادات الميزانية التي تبلغ 18 مليون فرنك) وبفضل «الخدمات» التي فرضتها سلط الحماية على السكان واستنكرتها لجنة الميزانية بالبرلمان الفرنسي. وفي سنة 1897 تمّ تسخير كافة التونسيين للقيام بتلك الخدمات ما عدا سكان خمس مدن كبرى. أما الاوربيون الذين أعفوا من القيام بتلك الأشغال فقد فرض عليهم دفع معلوم مالي. ولقد تحوّلت تلك الخدمات تدريجيا إلى دفع معلوم مالي مقصور على التونسيين وحدهم (الأمر العلي المؤرخ في 14 جوان 1902).

1) السكك الحديدية

لقد كانت الخطوط الأولى ترمي إلى غايات استراتيجية: فمنذ سنة 1884 تمّ ربط البلاد التونسيّة بالبلاد الجزائريّة عن طريق الخط الرابط بين تونس وغار الدماء ثم بني الخط الرابط بين تونس وسوسة مع خطوط متفرعة في اتجاه الوطن القبلي (نابل ومنزل بوزلفة) وسهل الفحص وسهل القيروان. كما بني الخط الرابط بين تونس وبنزرت حيث بدأ يتكاثر السكان الأوروبيون. وقد انتهت أشغال ذلك الخط في سنة 1898.

وفي سنة 1899 انتهت أشغال الخط الرابط بين صفاقس وقفصة ومناجم الفسفاط.

وفيما بين سنة 1905 وسنة 1922 أصبح توسيع الخطوط الحديدية مرتبطا باستغلال مختلف المناجم التي تم فتحها كمناجم الفسفاط بالقلعة الجرداء وقلعة سنان ومناجم الحديد بالجريصة وسلاطة ونبرّ ومناجم الحديد والزنك والرصاص بتمرة ونفزة. وتعهّد أصحاب الامتياز بالمناجم تجاه الحكومة بتنشيط المواصلات بالخطوط الحديدية والتوسيع من نطاقها شيئا فشيئا. ولقد رخّص القانون الفرنسي المؤرخ في 30 أفريل 1902 للدولة التونسية في طرح قرض للاكتتاب بمقدار 40 مليون فرنك وذلك لبناء خطوط جديدة للسكة الحديدية. ووقع الترخيص في قرض آخر قدره 75 مليون في سنة 1907 لنفس الغرض. وهكذا تم فيما بين سنة 1905 و1909 بناء الخطّ الرابط بين سوسة وهنشير السواتير الذي مكّن فسفاط منجم أم العرايس من الوصول إلى سوسة. أما أشغال الخط الرابط بين سوسة وصفاقس فقد بدأت في سنة 1908 وانتهت في سنة 1911 ثم وقع تمديد ذلك الخط إلى قابس 1916.

وفي سنة 1909 تمّ الربط بين خط القلعة الجرداء وخط تونس الفحص. وأمكن بفضل ذلك نقل فسفاط وحديد الوسط

الغربي التونسي إلى ميناء العاصمة . وفيما بين سنة 1927 وسنة 1930 تمّ الربط بين تونس وتبسّة . أما خطّا نفزة ونبّر فقد استعملا لتوجيه الحديد والمعادن غير الحديدية بمنطقة ملاق ومناطق الشمال الجبليّة إلى بنزرت . وانتهت أشغال بناء خط ماطر – باجة – نبّر ، التي بدأت في سنة 1908 ، في جوان 1914 . وأمّا أشغال خط نفزة التي بدأت في سنة 1908 فانها لم تنته إلاّ في سنة 1912 وقد امتد ذلك الخط إلى طبرقة في سنة 1922 .

ولكن حركة المواصلات على خطّيْ نبّر ونفـــزة لم تكن على غاية من الأهمية نظرا لقلّة الكميات المستخرجة من مناجم تلك المنطقة . حيث لم تتجاوز الكميات المنقولة على خط نفزة 25000 طن في سنة 1939 .

وبعد سنة 1922 تضاءل بكثرة المجهود المبذول في ميدان بناء السكك الحديدية . فلم يزدد طول شبكة السكك الحديدية أكثر من 300 كلم فيما بين الحربين العالميتين . ذلك أنه ابتداء من ذلك التاريخ أصبحت الطرقات البرية تنافس بشدة الخطوط الحديدية .

ولقـــد ارتفع عدد المسافرين بصورة منتظمة إلى سنة 1920 حيث بلغ عدد المسافرين بمختلف الطرق الحديدية في تلك السنة 000 5000 مسافر . وازداد عدد المسافرين شيئا ما بعد تشغيل الأرتال التي تفوق سرعتها بكثير سرعة القاطرات (بلغ عدد

المسافرين 3.800.000 في سنة 1938). ولكن الحالة قد تفاقمت من جراء الحرب (نقص الوقود - وإتلاف جزء من المعدات) فنتج عن ذلك انخفاض حركة المرور عبر السكة الحديدية. لأن الشركات المستغلة للخطوط الحديدية كانت حريصة على التحصيل على أقصى ما يمكن من الربح من التجهيزات الموجودة وتخصيص أقل ما يمكن من الإعتمادات للاستثمار. وبذلك أصبح من المتعذر تجديد العربات وتوسيع خطوط السكك، وبقيت أغلب السكك ذات خطوط ضيّقة (1500 كلم).

أما حركة نقل البضائع التي ارتفع حجمها ببطء إلى سنة 1900 (14000 طن في سنة 1880 و250 000 طن في سنة 1900)، فقد تطوّرت بعد ذلك التاريخ تطوّرا سريعا مع استغلال المناجم. فبلغ حجمها 2.500.000 في سنة 1910. وتجاوز الخمسة ملايين طن في سنة 1929. ولكن الأزمة الاقتصادية الكبرى قد تسببت في انهيار حجم الكميات المنقولة التي بلغت 3000 000 طن في سنة 1935. ولم يسمح تقهقر الفسفاط لحركة نقل البضائع من بلوغ الرقم القياسي الذي بلغته من قبل فبقي حجمها متارجحا بين 3.250 000 و 3500.000 طن.

ومن مجموع تلك الكمية أي 3 250000 طن توجد 2.640 000 طن معادن منها 1 800 000 طن فسفاط و800 000 طن حديد و50 000

طن معادن مختلفة. وتتركب البقية من 200 000 طن حبوب و80 000 طن حلفاء و300.000 طن، بضائع مختلفة (زيوت ـ فلّين ـ خشب. الخ......)

فأهمية حركة نقل البضائع بواسطة السكك الحديدية التونسية مرتبطة حينئذ أشد الارتباط بنشاط المناجم.

ويتـمّ نقل تلك البضائع أساسا بواسطة السكك الحديدية ذات الخطوط الضيقة. ففيما بين سنة 1934 وسنة 1938 لم تنقل بواسطة السكك الحديديّة ذات الخطوط العاديّة إلا 350.000 طن متكونة أساسا من الحبوب والمواد التي تنتجها المناطق التي تمرّ بها السكّة. وبالعكس من ذلك فقد تمّ نقل 2.900.000 طن بواسطة السكك ذات الخطوط الضيقة التي تربط بين المناطق المنجمية. وبناء على ذلك فقد تمّ استغلال تلك الشبكة استغلالا مفرطا حتى بدأت تظهر عليها علامات القدم قبل انتهاء الحرب العالمية الثانيـة.

فهـذه الشبكة كما تبدو في سنة 1950 ينقصها التناسق وتتسم بضعف الكثافة في المناطق الجنوبية. وذلك لأنها بنيت في أول الأمر للاستجابة إلى حاجيات الاستراتيجيـة العسكرية ثم إلى حاجيات الاستغلال المنجمي. فالمعدات المستعملة قد قدمت وتعرضت لاستغلال مفرط فضعف مردودها وأصبحت

دومـا في عجز مستمـر تتولى الميزانية التونسية تسديده بدون انقطاع في حين تقتصر شركة السكك الحديدية على توزيع الأرباح على المساهمين ولا تهتم بغير ذلك.

2 – شبكـة الطرقات

بلغت شبكة الطرقات المعبَّدة في البلاد التونسية 550 كلم فيمـا بين سنـة 1883 وسنة 1890 وهي تشتمل على خطين من الشمال إلى الجنوب : طبرقة – الكاف وبنزرت – صفاقس وعلى خطين من الشرق إلى الغرب : تونس – الكاف وسوسة القيروان. ولقد تم توسيع تلك الشبكة بسرعة فائقة. حيث بلغت 1400 كلم في سنة 1896 وبلغ طول شبكة المسالك المهيئة أكثر من 1000 كلم وفي سنة 1901 تم بناء حوالي 2200 كلم من الطرقات «أحيانا بصورة غير منطقية حيث تبنى بعض الطرقات مكان السكك الحديدية التي يطول انتظارهـا» (1) .

ولم يتسع نطاق بناء الطرقات إلا ابتداء من سنة 1907. أما قبل ذلك التاريخ فهي فترة السكك الحديدية. فمن سنة 1881 إلى سنة 1907 بنيت 3100 كلم من الطرقات المعبَّدة حول التجمعات السكنية الواقعة في شمال البلاد أي المناطق

---

1) محمد الهادي الشريف (المرجع السابق) صفحة 208.

التي تعدّ عددا أكبر من السكان الأُوروبيين. وتصلح هذه الطرق لنقل المواد الزراعية إلى محطات الأرتال، كما تم تحسين بعض المسالك الجيّدة.

وابتداء من سنة 1907 تمّ بفضل القروض التي تحصّلت عليها الحكومة التونسية، بناء شبكة حقيقية من الطرقات وذلك لتيسير استقرار المعمرين ووضع حدّ لعزلتهم وتعجيل ترويج المواد الزراعية نحو أسواق الاستهلاك بالبلاد (وخاصة المدن) ونحو موانيء التصدير. وهكذا فقد تمّ بناء 1000 كلم من الطرقات المعبّدة فيما بين سنة 1907 وسنة 1914 وذلك في المناطق التي تعدّ أكبر عدد من السكان الأ بيين ي مناطق التلّ.

كما ضبط برنامج واسع النطاق «للطرقات الرئيسية» و«الطرقات القروية»، وقد تم إنجازه بفضل القروض التي تحصلت عليها الحكومة فيما بين سنة 1920 وسنة 1940. وهكذا انشئت 2.080 كلم من الطرقات الرئيسية و900 كلم من الطرقات الفرعية وربطت كافة الموانيء فيما بينها بواسطة هذه الطرقات الجديدة التي تتفرع عنها طرقات تربط بين البلاد التونسية والبلاد الجزائرية.

كما تم إتقان الأساليب الفنية لبناء الطرقات وتوسيع الطرقات التي أحدثت من قبل. وأقيمت عدة منشآت فنية

(كالجسور والقناطر الخ) في شمال البلاد. ولكن أغلب الجسور كانت ضيّقة ولم يتمّ تحسينها فيما بعد. أما في جنوب البلاد فلم يتم بناء الجسور المهددة دوما بالفيضانات. وهكذا فان الطرقات في المناطق الجنوبية تجتاز مجاري الأودية، فاذا ما هبّت العواصف، جرفت المياه المتدفقة دوريا الرجال والدواب والعربات المارة من الطرقات التي تغمرها المياه.

وفي سنة 1950 بلغ عدد الطرقات المعبّدة 9154 كلم وعدد المسالك التي تغوص إلى قلب الصحراء 5000 كلم. وتوجد ثلاثة أرباع الطرقات الجيدة في شمال البلاد التونسية أي في المناطق التي يقيم بها أكبر عدد من الأوروبيين.

ولإصلاح وتعصير الطرقات الرئيسية، تحصّلت الحكومة التونسية على سلسلة من القروض التي يتم تسديدها بمداخيل الأداءات الموظفة على عربات النقل والبنزين والاطارات المطاطية.

والجدير بالملاحظة أن شبكة الطرقات كما هي موجودة قبل الإستقلال، كفيلة بالاستجابة على أحسن وجه ممكن إلى حركة مرور السيارات بالبلاد التونسية. وهي من أهم شبكات الطرقات في العالم الثالث.

ولكنها كانت مستعملة أساسا من قبل الأوروبيين، فمن بين مجموع السيارات السياحية التي كانت مستعملة في تونس

في سنة 1950 والتي يبلغ عددها 25.000، لم يكن يملك التونسيون المسلمون منها إلا 6.000 سيـارة.

3 ـ التجهيز المـائي

لقـد بذلت الجهود الأولى لتسخير الموارد المائية في المناطق القاحلة بالجنوب التونسي. فتم حفر آبار أرتوازية منذ سنة 1890 في منطقة جـرجيس وفي سنـة 1893 بجربة ثم بعين زريق (1897) وفي سنة 1901 بغنوش ثم بمنطقة بو شمة (1903) بالقرب من قابس وبمنطقة قبلي ودوز (1906 ـ 1908).

وقـد قامت السلط العسكرية فيما بين الحربين بإقرار السكان الذين تعاطوا الزراعات السقوية حول نقط الماء المذكورة. كما أن الاشغال الرامية إلى جلب الماء الصالح للشراب بالمراكز الحضرية والريفية، قد مثّلت أهم الجهود المبذولة في هذا الميدان بالمناطق الواقعة بشمال البلاد. ولكن أشغال حفر الآبار قد تواصلت بالجنوب وأفضت إلى توفير المياه بمناطق الجريد وقابس وقفصة وإحداث واحات جديدة تمسح 1000 هكتار.

أمـا في منطقة وادي مجردة السفلى فقد بدأت أشغال التّطهير في الفترة الفاصلة بين 1930 و1939 وتمثّلت في حفر

قنوات لتصريف المياه ومصرف ماء اصطناعي لتقصير مجرى النهـر في اتجاه مصبّـه.

ولقـد تمّ توسيع نطاق أشغال التجهيز المائي غداة الحرب العالمية الثانية، حيث أنجز بناء سدّ وادي ملاق بالقرب من قرية نبـرّ (1947) بفضل الاستثمارات التي حققتها فرنسا غداة الحرب بواسطة مشروع مرشال. كما أنجز سد العـروسيـة الذي يسمح بـري 50.000 هكتار في سهـول مجردة السفلى وسد بن مطيـر قرب عين دراهم الذي يصلح أولا وبالذات لتزويد مدينة تونس بالماء الصالح للشراب.

وقد تواصلت بعد الحرب أشغال «ديوان إحياء وادي مجردة» الذي أفضى إلى إحياء عشـرات من الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة.

كمـا تعدّدت أشغال البحث والتنقيب بخصوص الينابيع الجوفية بفضل الفريق الهام المتكون من الاختصاصيين في علم الينابيع بادارة الاشغال العامة الذين خصصوا بحوثهم لكامل التراب التونسي ونشروا بانتظام نتائج أشغالهم في المجلات المختصـة التونسيـة والفـرنسيـة.

ولقـد مكّن استعمال جزء من الموارد المائية بالبلاد، من امتداد الزراعات السقوية (الخضر والأشجار المثمرة) إلى المناطق

الشمـــاليـــة وبعض مناطق السباسب (القصرين) وقـــد ارتفعت المساحات السقوية من 7500 هك. في سنـــة 1930 إلى 17.500 هك. في سنة 1949. كما أصبح من الممكن تسديد حاجيات الصناعة من حيث الماء وكذلك حاجيات مدينة تونس التي ارتفع عدد سكّانهـــا باطـــراد.

* الصحّـــة العمـــوميّـــة

لقـــد كانت الجهـــود المبذولة من قبل إدارة الحماية في الميدان الصحـــي لا تكاد تذكر إلى حدود سنة 1920. فلقـــد كانت توجد في أوائل عهد الحماية بعض المؤسسات الاستشفائية كالمستشفى الصادقي ومأوى المرضى ومصحة ايطالية مالطية تدعى مصحة «القديسة مارغريت» وقد تحولت في سنة 1885 إلى «المستشفى الاستعماري الايطالي» وعدد من المصحات بسوسة وصفاقس. أما الاسعاف الطبي فيكاد يكون مفقودا، حيث أن الإدارة لا تتدخل البتة في هذا الميدان. وحوالي سنة 1890 بدأ المجلس الشوري يهتم بمشاكل الصحة العمومية نظرا لتزايد عدد السكان الاوروبيين بالإيالة ونظرا إلى ضرورة تنظيم نوع من الاسعاف الطبي المموّل من قبل الدولة لفائدة تلك الجالية. وبناء على ذلك فقد قرر المجلس المذكور «البحث عن أنجع الوسائل لضمان سير مؤسسات الإسعاف الطبي

بالآيالة » وقدّم إلى المقيم العام برنامجاً أعدّته لجنة مختصة منبثقة عن المجلس. وتبعا لذلك فقد تقرر تنظيم الاسعاف الطبي بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في أول أفريل 1900. وفي سنة 1908 أحدث ضمن مصالح الكتابة العامة للحكومة مكتب للاسعاف العمــومي.

ولقد تمثّلت الجهود الأولى المبذولة في هذ الميدان في توفير الوسائل الكفيلة بالحماية من الأوبئة الكبرى. وقد قام بهذه المهمة معهد باستور الذي أحدث بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 7 سبتمبر 1893 واختص في إنتاج مختلف أنواع اللقاح والمصل والخميرة وغير ذلك . . . . وفي سنة 1910 تولّت الكتابة العامة للحكومة التونسيّة تقسيم الإيالة إلى دوائر طبية. ووضع على رأس كل دائرة طبيب أطلق عليه اسم « الطبيــب الإستعمــاري ».

وفي شهر فيفري 1920 أحدثت إدارة حفظ الصحة وألحق بها مكتب الاسعاف الطبي. وتتمثّل مهمتها في تكوين مراكز صحية بتونس وسوسة وصفاقس، يشتمل كل مركز على مستشفى وعدة مستشفيات جهوية ومخبر جهوي ومركز للتطهير إلى غير ذلك . . . وتتمثل مهمتها أيضا في إنشاء مستشفى للامراض العقلية ومقاومة الأمراض المعدية والقيام بعمل تطهيري في الأرياف.

وبعـد 75 سنة من انتصاب الحماية لم يكن يوجد بمدينة تونس التي كانت تعد أكثر من 500.000 نسمة في سنة 1956، سوى مستشفى اسلامي «كبيـر» وهو المستشفى الصادقي التابع لأوقاف عزيزة عثمانة وفرعه المعروف باسم «مستشفى أرناست كونسـاي (1)» أو «الرابطـة».

أمـا المستشفيات الأخرى التي تنحصر أساسا في المستشفى المدني الفرنسي والمستشفى الايطالي الذي أصبح بعد سنة 1945 مستشفى التحرير، فهي مخصصة لغير المسلميـن.

وأمـا في داخل البـلاد التونسيـة فكانت توجـد بعض المستشفيات الصغرى (مستشفيات جهوية وفرعية) في المدن الهامة (كصفاقس – وبنزرت – وباجة الـخ...) وبعض المصحات التي يشرف عليها الاطباء الاستعماريون في التجمعات السكنيـة الريفيـة.

وكانت الرعاية المقدمة للمسنين هزيلة بالنسبة للتونسيين. فلا توجد الا التكية بمدينة تـونس وماوى العجز بقصر السعيد وهما يأويان في ظروف صعبة عددا من المسنين يترواح بين 250 و300.

---

1) كان أرناست كونساي (Ernest Conseil) يشغل منصب مدير مكتب حفظ الصحة بمدينة تـونس.

وأخيـــرا يتم بمناسبة الآعياد وبصورة غير منتظمـــة توزيع بعض الاعانات العينيّة أو النقدية على الفقراء والمساكين من طرف «الجمعيـــات الخيـــرية».

ومجمـــل القول إن التجهيز الصحي والاستشفـــائـــي بالبلاد التونسيـــة قبيل الاستقلال كان زهيدا للغاية. فقد كان عدد الاسرة بالمستشفيات في سنة 1956 لا يتجاوز 7000 سرير بينما ارتفع عدد السكان إلى 3.800.000 نسمة أي بنسبة سرير واحد لمجموعة 540 ساكنا.

* الشـــرطـــة

لقـــد كان تنظيم قوات الشرطة والجندرمة (الدرك) والإرتفاع المطّرد في عدد تلك القوات من الأمور التي تستجيب إلى الوضع الجديد السائد بالأرياف والمدن التونسيـــة.

ذلك أن الاشكال المتعددة لعمليات الاغتصاب التي أسفرت عن انتزاع مساحات كبرى من الأرض من أيدي أصحابها التونسيين، قد أحدثت لدى عدد كبير من أولئك الفلاحين شعورا بالنقمة على المعمرين المغتصبين الشرساء. ولم يبرز هـــذا الشعور في شكل أعمال جماعية أو منظمة بل في شكل أعمال منعزلة وفردية (اغتيالات – حرق المنتوجات الزراعية –

سرقات الخ . . .) «وهي أشكال بدائية للمقاومة ولكنها تعتبر بدون شك مؤشرا لنوع ما من القلق . . .» (1)

ولقــد بدأت الحكومة تتحرّج من هذه الظاهرة حوالي سنة 1897 أي بعد مرور 16 سنة على انتصاب الحماية، وفي الوقت الذي بدأ يتّسع نطاق الاستعمار الزراعي بمناطق «التل». وأول وثيقة رسمية عبرت عن انشغال بال سلط الحماية بتفاقم عدم استقرار الأمن بالبلاد تتمثل في «التقرير الموجّه إلى رئيس الجمهــوريّة» في سنة 1897 وقد جاء فيه ما يلي : «إن ما نخشاه في سنوات الجدب هو أن يحاول سكان هادئون ومسالمون عادة ولكنهم غير متشبعين بما تكتسيه الملكية من صبغة مقدّسة، مثلما هو الشأن بالنسبة للاروبيين، أن يحاولوا إذن التمعّش على حساب المعمّرين» ويضيف محرّر التقرير قائلا : «إن البؤس يثير كل مرّة تصاعد الجنح في التجمعات السكنيــة الحضـــريــة».

فليس من باب الصدفة حينئذ أن يتقرّر إحداث «الإدارة العامة للأمن» في سنة 1897، وقد وضعت تحت مراقبة المقيم العام وعهد بها إلى موظف فرنسي. كما أحدثت في نفس السنة الشرطة الريفية ومراكز الحرس الريفي لحماية الممتلكات الاوروبية.

---

1) محمد الهادي الشريف – المرجع المذكور.

وفي سنة 1898 صدرت بعض الأوامر لردع الجنح : مثل الأوامر الخاصة بالمؤجّرين وبجنحة السكر وبإقامة الأجانب إلى غير ذلك ......

وحوالي سنة 1900 تمّ توسيع نطاق مشمولات مصالح الأمن. وحرصا على حماية « الصبغة المقدسة التي تكتسيها الملكية » وجّهت تعليمات مدققة للعمال والخلفاوات ومشايخ التراب تطلب منهم اليقظة والتعاون مع الشرطة والجندرمة لمراقبة السكان مراقبة مشدّدة.

ومن ناحية أخرى فان عدد رجال الشرطة سيرتفع باستمرار، حيث بلغ عددهم في سنة 1898 : 352 عونا ثم ارتفع في سنة 1900 إلى 460 عونا منهم 285 من الفرنسيين وتجاوز الألف في سنة 1920 إلى أن بلغ أكثر من 5000 قبيل الاستقلال. وتبعا لذلك فقد ارتفعت نفقات الأمن بنفس النسق حيث كانت تبلغ 537000 فرنك في سنة 1896 فارتفعت إلى 1.300.000 فرنك في سنة 1902. وكانت الاعتمادات المخصصة للامن قبيل الاستقلال تمثل 15٪ من الميزانية.

على أن إقامة مثل هذا الجهاز القمعي الباهظ الثمن لم تمنع الشعب من التعبير عن غضبه في مناسبات متعدّدة (1). فقد كانت

1) انظر الباب الخاص « بالحركة الوطنية ».

سرعة رد فعل الشرطة بقدر غلظتها، ولكن ذلك، لئن أفضى إلى استتباب الأمن في الحين ولو بصورة نسبية، فانه قد ترك في صدور التونسيين الحقد والضغينة. هذا وإن الشرطة التي هي جهاز قمعي بين أيدي السلطة الفرنسية، كانت تمثل مع الجيش أهم سند للنظام القائم. وهي تشتمل على:

الشرطة العدلية التي تبحث عن الشريرين وتضعهم على ذمة القضاء.

الشرطة البلدية التي تقوم بردع الجنح المقترفة في الطريق العام وتنفيذ القرارات البلدية.

الشرطة الادارية التي تتولى السهر على حراسة التراب التونسي واتخاذ الاجراءات اللازمة للوقاية من الجرائم والجنح.

أما تنظيم الشرطة فهو يشتمل على:

1) إدارة مركزية على رأسها رئيس مصلحة الأمن العام الذي هو من ذوي الجنسية الفرنسية، بطبيعة الحال.

2) محافظة مركزية ترجع إليها بالنظر محافظات الدوائر والمصالح الادارية ومصلحة المرور.

3) محافظة فرقة الأمن وعلى رأسها محافظ ومحافظون مساعدون وهي مكلفة بالبحث عن الجرائم والجنح والمخالفات في كامل تراب الإيالة.

4) مصلحة تحقيق شخصية المجرمين والهوية العدلية.

5) الشرطة البلدية بمدينة تونس. وتنقسم بلدية تونس إلى عدة دوائر على رأس كل دائرة محافظ شرطة.

6) محافظ فرقة المخابرات العامة التي أحدثت في سنة 1930. كما أن داخل البلاد التونسية مقسّم هو أيضا إلى مناطق كبرى للشرطة تتضمن كل منطقة منها درجات معقدة من المحافظين وأعوان الشـــرطـــة.

* الجيـــــش

منذ بداية الاحتلال العسكري للبلاد تم تشتيت جيش الباي الذي تحول إلى سلك رمزي للاستعراض.

ذلك أن الجيش الفرنسي هو الذي يتولى «حماية» العرش والايالة والمحافظة على النظام في البلاد. وهو مكلف من ناحية ثانية بمهمة مراقبة الادارة التونسية في مناطق الجنوب وأقصى الجنوب. وقد وضع الجنود تحت أوامر لواء (جنرال) يحمل لقب «القائد الأعلى للجيوش بالبلاد التونسية» ويضطلع في نفس الوقت بمهام وزير الباي للحرب.

وتشتمل الجيوش الفرنسية بتونس، علاوة على الفيالق الفرنسية (عساكر زواوة، قناصة افريقيا، الخيالة الخ ....)

على فيالق مختلطة (فرنسية وتونسية) وفيالق تونسية صرف (القناصة، والصبايحية) وفيالق استعمارية (قناصة السينيغال، الغوم الخ) والخيالة التابعة للفيلق الأجنبي والجندرمة. ولقد قسمت الايالة التونسية إلى ثلاث دوائر عسكرية: دائرة تونس بنزرت ومقرها بنزرت ودائرة سوسة - القيروان ومقرها سوسة ودائرة التراب العسكري بالجنوب ومقرها مدنين.

واجتنابا لدعوة عدد كبير من الجنود من فرنسا عمد «فور جمول» منذ بداية الحماية إلى تطبيق القانون التونسي المؤرخ في سنة 1860 والمتعلق بالتجنيد، وذلك لالحاق التونسيين بجيش الاحتلال، فمنذ شهر جوان 1883 تمت عملية إحصاء عام بالبلاد ثم شرع في تجنيد التونسيين بواسطة القرعة. ففي كل سنة يتعين على كل تونسي يتراوح عمره بين 18 و26 سنة أن يتقدم أمام لجنة التجنيد. وتدوم الخدمة العسكرية سنتين. ويمكن تعويض المجنّدين مقابل دفع معلوم معيّن. إلا أن «سعر التعويض» كان مرتفعا إلى درجة أنه لا يمكن إلا للأثرياء الافلات من الخدمة العسكرية.

ولكن هناك حالات استثنائية متعددة. حيث يعفى من الخدمة العسكرية القضاة ورجال الدين وشيوخ الجامع الأعظم والموظفون والاسرائليون والسود وسكان مدينة تونس وسوسة

والمنستير والقيروان وصفاقس. ثم امتدت حركة التجنيد فيما بعد إلى كامل البلاد باستثناء مدينة تونس ومناطق الجنوب. وأما حالات الاعفاء فهي تهم المجندين الذين مات أبوهم أو أخ من إخوانهم في ساحة الوغى أو الذين أحرزوا على شهادة من الشهادات العلمية (كالشهادة الابتدائية أو شهادة الدراسات الزراعية أو شهادة التطويع إلى غير ذلك.....). على أن كل تونسي يستطيع بطبيعة الحال التطوع في صفوف الجيش الفرنسي.

أما في الجنوب فان السكان مجبورون على حراسة الحدود وعلى توفير العدد اللازم من أعوان سلك «المخزن» بالجنوب الملحق بالجيش الفرنسي.

هذا ومن الناحية المبدئية فان الميزانية الفرنسية هي التي توفر نفقات الجيش الفرنسي المرابط بالبلاد التونسية. ولكن الميزانية التونسية تتحمّل أيضا قسطا من النفقات: كالمرتبات والمنح المسندة إلى خيالة «المخزن» بالجنوب ونفقات الثكنات والحصون ومرتبات الجندرمة الأهلية (الوجق).

وهذا «الوجق» هو قوة من خيالة الشرطة كانت موجودة بتونس قبل سنة 1881. وقد تم إلحاقها بالاقامة العامة في سنة 1914 ووضعت تحت سلطة رئيس مكتب المقيم العام.

وتتمثل مهمتها أولا وبالذات في القيام بمهام السلطة العدلية والادارية بالنسبة للتونسيين فحسب. وهي تساهم في حفظ النظام والسهر على الأمن العام وتساعد السلط المكلفة باستخلاص الضرائب وتمد يد المساعدة لاعوان الادارة أو القوة العامة.

* العـــدليـــة

العــدليــة العسكــريــة

في السنوات الأولى من عهد الحماية كانت العدلية العسكرية من مشمولات المجلس الحربي التابع لجيش الاحتلال ثم المجلس الحربي التابع للقائد الأعلى للجيوش بالبلاد التونسيــة.

وفي سنة 1928 أنشئت المحاكم العسكرية التي تتركب من قضاة عسكريين يتم اختيارهم من بين الضبـــاط الملمين بالقانون. وقد كلفت تلك المحاكم بالخصوص بالنظر في أنشطة الوطنيين التونسيين خلال فترة الكفاح التحريري. وقد كانت أحكامها دائما على غاية من الصرامة ولا يمكن استئنافهـــا.

العــدليــة التــونسيــة

كـــان حكم البايات المطلق يتمثل أولا وقبل كل شيء في تجميع كافة السلطات بين أيديهم : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكذلك السلطة القضائية. ولقد فوّضت السلطة الأخيرة

للمحاكم الشرعية التي تنظر فى قضايا الأحوال الشخصية ولمحاكم دار الباي بالنسبة للقضايا المدنية. ولئن لم تشهد المحاكم الشرعية بعد انتصاب الحماية أي تطوّر ملحوظ، فان المحاكم المدنية قد أعيد تنظيمها بصورة جذرية.

وقد قامت سلط الحماية التي ورثت عن البايات نظام حكمهم المطلق بالحاق المحاكم المدنية بمصالح الكتابة العامة التي اشتملت منذ احداثها على قسم أول يضمّ قسم الشؤون المدنية وقسم الشؤون الجزائية، وقد وضع القسمان المذكوران تحت سلطة وزير القلم والاستشارة. ويتولى موظّفو هذين القسمين النظر في القضايا المعروضة عليهم وتحرير معاريض يقدمها الوزير الأكبر إلى البـاي.

ولهـذا النظام الذي احتفظ بما يتّصف به العهد الماضي من رثاثة وعدم جدوى، عدة مساوٍ ومنها التأخير المتناهي فى فصل القضايا. فتولت سلط الحماية منذ سنة 1896 جمع القسمين المشار إليهما أعلاه (المدني والجزائي) وإحداث إدارة للمصالح العدلية، وضعت تحت سلطة قاض فرنسي وألحقت بالكتابة العامة للحكومة التونسية، كما أحدثت محاكم ناحية جهوية ومحكمة استئناف بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 18 مارس 1896 الذي حوّل محكمة الوزارة إلى دائرة استئناف

خاصة بالقضايا الجزائية . وأصبحت دائرة الدعاوي بالوزارة تقوم بدور محكمة للنقض والابرام برئاسة قاض فرنسي وذلك من سنة 1926 إلى سنـــة 1947 .

ومن ناحية أخرى فقد تمّ تدوين القوانين التي تطبقها المحاكم المدنية في مجلاَّت قانونية ، كالمجلة المدنيـــة للالتزامات (1906) ومجلة الاجراءات المدنية (1910) والمجلة الجنائية (1913) ومجلة الاجراءات الجزائية (1921) .

أمـــا المجلس العقاري المختلط الذي أحدث بمقتضى الأَمر العلي المؤرخ في أول جويلية 1885 ، فهو ينظر في القضايا المتعلقة بالتسجيل العقاري وهو وحده الذي «يأذن بتسجيل الممتلكات العقارية أو يقرر المنع أو الرفض» .

ويتركب هذا المجلس منذ صدور الأَمر العـلي المؤرخ في 30 أفريل 1903 من 5 قضاة : 3 فرنسيين من بينهم الرئيس واثنيـــن من التونسييـــن .

وعنـــدما ينظر المجلس في القضايا التي تهم المتقاضين الفرنسيين فان القاضيين التونسيين لا يقومان إلا بدور استشاري .

كمـــا أن قرارات المجلس العقاري «لا يمكن أن تتعرض لأَي اعتراض أو استئناف أو نقض من أي نوع كان» (الفصل 38 من القانون العقاري الصادر في سنة 1885) .

المحـاكـم الشرعيـة

تنظر المحكمة الشرعية في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والميراثية التي تهم التونسيين المسلمين. وتشمل اختصاصاتها أيضا المسائل العقارية المتعلقة بالممتلكات غير المسجلة الخاصة بالمسلمين حتى ولو تعلق الأمر بأوروبيين أو اسرائيليين.

ويشتمل المجلس الشرعي على :

الديوان بمدينة تونس وهو يتكون من دائرتين : الدائرة الملكية التي يرأسها الباش مفتي المالكي (1) والدائرة الحنفية التي يرأسها شيخ الاسلام الحنفي. ويمكن للمتقاضي أن يختار احدى الدائرتين. وتمتد صلاحية المحكمة الشرعية لكامل تراب الايالة التونسية . وفي صورة حدوث اختلاف بين القرارات الصادرة عن الدائرتين ، تعرض تلك القرارات على الحكومة في شكل تقرير موجّه إلى وزير العدل. ويقع البت النهائي فيها بواسطة «معروض» صادر عن الباي. وتجتمع الدائرتان في بعض الاحيان لتقوم مقام محكمة النزاعات. إلا أن القاضي المالكي والقاضي الحنفي هما الذين ينظران في القضايا بمفردهما

---

1) ابتداء من سنة 1932 أحدثت خطة شيخ اسلام مالكي عوضاً عن الباش مفتي .

خارج الجلسات العامة التي يعقدها المجلس الشرعي، وكذلك الشأن بالنسبة للباش مفتي المـالكي والباش مفتي الحنفي للذين ينظران في القضايا يوم السبت فحسب.

أما في داخل الايالة فان القاضي هو الذي يمارس القضاء الشرعي بمساعدة المفتي أو بمفرده. وتعقد المجالس الشرعية دوراتها بالخصوص في المدن الهامة مثل بنزرت ونابل والكاف والقيروان وسوسة الخ .... أما في القرى الصغيرة فان القاضي الذي ينتمي دائما للمذهب المالكي هو الذي يصدر الأحكام بمفـرده.

والجـدير بالملاحظة أن المسائل المتعلقة بالانزال أو المقايضة هي من اختصاصات قاضي العاصمة وحده. ولقد أحدثت في سنة 1948 دائرتان للتعقيب الأولى مالكية والثانية حنفية وتتركب كل دائرة من مفتيين اثنين برئاسة شيخ الاسلام التابع للمذهب المعنيّ بالأمـر.

* مجلـس الأحبـــار

ينعقـد مجلس الأحبـار بمدينة تونس وهو يمثّل المحكمة القضائيـة الوحيدة بالنسبة لكامل الايالة وينظر في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصيـة والميراثيـة التي تهم

التونسيين الاسرائيليين . وهو يتركب من ثلاثة أحبار (رئيس وقاضيان وكاتب محكمة).

ولا تكون اختصاصات المجلس تامّة فيما يتعلق بالاحوال الشخصية إلا إذا كان المتقاضي من التونسيين «وأما بالنسبة للقضايا المتعلقة بالميراث فإن اختصاصات المجلس مرتبطة بجنسية المتقاضي».

العدلية الفرنسية

لقد أعطى نظام «الإمتيازات الأجنبية» لقناصل الدول الأجنبية حق مقاضاة رعاياهم الذين تم فصلهم حينئذ عن عدلية الباي. وقد كان عدد المحاكم الاجنبية قبيل انتصاب الحماية يساوي عدد القناصل الأجانب الموجودين بتونس. فاضطرت فرنسا بعد سنة 1881 إلى التفاوض مع الدول الأجنبية لالغاء المحاكم القنصلية وتحويل مشمولاتها إلى العدلية الفرنسية التي تم تنظيمها بمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في 27 ماي 1883 «الذي يعتبر النص الأساسي للجهاز القضائي الفرنسي بتونس» (1) .

1) سيلفيرا (Silvéra) المرجع المذكور – صفحة 181.

ويشبه ترتيب المحاكم الفرنسية بالبلاد التونسية النظام المعمول به في فرنسا. ففي القاعدة توجد محكمة الصلح ثم محكمة الناحية المدنية ومحكمة الاستئناف وفي القمّة توجد محكمة التعقيب.

أما محاكم الصلح فعددها 15 : 6 محاكم ملحقة بالمحكمة المدنية بالعاصمة ومحكمتان تابعتان لدائرة تونس الشمالية ودائرة تونس الجنوبية (قرنبالية والكاف ومجاز الباب وسوق الاربعاء) ومحكمتان تابعتان للمحكمة المدنية ببنزرت (بنزرت وباجة) و4 محاكم ملحقة بالمحكمة المدنية بسوسة (سوسة والمهدية والقيروان وتالة) و3 محاكم ملحقة بالمحكمة المدنية بصفاقس (صفاقس وقابس وقفصة). وتنظر هذه المحاكم في المخالفات ثم امتدت اختصاصاتها للقضايا الجنحية.

ولقد أحدثت في أول الأمر محكمة مدنية واحدة تمتد اختصاصاتها لكامل البلاد التونسية. ثم أحدثت في سنة 1887 المحكمة المدنية بسوسة وفي سنة 1942 المحكمة المدنية بصفاقس والمحكمة المدنية ببنزرت. وتنظر هذه المحاكم أساسا في الجنح. وتستأنف الأحكام بمحكمة الاستئناف بعاصمة الجزائر. ولم تحدث محكمة استئناف بمدينة تونس إلا في سنة 1941. وبقيت محكمة التعقيب بعاصمة الجزائر هي التي

تنظر في القضايا المعروضة على محكمة الاستئناف بتونس، إلى الإستقـلال.

وتشمـل اختصاصات المحاكم الفرنسية القضايا المدنية والتجارية والجنائية والادارية التي تهم الاروبيين ومن شابههم فيما بينهم أو التونسيين والأوروبيين.

كمـا تنظـر المحاكم الفرنسيّة في القضايا المتعلقة بالممتلكات العقارية المسجلة مهما كانت جنسية المتقاضي أو المتعلقة بالممتلكات العقارية غير المسجلة إذا كان المتقاضين من غيـر التونسييـن.

ومن ناحية أخرى فإن القضاء الفرنسي هو وحده المؤهل للنظر في المخالفات السياسية (الأمر العلي المؤرخ في 29 جانفي 1926).

وأمـا الجرائم فتنظر فيها المحكمة الجنائية، وهي تتمثل في المحكمة الجنحية يضاف إليها ستة أعضاء محلّفين لهم حق التصويت في المداولة ويقع اختيارهم بطريقة القرعة من قائمة تضبط كل سنة بحسب النظام الذي أقره الأمر الفرنسي المؤرخ في 29 نوفمبـر 1893. وتتمّ عمليّة القرعة يوم افتتاح جلسة المحكمة الجنائيـة ويمكن أن يكون الأعضاء المحلفون فرنسين أو أجانب أو تونسيين. أما إذا كان المتهم أو أحد المتهمين فرنيسيا و محميّا فرنسيا فيجب أن يكونوا كلّهم من الفرنسيين.

الباب الثاني عشر

الحركة الوطنية التونسية الى نهاية الحرب العالمية الثانية

(1945 - 1881)

* الحركة الوطنية من سنة 1881 إلى سنة 1920 :

يبدو أن الوهن الذي أصاب المقاومة في الجنوب التونسي قد وضع حدّا للصعوبات التي واجهتها سلط الحماية من قبل المعارضة الوطنية وقد أصبحت الجيوش الفرنسية والجندرمة والشرطة مهيمنة على كامل البلاد.

كما أقيمت تدريجيا الهياكل الإدارية الجديدة التي أفرغت الهياكل التي كانت موجودة قبل انتصاب الحماية ، من جوهرها ولا تسمح أية مؤسّسة من المؤسسات السياسية الجديدة للتونسيين بإسماع صوتهم أو المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهم مصير بلادهم .

كمـا أن الإستعمار الزراعي الذي استـولى على آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة قد أخذ يمتدّ وينتظم.

وتدفّقت المنتوجات الصناعية الفرنسية على الإيالة فقضت على جميع أشكال النشاط الصناعي التقليدي.

أمّـا السلط المدنية والدينيّة التقليدية فقد أجبرت على الصمت أو التواطؤ وأصبحت عاجزة عن القيام بأيّ ردّ فعل سيـاسي.

وقـد بدت البلاد التونسية وكأنها قد حُكم عليها بقبول النظام الجديد بصورة سلبية ولمدّة طويلة.

ولكـنّ التاريخ قد بيّن أن أيّ شعب من الشعوب المغلوبة لا يستسلم بروحه وقلبه، فاذا ما حانت الساعة، إن آجلا أو عاجلا، يسخر جميع قواه لينتزع حقه في الكرامـة والحرية.

وبناء على ذلك فان ركود الشعب التونسي على إثر إخماد الثورة بالجنوب لم يفض إلى ركود معنوي. بل بالعكس من ذلك فان الاحتلال العسكري للبلاد والتفويت في الإستقلال قد أثارا صدمة في النفوس، وتجلّت في أول الأمر مناهضة القوى العدائية التي فرضت قانونها على البلاد والعباد، والشعور الحاد بضرورة توحيد العقول والقلوب، وذلك بواسطة عودة الوعي الديني. حيث يبـدو أن المصائب التي انقضت على البلاد كانت

ناتجة عن فتور في اتباع الأحكام الدينية وعن تجاهل أو استخفاف بالتعاليم القرآنية التي استمدّت منها الشعوب الاسلامية قوتها في عصر ازدهارها. وتبعا لذلك رأى كل التونسيين أنه لا سبيل لانقاذ أنفسهم ومقاومة القوى المادية التي تسحقهم إلا بالاتحاد في كتلة واحدة وفي كنف الدين الاسلامي المناضل بل المشبوب بالعاطفة في بعض الأحيان. لذلك أقبل التونسيون على ممارسة شعائرهم الدينية في جميع أرجاء البلاد سواء في المدن الهامة أو في القرى والمداشر.

إلا أن معظم التونسيين من حضريين وريفيين قد التجأوا إلى التبرك بالاولياء والصالحين، فأصبحوا يجتمعون دوريّا في مقامات الأولياء. وقد زاد ذلك في إذكاء شعورهم الصريح بأنهم ينتمون جميعا – نساء ورجالا – إلى المجموعة الاسلامية.

والجدير بالملاحظة أن هذا الشعور سيساهم خلال أحلك السنوات وأعسر المعارك في إكساب التونسيين قوّة على غاية من الأهمية.

أما بمدينة تونس فان جامع الزيتونة هو الذي سيضطلع بمهمة الدفاع عن العقيدة والتعاليم الاسلاميّة السمحة وهو الذي يمثّل بقاء البلاد التونسية مسلمة إلى أبد الابدين ويخلّد التقاليد الدينيّة فيها عن طريق الدروس التي تلقى بين عرصاته والرجال الذين يسهر على تكوينهم.

وهكــذا يظهر الدين منذ السنوات الأولى من الاحتلال كعامل أساسي من عوامل يقظة الضمير الوطني.

فهــو الدعامة التي يقام عليها صرح الأمة الذي يشيّــد على مرّ السنين، وذلك من خلال فترات الكفاح والمهادنة والآلام والمســرّات.

ولكن دور المثقفين المصلحين والمتأثرين بالشــرق أو بالغرب سيكون دورا أساسيــا في صلب تلك الأمة التي هي بصــدد التكــون.

ذلك أن المثقفين التونسيين، سواء منهــم الذين تكوّنوا عن طريق رجال الاصلاح بالمشرق (كالشيخ محمد عبده وجمال الدين الافغاني) أو الذين تكوّنوا بالمعهد الصادقي ثم بالجامعات الفرنسية، سيقومون بدور «الدماغ المسير» لحركة التجديد والتحرير.

والسبب في ذلك هو وعيهم بحالة التدهور التي آلت إليها البلاد التونسية في عهد الحماية. أما سلاحهم فيتمثل في اللسان والقلم، وقد عبّروا بواسطتهما منذ سنة 1895 ــ 1896 عن غمّهم واحتجاجهم وحتى عن مطالب الشعب التونسي. ولقد رأينا الدور الذي قامت به الصحافة الاصلاحية والجمعية الخلــدونية وجمعية قدماء الصادقية في سبيل تجديد الهياكل الثقافية في البلاد وتعصيرها. فالبرغم من قلة عدد أولئك المثقفين ــ حيث لم

يتجاوز عدد خريجي المعهد الصادقي والجامعات الفرنسية العشرين إلى الحرب العالمية الأولى - وبالرغم من الهيمنة البوليسية والادارية والعسكرية التي يسلطها الفرنسيون على البلاد التونسية، استطاع البعض من أولئك المثقفين أن يطرحوا بكل شجاعة لا فحسب المشاكل الثقافية والاجتماعية بل أيضا بعض المشاكل السياسية.

ولم يتعرض التونسيون حقيقة لهذه المشاكل إلا ابتداء من 1906-1907 وهو التاريخ الذي بدأت تظهر فيه آثار الاستعمار الزراعي بالبلاد وافلاس الصناعات التقليدية وإقصاء العناصر الأهلية إقصاء كليا وتاما من جميع الدواليب الادارية الجديدة والسياسة التجهيلية التي اتبعها نظام الحماية والتي حكمت بالأمية على 9/10 الأطفال التونسيين.

ولقد تجرأ للمرة الأولى أحد قدماء المعهد الصادقي المنحدر من عائلة بورجوازية والذي أصبح فيما بعد رئيس جمعية الأوقاف وهو البشير صفر، فلفت نظر سلط الحماية إلى الحالة السيئة التي أصبحت عليها البلاد التونسية بعد 25 سنة من الحضور الفرنسي.

فقد ألقى البشير صفر يوم 24 مارس 1906 بمناسبة تدشين «التكية (1) بالعاصمة وبمحضر المقيم العام

---

1) مأوى العجز.

ستيفان بيشون خطابا معتدلا من حيث اللهجة ومن حيث الشكل، طلب فيه من فرنسا أن تجري في إطار المؤسسات التي اقامتها الحماية اصلاحات لفائدة التونسيين المهضومين في جميع الميادين . ولقد أثار ذلك الخطاب غضب الصحف الفرنسية بالايالة وبالخصوص صحيفتي «المعمر الفرنسي» و«تونس الفرنسية»، وقد برز فيهما بوجه خاص فيكتور دي كارنيار رئيس جمعيّة المعمّرين الفرنسيين والناطق باسم أشد عناصر الجالية الفرنسية رجعيّة .

وعلى إثر ذلك الخطاب أعفي البشير صفر من مهامه على رأس إدارة الأوقاف وأبعد من العاصمة حيث عيّن عاملا بسوسة . ولكنه أعاد الكرة في سنة 1908 عندما دعي من طرف مؤتمر إفريقيا الشمالية الذي نظمه بباريس من 6 إلى 8 أكتوبر 1908 الاتحاد الاستعماري الفرنسي . فقدّم تقريرا عن الاوقاف لفت فيه نظر المشاركين إلى آثار الاستعمار الزراعي وإلى ضرورة تشريك التونسيين في «العمل التمديني» الذي تقوم به فرنسا بتونس. وقد قال فيه بالخصوص ما يلي :

«إن الحالة الاقتصادية التي أصبح عليها التونسيون واهية أكثر فأكثر ولم يُبذَل أيّ مجهود جدّي لمعالجة هذا الوضع المؤلم والخطير. فلقد وقع الحديث حول التعليم وحول المدارس المهنية

والاسعاف. أجل ! كل هذا من شأنه - حسبما نرجوه - تحسين الحالة المعنوية لقسم من الأهالي، ولكن مهما كانت الاعمال المنجزة فان مثل هذه الاصلاحات لا ترجع بالفائدة إلا على قسم صغير من السكان. إن ما كان ينبغي القيام به وما يجب تحقيقه في أقرب الآجال هو تدعيم وتشجيع المورد الحيوي الحقيقي بالنسبة للتونسيين ألا وهي الزراعة. ولقد عرضت في هذا التقرير آراء الأهالي حول الحالة التي تردّوا فيها على إثر التوسيع من نطاق الملكية الأوروبية بصورة غير متماشية مع عدد المعمّرين، وحول سياسة إقصاء التونسيين من أخصب الأراضي التابعة للمجموعة أو الموروثة عن الاجداد وكذلك استياء التونسيّين من محاولة إقصائهم أيضا مما تبقى الآن من الأراضي الخصبة المتمثلة في الأوقاف الخاصة. أيها السادة، أرجو أن لا تعتبروا كلامي هذا وكلّ ما عبّرت عنه من أفكار تونسيّة ضربا من ضروب المناهضة للنظام الاستعماري بتونس.

إنه لا يوجد أي تونسي نبيه لا يدرك منافع الاستعمار الزراعي الجدي والجادّ والنزيه... ولكن إذا كان ذلك الاستعمار مفيد حتى بالنسبة إلى التونسيين فان اغتصاب الأراضي الخصبة مطية إلى الهلاك.

إننـــا ننتمي إلى جنس ودين وحضارة تساوي من حيث المجـد التاريخي ومن حيث قدرة الاستيعاب أيّة حضارة أخرى

من حضارات الشعوب القديمـة والحديثـة . ولئن تدهورنـا مثل غيرنا من الشعوب المعروفة والمقتدرة فهذا لا يعني أننـا أصبحنا منحطين، فليس من باب السياسة الحكيمة أن تطبّق علينا نظرية الأَجناس العليا والاجناس السفلى الشهيـرة، بل ان الأَمر يدعو إلى السعي أكثر فأكثر إلى تحويل الأَهالي إلى أصدقاء وشـركـاء.

..... وبدون ذلك كيف ستصبح المستعمرة بعد بضعة عقود وقد صارت متركبة من عدد ضخم من الكادحين سيبلغ بفضل اجراءات الأَمن وحفظ الصحة خمسين مرة على الأَقل ضعف العنصر الإستعماري، وذلك بتفاقم البؤس الموجّه إلى الشر والمرتبط أشد الارتباط بقلة الأَراضي التي هي مصدر عيش تلك الجمـوع ؟ ».

ولقـد جاء ردّ فعل المعمّرين بسرعة. حيث وجّهت الغرفة الزراعية المتركبة من ممثلي المعمرين دون سواهم هذه اللائحة إلى المقيم العام لوي روني ميتّي :

«حيث أن هذه اللائحة مناهضة للمعمرين الفرنسيين ويبدو أنها قد حرّرت لإثارة ريبة الأَهالي وحقدهم وحيث أن مثل هذه التلميحات – التي لا أهمية لها في حدّ ذاتها – تستمدّ بعـدها الاستثنائي من صفة محرّرها الذي ينتمي إلى سلك

الموظفين السامين وحيث أنه من الممكن اعتبارها في بعض الأَوساط ملزمة للحكومة إذ أنه يبدو من المستبعد أن يسمح عامل (قايد) لنفسه بنشر مثل تلك المذكرة دون الحصول على ترخيص من رؤسـائه .

ترجـو (الغرفة الزراعية) من المقيم العام الدفاع عن المعمّرين الفرنسيين وتسفيـه عامل سوسة».

* حركـة «الشباب التـونسي»

نظَّم المثقفون الإصلاحيون والعصريون صفوفهم منذ سنة 1907 ، حيث أسّس المحامي علي باش حانبة في 7 فيفري 1907 جريدة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية «التونسي» تهدف إلى الدفاع عن مصالح الشعب التونسي . ولقد شهّر محرّرو تلك الجريدة - ولو بلهجة معتدلة للغاية - بالمصير الذي حدّدته السلط الفرنسية للمسلمين كما أدانوا المظالم والامتيازات وعدم المساواة وطالبوا بحق الأَهالي في التعليم وممارسة جميع الوظائف الادارية والمساهمة في اتخاذ القرارات الحكومية بواسطة مجلس منتخب . وانضمّ إليهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي منذ سنة 1909 حيث أشرف على إصدار الطبعة العربية من جريدة «التونسي» . ولقد كوّن الرجال الثلاثة نواة أساسية لحزب حقيقي هو الحزب «التطويري» ووضعوا برنامجا سياسيا مستوحًى من برنامج

«تركيا الفتاة» يرمي عن طريق الحوار إلى حث السلط الفرنسية على تمكين التونسيين من الاضطلاع بالمسؤوليات السياسية التي تعترف لهم بها المعاهدات المبرمة بين فرنسا والايالـة.

ولقـد أتاح غزو القوات الايطالية للبلاد الطرابلسية في سنة 1911، الفرصة لجريدة «التونسي» للتعبير عن تضامن الشعب التونسي المطلق مع الشعب الشقيق المتعرض للغزو. وتحوّل حنق التونسيين ضد الأوروبيين - أعداء الاسلام الألدّاء - إلى انتفاضة جرت يوم 7 نوفمبر 1911 عندما قرّرت بلدية العاصمة (التي يسيطر عليها العنصر الفرنسي) تسجيل مقبرة الزلاج لتمكين السكّة الحديدية من اجتيازها. وتصادم المتظاهرون القادمون إلى المقبرة للتعبيـر عن غضبهم، بالجيوش الفرنسية التي شنت معركة حقيقية للسيطرة على المقبرة والاحياء المجاورة لها. ولئن سقط 8 قتلى من الجانب الفرنسي والايطالي فان عدد القتلى التونسيين لم يضبط أبدا بصورة مطلقة، ولكنه كان مرتفعا للغاية بـدون شك.

وهكـذا وللمرة الأولى منذ انتهاء المقاومة بالجنوب التونسي يتصادم الجيش الفرنسي مع الشعب التونسي في معركة قصيرة ولكنها جسيمة النتائج. ذلك أن الإحتجاج ضد جميع أنواع الاغتصاب الذي يتعرض له التونسيون لم يعد مقتصرا على

المثقفين فحسب، بل أصبح منذ ذلك التاريخ صادرا أيضا عن الجماهيــر الشعبية التي عبّرت عن احتجاجها بصورة تلقائيــة .

ولم تهدأ الخواطــر بعدُ عندما داس يوم 9 فيفري 1912 سائق ترامواي من ذوي الجنسية الايطالية أحد الأطفال المسلمين فأرداه قتيلا، بينما الناس مازالوا تحت تأثير حوادث الزلاج والأخبار الواردة من طرابلس. فرأوا في هذا الحادث ـ الذي جرى بالمصادفة ـ مظهرا جديدا من مظاهر حقد الأوروبيين على المسلمين. فقرر السكان التونسيون مقاطعة الترامواي، في حين طلب العمال التّونسيّون من الشركة منحهم نفس الأجور التي يتقاضاها زملاؤهم الايطاليون في صورة التساوي في العمل. وقد أثار هذا النشاط العمالي الاول من نوعه غضب الجالية الفرنسيّة وسلط الحماية التي قرّرت القيام بردّ الفعل.

فقضت بالقوة على حركة المطالبة التي قام بها عمّال شركة الترامواي ثم اتهمت قادة الحركة «التطويرية» بالتامر ضد الإدارة الفرنسية، وأقامت نظاما استثنائيا بالايالة تمثل فى تعطيل الصحف الوطنية وإعلان القانون العرفي وابعاد قادة حركة الشباب التونسي وبالخصوص علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي وحسن قلاتي ومحمد نعمان . ولم يبق من وسيلة عمل للذين افلتوا من القمع إلا العمل السرّي .

إلا أنَّ الوطنيين التونسيين لم يقـوموا بأيّ عمل ضدّ فرنسا خلال الحرب العالمية 1914. 1918 ولم يتسبّبوا في الاضطرابات التي حصلت في جنوب البلاد سنة 1914 . 1915، بل بالعكس من ذلك فان التونسيين قد دفعوا ثمنا باهظا للدفاع عن فرنسا. حيث ساهمت البلاد التونسية في الحرب بعدد من الرّجال يبلغ 80.000 رجل

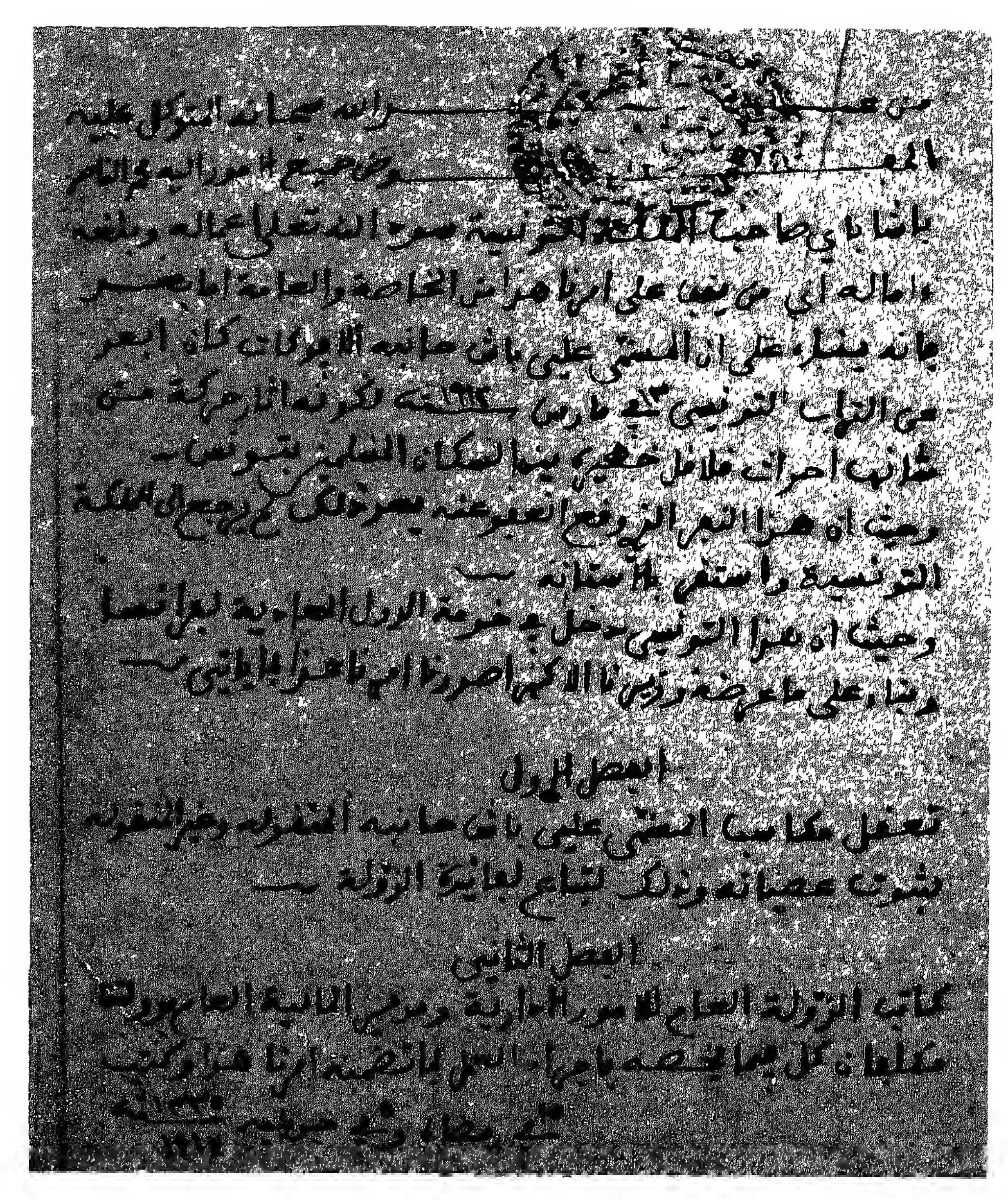
وسارك الجنود التونسيون ببسالة في جميع المعارك الدامية حيث قتل منهم 10.723 أي ما يساوي 13٪ من مجموع الجنود التونسيين المساهمين في الحرب (1)، كما تحوّل عدد كبيـر من التونسيين إلى فرنسا للعمل بالمعامل (10.000) والحقول (20.000) عوضا عن العمال والفلاحين الفرنسيين المجندين.

وكان من واجب فرنسا بعد انتصارها في سنة 1918 أن ترجع إلى الشعوب المسيطرة عليها الحرية التي دفعت ثمنها غاليا خلال أربع سنوات من الحرب الشاملة.

ولقـد علق الوطنيون التونسيون جميع آمالهم على المبادىء التي أعلن عنها الحلفاء أثناء الحرب وبالخصوص على التصريح الشهير المتضمن لأربع عشرة نقطة والصادر عن رئيس الولايات

---

1) قدم هذا الرقم الكاتب « برنار » (Bernard) في كتابه « افريقيا الشمالية أثناء الحرب ».


من عبد الله سبحانه المتوكل عليه [illegible]
المفوض جميع اموره اليه [illegible] محمد الناصر
باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه
امالة اني من يقف على امرنا هذا من الخاصة والعامة اما بعد
فانه بناء على ان المسمى علي باش حانبة الامركات كان ابعد
من التراب التونسي في ٣ مارس سنة ١٩١٢ لكونه اثار حركة من
شانها احداث قلاقل خطيرة بين السكان المسلمين بتونس
وحيث ان هذا النفر المرفوع النعت عنه [illegible] بعد ذلك في رجوعه الى المملكة
التونسية واستقر بالاستانة
وحيث ان هذا التونسي دخل في خدمة الدول المحاربة لفرانسا
وبناء على ما عرضه وزيرنا الاكبر اصدرنا امرنا هذا بما ياتي

الفصل الاول
تعقل مكاسب المسمى علي باش حانبة المنقولة وغير المنقولة
بثبوت عصيانه وذلك لتباع لفائدة الدولة

الفصل الثاني
كاتب الدولة العام للامور الادارية ومدير المالية العامة [illegible]
مكلفان كل فيما يخصه باجراء العمل بمقتضى امرنا هذا وكتب
في [illegible] رمضان [illegible] سنة [illegible]

نسخة من الأمر العلي القاضي بحجز أملاك علي باش حانبة
(جويليـــة 1917)

المتحدة ويلسن، والذي يؤكد على الحق المطلق «للشعوب في تقرير مصيرها بنفسهـا».

ومـن ناحية ثانية فان الشعوب الاسلامية الأخرى كانت بصدد التخلص من نير الاستعمار. حيث عمد سعد زغلول يوم 18 نوفمبر 1918 أي بعد يومين من الهدنة، إلى مطالبة المندوب البريطاني بالسماح له بالتحول إلى لندن للتفاوض في شأن طرق إحراز مصر على الاستقلال. وعلى الحدود التونسية تحصلت البلاد الطرابلسيّة يوم غرّة جوان 1919 على «القانون الأساسي» الذي يقضي بانشاء برلمان طرابلسي منتخب بالاقتراع العام وحكومة، الأغلبية الساحقة من أعضائها من المسلمين (8 من 10).

وأخيـرا يبدو أن المسؤولين في روسيا الجديدة قد أقرّوا العزم على مساندة كفاح جميع الشعوب المضطهدة.

وتجـاه كل هذه الأحداث لا يمكن للتونسيين أن يبقـوا مكتـوفي الأيـدي.

ولكنهـم لا يستطيعون في سنة 1919 لا محالة التفكير في الدخول في صراع مكشوف مع فرنسا التي خرجت مؤخرا من الحرب متوّجة باكليل النصر. فحاول الحزب التونسي الاستفادة من نوايا الرئيس ويلسن وحسن استعداد بعض أصناف من الرأي العام الفرنسي ولا سيما البرلمانيين اليساريين. وتبعا

لذلك فقد أسرع الوطنيون التونسيون إلى توجيه مذكرة حول القضية التونسية إلى الرئيس ويلسن أثناء إقامته بروما في شهر أفريل 1919 . وقد كانوا مقتنعيـن بانه لا يمكن للحلفاء أن لا يكترثوا بمطامح شعب ضحّى بدمه في سبيل قضيتهـم .

ولكـن سرعان ما اضطر الحزب التونسي إلى تغيير أساليب عمله . ذلك أن المذكرة المرفوعة إلى الرئيس ويلسن قد بقيـت حبرا على ورق، حيث أن فرنسا ليست مستعدة أبدا لتطبيق الأفكار النبيلة الواردة في تصريح ويلسن في مستعمراتهـا .

فحـوّل التونسيون حينئذ آمالهم إلى محاولة استمالة الجناح اليساري من البرلمان الفرنسي لقضيتهم . فتليت على منبر الحزب الاشتراكي الفرنسي بمناسبة انعقاد مؤتمره في سنة 1919 مذكرة صيغت على غرار المذكرة التي وجهت للرئيس ويلسن . كمـا تحول الشيخ عبـد العـزيز الثعالبي الذي هو من أبرز قادة الحزب التونسي، إلى فرنسا واستقرّ بباريس ابتداء من 10 جويلية 1919 ، محاولا لفت اهتمام أكبر عدد ممكن من الفرنسيين للقضية التونسية . وبما أنه كان يجهل اللغة الفرنسية فقد اعتمد على الطلبة التونسيين الذين كانوا على صلة بعدد كبير من الفرنسيين في العاصمة الفرنسية . وبعد بضعة أشهر من استقراره بباريس نشر كتابه الشهير «تونس الشهيدة ومطالبها»

وقد ألّفه بالتعاون مع أحمد السقا الذي ساعـده على تحريره باللغة الفرنسية. وقد كان السقا حينذاك الكاتب الخاص للنائب الاشتراكي بالبرلمان الفرنسي «بـرتون» ومبعوث الحزب التونسي إلى باريس. ولقد كان لكتاب الثعالبي صدى كبير. فقامت السلطة بتحجيره وحجزه ولكنه انتقل خفية من يد إلى يد في البلاد التونسية. ولقد حاول المؤلف المقارنة بين النظام التحرّري الذي كان قائما بتونس قبل انتصاب الحماية ولا سيما نظام أمراء الاصلاح المنبثق عن عهد الأمان الصادر في سنة 1857 ودستور سنة 1861، وبين النظام القهري والرجعي الذي أقامته الحمـاية بالبلاد التونسيـة.

ويرى الثعالبي أن العلاج الوحيـد للداء التونسي هو منح «دستـور» للبلاد. كما طالب بأحداث مجلس منتخب يتركب من 60 عضوا ويمسك بالسلطة التشريعية وتكون الحكومة مسؤولة لديه – واقترح إنشاء مجالس محلية بالمدن والارياف تتـولى النظر في الشؤون المحلية، واقامة سلطة قضائيـة مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية ومنح الجنسية التونسية لكـل أجنبي ولد في تونس وأقام بها مدة عشر سنـوات، ونشر التعليم على مختلف الدرجات والاعتراف لجميع المواطنين بحق تكوين جمعيات مهنيـة وسن قوانين اجتماعيـة.



الشيخ عبد العزيز الثعالبي
مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي
(1920)

وبينما كان الشيخ الثعالبي وأحمد السقا يحاولان في باريس استمالة المتحررين الفرنسيين للقضية التونسية ، التفّ الوطنيون الذين مكثوا بالعاصمة التونسية حول بعضهم وكرروا الاجتماعات فيما بينهم وحرروا العرائض التي وجّهوها إلى باريس لمساندة الشيـخ الثعـالبي.

وفـي نفس الوقت أثار مشروع الادارة الرامي إلى انتزاع قطع أرض من الأوقاف الخاصة ، سخط جميع الوطنيين . ذلك أن محاولة استلاب الأوقاف الخاصة ، التي تعتبر انتهاكا للتقاليد الاسلامية الأساسيـة قد تسبّبت في تحقيق الوحدة بين « الشبان التونسيين » المتخرجين في معظمهم من الجامعات الفرنسية وبين شيوخ جامع الزيتونة الأجلاء. فما ان وصل كتاب « تونس الشهيدة » إلى تونس حتى تبنّى الوطنيون التونسيون فكرة الدستور وجعلوها أهم مطلب من المطالب الواردة في البرنامج الذي وضعـوه بعد جهد جهيد واجتماعات متعددة ، كانت تعقد في أغلب الأحيان في بيت علي كاهية ـ أحد أعيان العاصمة ـ الواقع في « نهج الباشا » وعند ما اطلع الشيخ الثعالبي على ذلك البرنامج صادق عليه وتقرر تقديمه في نفس الوقت إلى الباي والمقيم العام ورئيس مجلس الشيوخ ومجلس النواب بفرنسا.

وفي يوم 15 جوان 1920 ظهرت جريدة « الصواب » تحمل في صفحتها الأولى هـذا العنوان « الدستور في تـونس » وقد

نشرت الجريـــدة تحت العنـــوان المذكور جملـــة المطالب التونسية .

ومن الغـــد أي يوم 16 جوان انتظم في مقر الاقامة العامة حفل استقبال رسمي بمناسبة قدوم السيد «دي كاستيون سان فيكتور» المقيم العام بالنيابة – نظرا لغياب المقيم العام ايتيان فلاندان الموجود في فرنسا في إجازة مرض – وأثناء الحفل تناول الكلمة أحد مدرسي الجامع الأعظم الصادق النيفـــر فالقى خطابا باللغة العربية ، وبعد ترجمة الخطاب تبين أنه لم يكن كلمة ترحيبية بل كان احتجاجا صارما على تدخل فرنسا في شؤون البلاد الدينية (يعني مسألة الأوقاف الخاصة) واتخاذ موقف موال للمطالب الوطنية . ولقد طالب الشيخ الصادق النيفر أمام أسمى المسؤولين في نظام الحماية بمنح «الدستور» للبلاد . وبعد هذا الحفل بيوميـــن تولّى نفس المدرّس رئاسة الوفد الذي قدّم المطالب الدستورية إلى الباي محمد الناصر ، ولقد قدّم الوفد إلى الباي ابنه الأكبر محمد المنصف ، في غياب الوزير الأكبر الطيب الجلولي . وحسب رواية جريدة «الدبيش» فان محمد الناصر قد اقتصر على الإجابة بما يلي : «أرجـــو من الله سبحانه وتعالى أن يمنّ بالنعمة والسعادة على الايالة وسكانها . واننا ننتظر من فرنسا العدل والانصاف» .

وفي نفس الوقت قدم الشيخ الثعالبي في باريس البرنامج الدستوري إلى رئيسي مجلس النــواب ومجلس الشيــوخ وهو يتضمــن 8 نقــط.

وهكــذا نشأ حزب سياسي بالايالة التونسية هو «الحزب الحر الدستوري التونسي». وبدون أن يحصل على رخصة مسبقة ولا أن يفكر – في أول الأمر على الأقل – في ضبط قانون أساسي ونظام داخلي، فرض ذلك الحزب نفسه بصورة عملية وذلك بفضل حيوية ونشاط مؤسسيــه. ويمكن اعتبار تاريخ انبعاثــه يوم 15 جوان 1920.

وقــد كان قادة الحزب – عند نشأته على الأقل – في معظمهم من أصيلي العاصمة التونسية وهم: عبد العزيز الثعالبي وعلي كاهية ومحمد نعمان والشاذلي القسطلي والصادق الزمرلي وحسن القلاتي وأحمد السقا وصالح فرحات والطيب الجميل والشاذلي خزندار واحمد الصافي ومحي الدين القليبــي.

فمــن بين هذه المجموعة من القادة لا ينحدر من داخل البلاد إلاّ فرد واحد وهو أحمد السقا المولود بالمنستيــر في سنة 1891. أما الآخرون فهم ينتسبون إلى عائلات مترفهة من العاصمة التونسية. وبعضهم من أصل جزائري (كالشيخ عبد العزيز الثعالبي وحسن القلاتي وحسين الجزيري) بل حتى من

أصل تركي (كالصادق الزمرلي). وهم ينتمون إلى نخبة من المحاميـن (السقا - نعمان - فرحات - القلاتي - الصافي - الجميل) ومن قدماء طلبة الجامع الأعظم (الثعالبي - علي كاهية - محي الدين القليبي ....). أما المحامون المتشبعـون بثقافة قانونيـة » ، فقد طبعوا الحزب الجديد بخصائصه الأساسية المتمثلة في نزعته إلى التمسك بالشكليات القانونية ومنح الثقة للطرق الدبلوماسية والالتجاء إلى المرافعات المقنعة المعززة بملف مهيىء بعناية وتفضيل ذلك على العمل الجماهيري والمظاهرات العنيفـة » (1). وأما الآخرون فان تكوينهم الزيتوني الصـرف لم يسمح لهم بمواجهة مشاكل الساعة السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية من زاوية جديدة تماما.

وتجمع بين هذين الصنفين من المثقفيـن عقلية واحدة وهي العقلية الارستقراطية. فهم يتورعون عن التوجّه نحو الشعب والاختلاط به. وهم من ناحية ثانية محافظون إلى أقصى حد فلا يتصوّرون قيام نظام اجتماعي مختلف للنظام الذي عاشوا في كنفه دوما وأبدا. ولئن وافق الشعب التونسي بالإجماع على برنامج الحزب الدستوري موافقة تامة، فان القاعده الاساسية

1) محمد الهادي الشريف « كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي » الشركة التونسية للتوزيع — سنة 1967 — الصفحة 296

لذلك الحزب تتركب من سكان المدن ومن العناصر التقليدية بالبلاد كمدرسي وطلبة الجامع الأعظم وأرباب الصناعات التّقليدية والتجار وأصحاب الممتلكات العقارية، ولا غرابة والحالة تلك أن لا يميل قادة الحزب وأتباعه كل الميل إلى الاصطدامات والمواجهات العنيفة خلال مختلف مراحل الكفاح الوطني.

وبناء على ذلك فقد كانت خطى الحزب الدستوري على الساحة السياسيّة متّسمة بالحذر، وقد قام الحزب بنشاطه «في نطاق الشرعية المطلقة وركّز عمله على الحق والعدل دون سواهما» مقتصرا على إجراء الاتصالات مع السلط العليا في البلاد التونسية وتوجيه الوفود لعرض مطالب الحزب على السلط المختصة بفرنسا. ولقد التحق الوفد الأول من الدستوريين بعبد العزيز الثعالبي المقيم بالعاصمة الفرنسية بعد أيام قليلة من تقديم البرنامج الدستوري إلى الباي في شهر جوان 1920. وكان الوفد متركبا، بالاضافة إلى الشيخ الثعالبي، من ثلاثة محامين (أحمد الصافي وصالح بالعجوزة والبشير عكاشة) ومن عضوين من أعيان العاصمة (البشير البكري ومصطفى الباهي). ولقد رفضت السلط الفرنسية المتمثلة في شخص الكسندر ميلران الذي كان يضطلع في ذلك التاريخ بمهام رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية الاستماع إلى المطالب التونسية،

ذلك أن السلط المذكورة مازالت تحت تأثير نشر كتاب «تونس الشهيدة» وقيام الحزب الحر الدستوري التونسي. فأوصدت جميع الأبواب في وجه الوفد، والأنكى من ذلك أن الشيخ الثعالبي قد ألقي عليه القبض في باريس ونقل إلى بنزرت في 22 جويلية مخفورا بقوات الأمن ثم أودع السجن بتونس بتهمة المسّ بأمن الدولة. ولقد بدأ غلاة الاستعماريين في الظهور مطالبين باتخاذ إجراءات قمعية.

ولكنّ الحزب الدستوري لم تهن عزيمته. فأرسل وفدا ثانيا إلى باريس في شهر ديسمبر من نفس السنة، برئاسة الطاهر بن عامر، يساعده مواطن إسرائيلي تونسي: ايلي زيرح. ويتركب الوفد أيضا من حسونة العياشي بصفة سكرتير ونائب بالمجلس الشوري، عبد الرحمان اللزام وأحد أعيان العاصمة، حمودة المنستيري. وسيقوم شخص آخر بدور كبير، ولو أنه لا ينتمي بصورة رسمية إلى الوفد، وهو فرحات بن عياد، المقيم بباريس والذي سيظهر براعة فائقة في مساعدة الوفد على القيام بمهمته على أكمل وجه، فهو على صلة بشخصيات بارزة في العاصمة الفرنسية وبعدد كبير من رجال البرلمان الفرنسي. وقد عرف كيف يدلّ الوفد الدستوري على الأشخاص الذين ينبغي الاتصال بهم والوقت المناسب لذلك. ولقد صادف مغادرة هذا الوفد الثاني لتونس، تعويض إيتيان

فلاندان (1) في 24 نوفمبر 1920 بمقيم عام جديد هو المحافظ السابق لمقاطعة «لان» لوسيان سان . فأبدى الدستوريون رغبتهم في تقديم مطالبهم إلى ممثل فرنسا الجديد، قبل اتّصاله «بالمتفوقين» الفرنسيين . وبفضل الإرشادات التي قدمها فرحات بن عياد تمكّن الوفد من الحصول على نتائج ملموسة . فتقابل على التوالي مع المقيم العام الجديد الذي مازال في ذلك الوقت في باريس ومع جورج لايغ وزير الشؤون الخارجية ومع رئيس مجلس الوزراء أريستيد بريان. وفي شهر مارس 1921 تحصل الدستوريون على رفع حالة الحصار التي كانت قائمة في الايالة منذ حوادث الزلاج .

1) لقد أثار إيتيان فلاندان (Etienne Flandin) مناهضة الوطنيين التونسيين له بسبب احداثه للثلث الاستعماري منذ أن حل بتونس في سنة 1919 . ويتمثل ذلك في ترفيع مرتبات جميع الموظفين الفرنسيين بنسبة 33 أي في اثقال كاهل الميزانية التونسية المثقلة من قبل بمصاريف باهضة وتوسيع الشقة بين التونسيين و «المتفوقين» . ولا شك أن هذا الاجراء هو الذي تسبب في إدراج النقطة الخامسة في برنامج الحزب الدستوري .

ومــن ناحية أخرى فقد سعــوا إلى إطلاق سراح الشيخ الثعالبي يوم أول ماي 1921 وقد ختم قاضي التحقيق البحث الجــاري حول قضيته بعدم سماع الدعوى (1).

ويتمثّل أهمّ نجاح أحرز عليه الوفد في استمالة فرحات بن عياد لنائبين من نواب البرلمان في اتجاه الحزب الدستوري وهمــا : بيار تيتنجار وموريس باراس. وقد كان الحديث يجري بتونس في أوائل سنة 1922 حول تطبيق القانون المؤرخ في 30 جويلية 1920 والذي يرخص للحكومة التونسية في طرح قرض للاكتتاب بالايالة قدره 274.500.000 فرنك. وقد تمكن

---

1) والواقع أن اعتقال الشيخ الثعالبي قد أحرج السلطة إحراجاً كبيرا. فلم تعرف ماذا تفعل، حيث أن الرأي العام بفرنسا لا ينظر دائماً بعين الرضى لمحاكمــة الناس من أجل التعبير عن أفكارهم، فتخلصت من تلك القضية بتطبيق إجراءات العفــو التي نص عليها القانون الفرنسي المؤرخ في 29 أفريل 1921، في الايالة التونسية، وأطلق سبيل الشيخ الثعالبي حينئذ في أول ماي 1921. ولم يصرح قاضي التحقيق العسكري بعــدم سمــاع الدعوى إلا فيما بعد، وقد أقام الثعالبي ثلاثة أيام في بيت علي كاهية (بنهج الباشا) حيث تلقى التهــاني الفردية والجماعية (وفد عملــة السكــك الحديدية وعملــة الترامــواي التونسيين وتلامذة المعهــد الصادقي وطلبة الجامع الأعظــم) كما تقبل من جميع أرجاء الايالة، إن لم تكن وفــودا، فعلى الأقل برقيات مصحوبة في أغلب الأحيان بحوالات متأتية من الاكتتابات المحلية. وأطلقت عليه الصحافة العربية اسم «سيادة الرئيــس الشيخ الثعالبي». ولكن هذه المــوجة من الحمــاس قد مرت بســرعة. فتأثر الشيخ من مناهضة البعض من رفقائه ومن انخفاض شعبيته وقرر الهجــرة من تونــس التي غادرها يوم 26 جويلية 1923 متوجهــاً إلى القاهرة عن طــريق رومــا.

الوفد من تحريض النائبين المذكورين على تقديم مشروع قرار إلى رئيس مجلس النـواب هذا نصّـه :

«يـدعو المجلس الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لارجاء إصدار القرض التونسي إلى أن تمنح الحكومة الفرنسية الشعب التونسي، بالاتفاق مع باي تونس، الجالس على العرش ميثاقا دستوريا يرتكز على مبدإ التفريق بين السلط مع قيام مجلس تفاوضي منتخب بالاقتراع العام، ذي صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية وتكون الحكومة المحلية مسؤولة لديه عن تصرفها دون أن تتجاوز تلك المسؤولية المسائل ذات الاهتمام المحلـي البحـت».

وقـد كان مشروع القرار المذكور يحمل إمضاء 25 برلمانيا فرنسيـا. وهكذا استطاع الوفد الدستوري حمل بعض الأعضاء المعتدلين من المجلس الذي يسيطـر عليه نواب اليمين، على تبنّي نفس مطالب ذلك الوفد. وقد كان الوفد ينتظر الحصول على نتائج هامة عندما جدّت في تونس قضية 5 أفريل 1922 التي ستغيّر مجرى الأحداث ظهرا على عقـب.

لـوسيـان سان والحزب الدستـوري

مـا إن حلّ المقيم العام الجديد بتونس يوم 21 جانفي 1921 حتى استقبل حوالي الاربعين شخصا من الأعيان التونسيين

يتقدّمهم أحمد الصافي الذي قدّم إليه المطالب الدستورية مضيفا إليها نقطة تاسعة وهي اجبارية التعليم الابتدائي. فشكر لوسيان سان الدستوريين على ما عبروا عنه من مشاعر الولاء وبدون أن يتورط — لأنه لا يريد أن يلتزم بأي شيء بصورة مضبوطة — أعاد ذكر النظرية الرسمية القائلة بأن منح الدستور يتنافى مع روح المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا. ولكنّه وعد مخاطبيه بإنجاز إصلاحات من شأنها إيجاد حلّ للمعضلة التونسيّة.

وفي نفس الوقت كان الوفد الدستوري الثاني يواصل مساعيه في باريس. وقد أوضح الطاهر بن عمار في فصل نشره بجريدة «لوطان» (Le temps) الحقيقة حول المطالب التونسية. وعلقت عليه نفس الجريدة بصورة إيجابية في الافتتاحية المنشورة في عدد 2 فيفري. (1)

---

1) جاء في فصل الطاهر بن عمار بالخصوص ما يلي: «لقد وضعتنا فرنسا بحكم القدر الذي يقضي به قانون تاريخي، تجاه وضعية جديدة تقضي إمابزوالنا وإمابتغيير عقولنا وأفئدتنا. فلتوفر لنا بسخاء المعارف الأدبية والعلمية والمهنية التي بدونها سنكون معرضين للبقاء في اسفل السافلين إلى أبد الدهر. ولنهيء منا شعباً من الكهول، أي شعباً رشيدا سيكون شقيقاً للشعب الفرنسي كما لو كان الأمر يتعلق بأسرة واحدة»

وعلقت الجريدة على ذلك بقولها: «إنه لمن الضروري أن نعطي بسرعة لا إلى الحزب المدعو «الشباب التونسي» بل إلى سكان الايالة الأهالي الترضيات الشرعية التي أجمعوا تقريباً على المطالبة بها والتي ولئن آلت إلى وضع حد للبعض من الامتيازات التي لامبرر لها تماماً، فستكون لها نتيجة لا مثيل لها ألا وهي ترغيب التونسيين في ابقاء الحماية. إن الشعب التونسي طيب القلب. فلنا الأمر في جعله يشعر بارتباطه بفرنسا بروابط غير روابط القهر».

ولكن علامات الانشقاق بدأت تظهر في صفوف الحزب الدستوري . فمنذ أواخر سنة 1920 دعي حسن القلاتي إلى الانضمام إلى الوفد الذي ترأسه الطاهر بن عمار . فرفض العرض بدعوى أنه غير موافق على النقطتين الأولى والثانية من المطالب، وقد اعتبرت هذه الحجة غير مقبولة ولم تتأخر الصحافة الدستورية في تونس عن التهجم على حسن القلاتي . والواقع أن أصل هذه الخصومة يكمن في الاختلاف حول طرق عمل الوطنيين، ذلك أن حسن القلاتي لا يرغب في التصادم مع الحماية ولا بالخصوص مع الأوساط البرلمانية في باريس . ولهذا الغرض فهو يقترح اتباع طريقة الحذر ويود الاقتناع باصلاحات تدريجية مع التعاون النزيه مع النظام القائم ويرى أن تتابع الاصلاحات من شأنه أن يحسن مادياً الوضع الذي عليه التونسيون ولم يكن هو الوحيد الذي يفكر هذا التفكير . ولقد تألم من هجومات رفقائه القدامى الذين اتهموه بالميوعة بل حتى بالخيانة ، فلم يتردد مع البعض من أصدقائه عن تأسيس تنظيم جديد يوم 16 أفريل 1921 ، هو الحزب الاصلاحي .

أما الذين ساندوه من أول وهلة فهم المحامون محمد نعمان والبشير عكاشة وحسونة العياشي والوكيلان أحمد بنيس والشيخ محمد بورقيبة والضابط في الجيش الملكي رشيد حيدر وكاتبه الشخصي الصادق الزمرلي والتاجر الطاهر المهيري والوجيه

محمد محسن والصحفي الشاذلي القسطلي . ولقد زار وفد من الحزب الاصلاحي المقيم العام وعبر له عن تعلقه الدائم بنظام الحماية وعرض عليه برنامج الحزب الذي لا يختلف عن البرنامج الدستوري إلا بالنسبة للنقطتين الأخيرتين . حيث لا ينص برنامج الحزب الاصلاحي على الاقتراع العام بل يذكر الاقتراع بلا زيادة . أما مسؤولية الحكومة لدى المجلس فقد أصبحت مسؤولية رؤساء المصالح فيما يتعلق بالتصرف في ميزانيتهم كل فيما يهمه .

ولقد ازداد النزاع بين الوطنيين حدة . ففي حين استمر الدستوريون في كيل الشتائم لقدماء رفقائهم الذين انضموا للحزب الاصلاحي، شن القلاتي هجمة شعواء على الشيخ عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي في جريدة «تونس الاشتراكية» الصادرة في 28 أوت 1921 . وفي نفس الوقت أصدر محمد نعمان نشرية في 10 صفحات محررة باللغة العربية بعنوان «كلمة حق للشعب» . كما نشر يوم 10 سبتمبر فصلا في جريدة «الكوريي دي تونيزي» للتهكم على الثعالبي.والواقع أنك تسمع جعجعة ولا ترى طحناً . ذلك أن الحزب الاصلاحي قد بقي نادياً أكثر مما هو حزب . فالأنصار كان عددهم قليلا والحملة الموجهة ضد الاصلاحيين كانت منظمة بمهارة إلى درجة أن باعة الصحف قد رفضوا بيع العدد الأول من جريدة «البرهان»

لسان حال الحزب الاصلاحي (أواسط سبتمبر 1921) . وبعد ما تعثرت الجريدة بضعة أشهر، تركت مكانها لجريدة جديدة أطلق عليها اسم «النهضة» .

ولقد اعتبر لوسيان سان، في تصريح أدلى به في مدينة مرسيليا، الانشقاق الحاصل في صلب الحزب الدستوري نجاحا شخصياً . والواقع أن هذا الانشقاق لم يلحق بالدستور ضررا كبيرا . ذلك أن المنشقين الذين وصفوا بالملحدين والخونة... لم يتمكنوا من تعبئة الأنصار ولا الصحف.

فواصل الحزب الدستوري حينئذ نشاطه مؤملا المصادقة على مشروع القرار الذي أوحى به فرحات بن عياد والمعروض على مكتب رئيس مجلس النواب يوم 2 فيفري من طرف النواب المعتدلين . ولكن الأحداث التي جدت في تونس في شهر أفريل 1922 أفشلت كل المساعي.

* أزمة أفريل 1922

لقد مالت أغلبية الحاشية المحيطة بالباي محمد الناصر إلى النظريات الدستورية ومساندة الحزب الدستوري سرا أو جهرا وذلك تحت تأثير عضو من أعضائها وأحد مؤسسي الحزب ألا وهو الشاذلي خزندار . كما شجع الأمراء محمد المنصف

وحسين والهاشمي ومحمد ، بوجه خاص ، الدستوريين وساعدوهم على إعداد المظاهرة التي تقرر تنظيمها يوم وصول رئيس الجمهورية الفرنسية الكسندر ميلـران إلى تونس .

إلا أن المقيم العام كان يسود مهما كانت التكاليف ، الفصل بين الباي والبلاط من جهة وبين الحركة الوطنية من جهة أخرى ، ولهذا الغرض فقد رافق الملحق الصحفي بالاقامة العامة دي ميزيار مراسل جريدة « البتي جورنال » الذي زار الباي للحصول على حديث خاص بجريدته . ويقال أن الباي بعدما استنكر الدعاية الشيوعية حذر رعاياه من النشاط الذي يقوم به الحزب الدستوري . ولقد حضر هذا اللقاء الوزيران الطيب الجلولي والطاهر خزندار ومدير المراسم خير الدين بن مصطفى . ونشر الحديث مع تعليق دي ميزيار في شكل تصريح رسمي أزعج الدستوريين والشيوعيين على حد السواء وأثار غضب البـاي .

وفي 3 أفريل سلم محمد الناصر باي هو نفسه إلى المقيم العام برنامجاً يتضمن 18 نقطـة ويطالب بالاضافة إلى المطالب الدستورية بإرجاع الأملاك التي خصصت للاستعمار الزراعي وبتمكينه من حق اختيار وزرائه وعزلهم . وهدد بالتنازل عن العرش إذا لـم تقـع الاستجابة إلى مطالبـه في أقرب الآجال .

وقد ذكر أحمد الصافي في تصريح أملاه على الصحافة أن تلك الآجال قد حددت بأربعة أيام . وهكذ اكتست مذكرة البـاي طابع الانـذار .

ومن ناحية أخرى أقسم جميع الأمراء على عدم قبول أي واحد منهم الخلافة على العرش في صورة تنازل الملـك .

فالأمر أصبح حينئذ على غاية من الخطورة ، لاسيما وأنه من المقرر أن يتحول رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المغرب الأقصى يوم 5 أفريل ليقوم برحلة عبر أقطار الشمال الافريقي وأنه يخشى أن يجد البلاد التونسية بدون ملـك ، الأمر الذي من شأنه أن يضع فرنسا في موقف دقيق ، حيث أن معاهدة الحماية قد أبرمت مع الباي . على أن خبر تنازل محمد الناصر عن العرش الذي نشرته «الصواب» و «الكوريي دي تونيزي» قد انتشر بسرعة في العاصمة صبيحة يوم 5 أفريل . وأضربت المدينة تلقائياً واتجهت مظاهرة كبيرة نحو المرسى ، لتطلب من الباي التراجع في قراره ، حسب بعض المصادر ، ولتشكره على شجاعته ، حسب المصادر الأخرى ، ومهما يكن من أمر ، فلتعرب له عن تأييدها المعنوي لمساندته للحزب الدستوري . وقد حظي وفد من المتظاهرين يتقدمهم الشيخ الصادق النيفر ، بمقابلة الملـك . وعند خروجهم من القصر صرحوا بأن الباي لم يتنازل حقيقة عن العـرش وانه قد وعدهم رسمياً بمساندته للدستور .

ولقد قام المقيم العام من جهته بأداء زيارة إلى البـاي بعد الظهر ، فهل إنها زيارة ترهيبية ؟ قد يكون ذلـك . وعلى كل حال فهي زيارة تهديدية حيث كان على رأس كوكبة من الجنود الذين انتشروا حول القصر . وكانت تلك الزيارة سريعة . ذلك أن الباي الذي كان متقدماً في السن ويمكن التأثير عليه بسهولة قد قرر انكار كل شيء . فصرح للمقيم العام بأنه لم يكن ينوي أبدا التنازل عن العرش . فسجل عليه لوسيان سان ذلـك واقترح تسليط عقوبات على الأمراء الذين يعتبرهم مسؤولين عن الأزمة ورجع إلى حال سبيله .

وعلى اثر «قضية» 5 أفريل تم إيقاف الموظفين الذين شاركوا في المظاهرة عن عملهم (لاسيما شيوخ جامع الزيتونة) كما أعفي الشاذلي خزندار من مهامه بالبلاط الملكي وتم تعطيل «الصواب» باعتبارها جريدة مثيرة للشغب وذلـك يوم 6 أفريل، غـداة المظاهـرة .

وعندما وصل رئيس الجمهورية الفرنسية الكسندر ميلران إلى تونس ، «استدعى الباي» إلى مقر إقامته بالمرسى (ولم يؤد له زيارة بنفسه) ولامه على سلوكه . كما جوزي جميع الذين عارضوا الحزب الدستوري أو الذين لم يوافقوا على تنظيم المظاهرة . من ذلـك أن الطيب الجلولي قد أصبح وزيرا أكبر

شرفياً وعين ولداه حسين وعبد العزيز عاملين في كل من جربة وقابس وتسلم خير الله بن مصطفى من يد الكسندر ميلران الصنف الثالث من وسام جوقة الشرف وتحصل على رتبة أمير أمراء وعين مديرا لجمعية الأوقاف. وهكذا آلت حركة 5 أفريل بتونس إلى الفشل فتسلطت سلط الحماية على الحزب الدستوري وأخذت تلاحق أعضاءه وتمنع اجتماعاته.

أما في باريس فقد اهتمت الأوساط المنتمية إلى أقصى اليسار بحادثة 5 أفريل ووجهت نقدها اللاذع للحكومة ولسياستها الاستعمارية. وتبعاً لذلك فقد اتهم السياسيون المعتدلون الحزب الدستوري بالتواطؤ مع الشيوعيين وسحبوا مساندتهم له في المستوى البرلماني وأسرع النائبان تيتنجار وباراس إلى سحب مشروع القرار الذي قدماه يوم 2 فيفري. وهكذا فقد آلت سنتان من المساعي والجهود المبذولة من قبل فرحات بن عياد إلى كارثة سياسية. كما أن الحماس الذي أظهره الباي محمد الناصر للسير في اتجاه مطالب شعبه لم يعمر طويلا (1). فبعد مرض طويل توفي في 10 جويلية 1922 تاركا العرش لابن عمه محمد الحبيب باي البالغ من العمر 65 سنة والذي سيكون طرفاً طيعا

(1) وينبغي الانتظار مدة عشرين سنة لظهور باي جديد سيقف في وجه الحماية ويصمد بكل شجاعة وبدون فتور ألا وهو محمد المنصف باي ابن محمد الناصر ذاته.

لرجال الحماية . وبموت محمد الناصر ضاع أمل من الآمال التي كان يعلقها الحزب الدستوري على امكانية تحقيق مطالبه في كنف الشرعية .

ولقد عاد الهدوء إلى نصابه في الايالة بعد زيارة الكسندر ميلران ولكن الجو بقي متوترا . حيث كان لوسيان سان يظن أنه بإمكانه ترضية جميع الناس دون أن يلزم فرنسا، فعمد إلى إصدار إصلاحاته الشهيرة .

ولقد اقتضى الأمر المؤرخ في 13 جويلية 1922 إلغاء المجلس الشوري القديم وتعويضه بمؤسسة جديدة تتمثل في المجلس الكبير الذي أقيم باعتباره هيئة منبثقة عن المجالس المحلية : وهي مجالس المشيخات ومجالس الأعمال ومجالس الجهات .

وقد كانت ردود الفعل تجاه اصلاحات 1922 مختلفة : فأعرب حسن القلاتي والحزب الاصلاحي عن سرورهما بتلك الاصلاحات باعتبارها مرحلة إيجابية وتعبير عن حسن نية سلط الحماية ، أما الحزب الد ستوري فقد عارضها وانتقدها .

ذلك أن انتداب أعضاء مجالس الأعمال لا يكتسي أية صبغة ديمقراطية ، حيث أن سكان الدوائر البلدية لا يساهمون في الاقتراعات، ومن ناحية أخرى فإن الانتخابات تدور في نطاق الأعيان الضيق وذلك بالاضافة إلى أن السلطة التنفيذية

المتمثلة في شيخ التراب هي التي تضبط قائمتهم، أما تشكيلة مجالس الجهات فلها عيوب أكبر. ذلك أن كل مجلس من تلك المجالس (وعددها خمسة) يتركب من مندوبين عن هيئات مختلفة وهي المشيخات والمجالس البلدية والمصالح الاقتصادية الجهوية، على أن نواب مجالس المشيخات هم وحدهم المنتخبون بصورة شكلية. أما النواب الآخرون فإن الادارة هي التي تعينهم وبما أن الأمر الصادر في جويلية 1922 قد أغفل ذكر العدد الجملي للنواب بمجالس الجهات فان في استطاعة الادارة تغيير الأغلبية حسب رغباتها وذلك بتعيين العدد الذي تريده من الممثلين الجدد. وأخيرا فإن أقسى الانتقادات تتعلق بالمجلس الكبير. فلماذا يتم تمثيل الجالية الفرنسية (التي تعد 71.000 نسمة) بأربعة وأربعين نائباً بينما السكان التونسيون (الذين يبلغ عددهم 2.100.000 نسمة) لايمثلهم إلا 18 نائباً بالقسم الأهلي؟ ومن جهة أخرى فإن القسمين سواء الأهلي أو الفرنسي لايمثلان حقيقة السكان المعنيين بالأمر. فمن بين جملة النواب التونسيين 10 فحسب تنتخبهم مجالس الجهات، أما الباقون فيتم تعيينهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من طرف السلطة. ومن مجموع النواب الفرنسيين، 23 فحسب يتم انتخابهم بالاقتراع العام، أما الآخرونَ فهم يمثلون مصالح المجموعات الاقتصادية. وخلاصة القول ماذا يمكن ان ينتظر من هذا المجلس

الذي لا روح لــه ولا تسند إليه السلطة أي جـزء من الصلاحيات التشــريعية ؟

وبناء على ذلــك فإن اصلاحات لوسيان سان لم تضع حدا للأزمة السياسية بالايالة . فهي لم ترض الحزب الدستوري الذي بقيت مطالبه حبرا على ورق . إلا أنه يمكن للمقيم العام أن يتبجح باعتبار تلك الاصلاحات قد وسعت شقة الخلاف الموجود بين الاصلاحيين والدستوريين .

فالدستوريون قد استمروا في نشاطهم المتمثل بالخصوص في احداث عدد أكبر فأكبر من الشعب الدستورية والاكثار من الاجتماعات وتوسيع نطاق دعايتهم . ولم تنته سنة 1923 حتى أصبحت اصلاحات لوسيان سان من الأمور التي تجاوزتها الأحداث وقد وجه الحزب الدستوري نضاله إلى واجهة أخرى ألا وهي واجهة التجنيس . ذلــك أن الباي محمد الحبيب المعروف بانقياده لم يمانع ، بعد سنة من ارتقائه العرش ، في اصدار القانون المؤرخ في 20 ديسمبر 1923 بالرائد الرسمي التونسي وهو القانون الذي بمقتضاه يعتبر من ذوي الجنسية الفرنسية كل « أجنبي » مولــود بالبلاد التونسيــة وقد ولد أحد أبويه بالايالة أيضاً . وبناء على ذلــك فإن هذا التجنيس يتم بصورة آلية ابتداء من الجيل الثالث إلا إذا طلب المعني بالأمر بنفسه ،

عند بلوغه سن الرشد، الاحتفاظ بجنسية أحد أبويه الذي منحه لقبه . أما الجيل الرابع فلا يمكنه بأي حال من الأحوال التمتع بهذا النوع من التأجيل حيث ان المنتمين لذلـك الجيل سيكونون فرنسيين اجبارياً .

وبطبيعة الحال يمكن لقائل أن يقول إن كل هذا لا يعني التونسيين . ولكن الحزب الدستوري لم ير هذا الرأي، حيث أنه فكر – وله الحق في ذلـك – في الوقت الذي ستصبح الايياله ملكاً لكل أحد – تقريباً – ما عدا التونسيين . ذلك أن السكان الذين هم من أصل إيطالي أو مالطي سيصبحون فرنسيين بموجب القانون مع كل ما يتبع ذلـك من امتيازات سيحظون بها بمقتضى وضعهم القانوني الجديد . وسيندمجون في صلب فئة المحظوظين والمتفوقيـن على حساب السكان التونسيين ، بطبيعة الحال ، وتبعاً لذلـك فقد هاجمت الصحافة الدستورية بشدة قانون 20 ديسمبـر وباعثيه .

وفي خلال سنة 1924 وسع الحزب الدستوري من نطاق نشاطه لدى الجماهير التونسية ولا سيما الطبقات الكادحة . والجدير بالملاحظة أن قادة الحزب الذين ينتمون إلى الطبقة الارستقراطية والبورجوازية بالمدن لم يكونوا يميلون إلى الاختلاط بعامة الشعب، فقد تركوا جانباً الطبقات الكادحة سواء في الأرياف

أو المدن ولم يقوموا بأي عمل لجلب تلك الفئات الاجتماعية إلى صفوفهم، وقد أخذت تميل إلى الاتجاه الشيوعي تحت تأثير زعيم النقابات الشيوعية فينيدوري. ولقد شعر الحزب الدستوري بهذا الخطر وأيقن أن الوقت قد حان للاتصال بتلك الطبقات الشعبية وذلك بواسطة النقابات العمالية.

وكانت الحركة النقابية التونسية في ذلك التاريخ منضوية تحت لواء الجامعة الفرنسية للشغل (س. ج. ت) إلى أن حاول محمد علي الحامي الانفصال عنها. فلقد رجع محمد علي إلى تونس في سنة 1924 بعد أن مكث مدة طويلة بالخارج، وقد أحرز على شهادة جامعية ألمانية في الاقتصاد السياسي. وكان ثائرا على جميع الأعراف سواء في الصناعات التقليدية أو في الصناعات العصرية، وثائرا أيضاً على ركود الشغالين التونسيين واستئثار النقابات الفرنسية بالنشاط النقابي بتونس. وكان يرغب في بث روح الحماس في الطبقة الشغيلة حتى تتخلى عن ركودها، كما كا ينوي قطع العلاقات مع الحركة النقابية الفرنسية وإنشاء حركة نقابية تونسية صرف. وفي حين وجد المساندة من قبل الشيوعيين (وفي مقدمتهم فينيدوري) تعرض إلى مناهضة شديدة من طرف الزعماء النقابيين الفرنسيين بتونس (وعلى رأسهم جواشيم دورال). أما الحزب الدستوري

باعتباره حركة سياسية – فإنه لا يهمه إلا بقدر ما يساعده على تحسين حالة الشغالين وتحريك سواكنهم . وكان الدستوريون من جهتهم يحاولون التقدم على الشيوعيين في هذا الميدان. فقاموا بحملة دعائية نشيطة لدى الشغالين، حيث أنهم رأوا أن النضال النقابي والعمل السياسي مرتبطين أشد الارتباط بعضهما ببعض، فكانوا يدعون الشغالين إلى الاضراب لاسماع صوتهم للسلط ويطلبون إليهم في نفس الوقت الانخراط في الحزب الدستوري وبالتالي الانضمام إلى الحركة الوطنية . ولقد نتج عن كل هذا النشاط الذي يقوم به الدستوريون والشيوعيون ومحمد علي اندلاع عدة اضرابات في الايالة مصحوبة في بعض الأحيان بأحداث تعقبها عقوبات إدارية ومحاكمات مثلما هو الشأن بالنسبة لاضطرابات بنزرت (جويلية 1924) وتونس (11 اكتوبر) وصفاقس (15 أكتوبر). ومن ناحية أخرى فإن الحزب الدستوري لم يتأخر عن المساهمة مع محمد علي في إحداث جامعة عموم العملة التونسيين في 12 أكتوبر 1924 . ولم تكن تضم تلك الجامعة التي تعتبر أول بادرة للحركة النقابية التونسية الوطنية، في أول عهدها إلا بعض نقابات منطقة بنزرت . ثم التحقت بالحركة فيما بعد نقابات من العاصمة ومن داخل البلاد وقد بدأت الجامعة نشاطها النقابي بتنظيم اضطرابات (في ديسمبر 1924 وجانفي

1925) جمعت بين العملة الفلاحيين بالوطن القبلي وبوتنفيل وعملة المعامل الصناعية بالعاصمة وحمام الأنف.

وفي نفس الوقت تحول إلى فرنسا (نوفمبر 1924) وفد دستوري ثالث لمحاولة ربط الصلة من جديد بالسلطة الفرنسية وذلك بمساعدة الأوساط البرلمانية التي قطعت الصلة بالدستوريين منذ 5 أفريل 1922 . وقد كان هؤلاء متفائلين لأن الانتخابات الفرنسية التي جرت في 11 ماي 1924 قد سلمت الحكم «لكتلة اليسار» (المتركبة من الرادكاليين والاشتراكيين المستقلين والاشتراكيين الموحدين). وقد كانت للحزب الدستوري في أول الأمر حظوظ وافرة للنجاح. وقد كان الوفد المتركب من أحمد الصافي والطيب الجميل وصالح فرحات وأحمد توفيق المدني، مكلفاً بتوزيع مذكرة بعنوان «المسألة التونسية» على البرلمانيين . وهي تذكر الفرنسيين بأن 132.000 تونسي (من مجموع 2.000.000 ساكن) قد ساهموا في الدفاع عن الجمهورية أثناء الحرب الكبرى وقد قتل وجرح منهم 45.000 تونسي : وأن الايالة تستحق، بناء على ذلك، مصيرا أحسن من الحالة التي هي عليها الآن ، كما أنكر الدستوريون في تلك المذكرة تحالفهم مع الشيوعيين واكتساء مطامحهم صبغة قومية ثم انتقدوا بشدة اصلاحات 1922 واستعرضوا مطالبهم التسعة مع التأكيد على مطابقتها لمعاهدات الحماية . ولكن جهودهم

قد ذهبت أدراج الرياح وأوصدت جميع الأبواب في وجههم إلا أن رئيس مجلس الوزراء أدوار هيريو الذي رأى أنه لا يثق تمام الوثوق في أغلبيته البرلمانية ،حيث قد تورط في سياسة شائكة مناهضة للكنيسة ، أراد أن يتخلص من القضية التونسية فكلف لجنة تحقيق لتدرس على عين المكان المسائل المتعلقة بالفلاحة وقد تبين أن هيريو ، رئيس الحكومة في سنة 1924 لم يعد ذلك الزعيم الراديكالي الذي ترأس في سنة 1920 اللجنة الفرنسية الاسلامية واستقبل بحفاوة الوفد الدستوري الأول .

أما في الايالة فإن سلط الحماية التي تأثرت باضرابات أواخر سنة 1924 قد قررت وضع حد لتلك الاضطرابات وذلك باعتقال «المسيرين» و «مثيري الشغب» واتهامهم «بالمس بأمن الدولة وإثارة التباغض بين الأجناس». وقد وجهت تلك التهم في نفس الوقت إلى الزعيم الشيوعي فينيدوري والزعيم النقابي محمد علي وأربعة كتاب عامين للنقابات وهم المختار بن الحاج بلقاسم العياري من نقابة عملة الترامواي ومحمد بن علي بن محمود الغنوشي من نقابة حمالة سوق الحبوب ومحمد بن محمد بن الشاذلي الكبادي من نقابة الشواشية وعلي بن محمد القروي من نقابة باعة التفصيل بالسوق المركزية بالعاصمة . وكان لتلك القضية التي أطلق عليها اسم «المؤامرة الدستورية الشيوعية» صدى كبير . وقد اندلعت اضرابات

احتجاجية يوم افتتاح المحاكمة في 11 نوفمبر 1925، أهمها اضراب عملة الرصيف بتونس . وقد دامت المحاكمة أربعة ايام أمام المحكمة الجنائية بالعاصمة . وتحولت إلى محاكمة سياسية باعتبار صفة المتهمين وخاصة المحامين . حيث دافع عـن فينيـدوري النائب الشيوعي بالبرلمان الفرنسي الاستاذ بارتون بينما تكلف بالدفاع عن المتهمين التونسيين الأساتذة أحمد الصافي وصالح فرحات والطيب الجميل . وقد أنهى بارتون مرافعته بهذا التصريح الرنان «بمقتضى معاهدة المرسى ليس لفرنسا إلا حق واحد في البلاد التونسية ألا وهو الرحيل !»
ولم يكن ذلـك المحامي يخشى شيئاً من هذا التصريح. إلا أن المحامين التونسيين الذين هم جميعاً من قادة الحزب الدستوري، قد كانوا حذرين للغاية، وحاولوا كلهم أن يثبتوا أنه لا وجود لأي ارتباط بين الحزب الشيوعي والحزب الدستوري . كما استغلوا تلك الفرصة للتذكير بالمطالب الدستورية والتأكيد على مطابقتها لمعاهدات الحماية . وعبروا علناً عن ولائهم للدولة الحامية على لسان أحمد الصافي الذي صرح قائلا : «إننا نعلم أن تونس بوصفها بلدا صغيرا لا يمكن أن تكون مستقلة . وبالعكس من ذلك فإن من مصلحتها أن تبقى في ظل الحماية الفـرنسية» .

ولقد عبروا عن ذلك الولاء بكل حماس إلى درجة انهم تخلوا جهرا عن تضامنهم مع الحركة النقابية الجديدة ومع

باعثها محمد علي ، وقد أدى هذا التراجع البالغ الخطورة بالمحكمة إلى اصدار حكم قاس يقضي بتغريب جميع المتهمين : مدة عشر سنوات بالنسبة لفينيدوري ومحمد علي والعياري وخمس سنوات بالنسبة للكبادي والغنوشي والقروي .

وهكذا فإن التحالف مع الشيوعيين لم يسفر عن أية نتيجة، ذلـك أن الدستوريين ، رغم إنكارهم المبدئي ، قد تحالفوا حقيقة مع فينيدوري دون التجاسر على التورط في ذلك التحالف إلى النهاية . ولكنهم خافوا في آخر لحظة من رد عنيف من قبل السلط التي كانت تخشى الخطر «الأحمر». وهكذا فبعد أن تخلى الدستوريون عن محمد علي وقد خاب ظنهم في ذلـك التحالف القصير مع الشيوعيين ، واصلوا نشاطهم بمفردهم .

وبعد انتهاء المحاكمة الدستورية الشيوعية ببضعة أيام ، جد حادث بسيط في حد ذاته ولكنه أثار الهيجان بالعاصمة . فلقد نظمت تظاهرة رسمية يوم 23 نوفمبر 1925 بمناسبة الاحتفال بالذكـرى المائوية لميلاد الكـردينال لافيجري ، تناول فيها الكلمة المقيم العام لوسيان سان . واهدى بتلك المناسبة إلى بلدية العاصمة تمثال يمثل الكردينال رافعاً للصليب فقررت البلدية إقامته بمدخل المدينة العتيقة ، ولقد كان الاحتفال نفسه بهذه الذكرى في بلد اسلامي ، في غير محله .

ومما زاد الطين بلة مبادرة البلدية المشار إليها . واحتجاجاً على هذه الاهانة نظمت يوم 28 نوفمبر مظاهـرة شارك فيها ما يقرب من الألف طالب زيتوني. وقد توجه المتظاهرون إلى شيخ المدينة خليل بوحاجب ، طالبين إليه العمل على وضع حد لهذه الاهانة الموجهة ضد السكان المسلمين ثم تحولوا إلى الاقامة العـامة حيث تعرضت إليهم قوات النظام فألقت القبض على عشرة متظاهرين. ولم يقع العدول عن مشروع تنصيب التمثال المذكور.

وابتـداء من ذلـك التاريخ وإلى حدود سنة 1931 عدل الحزب الدستوري عن العمل السياسي المباشر وتخلى عن تنظيم المظاهرات بالشارع. ومن المحتمل ان الأوامر التي أصدرها لوسيان سان في 29 جانفي 1926 ، كان لها ضلع كبير في ذلـك ، حيث أن الصحافة الدستورية وصحيفة «تونس الاشتراكية» قد عارضت بدون جدوى تلك الأوامر ومنها الامر الذي يحد من حرية الصحافة والأمر الذي يضبط نوعية الجرائم والجنح السياسية . ومن ناحية ثانية فإن الحزب الدستوري الذي مضت على تأسيسه خمس سنوات مشحونة بالعواصف والذي لم يعرف إلا الخيبات ، كان في حاجة إلى النظر بأكثر روية في أساليبه والتفكير في طرق عمله التي تكتسي أكثر نجاعة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلا شـك أن الازدهار الاقتصادي خلال السنـوات 1926 ـ 1929 ، قد كـان له تأثيـره على فتـور

الحركة الوطنية . ذلك أن سنوات الرخاء في الميدان الزراعي والامتيازات التي منحها المقيم العام لبعض القادة الدستوريين قد كانت سببا في التخفيف من حدة المطالب الدستورية . ومجمل القول إن الحزب الدستوري التونسي قد قرر « الاستمرار في انتظار ظروف أنسب » . فالأمر يتعلق حينئذ بتراجع تكتيكي أكثر مما يتعلق بخمود الحركة الدستورية . ذلك أن الوطنيين لم ينسحبوا تماماً من الساحة السياسية . حيث يلاحظ في تلك الفترة تكاثر الشعب الدستورية داخل الايالة واتساع نطاق الحركة النقابية وصدور عدة صحف باللغة العربية واللغة الفرنسية رغم أوامر المقيم العام « الأثيمة » كما ظهرت للوجود عدة جمعيات خيرية وتمثيلية وطنية تونسية صرف، وذلك الى جانب النوادي الرياضية التونسية إن ذلك التنظيم وتلك الأنشطة الثقافية وتلك الاحاطة بالشباب داخل الجمعيات الرياضية وذلك التضامن بين التونسيين في صلب الجمعيات الخيرية، كل ذلك قد كان عاملا من عوامل الحفاظ على الروح الوطنية لدى السكان التونسيين وتمكين الفكرة الدستورية من الدوام . فلا يصح الكلام إذن عن « ركود » الحزب الدستوري، خاصة وقد عبر عن وجوده خلال تلك الفترة أكثر من مرة . ففي سنة 1927 مثلا وجه أحمد الصافي رسالة إلى « المؤتمر العالمي للشعوب المضطهدة » المنعقد في

بروكسال أواخر شهر جانفي. وقد جاء فيها بالخصوص مايلي:
«إن تونس المستغلة بحدة والواقعة دوماً تحت نير الاستعمار، مازالت هي تونس الشهيدة ... إننا نتأسف عن الماضي ونتألم من الحاضر ولكن المستقبل سيكون أسوأ إذا لم يواصل الشعب التونسي إلى أبعد حد الكفاح الذي يخوضه اليوم والذي هو سبيله الوحيد للنجاة ...»

وفي انتظار تحسن الأَحوال تتمثل خطة الحزب الدستوري حينئذ في إبقاء «الجهاز الدستوري» تحت الضغط والاقتصار على المطالبة بإصلاحات داخلية والتعبير بأكثر وجه ممكن عن عواطف الولاء واستعمال الوسائل السلمية : من برقيات إلى المقيم العام وزيارة إلى الاقامة العامة لتقديم مطالب الحزب إلى غير ذلك...

على أن هذه السياسة الحكيمة في ظاهرها قد تتحول إلى سياسة مضرة إذا ما تواصلت إلى ما لانهاية له. فيُخشى بطول المدة أن تركن الحركة الوطنية إلى الخمول وأن يفقد القادة أنفسهم كل إحساس بالواقع. ذلك أن معارضة الدستوريين لنظام الحماية معارضة مطلقة وتمسكهم بدون شرط ولا قيد بالبرنامج الذي وضعوه في سنة 1920 والذي يعتبرونه «شرطاً مسبقاً» لكل تفاهم مع فرنسا. من شأنهما أن يكونا ذريعة للخمول.

الوضع بتونس في أوائل الثلاثينات

يبدو أن الاجراءات القمعية قد بلغت هدفها : ذلك أن الحزب الدستوري الذي ركن إلى العمل السري والانتظار، قد أصبح في نظر السلط مسالماً وأن السيطرة الفرنسية على البلاد قد صارت تامة. ويبدو أن البلاد التونسية قد حكم عليها بالبقاء أرضاً فرنسية إلى الأبد. ولقد عبر المتفوقون الفرنسيون عن تفاؤلهم بتنظيم تظاهرات لاتحترم شرف الشعب التونسي ولا كرامته ولا شعوره الديني.

ففي سنة 1930 انعقد بقرطاج، فوق هذه الرقعة من البلاد الاسلامية، المؤتمر الافخارستي الذي أكد بصورة مفضوحة على الحضور المسيحي بإفريقيا وعبر عن عزمه على التوسيع من نطاقه... وقد كان الحديث يجري آنذاك حول تجريد البلاد

من صبغتها الاسلاميـة وتعهد المسيحية المنتصرة بجلب الشعوب التي بقيت «ضالة» إلى حد ذلك التاريخ، إلى حظيرتها. وذلك بفضل ما لديها من وسائل إقناع عتيـدة.

كما انتظمت في نفس تلك السنة احتفالات باهرة بمناسبة الذكرى المائوية لاحتلال مدينة الجزائر الذي مهد لاحتلال كامل الشمال الافريقي الاسلامي وانتظمت في السنة الموالية على حساب التونسيين احتفالات مماثلة بمناسبة مرور خمسين سنة على انتصاب الحماية بتونس. ولقد انتهزت السلط الفرنسية تلك الفرصة للتحدث بإعجاب عن العمل «التمهيدي» الذي تقوم به فرنسا بالبلاد التونسية والتأكيد على الروابط المتينة إلى أبد الدهر والتعبير «بسذاجة مغرورة» عن المستقبل الذي يتصوره المتفوقون مفعماً بالآمال. ذلك أن فرنسا التي هي دولة أروبيـة من أول طـراز، قد ضمدت جراح الحرب وأقرت العـزم على الحفاظ على سلامة امبراطوريتها وحمايتها من كل خطر يمكن أن يهددها من الداخل أو الخارج.

أما داخل الايالة التونسية فإن المجهود الاستعماري متواصل على نسق سريع، وقد استحوذ الاستعمار الزراعي على عشرات بل مئات الهكتارات وسخر أحدث الوسائل الفنيـة لاستغلال تلـك الأراضي والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، ووفرت

السوق الفرنسية بفضل الاتحاد الجمـــركي (1928) لأرباب الصناعات بفرنسا وبالخصوص للتجار الأوروبيين والاسرائليين بالايالة أرباحاً طائلة .

كما أن الادارة التي شملت أعمالها ومراقبتها جميع القطاعات الحيوية بالبلاد، قد أصبحت عامرة بعدد ضخم من الموظفين الذين يلتهمون أوفر جزء من الميزانية .

وكان الأمر يقتضي تشريك أكثر ما يمكن من غير التونسيين في الغنيمة والعمل على فرنسة البلاد للقضاء على خصائصها العربية الاسلامية قضاء مبرماً وحشر السكان الأهالي في مجموعة من الفرنسيين الأصليين أو المتجنسين في أغلب الأحيان .

ذلـك أن المحاولات الاستعمارية التي فشلت رغم جميع الاجراءات المشجعة لهجرة الفرنسيين إلى تونس وتعمير البلاد بالعنصر الفرنسي، قد صارت ترمي إلى تجريد رعايا الباي من جنسيتهم . فرد الحزب الدستوري الفعل باعتباره التجنيس مساوياً للتكفير . ورفض دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية . وفي أواخر سنة 1932 رفض سكان بنـــزرت المسلمون دفن أحـد المتجنسين بمقبرتهم وأجبروا عائلته على دفنه بالمقبرة الأوروبية . ولقد وافق مفتي المدينة الشيخ ادريس على هذا الاجراء وسانده وأصدر «فتوى» مؤيدة لنظرية الدستوريين حول هذا الموضوع .

ولكن سلط الحماية لم تبق مكتوفة الأيدي، حيث استنجدت بالمجلس الشرعي بتونس الذي أصدر فتوى تفيد بأنه «يصح قبول توبة المتجنس».ولكن التونسيين لم يأبهوا بتلك الفتوى وواصلوا مناهضتهم لسياسة التجنيس . فلقد شهدت سنة 1933 اضطرابات متوالية في الأوساط الطالبية الزيتونية والصادقية وقامت الصحافة الوطنيـة بحملة ضد موقف المجلس الشرعي المتواطىء مع الاستعمـار وأدانت بلا هوادة كل من يختار الجنسية الفرنسية من التونسيين. ذلـك أن الحزب الدستوري يرى أن سياسة التجنيس عملية مبيتـة اتبعها نظام الحماية للقضاء على الأمة التونسية وتحويل البلاد التونسية إلى منطقة تابعة لفرنسا .

ولقد تفاقم الوضع بالبلاد في أفريل 1933 إلى أن أوشـك على الانفجار واضطرت كوكبة من الجيش الفرنسي إلى محاصرة حي الحلفاوين وباب سويقة لتشتيت مظاهرة تونسية .

واستغلت السلط هـذه الاضطرابات الناشئة عن مسألة التجنيس لتحطيم المعارضة .

ففي 6 ماي 1933 وقع البـاي، باقتراح من المقيم العام مانصرون على أمرين يقضيـان بفرض الرقابة الادارية على الوطنيين وتسليط اجراءات قمعية مشددة على الصحف التونسية الناطقة بالفـرنسية .

ولكن بالرغم من ضعف الحزب الدستوري (الانقسامات الداخلية - ضعف تأثير الحزب في داخل البلاد - الاتصالات المحدودة بين القادة والجماهير الشعبية) فإن التونسيين فى معظمهم لم يقبلوا المصالحة. ولم تستطع لا الاغتصابات ولا الاهانات ان تغير من خصائصهم التونسية ولا أن تنقص من حاجتهم الماسة إلى الكرامة والعدل.

فكل المحاولات الرامية إلي الفرنسة والادماج والتكفير قد باءت بفشل ذريع. ولم يبق أمام سلط الحماية في سنة 1933 إلا الالتجاء إلى الوسائل التقليدية المتمثلة في القوانين القمعية وتسخير القوة المسلحة ضد الشعب. ولكن سياسة القمع قد أفضت إلى ترسيخ الوحدة بين الدستوريين الذين كانت تفرق بينهم وسائل العمل، فرغم تخلي الشاذلي خير الله «استقى الحزب من المحنة مزيدا من القوة» (1) وقد تمثلت حيويته لا فحسب من خلال نشاط أطره ولكن أيضاً من نشاط شعبه التي بلغ عددها الثمانين شعبة والتي انتشرت في أهم المدن ولا سيما العاصمة.

وقد تولى المؤتمر المنعقد بنهج الجبل بتونس في 12 و 13 ماي 1933، ضبط برنامج عمل الحزب على أساس استرجاع

---

(1) شارل أندري جوليان «افريقيا الشمالية تسير» صفحة 79 (منشورات جوليار باريس 1952).

سيادة الشعب وإقامة برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام وتفريق السلط وإعادة الحريات العمومية وإجبارية التعليم وهي النقط الأساسية التي يتضمنها ذلك البرنامج . وكان رد فعل المقيم العام أعنف من ذي قبل . فقد عطل جميع الصحف الوطنية يوم 27 ماي وحل الحزب الدستوري يوم 31 ماي. ولكن سياسة القمع لم تزد المواقف الوطنية إلا تصلباً . فلقد واصل الدستوريون اجتماعاتهم رغم تحجير حزبهم وطلبوا إلى مواطنيهم مقاطعة البضائع الفرنسية (كالشاي والقهوة والتبغ على وجه الخصوص) وتعطلت الدروس بجامع الزيتونة وتعرض المدرسون إلى تتبعات إدارية .

وفي أول جوان 1933 شن عملة الرصيف اضراباً عطل الحركة بميناء تونس في حين أضرب جميع التجار التونسيين في أهم المدن .

وعند ذلك التجأ المقيم العام مانصرون إلى سياسة الترغيب والترهيب ، فعمد إلى وضع عدد من الدستوريين تحت المراقبة الادارية وقرر من جهة أخرى إحداث مقابر خاصة بالمتجنسين المسلمين (23 ماي)، والسماح للتونسيين بالمشاركة في مناظرات الوظيفة العمومية بنفس الشروط المطلوبة من الفرنسيين (3 جويلية) .

وقد رأت الجالية الفرنسية أن الاجراءات القمعية التي اتخذها مانصرون غير كافية ، فطالبت بتعيين مقيم عام أشد منه حزماً. واستجابة لهذه الرغبة عينت الحكومة الفرنسية يوم 29 جويلية 1933 لتمثيلها بالبلاد التونسية «رجل حازم» هو مارسال بيروطون .

ولقد وصل المقيم العام الجديد إلى تونس في وقت زعزعت فيه الأزمة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلاد . وتدهورت أسعار أهم المواد الزراعية. وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد كبير من المزارعين والتجار . ففي سنة 1934 كان أكثر من 30.000 ملاك مجبورين على بيع أملاكهم في حرم المحكمة .

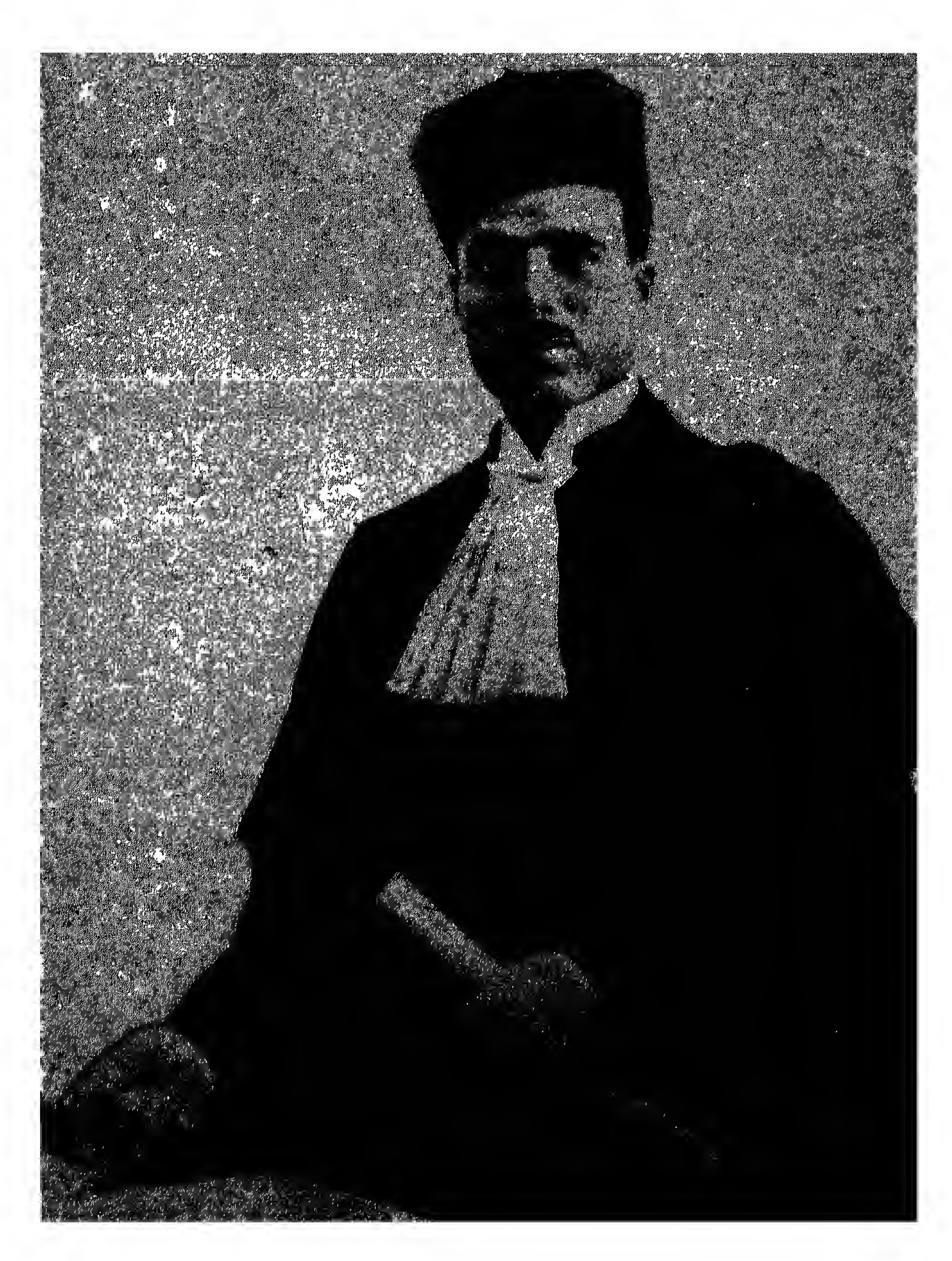
ولئن استفاد المعمرون من الاعانات المالية الطائلة والاجراءات التشجيعية الخاصة بهم ، فإن الفلاحين التونسيين لم يكترث بهم أي أحد ولم يتمكنوا من الالتجاء إلى الاقتراض فكانوا ضحية الأوضاع القاسية .

أما أرباب الصناعات التقليدية الذين لم تكن حالتهم أحسن من ذي قبل ، فقد شاهدوا تقلص عدد حرفائهم الريفيين يوماً بعد يوم وأصبحوا عرضة لمنافسة البضائع الفرنسية التي انخفضت أسعارها بصفة مهولة من جراء الأزمة ، فانتهى بهم الأمر إلى الافلاس .

واتسع نطاق النزوح الريفي وانتشرت البطالة في المدن وخصوصاً في العاصمة التي أخذ عدد سكانها يتضخم في لمحة بصر .

ومن الطبيعي والحالة تلك أن تكتسي الحركة الوطنية خلال السنوات التي سبقت الحرب صبغة عنيفة أكثر فأكثر وأن تتبنى الجماهير قضية القادة الذين يخاطبون سلط الحماية بصراحة ولا يتأخرون أمام القوة ولا أمام التضحية .

والرجل الذي سيبرز من بين هؤلاء القادة هو الحبيب بورقيبة ، وهو مولود بالمنستير (من منطقة الساحل) في 3 أوت 1903 في عائلة متواضعة (كان أبوه ضابط صف في الجيش الملكي) وفي جهة يرتكز اقتصادها على قاعدة ضيقة أكثر فأكثر (زراعة الزيتون والصناعات التقليدية والتجارة الصغرى)، وقد أفرزت مجتمعاً كادحاً متعطشاً للتعليم والترقية والعدالة ، وقد تأثر ذلك المجتمع بالتقاليد الحضرية خلال فترات من الحياة الحضرية والتفتح على المؤثرات الخارجية ، وقد تولدت عنه نخبة مثقفة أمدت الحماية منذ عهودها الاولى بأفواج من سامي الموظفين والمحامين والمدرسين وغيرهم .. ويمثل الحبيب بورقيبة تلك النخبة أصدق تمثيل . فهو أصغر إخوانه الخمس وأختيه الاثنتين ، وقد أدرك منذ عهد الطفولة ضرورة العمل والاجتهاد والمثابرة والتضحية .



المحـامي الشاب الحبيب بورقيبـــة .

(1930) (وزارة الإعلام)

وهو على غاية من الذكاء ، زاول دراسته الثانوية بامتياز بالمعهد الصادقي ومعهد كارنو (1917 ـ 1924) وانقطع عن الدراسة أثناء إقامته بالكاف عند أخيه محمد (1919 ـ 1920) لأسباب صحية . ولقد مكنته سنوات المراهقة الجادة لا فحسب من إرساء قواعد تكوين ثقافي متين للغاية بل من التشبع أيضاً بالثقافتين العربية والفرنسية .

على أن شغفه بالتعليم والثقافة لم يمنعه من تتبع جميع الأحداث التي شهدتها الحركة الوطنية في أول عهدها . فقد انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي في سنة 1922 ووجه برقية إلى المقيم العام للاحتجاج على تعطيل جريدة «الصواب» الوطنية .

وبعد نجاحه بتفوق في شهادة الباكالوريا (شعبة الفلسفة) وجد نفسه في مفترق الطرقات . فأي مهنة يختار؟ وإلى أين ستفضي به تلك المهنة؟ لقد ألح عليه شقيقه الأكبر ليختار مهنة الطب حتى يضمن لنفسه مستقبلا مريحاً ومحترماً ومربحاً . ولكن بورقيبة قرر تكريس حياته للكفاح في سبيل تحرير شعبه وتسخير جميع قواه ومواهبه لتخليص بلاده من العبودية والذل .

فهو يتمتع بحساسية حادة للغاية تمكنه من الشعور بكل ما يكدر البشر ويهينهم ويؤلمهم . ولقد اختار مزاولة الدراسات

القانونية الكفيلة بتمكينه من الدفاع لا فحسب عن القضايا الفردية ولكن أيضاً وخصوصاً عن قضية الشعب التونسي .

ولقد أقام من سنة 1924 إلى سنة 1927 بباريس حيث تابع دراسته العليا بكلية الحقوق والمدرسة الحرة للعلوم السياسية وتمكن من وسائل العيش بفضل المنحة الزهيدة التي كان يقدمها له المعهد الصادقي والمساعدات المالية التي يخصصها له شقيقه محمود مما يتقاضاه من مرتب بوصفه موظفاً بسيطاً . وهكذا استطاع أن يكرس كامل وقته وكل جهوده للدراسة وتعميق معرفته لاروبا والاطلاع على سير الدواليب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفرنسا فيما بين الحربين . كما مكنته إقامته بباريس من ربط الصلة مع بعض الشبان الفرنسيين المتحررين وكذلك مع بعض ممثلي الحركة القومية العربية وفي مقدمتهم الزعيم السوري الأمير شكيب أرسلان . على أنه لم ينقطع عن متابعة تطور نشاط الحركة الوطنية التونسية في تونس وانعكاساتها في العاصمة الفرنسية .

وفي سنة 1926 تزوج من امرأة فرنسية وأنجب منها طفلا في أفريل 1927 . وفي نفس السنة رجع إلى تونس بعدما أحرز على الاجازة في الحقوق ودبلوم المدرسة الحرة للعلوم السياسية . وانخرط في سلك المحامين .

ولقد كان اتصال بورقيبة بالواقع التونسي أليماً . ولكنه تمكن من الانصهار فيه بكل شجاعة . فعلى ممر الأيام كان يشاهد مختلف مظاهر الحالة المؤسفة التي أصبح عليها الشعب التونسي. وقضى ثلاث سنوات في التشبع بذلك الواقع والتامل في الوضع الراهن وذلك مع المساهمة في جريدة الشاذلي خير الله «صوت التونسي» الناطقة بلسان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري .

وفي أول نوفمبر 1932 تمكن بالتعاون مع بعض رفقائه الذين لهم نفس تكوينه والذين يشاطرونه آراءه (الدكتور محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة)، ، من إصدار جريدة «العمل التونسي» التي ستكون أنجع سلاح للكفاح . ولقد حلل الحبيب بورقيبة على أعمدة تلك الجريدة جميع الحالات التى تعيشها البلاد بتبصر عجيب موجهاً نداءه للوحدة ومنددا بالاستعمار وعملائه التونسيين . وكان يستغل كل الفرص للرد على حملات المتفوقين ضد الوطنيين التونسيين والتشهير بجميع الوان الاضطهاد واتخاذ موقف صارم تجاه قضية التجنيس الخ... ولقد أدرك مناضلو الحزب الدستوري مدى ما يتمتع به الحبيب بورقيبة من تأثير وإشعاع . وبناء على ذلك فقد قرر المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد في 12 ماي 1933 إلحاق جميع أفراد أسرة «العمل التونسي» باللجنة التنفيذية القديمة التي أعيد انتخابها .

وفي الوقت الذي سيتسع فيه نطاق الكفاح الوطني بنسبة لم تعهدها الحركة الوطنية من قبل، سيجد الحزب الدستوري في الحبيب بورقيبة رجل الساعة .

* نشأة الحزب الدستوري الجديد

لقد وجد بيروطون بالبلاد التونسية وضعاً متوترا للغاية، فبعد وصوله إلى تونس في 7 أوت 1933 رفض سكان المنستير الذين تملكهم الغضب، دفن أحد الموظفين المتجنسين بمقبرة المدينة . ولقد أراد المراقب المدني معاكسة الارادة الشعبية . فاندلعت الاضطرابات وأطلق الجيش الرصاص على المتظاهرين فجرح عددا كبيرا منهم .

وحاول المقيم العام بوسائل ملتوية تقسيم الحزب الدستوري شعورا منه بخطورة الوضع . وقد كان على علم بالخلافات الموجودة بين قادة الحزب فأراد توسيع شقة الخلاف وذلك باستمالة الزعماء المعتدلين عن طريق بعض إجراءات التهدئة، من ذلك مثلا أنه أحدث لجنة مكلفة بإعداد الاصلاحات وعين على رأس جامع الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور المعروف بأفكاره الاصلاحية وأرجع المشايخ الذين عزلهم مانصرون إلى مناصبهم وأسرع إلى احداث مقابر خاصة بالمتجنسين وأعلن عن توسيع

القسم التونسي بالمجلس الكبير وذلك بانتخاب مندوبين مختارين من بين حملة الشهائد التونسيين .

ولقد ساعدت التدابير التي اتخذها بيروطون على إظهار الخلافات التي كانت موجودة بين جماعة العمل التونسي وزعماء الحزب الدستوري من حيث المزاج والتكوين الثقافي وتصور طرق وغايات الكفاح السياسي، فعمد بعض أعضاءه اللجنة التنفيذية (أحمد الصافي وصالح فرحات) إلى الاتصال بالمقيم العام ولم يستبعدوا فكرة التعاون مع سلط الحماية ، على أن لايتم تحديد الاتجاه الجديد للحزب على رؤوس الملإ إلا بعد تهيئة الرأي العام التونسي بصورة منظمة . وقد كان البحري قيقة مخالفاً لهذا الاتجاه فأعلم بذلك رفقاءه بجريدة «العمل التونسي» الدكتور الماطري والأخوان بورقيبة والطاهر صفر فاستنكروا أعمال اللجنة التنفيذية وقدموا استقالتهم من الحزب (أواخر 1933) .

وابتداء من ذلك التاريخ انقضى نهائياً عهد التعاون بين الحزب الدستوري وبين أسرة «العمل التونسي» التي أسست «حزب عمل الشبيبة الدستورية».

وأصبح من الضروري أن تفصل القاعدة بين القدماء والشبان .

ففي 2 مارس 1934 انعقد بقصر هلال مؤتمر استثنائي للحزب الدستوري ضم ممثلي الشعب الدستورية بمختلف المناطق التونسية . وقد أدار النقاش رجال «العمل التونسي» الذين أحاطوا المؤتمرين علماً بتطورات الأزمة وأدانوا سياسة التعاون التي تنتهجها اللجنة التنفيذية واقترحوا توسيع نطاق الكفاح حتى النصر النهائي .

فأعلن المؤتمر عن حل اللجنة التنفيذية وصادق على النظام السياسي الجديد للحزب وعين أعضاء الديوان السياسي الجديد. وابتداء من ذلك أصبح بتونس حزبان دستوريان : «الحزب الدستوري الجديد» الذي التحقت به أغلبية البلاد و «الحزب الدستوري القديم» الذي انطوى على نفسه منتظـرا «ساعته» (1) .

ولقد تبنى الحزب الجديد الميثاق الذي كان قد صادق عليه المؤتمر المنعقد في 12 ماي 1933 ونظم نفسه تنظيماً محكماً حيث أنه يشتمل على ديوان سياسي ومجلس ملي وشُعَب ترابية . كما تقرر عقد مؤتمرات دورية لتمكين قادة الحزب من اطلاع نواب القاعدة على النشاط السابق وتحديد برنامج العمل المقبل بالاتفاق بين الجميع . وفي داخل الحزب يطالب كل مناضل بالامتثال إلى قاعدة الانضباط المقامة على أساس الديمقراطية الداخلية .

---

(1) شارل أندري جوليان — المرجع السابق صفحة 79

هذا ويتركب الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد من : الدكتور محمود الماطري : رئيس . الحبيب بورقيبة كاتب عام ـ الطاهر صفر : كاتب عام مساعد، محمد بورقيبة أمين مال ـ البحري قيقة : أمين مال مساعد .

وانطلق رجال الديوان السياسي في الحين إلى العمل، حيث انعقد ليلة 2 مارس بالذات الاجتماع الشعبي الأول بالمكنين بحضور الطاهر صفر .

ولقد كان الاتصال المباشر بالشعب يمثل القاعدة الذهبية للقيادة الجديدة . ذلك أن زعماء الحزب الدستوري الجديد، شعورا منهم بنبل المهمة التي يضطلعون بها سيتعهدون لا فحسب بالتأكيد تجاه الهيمنة الفرنسية على السيادة التونسية ودوام الامة التونسية أبد الدهر، بل أيضاً بتثقيف الشعب وتحريك سواكنه وإرجاع شهامته وتوعيته بحقوقه وبث روح الحماس والتضحية في نفسه . ثم إن الحزب الجديد لا يستثني أية فئة من فئات الشعب. فهو يعتبر نفسه من أول وهلة حزب الشعب التونسي «بتمامه وكماله» .

أما تنظيم العمل السياسي فهو يرتكز على مبادىء دائمة قد سبق أن حددها ميثاق سنة 1933، ولكنه يستعمل وسائل مرنة تتلاءم مع الظروف والأطراف وردود فعل الخصم ومقتضيات

الواقع ، وهو يرمي إلى إبقاء الشعب التونسي في حالة تعبئة مستمـرة .

ويتم الاتصال بين قادة الحزب وبين الجماهير أثناء اجتماعات عامة تعقد دورياً في مختلف أنحاء البـلاد . وأثناء تلك الاجتماعات يتناول الكلمة الزعماء لتمجيد حب الوطن وتوضيح العمل الذي يقوم به القادة وشحذ العـزائم وإثارة الحمـاس .

وأما العمل المستمر في القـاعدة فإنه يقع داخل الشعب الدستورية المنتشرة في كل قرية وفي كل حي من أحياء المدن .

ولقد كان الشباب منذ ظهور الحزب دعامة من الدعائم التي يرتكز عليها ، وقد ساهم مساهمة فعالة في جميع المناسبات بحضوره جميع التظاهرات ومشاركته في المنظمات التي ساعدت على نشر التعاليم الدستورية في جميع أنحاء البلاد (جمعيات الطلبة والتلامذة ـ جمعيات الكشافة ـ النوادي الرياضية الخ ...) .

وأخيرا فإن الصحافة الحزبية وجريدة «العمل» بوجه خاص وكذلـك منشورات الحزب باللغة العربية واللغة الفرنسية ، كانت تمثل سلاحاً على غاية من النجاعة خلال الكفاح الذي يخوضه الحزب في جميع الميادين (الاقتصادية والسياسية والثقافيـة الخ ...). على أن قادة الحزب أنفسهم ولا سيمـا

الحبيب بورقيبة لم يهملوا العمل بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا ذاتها، ذلك أن الاتصالات مع الشخصيات والأوساط السياسية الفرنسية المهتمة بالقضية التونسية، من شأنها أن تمكن من تقديم تلك القضية إلى الرأي العام الفرنسي على وجهها الحقيقي. كما أن تعبئة «جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس» وبالخصوص الطلبة التونسيين، تمثل امتدادا للنشاط الحزبي إلى باريس وإعداد الطلبة لخوض المعركة الكبرى التي تنتظرهم عند رجوعهم إلى أرض الوطن.

وهكذا فإن الحزب الدستوري الجديد منذ نشأته قد قام بنشاطه في جميع الميادين وعلى جميع واجهات الكفاح الذي يخوضه.

وان نشاطه الفياض يتناقض مع ركود قادة الحزب الدستوري القديم الملازمين لموقف نظري متصلب، وقد ابتعد عنهم شيئاً فشيئاً الشعب التونسي الذي انحاز في معظمه إلى الحبيب بورقيبة ورفقائه. «وهكذا انحصر نشاط ذلك الحزب تدريجياً في الاجتماعات الخاصة التي يعقدها بعض الأعيان النبلاء المهذبين والمستقيمي الرأي والذين يفتقرون مع ذلك إلى مزيد من الاشعاع والنجاعة» (1) وهم يفتقرون أيضاً إلى برنامج مدقق

---

(1) محمد الهادي الشريف – المرجع السابق صفحة 313.

ولو أنهم يطالبون بسيادة الشعب وبالدستور ولكنهم «بقوا متمسكين بالعروبة ووضعوا في المرتبة الأولى القيم الروحية والجنسية وأعرضوا عن القوانين الاجتماعية التي تمس بالمراتب وأصبحوا يحلمون ببعث تونس على أسس دينية وتقليدية»(2)

فموقفهم هذا يتعارض حينئذ مع موقف النخبة الدستورية الجديدة المتشبعة بالثقافة الغربية والتي مع أخذها بعين الاعتبار للواقع العربي الاسلامي الأساسي، تولي وجهها نحو مختلف صيغ التفكير الغربي وتؤكد أولا وقبل شيء على المثل الأعلى الوطني والديمقراطي، ولقد كان بيروطون يعول على تفكيك القوى الوطنية بعد الانشقاق الذي حصل في مؤتمر قصر هلال وكان يرى أن الحزب الجديد لن يطول عهده. فسمح له بإصدار جريدته الناطقة باللغة العربية «العمل». ولكن الأحداث سرعان ما كذبت هذه التوقعات. ذلك أن الجريدة قد نالت نجاحاً منقطع النظير وامتد نشاط الحبيب بورقيبة ورفقائه إلى كامل البلاد. فقد عدد الحزب الاجتماعات العامة في العاصمة وفي مختلف مدن وقرى الساحل والوسط، وشن اضرابات متكررة شلت الحركة بأسواق العاصمة. كما أقترح الحزب مقاطعة البضائع الفرنسية وحتى الامتناع من دفع الضرائب وذلك

---

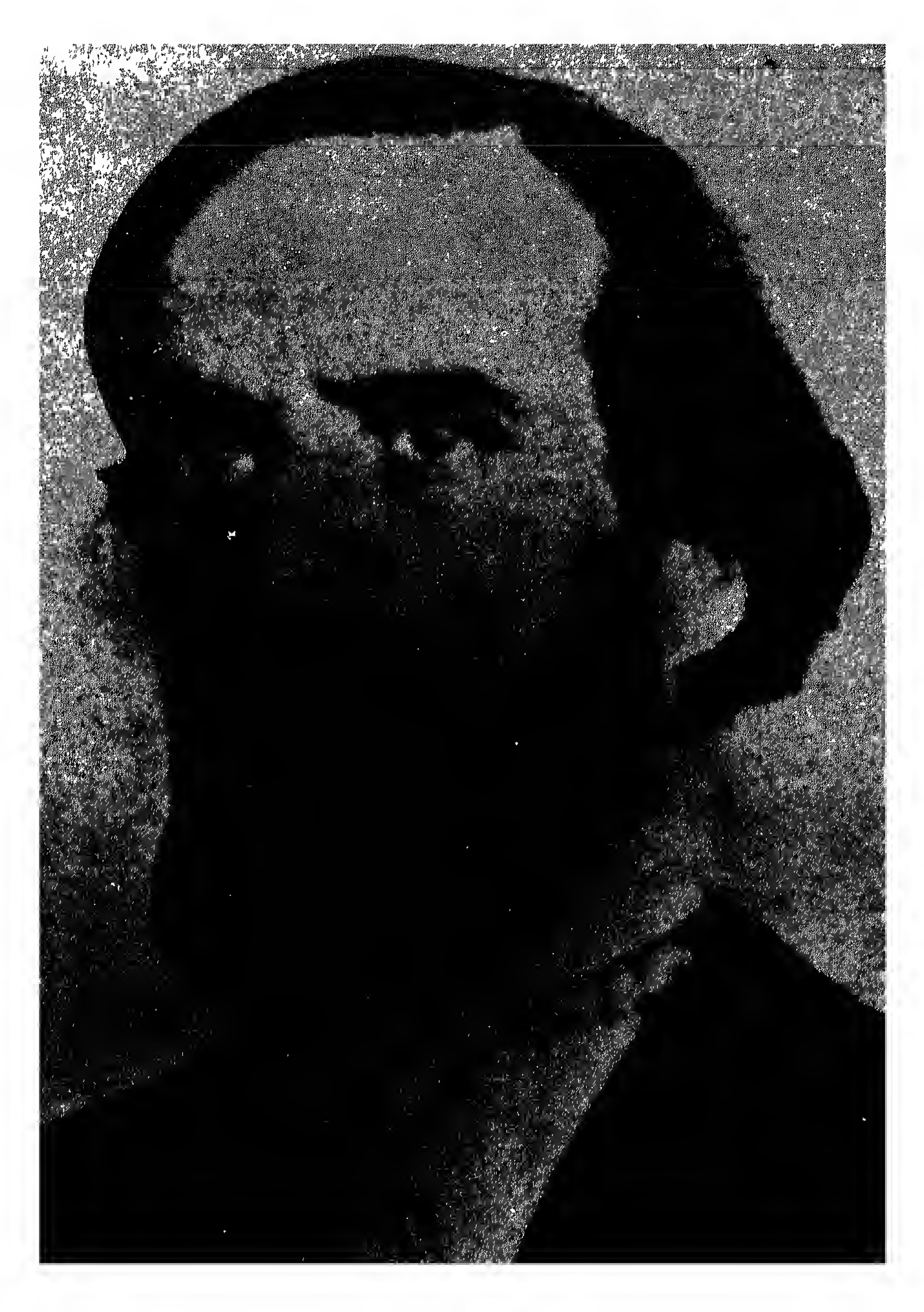
(2) شارل أندري جوليان — المرجع السابق صفحة 81.

لاجبار سلط الحماية على التفاهم . فقرر بيروطون عند ئذ رد الفعل بشدة ، والتجأ إلى استعمال القوة والترهيب والمساومة . وأمر بإلقاء القبض يوم 3 سبتمبر 1934 على سبعة زعماء منهم الحبيب ومحمد بورقيبة والدكتور الماطري الذين أبعدوا إلى الجنوب التونسي وترك سبيل البحري قيقة والطاهر صفر اللذين هما عضوان من أعضاء الديوان السياسي، أملا منه بدون شك أن يجرهما إلى اتخاذ موقف «أكثر واقعية» ضمن الحركة الوطنية . وحرصاً على «إثارة الالتباس المفيد»(1) ألقي القبض أيضاً على ستة شيوعيين من المسلمين والاسرائليين كما تم تعطيل جريدة «العمل» ومنع الاجتماعات في الطريق العام ، وأخيرا قرر أن لا تتخذ إجراءات الاعتقال في المستقبل بمقتضى قرار صادر عن مجلس الوزراء بل بمقتضى قرار من المقيم العام . وفي يوم 5 سبتمبر حصلت اضطرابات بالمكنين واضطر الجيش إلى إطلاق النار واسفرت الاضطرابات عن قتلى وجرحى . كما انتظمت مظاهرات بالعاصمة وتوجهت وفود من المتظاهرين إلى السلط وبالخصوص إلى الباي للمطالبة بالافراج عن الموقوفين .

أما الحبيب بورقيبة الذي أبعد إلى قبلي فقد استطاع ، رغم جميع العراقيل ، ان يبقى على اتصال بالحزب وبالمتحررين

---

(1) شارل أندري جوليان المرجع السابق صفحة 82 .



صورة الزعيم الحبيب بورقيبة حينما كان معتقلا ببرج البوف (1934 ـ 1936)
(وزارة الإعلام)

الفرنسيين ، واستطاع بالخصوص أن يوجه رسائله إلى المناضلين ليحثهم على المثابرة والوحدة . وسعياً إلى منع اي اتصال بين بورقيبة وبين المناضليـن قرر بيروطون عزله ببرج البوف في أقصى الجنوب التونسي وهدده هو ورفقاءه بأبعادهم إلى جزيرة مدغشقر ، ولكن ذلـك لم يمنع بورقيبة من توجيه نصائحه وتوجيهاته إلى الشعب والحزب وهي تتمثل في التأكيد على ضرورة مواصلة الضغط وعدم الاستسلام مهما كانت العراقيل والتضحيـات .

وبالفعل فقد تمكن الحزب من تضييق الخناق عـلى بيروطون حيث توالت الاجتماعات والعرائض والمناشير والمظاهرات بلا انقطاع .

وبمناسبة الاحتفال بليلة القدر (أول جانفي 1935) تظاهر مناضلو الحزب بالجامع الأعظم بتونس مذكرين الباي بالوعد الذي قطعه يوم 4 سبتمبر 1934 بالمرسى بخصوص التدخل لفائدة المبعدين ، فاستغل بيروطون هذا الحدث لتشديد الاجراءات القمعية وأبعد إلى الجنوب البحري قيقة والطاهر صفر رغم ما قاما به من جهود لتهدئة الخواطر . ومن ناحية أخرى حاول إقناع أعضاء الحزب الدستوري القديم وبعض مناضلي الحزب الدستوري الجديد الذين تملكهم الخوف ، بضرورة التأثير

على الشعب وحثه على قبول الحلول «الحكيمة» ووضع حد للفوضى.

ومن سوء الحظ استجاب لمناورات بيروطون، الشاذلي خيرالله الذي أوصى البحري قيقة والطاهر صفر بتعيينه على رأس الحزب ولكنه لم يجن من ذلك إلا الخيبات، وأخيرا حاول بيروطون استغلال انحطاط معنويات الموقوفين ببرج البوف لحملهم على التنكر لنشاطهم السابق.

فأوفد إليهم الجنرال آزان القائد الأعلى للقوات المسلحة التونسية الذي اقترح عليهم فتح حوار ربما يفضي إلى عقد اتفاق يرضي الطرفين.

ولقد عمد الموقوفون الذين كانوا يتعرضون لأقسى أنواع الحرمان إلى تحرير رسالة، في غياب الحبيب بورقيبة، يتعهدون فيها بالبقاء على اتصال بالجنرال آزان، وقد حاول بورقيبة الذي كان معارضاً لتوجيه تلك الرسالة، إقناع رفقائه بالعدول عن ذلك ولكنه اضطر للخضوع إلى الأغلبية حرصاً منه على الحفاظ على وحدة الحزب.

ولكن بيروطون لم يتغلب على جميع المشاكل، فبعد اعتقال أعضاء الديوان السياسي الرابع استؤنفت الاضطرابات بأكثر حدة في سنة 1936. وقد حرص بعض المناضلين البواسل أمثال

الهادي السعيدي على تغدية جذوة الحماس وذلك بتنظيم المظاهرات بالعاصمة (مظاهرات فيفري 1936) وقد امتدت إلى داخل البلاد (صفاقس وسوسة وقابس والقيروان وقصر هلال الخ ...) وتخللتها مظاهرات الطلبة الزيتونيين بتونس .

ولقد اعتقد بيروطون المتمسك بقناعاته الرجعية، أن أصل الداء يكمن في المثقفين التونسيين الذين تلقوا ثقافة فرنسية . ففكر حينئذ في منع الشبان التونسيين من مزاولة دراستهم أو التقدم إلى شهادة البكالوريا في المعاهد المدرسية بفرنسا، وفي تحديد عدد المترشحين المسلمين الناجحين في البكالوريا بعشرين تلميذا كل سنة . كما فكر في اجبار الطلبة التونسيين الراغبين في مواصلة دراستهم العليا بفرنسا على التسجيل بالكليات التى يتعذر عليهم فيها الاتصال بزملائهم الشرقيين أو الآسويين .

وقد رفضت الحكومة الفرنسية الاستجابة إلى هذه الاقتراحات ولم تبد استعدادا كبيرا لتأييد ممثلها بتونس،لا سيما وأن القمع بجميع أشكاله قد باء بفشل ذريع، فقررت تعويضه في 21 مارس 1936 بمقيم عام جديد هو السيد أرمان ڤيون ، بينما اقترب موعد الانتخابات التشريعية بفرنسا .

ولقد وصل المقيم العام الجديد إلى تونس تحدوه نوايا طيبة، فأصدر العفو على الزيتونيين المحكوم عليهم وأفرج عن خمسين

نفرا من المبعدين وأعاد حرية الصحافة والاجتماع (11أوت 1936) وأوقف العمل بالأوامر «الأثيمة».

وبعد رجوع المبعدين الذين استقبلهم الشعب بحماس، اتسع نطاق نشاط الحزب الدستوري الجديد بصورة لم يعهدها من قبل، ففتحت الشعب الدستوية الموجودة من قبل أبوابها في حين تأسست شُعَب جديدة في مختلف أرجاء البلاد وبالخصوص المناطق التي لم تنتشر فيها الحركة الوطنية على نطاق واسع كمناطق زراعة الحبوب بالشمال والمناطق المنجمية بغرب البلاد والتراب العسكري بالجنوب، حتى بلغ عدد الشعب الدستورية في سنة 1937 حوالي 400 شعبة، بينما بلغ عدد المنخرطين المنتمين إلى جميع الفئات الاجتماعية 400.000 منخرط.

وإلى جانب ازدياد المنخرطين وتضخم الشعب الدستورية اتسم تنظيم الحزب بالدقة والشمول، ذلك أنه حرصاً على تدعيم الروابط بين القمة والقاعدة أحدثت الجامعات الدستورية لتوضيح برنامج الحزب للمناضلين وبيان معاني ومقاصد الحركة الدستورية الجديدة، وسعيا وراء إقامة الحوار المباشر بين المناضلين وبين المسؤولين نظمت اجتماعات متكررة بإشراف قادة الحزب الذي كانت تساعده عدة منظمات للشباب كجمعية النجمة للكشافة والشبيبة الدستورية وجمعية قدماء الصادقية إلى غير ذلك......

وهكذا يتسنى عن طريق الاجتماعات العامة للجماهير المثقفة وغير المثقفة الحصول على تربية سياسية ضرورية لكل عمل وطني ناجع ، أما الصحف والنشريات فرغم أنها لا تهم إلا أوساطاً محدودة ، تسمح للمسؤولين بالقيام بالتحليلات وبنقد مختلف الأوضاع نقدا موضوعياً وبعرض أفكارهم وإقامة الحوار مع جميع الأطراف من تونسيين وفرنسيين .

وعلى هذا الأساس يبدو الحزب الدستوري الجديد في السنوات 1936 – 1937 بمظهر الحزب الجماهيري العتيد . ومنذ وصول المقيم العام الجديد «أرمان ڤيون» إلى تونس في سنة 1936، توسم فيه الحزب الدستوري الجديد «الخير»، وقد تمثلت خطته في اجتناب أي مظهر من مظاهر العنف وربط الصلة بالسلط. فتولى الديوان السياسي الجديد الذي تكون في سنة 1936 توضيح مطالب الحزب المزمع تقديمها للمقيم العام . وكلف الحبيب بورقيبة الأمين العام للحزب بإبلاغ المسؤولين الفرنسيين البرنامج الدستوري الذي استعاد أهم نقاط ميثاق سنة 1933 وهي : إقامة نظام برلماني يعتمد على تفريق السلط وإعادة تنظيم الوظيفة العمومية لفائدة التونسيين وإصلاح الادارة الجهوية والعدلية والبلدية وتوسيع نطاق التعليم الاجباري والتدريس باللغة العربية . كما اشتمل البرنامج من ناحية أخرى

على الاجراءات التي ينبغي اتخاذها في العاجل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

وكان الدستوريون الجدد يأملون أن تتمكن حكومة «ليون بلـــوم» وهي أول حكومة يسارية حقيقية عرفتها فرنسا منذ الحرب، من إدراك رغـــائب الشعب التونسي وأخذ مطـــالب الدستـــوريين بعين الاعتبار .

ولكن سنة 1936 قد انقضت بدون أن تحقق حكومة «بلـــوم» أي نصيب من الآمال التي علقها الوطنيون التونسيون عليها . ذلـــك أن الجالية الفرنسية بتونس قد تصلبت واتخذت موقفاً متشددا للغاية في حين اضطرت الحكومة الفرنسية أمام تفاقم الصعوبات الاقتصادية إلى ترك المسائل الاستعمارية جانباً .

أما في تونس فقد ترتبت على الجفاف وضعية اقتصادية مهولة حيث فتكت المجاعة بالسكان الريفيين وأثـــارت التوترات الاجتماعية اصطدامات متكررة بين المضربين والجيش، وقامت الأقلية الأوروبية التي ارهبها احتمال تحرير النظام بالبلاد التونسية، بعدة استفزازات مهددة المقيم العـــام بحصول أفدح الكوارث «فستسيل الدماء - حسب قول رئيس الغرفة الزراعية الفرنسية فينيـــك - لو لم تتخذ إجراءات صارمة وعاجلـــة «وأضاف قائلا إلى المقيم العـــام » وسأحملك مسؤولية ذلك» .

وعندئذ تحول الحبيب بورقيبة إلى باريس (فيفري 1937) لاجراء حوار مع المسؤولين الفرنسيين وتقديم المطالب التونسية بينما قدم إلى تونس في أواخر فيفري 1937 «بيار فيانو» كاتب الدولة للشؤون التونسية والمغربية للاطلاع على الحالة على عين المكان وذلك قبل اتخاذ قرارات في هذا الصدد، وبعدما أقام بالايالة حوالي عشرة أيام استخلص «فيانو» نتائج التحقيق الذي قام به وذلك في خطاب ألقاه براديو تونس في أول مارس 1937 - وقد بين فيه أولا الوضع الحالك السائد بالايالة ثم أشار، في إطار الحماية الذي لا يمكن أن يمس، إلى الاصلاحات التي من شأنها أن تمنح التونسيين قسطاً أوفر من مسؤولية تسيير شؤون البلاد وأن تمكن من إجراء مراقبة أدق على تنفيذ الميزانية وأن توسع من نطاق التعليم في مختلف مناطق البلاد وأن تمكن «الكفاءات التونسية» من احتلال مكانة أهم في الادارة وأن تثبت الفلاح التونسي على الأرض وذلك بتمكينه من وسائل العمل، كما عبر عن رفضه لكل سياسة ترمي إلى الادماج وبين بوضوح أنه يفضل سياسة الاشتراك والحصول على رضا التونسيين بكل حرية، ولقد تقبل الدستوريون خطاب فيانو بارتياح، ولو أن الاصلاحات المقترحة تبدو لهم غير كافية، إلا أنهم اجتنبوا المزايدات وعبروا لفرنسا عن حسن نيتهم، فقد صرح الحبيب بورقيبة «بأن الوحدة التي لا تنفصم بين

تونس وفرنسا تمثل القاعدة الأساسية لمطالب الحزب الدستوري الجديد»(1) في حين أكد الدكتور محمود الماطري على أن الشعب التونسي في معظمه مستعد لتقديم مساعدته إلى تطبيق السياسة الجديدة»(2)

ولقد سخر المتفوقون جميع الوسائل (حملة صحفية بتونس وبفرنسا - دعوة الجيش والشرطة لرد الفعل) لمنع تطبيق برنامج «فيانو» . فأكثروا من الاستفزازات لتوسيع الشقة بين التونسيين والفرنسيين وأثاروا في البلاد توترا مستمرا أفضى إلى سلسلة من الأعمال الموجهة ضد التونسيين من طرف الجيش والشرطة، من ذلك مثلا أن إضراب عملة الفسفاط بالمتلوي قد تم تفكيكه من طرف الجيش الذي قتل خمسة متظاهرين . كما قتل اثنان من المضربين بالجريسة وستة آخرون بحظائر المتلين . واستنكر الحزب الدستوري الجديد تقتيل العملة التونسيين ومواصلة سياسة القمع الأعمى، هذا وقد صادف تردي الوضع الاجتماعي احتضار حكومة بلوم التي أطيح بها في 21 أوت 1937 وإفلاس الجبهة الشعبية . فبدأت تتضاءل الآمال التي كانت معلقة على إمكانية التطوير السلمي

(1) ورد هذا التصريح في كتاب شارل أندري جوليان السالف الذكر صفحة 87
(2) نفس المرجع

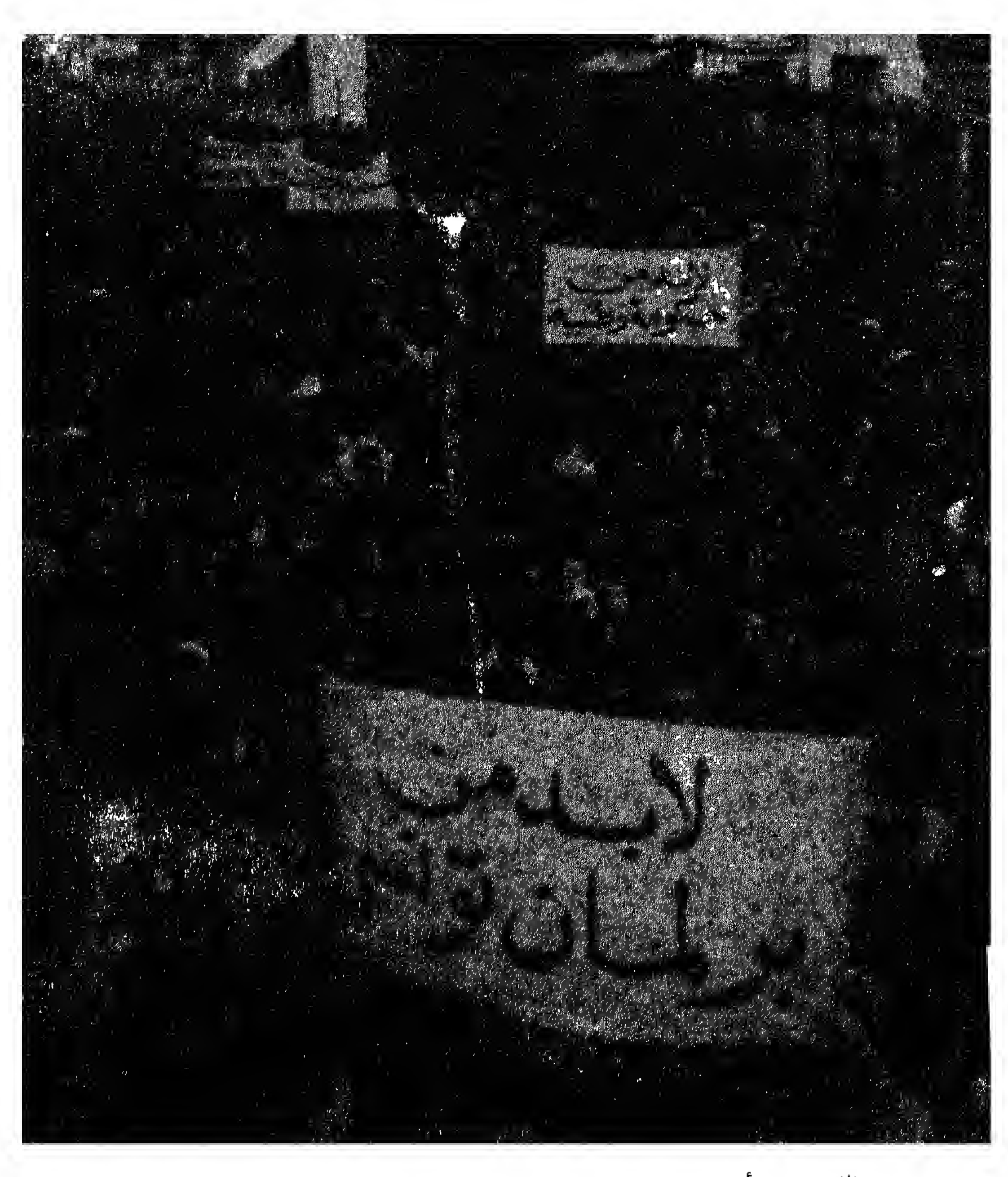
لنظـام الحماية وظهر المستقبل من جديد محملا بالأخطار ولكن الجســور لم تقطع تماماً بين قادة الحزب الدستوري الجديد وبين الحكومة الفرنسيــة إلى شهر نــوفمبر 1937 .

* حــوادث 9 أفــريل 1938 ونتائجها

على أنه من الواجب الرجوع إلى الواقع واعتبار فترة المواجهة الشعبية صحوا عابرا في سماء العلاقات الفرنسية الدستورية الغائمة .

ذلــك أن الحكومات اليمينية التي خلفت حكومة ليــون بلوم قد عادت إلى انتهاج السياسة الامبريالية تجاه جميــع الحركات الوطنية داخل الامبراطورية الفــرنسية .

ولقد شرعت بعد في سلوك سياسة قمعية قاسية بالمغرب الأقصى (المظاهرات الدامية بمكناس في أول سبتمبر) وبالجزائر (إلقاء القبض على مصالي الحاج وإبعاده يوم 27 أوت) وأخذت تظهر في الأفق ملامح القمع المنظم بالبلاد التونسية حيث صارت الحريات العامة محدودة أكثر فأكثر . وفي هذه الظروف الصعبة رجع الشيخ عبد العزيز الثعالبي (5 جويلية 1937) مكللا بهالة المجاهد القديم وسرعان ما أخذ يحاول جلب الجماهير التونسية إلى حظيرة الحزب الدستوري القديم «ولقد كان متشبعاً بالمثل



مظاهرة 8 أفريل 1938 للمطالبة ببرلمان تونسي
(وزارة الإعلام)

العليا الفكرية والوحدوية النابعة من النهضة العربية . وبناء على ذلـك لايمكن له أن يحبذ الاتجاه القومي الصميم للحزب الدستوري الجديد ولا أساليبة العلمانية التي تستعمل المبادىء الجوهرية الدينية لا كغاية بل كوسيلة ، فتعاطف من تلقاء نفسه مع الحزب الدستوري القديم الذي هو منظمة تقليدية ودينية ، لاسيما وأن قادته هم أصدقاؤه القدامى في اللجنة التنفيذية ، وأخذ يسعى إلى إعادة وحدة الدستوريين تحت قيادتهـم » (1)

ولكن الحبيب بورقيبة قد عارض ادعـاءات الثعـالبي ومناورات أصدقائه بالارادة الشعبية ، ولقد تمكن الثعالبي خلال جولته بالساحل من التعرف على مدى شعبيته حيث قوبل في كل مكان بأصوات الاستنكار واضطر إلى الرجوع على أعقابه بـدون الحـاح .

وبالعكس من ذلـك فإن الحزب الدستوري الجديد قد وسع من نطاق نفوذه على سائر البلاد . وقد أظهر الشباب مزيدا من النضال والاندفاع ، بفضل نشاط مندوبي «الشبيبة الدستورية» وجمعيات «الكشافة الاسلامية» إلى غير ذلـك من المنظمات الوطنيـة .

(1) شارل أندري جوليان ـ المرجع السابق . صفحة 88 .

ومن ناحية أخرى فإن قادة الحزب الدستوري الجديد، مع رفضهم للمبادىء الماركسية باعتبارها غير متماشية مع الاسلام، قد سعوا إلى إقناع المسؤولين النقابيين بتأسيس منظمة نقابية تونسية صرفة متخلصة من الهيمنة النقابية الفرنسية (منظمة س. ج. ت.) ومتأثرة لا فحسب بالمبادىء النقابية بل أيضاً بالمثل العليا القــومية.

واستنادا إلى دعم أغلبية الشعب التونسي، فإن الحزب الدستوري الجديد لم يكن يخشى أي شيء من تصلب مواقفه. ولقد سعى مؤتمره الثاني المنعقد من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1937 بتونس بمشاركة حوالي 700 نائباً، إلى وضع فرنسا أمام مسؤوليتها ولقد اقترح بعض المناضلين أمثال الدكتور سليمان بن سليمان الذي سيعين في منصب ناظر الحزب، والمحامي الهادي نويرة ونائب شعبة بنزرت الحبيب بوقطفة، اتخاذ موقف صلب والتوسيع من نطاق الكفاح. إلا أنه اعتبارا لاستعدادات أرمان ڨيــون، فإن المؤتمر لم يسحب «توسم الخير» من المقيم العام بل سحبه من الحكومة الفرنسية التي يرأسها «شوطان».

وما ان انفض المؤتمر حتى اتخذ العمل الدستوري أشكالا متنوعة بإيعاز من الحبيب بورقيبة، وقد تمثل ذلــك العمل في تعبئة الطبقة الشغيلة المنضوية تحت لواء «جامعة عموم العملة



لوحة للرسام عمار فرحات تصور مشهدا من حوادث 9 أفريل 1938
(وزارة الإعلام)

التونسيين » ودعوة النواب التونسيين بالمجلس الكبير إلى معارضة قرارات الحكومة ورفض المصادقة على الميزانية وتنظيم إضراب للتضامن مع الجزائريين والمغاربة (20 نوفمبر 1937) .

ولقد أفضى اتجاه الحزب الدستوري الجديد نحو التصلب ومواصلة الكفاح ، إلى استقالة الدكتور الماطري من رئاسته (أواخر ديسمبر 1937) . ولكن بورقيبة لم يكن ينوي أبدا العدول عن تعبئة الجماهير الشعبية ولا التفاهم مع القوى المقررة العزم على تحطيم الحركة الوطنية ، فتوالت الاجتماعات العامة والمظاهرات طوال شهر ديسمبر 1937 وأوائل شهر جانفي 1938 . وفي 8 جانفي أطلق الجيش الرصاص على المضربين في بنزرت . فبدأ تسليط القمع على قادة الحزب الدستوري الجديد وقد تعرض عدد منهم للتتبعات العدلية ، واجتمع المجلس الملي للحزب يومي 13 و 14 مارس وضبط التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة القمع ووجه نداء للشعب التونسي لمواصلة الكفاح إلى النهاية .

ثم توتر الوضع شديد التوتر في الأوساط الصادقية والزيتونية، وعندئذ قررت إدارة التعليم العمومي إيقاف علي البلهوان عن عمله كأستاذ بالمعهد الصادقي (مارس 1938) ، فتضامن التلامذة معه وأعلنوا الاضراب عن الدروس . وأجابت السلط

على ذلـك بإغلاق المعهد وإلقاء القبض على نحو العشرين من قادة الحزب الدستوري الجديد .

فعمد الديوان السياسي إلى رد الفعل، معلناً عن الاضراب العـام وتنظيم مظاهرات في كامل البلاد يوم 8 أفريل ، وفي يوم 9 أفريل انتشـر خبر اعتقال علي البلهـوان فتجمع المتظاهرون أمام قصر العدالة حيث يوجد علي البلهوان ، وقامت قوات الأمن بتشتيت المتظاهرين الذين انتشروا في شارع باب بنات وشارع باب الجديد وساحة باب سويقة، وتحول غضب الشعب إلى انتفاضة عنيفة لم يسبق لها مثيل، وأثارت ردود الفعل من طرف الشرطة والجيش، بقساوة لم يعرفها التونسيون من قبل، حيث أسفرت الاضطرابات عن مقتل أكثر من مائة من التونسييـن وعدد كبير من الجرحى، وقد شعرت السلط بتونس أنها طليقة الأيدي حيث لم تكن هناك حكومة قائمة الذات بفرنسا في ذلـك التاريخ .

فأعلنت السلطة حالة الحصار في البلاد، وعمدت إلى القاء القبض على قادة الحزب الدستوري الجديد وفي مقدمتهـم الحبيب بورقيبـة الذي كـان ملازمـاً للفراش في ذلـك التاريخ لأسباب صحيـة . كما تم حـل الحزب وإغـلاق محلاته .

ولقد اعتقل الحبيب بورقيبة ورفقاوه في السجن العسكري بتبونس ثم بتبرسق وأخيرا نقلوا إلى برج «سان نيكولا» بالقرب من مرسيليا .

«أما الحزب الدستوري القديم فقد داس بدون شفقة خصمه الطريح . وابتهج بما ناله من عقاب عادل جزاء خيانته . ولم يتورع الشيخ عبد العزيز الثعالبي عن الادلاء بشهادة قاسية ضد بورقيبة . كما طالب المعمرون بأخذ الثار وكان لهم ذلك» (1)

ولقد أسفرت الأوامر الصادرة في أول جويلية 1938 عن خنق الصحافة التونسية وتشديد التشريع الخاص بالجمعيات والاجتماعات العمومية والتنظيمات السياسية الخ ...

ولكن الشعب التونسي لم يفقد الأمل في المستقبل . ففي سنة 1939 تمكن الدستوريون من تضييق الخناق على الحكومة ، وذلك بعد رفع حالة الحصار وإطلاق سراح نحو المائة وخمسين معتقلا من طرف المقيم العام الجديد إيريك لابون . ولقد حاول الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم المحافظة على انسجام الحزب وحماسه وقد كان المطلب الأساسي للدستوريين يتمثل في إطلاق سبيل المبعدين .

(1) شارل أندري جوليان . المرجع السابق صفحة 91

وبالرغم من القمع فقد تواصلت الاجتماعات في بيوت المناضلين وتوالت العرائض والمناشير والمظاهرات (1) وحتى عمليات التخريب، وهي إن دلت على شيء فهي تدل على حيوية الحزب الذي مازال يواصل الاضطلاع برسالته، رغم محاولة القضاء على قيادته. ولكن السلطة تمكنت من جديد في نوفمبر 1939 من توجيه ضرباتها إلى قاده الحزب، فألقت القبض على الباهي الأدغم والهادي السعيدي والهادي خفشة والبشير زرق العيون كما اعتقلت في جانفي 1941 الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم، وقد ألقي عليهما القبض حينما كانا يحاولان اجتياز الحدود التونسية الطرابلسية. وقد حكم عليهما في فيفري 1942 بعشرين شهرا من الأشغال الشاقة. ولكن الحبيب بورقيبة قد تمكن رغم جميع العراقيل، من إبلاغ توجيهاته وقد حرص في سنة 1942 على تحذير التونسيين من التعاون بأي شكل من الأشكال مع قوات المحور.

الوضع بتونس في عهد المنصف باي

لم يتأسف أي أحد على وفاة أحمد باي في 19 جوان 1942. ولكن ارتقاء المنصف باي للعرش قد أثار آمالا جسيمة لدى

(1) في أوت 1940 قتل 14 من المتظاهرين في مدينة الكاف وفي ماي 1941 اندلعت اضطرابات بقابس في سنة 1942 بالجريد.



المنعم المبرور محمد المنصف باشا باي
(1942 ـ 1943)

التونسيين. فهو ابن محمد الناصر باي، كان قد زاول تعلمه الثانـوي بالمعهد الصادقي الذي تخرج منه العديد من الوطنيين والمسيرين، وهو رجل طيب القلب، متدين وشجاع، وقد كان صديقاً مخلصاً لعدد كبير من الزعمـاء الدستوريين الذين يشاطرهم وجهة نظرهم. وعندما تسلم مقاليد الحكم كان مقرا العـزم على العمل بصفته «الباي الدستـوري».وقد كان بسيط المظهر، شديد الاندفاع والصراحة يتجول في وسط العاصمة وضواحيها بدون مظاهر الأُبهة ولا يتورع عن الاختلاط بالشعب والاشراف بنفسه على بعض التظاهرات الشعبية حيث تنشد الأَناشيد الوطنية وتلقى الخطب الملتهبة... وبناء على ذلـك فإن شعبيته. قد أصبحت غير محدودة.والواقع أنه لم يخيب ظن أحد فيه. وقد اعتزم بادىء ذي بدء إضفاء الصبغة الديمقراطية على عادات البلاط، فحذف عادة تقبيل يد البـاي وحمل الأُمراء على تصور دورهم في المجتمع التونسي بصورة أشد ارتباطاً بمقتضيات العصر وأكثر احتراماً لكرامتهم.

وأمر بعزل الموظف السامي القديم محمد بلخوجة الذي أنهكته خدمة السلط المحليـة.

ولقد أمسـك بيده الادارة الجهوية والمحلية وأصدر أوامر للعمال لكي يصلحوا أساليب عملهم ويغيروا نظرتهم للمهمة

الملقاة على عاتقهم وهددهم بإجراء مراقبة مشددة على تصرفاتهم وأوصاهم بالعمل لفائدة الشعب دون خشية ردود فعل المراقبين المـدنيين .

وفي 2 أوت 1942 طالب في مذكرة قدمها إلى المقيم العام «بتأسيس مجلس تشريعي استشاري يكون فيه العنصر التونسي ممثلا أصدق تمثيل وعلى أوسع نطاق، كما طالب بارتقـاء التونسيين لجميع الوظـائف الادارية ... والمساواة في المرتبات والأجور وإصلاح الادارة المركزية وإعادة تنظيمها في إطار تونسي وإرجاع المراقبين إلى نظامهم الأساسي الأصلي، حيث أن دورهم ينبغي أن يقتصر على وظيفة المراقبة ، وإقرار التعليم الاجباري بالنسبة لجميع التونسيين ، وتدريس اللغة العربية في جميع معاهد التعليم... وتأميم جميع المؤسسات ذات المصلحة العامة (كالكهرباء والنقل الخ ...) »

والجدير بالملاحظة ان الأميرال إستيفا الذي عوض إيريك لابون في جويلية 1940 لم يكن راضياً عن موقف البـاي، ففي 12 أكتوبر 1942 أثناء موكب تقديم التهاني بمناسبة عيد الفطر بقصر باردو ، أعرب المنصف باي للمقيـم العـام عن استغرابه لعـدم وجود أي تونسي من بين رؤسـاء الادارات الذين كانوا مرافقين للمقيم العام . فأجاب هذا الأخيـر

«بأن الفرنسيين هم وحدهم القادرين على الاضطلاع بمناصب القيادة» (1) . وكان رد فعل الباي سريعاً . حيث أبرق في الحين إلى حكومة فيشي طالباً إليها نقلة الأميرال استيفا . واضطر الماريشال بيتان إلى توجيه رسالة شخصية إلى المنصف باي أعطاه فيها جميع التطمينات .

* الحرب بتونس من 9 نوفمبر 1942 إلى 12 ماي 1943

لقد وضعت الهدنة التي أمضيت في شهر جوان 1940 بين المانيا وفرنسا، حدا لخطر تدخل قوات المحور بالبلاد التونسية. وتمادت فرنسا في عهد الماريشال بيتان على ممارسة الصلاحيات التي منحتها لها معاهدات الحماية بالايالة التونسية، ولم يوجه الحلفاء أي هجوم على تونس إلى سنة 1942 .

ذلك أن نزول القوات الأنقليزية والأمريكية بشمال إفريقيا في نوفمبر 1942 قد حول البلاد التونسية إلى ساحة وغى حيث تم التصادم بين قوات الحلفاء (الأنقليزية والأمريكية والفرنسية) من جهة وبين قوات المحور من جهة أخرى .

---

(1) شارل أندري جوليان المرجع السابق صفحة 96.

* أ ـ العمليات الحربية

المـــرحلة الأُولى

تم الاستيلاء على مطار العوينة في 9 نوفمبر 1942 من طرف القوات الجـــوية الأَلمانية وتـــوالى وصول الطائرات الأَلمانية التي بلغ عددها 120 طائرة يوم 10 نوفمبر. وفي 12 و 13 نوفمبر نزل الجنود الأَلمانيون والإِيطاليون بحلق الوادي وبنزرت وتمكنوا من الدخول إلى العاصمة بدون قتال.

هذا وإن الأَلمانيين الذين ردوا الفعل بسرعة فائقة، قد استولوا على شرق البلاد التونسية وخاصة الموانيء، وتمكنوا من تدعيم مواقعهم في وسط البحر الأَبيض المتوسط ومن عرقلة مواصلات الحلفاء في اتجاه مصر مع حماية مواصلاتهم في اتجاه البـــلاد الطرابلسية.

ومن ناحية أخرى فإنهم أبعدوا مؤقتاً الخطر الذي كان يهدد جيش رومل المتقهقر أمام تقدم الجيش الثامن بقيادة مونتغومري.

هذا وإن خطوط مواصلات المريشال كسلينغ، قائد القوات الأَلمانية في حوض البحر الأَبيض المتوسط، كانت قصيرة ومؤمنة نسبياً، أما خطوط مواصلات الحلفاء فكانت طويلة وغير ثابتة. حيث لم يصل بعد العتاد الحربي ووسائل النقل بكميات كافية.

وأما القوات الفرنسية المتمركزة بالبلاد التونسية فقد كانت قليلة الأهمية (9 فيالق و 3 فرق مدفعية من طـراز 75) ومجهزة تجهيزا بسيطاً (فكانت وسائل النقل مقتصرة على العربات المجرورة بالخيل) ومبعثرة في عدة حاميات ساحلية على امتداد اكثر من 500 كلم .

فقام الجنرال باري قائد القوات الفرنسية بالبلاد التونسية بسحب جميع الحاميات الساحلية في اتجاه جبال الظهر التونسي ونظم «موقعاً مربعاً» يعتمد على ثلاثة تحصينات جبلية وعلى تحصين رابع يتمثل في وادي مجردة، وانتصب زهاء الألف رجل حول قرية مجاز الباب التي قرر التمسـك بها مهما كان الثمن وذلـك لحماية طـريق الجزائر .

وفي 21 نوفمبر نزلت الفرقة البريطانية الثامنة والسبعين بعنابة وانتصبت على واجهة الجبل الأبيض وسيدي نصيـر وواد زرقة في حين تجمعت المصفحات الأمريكية قرب باجة .

وامتدت الحرب إلى عدة مناطق من التراب التونسي .

- ففي الجنوب استولت على قفصة في 22 نوفمبر، مجموعة فرنسية أمريكية يقودها الجنرال فيلفيـر .
- وفي الوسط أُطرِد الايطاليون من سبيطلة من طرف فرقة من الجنـود الفرنسيين والأمريكيين .

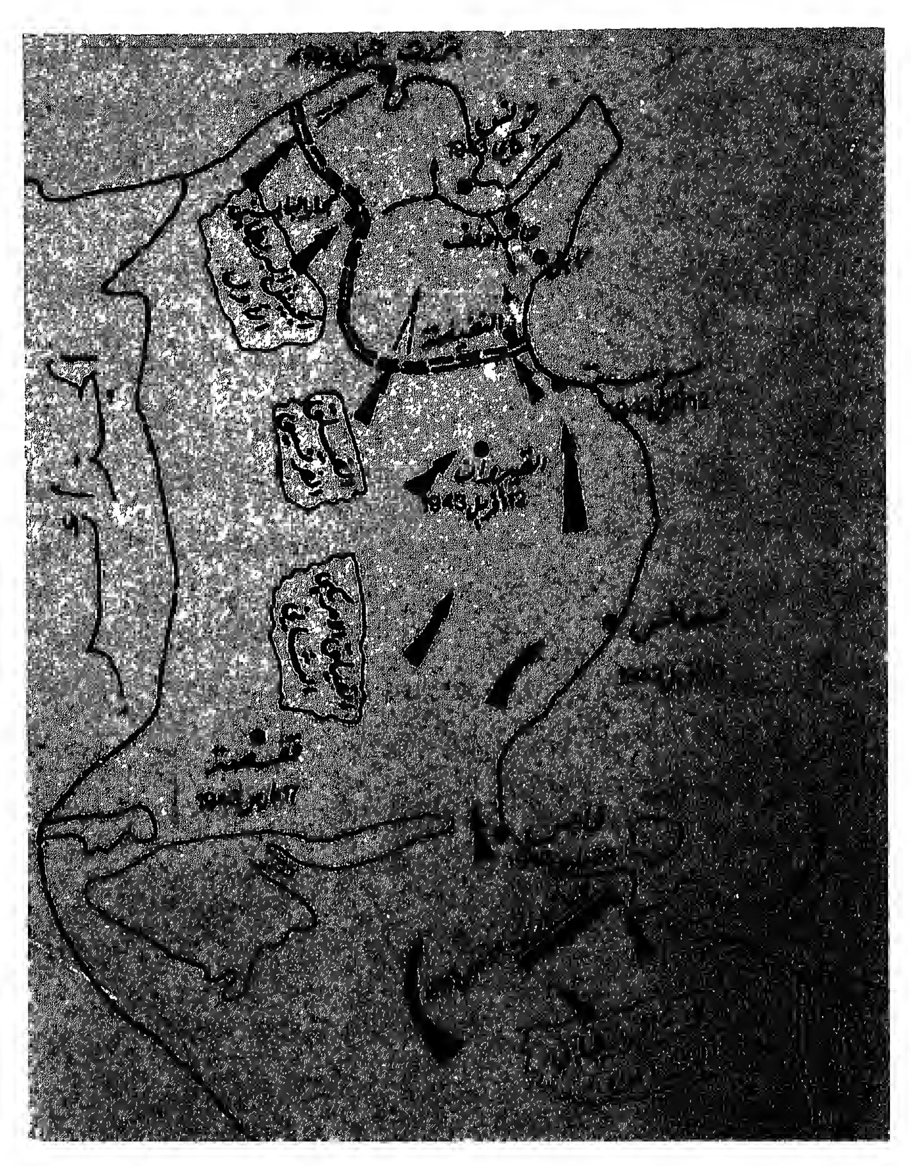
- وفي الشمال شرع البريطانيون والأمريكيون في الهجوم في اتجاه واد زرقة ومجاز الباب وطبربة من جهة والعاصمة التونسية من جهة ثانية . وفي يوم 29 وصلت المصفحات إلى جنوب ماطر والجديدة بينما احتل الفرنسيون الفحص . ولكن الألمانيين تمكنوا من القيام بهجوم معاكس يوم 24 والأيام الموالية وقد دعموا مراكزهم حول بنزرت والعاصمة مجهزين بعدة دبابات وطائرات (ستوكا) . فأوقفوا هجوم الحلفاء يوم 4 ديسمبر أمام جفنة وطبربة .

المرحلة الثانية

تلقى الفرنسيون الامدادات من الجزائر وقد وجهها إليهم الجنرال جوان قائد القوات الفرنسية بشمال افريقيا في اتجاه الظهر التونسي إلى أن وصلت فيما بعد إلى منطقة سوسة وقفصة وقابس .

أما الفيلق الفرنسي الذي يقوده الجنرال باري فقد تلقى الاذن بتوجيه العمليات إلى الخط العام الممتد من سليانة إلى مجاز الباب .

وفي 2 ديسمبر استولى الفرنسيون على بوعرادة وسليانة ومكثر وسبيبة وتوجهوا شيئاً فشيئاً نحو المناطق الشرقية .



العمليـات الحربية بالبلاد التونسيـة نوفمبر 1942 - ماي 1943
(المركز القومي البيداغوجي)

وفي ديسمبر اجتازوا منطقة الظهر واستقروا بالوسلاتية وحاجب العيون وفنــدق العقبي لمراقبة التحركات نحــو القيروان . ثم استولوا على ظهر بيشون (حفــوز الآن) في 19 ديسمبر ، وفي الجنوب انتصبت بعض الوحدات الفرنسية الصغيرة بالقطــار وتوزر ونفطة والمتلوي (13 ديسمبــر) .

وحرص الفرنسيون على مراقبة الممرات عبر الجبال الشرقية بالظهر التونسي (كجبل فكيرين وجبل سعيدان) لأنها تتحكم بالشمال في سهل بوعرادة الفحص والطريق الرابطة بين الفحص والنفيضة وبالجنوب في منافذ سهل ربع سليانة وسهل الوسلاتية .

واستولى الجنرال باري على ربع سليانة وسد الــواد الكبير في 16 ديسمبر . وتمكنت القوات الفرنسية رغم قلة تجهيزاتها ورغم المقاومة الألمانية العنيفة ، من الاستيلاء على الخواصــر(1) الشــرقية لجبال الظهر التونسي .

المــرحلة الثالثــة

وأمام سرعة تقدم القوات الفرنسية في اتجاه الشرق ، أسرعت القوات الألمانية إلى رد الفعل . فعمدت يوم الاثنين 18 جانفي 1943 في الساعة الثامنة صباحاً ، إلى شن هجوم على

(1) الخاصرة هي ملتقى قمة متوسطة الارتفاع بقمة مرتفعة

واجهة تمتد من بوعرادة إلى سد الواد الكبير، وقد كانت مجهزة بعدد كبير من الدبابات والمدافع المحمولة على السيارات التي تستطيع السير في المسالـك الريفية .

وتقدمت تلك القوات بسرعة نحو سهل الوسلاتية حيث اكتسحت الدفاع الفرنسي.

فقرر الجنرال جوان الاستقرار على خط بوعرادة وسليانة والربع وجبل برقو، وتشبث في الشمال بمواقع الظهر التونسي وتمكن الألمانيون الذين كانوا يهاجمون بقوة من الوصول إلى قرية الوسلاتية يوم 21 جانفي .

فتحركت المصفحات الأمريكية التابعة للجنرال روبيني والتي وضعت تحت تصرف الجنرال جوان، لدعم الجيوش الفـرنسية . وشنت هجوماً في اتجاه الوسلاتية وسيدي بوخريط وجرت معارك عنيفة في تلك المنطقة من 22 إلى 26 جانفي .

وبعد ذلـك التاريخ انخفضت حدة المعارك . ذلـك أن الألمـانيين الذين استقروا على المرتفعـات الجنوبية من سهل الفحص وهي جبل فكيرين وجبل سعيدان وجبال الظهر الشرقية ، رأوا أنهم قد تمكنوا من تخليص طرق المواصلات بين تونس وسوسة بما فيه الكفاية .

وفي يوم 24 جانفي أثناء ندوة ضمت الجنرال إيزنهاور والجنرال أندرسون والجنرال جوان تقرر إعادة تنظيم القيادة بالبلاد التونسية . وتم تقسيم ساحة العمليات إلى 3 قطاعات :

- في الشمال القطاع الانقليزي تحت قيادة الجنرال الفراى

- وفي الوسط القطاع الفرنسي الأمريكي تحت قيادة الجنرال كولتز .

- وفي الجنوب القطاع الأمريكي تحت قيادة الجنرال فريدندال . وفي تلك الأثناء أطردت الجيوش الألمانية من ليبيا واتجهت إلى البلاد التونسية حيث اجتازت الحدود الليبية التونسية في 26 جانفي . وقام الماريشال رومل يوم 30 جانفي بشن هجوم عنيف تمكن خلاله من سحق الفوج الثاني من الفيلق الفرنسي للمشاة، في الممر الجبلي بالفايد وواصل زحفه في اتجاه جبل الاسودة بسبيطلة . وأطرد الجنود الأمريكيون من سيدي بوزيد ثم من قفصة وتقهقروا نحو فريانة وتيلابت . وحاولوا بدون جدوى القيام بهجوم مضاد في اتجاه سيدي سازة . وعند ذلك أعطى الجنرال اندرسون الاذن للجنود بالانسحاب إلى الخواصر الغربية لجبال الظهر .

وهكذا بدا للألمانيين أنهم قد بلغوا هدفهم حيث تمكنوا من حماية خطوط مواصلاتهم ومؤخرات خط مارث . فاستغلوا

فرصة انتصارهم لتوجيه عملياتهم نحو سبيبة وممر جبل الشعانبي الذي استولوا عليه في 20 فيفري وفي يوم 21 و 22 واصلوا زحفهم في اتجاه تالة وتبسة ووجهوا عملياتهم نحو منطقة كسرى .

وكانت خسائر الحلفاء جسيمة والتقدم الألماني نحو الغرب معتبرا . ولكن التدخل المكثف لطائرات الحلفاء ضد المصفحات الألمانية قد مكن من تحسين الوضع ، فأوقف رومل هجومه نحو الغرب لأنه كان يخشى الخطر الأنجليزي المحدق بمارث وانسحب إلى قفصة حيث تشبث بجبال الظهر الشرقية .

وعندئذ انتقل الحلفاء إلى الهجوم . فاستولوا من جديد على القصرين وفريانة (27 فيفري) وسبيطلة (أول مارس) .

وفي 5 مارس وصلت العناصر الأولى لجيوش الحلفاء إلى بيشون وسيدي بوزيد وصارت على بعد 20 كلم من شمال غربي قفصة .

المرحلة الرابعة

يشتمل الجهاز العسكري الألماني على 3 عناصر أساسية :

ـ العنصر الأول بالشمال يحمي العاصمة التونسية وبنزرت من الفيلق الخامس البريطاني .

ـ والعنصر الثاني في الجنوب وهو يتركب من أغلب قسم من جيش رومل على خط مارث الذي يهدده الجيش الأنجليزي الثامن تحت قيادة مونتغومري .

ـ والعنصر الثالث بالوسط يحمي الخط الرابط بين قفصة وصفاقس .

وفي الجنوب حيث وصل جيش الجنرال لوكلير (الذي يضم 3.000 جندي) فقدت القوات الألمانية زمام المبادرة . وتم الاستيلاء على قفصة في 17 مارس .

وفي يوم 28 مارس استولى مونتغومري على خط مارث واحتل قابس يوم 29 . وابتداء من 17 أفريل اضطر الألمانيون الذين تمكنوا من الاستقرار في وذرف، إلى التقهقر ، وفي يوم 10 أفريل احتل الجيش الثامن صفاقس ثم سوسة في 12 أفريل ، ولكن الألمانيين قرروا أن يقاوموا تقدم جيوش مونتغومري التي توقفت في منطقة النفيضة شمال جبيبينة .

وفي 18 أفريل تم تعديل الجهاز العسكري للحلفاء استعدادا للمعركة النهائية .

فتمسك الفيلق الأمريكي الثاني برأس سراط بباجة وهيدوس وطبربة والجديدة واستقر الفيلق البريطاني الخامس بجنوب ابة قصور وسليانة وبوعرادة في حين انتصب الفيلق الفرنسي التاسع بجبال الظهر الشرقية .

أما الجيش الثامن الذي توقف في شمال النفيضة فقد ربط الصلة مع الفيلق البريطاني التاسع وشرع في مناوراته للهجوم على سهل تــونس .

ونظم الألمانيــون 3 خطوط دفاعية :

ـ ينطلق الخط الأول من الرأس الأبيض ويضم ماطر وطبربة والجديدة إلى أن يصل إلى حمام الأنف .

ـ ويشمل الخط الثاني جبل الأنصارين وقبلاط وجبل زغوان .

ـ أما الثالث فهو يمر من جبل منصور وجبيبينة والنفيضة .

وقد كانوا يتلقون بدون انقطاع الامدادات والدبابات العديدة ، ولذلك فقد كانوا يقاومون ويقومون بهجومات مضادة بكل شــدة .

وهكذا فقد شرعوا يوم 19 أفريل في القيام بعملية هامة في جنوب مجاز الباب ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على أية نتيجة ولم يستطيعوا إيقاف تقدم قوات الحلفاء في وادي مجردة حيث استولت على قرية قريش الواد يوم 23 أفريل .

أما في الشمال ، فإن القوات الفرنسية قد وصلت يوم 5 ماي على بعد 15 كلم من بنزرت في حين احتل الأمريكيون ماطر (3 ماي) التي تعتبر نقطة حديدية أساسية على الطريق الرابطة بين تونس وبنــزرت .

وشرعت جميع قوات الحلفاء يوم 6 ماي في الهجوم النهائي فاحتل الفيلقان البريطانيان السابع والتاسع مدينة تونس ودخل الفرنسيون إلى بنزرت .

أما جيوش المحور التي بوغتت بسرعة هجوم (الحلفاء) فإنها لم تبد أية مقاومة في غرب خط مدينة تونس قرب الفحص . ولقد سقط في أيدي الحلفاء عدد ضخم من المعدات السليمة في حين كان عدد الأسرى المقبوض عليهم يعد بالآلاف .

وتواصلت المعارك متقطعة فيما بين 9 و 12 ماي قرب حمام الأنف وفي الوطن القبلي . حيث كان الألمانيون يرغبون في ربح الوقت لتغطية إبحار قسم من جنودهم .

وفي 13 ماي وقع في الأسر الجنرال فون أرنيم وأعضاء أركان الجيش الألماني الافريقي .

كما سلّم الماريشال الإيطالي «ماس» نفسه في اخر صبيحة اليوم ذاته .

* ب البلاد التونسية تحت الاحتلال الألماني والايطالي

منذ الاسبوع الأول من الاحتلال ، استولت «الغستابو» على محل متسع في وسط مدينة تونس وأخذت في مطاردة كل الذين ناصبتهم الفاشية والنازية العداء، كالاشتراكيين والشيوعيين والماسونيين الخ ...

كما تم تطبيق عدد من الاجراءات العنصرية التي تستهدف بالخصوص الاسرائيليين . فقام الألمانيون في أول الأمر بتجريد اليهود من أجهزتهم الاذاعية ثم من جزء من منقولاتهم ، وفي 9 ديسمبر استدعت السلط عن طريق المعلقات والصحافة جميع الاسرائيليين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 27 سنة لتشكيل فرق من العمـال في خدمة جيوش الاحتـلال .

ولقد تعرض الاسرائيليون إلى مختلف أنواع الاعتداءات (كالحملات البوليسية – والعزل من الاداريه والتفتيشات المنزلية وحتى أعمال النهب) ولكنهم نجوا من الاجراءات القصوى التي تعرض لها إخوانهم في أروبا وذلـك بفضل رعاية الحكومة التونسية وعلى رأسها الوزير الأكبر محمد شنيق وبالخصوص رعاية المنصف باي الذي تدخل شخصياً لدى السلط الألمانية لكف الأذى عن جميع رعاياه وخاصة منهم الاسرائيليين .

وبالعكس من ذلـك فإن قسماً هاماً من الجالية الايطالية كان مبتهجاً . فلقد نظم الايطاليون مظاهرة منذ يوم 4 ديسمبر 1942 عند هبوط الليل بشارع جول فيري (شارع بورقيبة) منادين باللغة الايطالية «تونس لنا» .

وفي يوم 14 جانفي 1942 تم الاستيلاء على محلات جريدة «لوبتي ماتان» وجريدة «تونس الفرنسية» .

ووقع تخصيصها للجريدة الفاشية «اونيــوني» .

أما بالنسبة للفرنسيين، فإن أقلية منهم يقودها مبعوثون من قبل حكومة فيشي (كجورج غيلبــو وشارب وسردان) قد تعاونت بالفعل مع الألمانيين . كما ألقي القبض على بعض الموظفين السامين المتهمين بعدائهم لنظام فيشي (مثل المدير المساعد لديوان البريد) وأطرد البعض الآخر من تونس (مثل لافون المنــدوب المفوض بالاقامة العامة وفيمــون رئيس مكتب المقيــم العام، الخ...)

وفي 10 أفريل 1943 صدر قرار من المقيم بإيعاز من الألمانيين يقضي باحداث «الخدمة المدنية الاجباريــة» التي تسمــح لقوات الاحتلال بتسخير الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 48 سنة، وذلــك استجابة «لمقتضيات الحرب».وبمقتضى هذا القرار يمكن للجيش الألماني أن يعرب عن حاجياته من حيث الأعوان العسكريون المساعدون (كالسواق والحجاب والحراس المساعدين وغير ذلــك من مختلف الأعوان) وأن يطلب من حظيرة (الخدمة الاجبارية) إمداده بالأعوان المذكورين» .

هذا وإن حاجيات الألمانيين الملحة من حيث اليد العاملة قد أدتهم إلى تنظيم حملات يومية بالمقاهي والساحات العمومية لحمل الناس كرهاً على العمل بحظائر الخدمة الاجبارية .

ومنذ أن وصل الألمانيون إلى تونس ، شرعوا في الاستحواذ على خيرات البلاد . فأقاموا مصلحة اقتصادية يرأسها العقيد «أشوف»،ويتمثل دورها في وضع المواد الغذائية والمــواد الأولية المتوفرة في البلاد ، تحت تصرف قوات الاحتلال .

وابتداء من 18 نوفمبر أخذ الألمانيون والايطاليون في إجراء عمليات تسخير وحجز البضائع في المستودعات وعند التجـار بالعاصمـة واستحوذوا على مدخرات الدقيـق والزيت والسكر والقهوة الخ ... ولم يتركوا للسكان المدنيين إلا مافيه الحاجة .

وسرعان ما قرروا تقسيط المواد الغذائية والتبغ والنسيج والأحذية الخ... فتم توزيع «مقتطعات» فردية على المتساكنين لتمكينهم من شراء كميات محدودة من المواد الغذائية أو غيرها من المواد الضرورية . ولا يستطيع الانسان أكل «الخبز الأسود» إلا إذا كان جائعاً حقاً ، فهو عبارة عن خليط مقزز من النخالة والدقيق والشعير والفواضل من كل نوع .

وأمام الدكاكين والمغازات التي تكاد تكون فارغة تنتصب صباح مســاء صفوف متراصة من النساء والرجال الذين ينتظرون ساعات طويلة ليأتي دورهم فيتحصلون على حصتهم من السكر أو البيض أو الصابون الأسود أو النسيج .

وقد تولد عن هذا النقص في المواد الاساسية ظهور سوق موازية تعرف باسم «السوق السوداء» حيث يمكن للانسان التزود من كل شيء تقريباً بأسعار مشطة .

كما انجر عن سوء التغذية وانعدام حفظ الصحة ظهور أوبئة عديدة كالجرب وبالخصوص حمى التيفوس التي فتكت بالناس فتكاً ذريعاً وخاصة في الأوساط الريفية .

ومنذ أواخر شهر ديسمبر أصدرت قوات الاحتلال نقودا جديدة وروجت كمية ضخمة من الأوراق النقدية التي ساهمت في غلاء المعيشة رغم مراقبة الأسعار، وفي إثراء المضاربيين . ونظرا إلى تهافت سلط الاحتلال للاستحواذ على كل شيء، فقد اختفت القطع النقدية حتى قطعة الفرنك الواحد، وعوضتها بأوراق نقدية ما فتئت تفقد قيمتها .

وفي 16 أفريل قرر الألمانيون الاستحواذ على جميع المدخرات من الذهب والمعادن الثمينة الموجودة بالبلاد التونسية وتوجيهها في مرحلة أولى إلى فرنسا المحتلة .

فلقد أخبرتنا مذكرة داخلية صادرة عن الكتابة العامة للحكومة التونسية بما يلي :

«لقد أمرت السلط الألمانية في 16 أفريل توجيه المعادن الثمينة الآتي ذكرها إلى فرنسا وإبلاغها إلى الحكومة الفرنسية :

« الذهب : جميع سبائك الذهب أو الذهب المكسر وبالخصوص .

ـ الستة سبائك من الذهب التي يبلغ مجموع وزنها الصافي 258 كلغ والتي سلمها بنك فرنسا إلى الحكومة التونسية في شهري جوان وجويلية 1942 .

ـ المائة وأربع وأربعين قطعة من الذهب التي حجزت في قضية نزاع وأودعت بالخزينة العمومية .

ـ الذهب الموجود لدى الصاغة .

ـ الذهب الذي هو محل عمليات تجارية في السوق السوداء . . « الفضة : الصناديق الأثنان والأربعين والتي يبلغ مجموع وزنها الصافي 2.814،2855 كلغ والمودعة ببنك الجزائر من طرف شركة « بيناروبا » على إثر قرار الاغلاق الذي اتخذه المقيم العام في سنة 1942 » .

وهكذا تولت سلط المحور مدة الاحتلال التي دامت ستة أشهر نهب جميع خيرات البلاد نهباً كاملا .

أما السكان التونسيون فقد أصابتهم آثار تصادم القوات المتحاربة في الصميم .

فمنذ يوم 12 نوفمبر 1942 قصفت الطائرات الأنجليزية والأمريكية مطار العوينة . وقد كانت الغارات الجوية التي

تجري بالليل والنهار، والتي تدل على سيطرة طيران الحلفاء سيطرة مطلقة، ترمي بالخصوص إلى تدمير المطارات والموانى (حلق الوادي وتونس وبنزرت وسوسة وصفاقس) وطرق المواصلات ومحطات القطارات. ولكن لم يسلم منها السكان المدنيون. فرغم الاسراع بتهيئة بعض الملاجيء (كالخنادق ودهاليز العمارات والملاجيء المبنية بالاسمنت المسلح في الشوارع)، أسفر القاء القنابل بدون تمييز من طرف طائرات الحلفاء التي أضلتها بدون شك المدافع الألمانية النشيطة المضادة للطيران، عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى (قصف الحي المجاور لفندق الماجستيك بشارع باريس حيث يوجد مقر أركان الحرب الألمانية وذلك يوم 6 جانفي 1943، قصف مطار العوينة في 23 جانفي، وقد أسفر القصف عن عشرات الموتى من بين العمال المسلمين والاسرائيليين، إلقاء القنابل على المطار يوم 10 مارس وسقوط عدد كبير من الضحايا).

وقد أصيب ميناء سوسة وميناء بنزرت بالخصوص بأضرار جسيمة.

والتجأ سكان المدن الذين تملكهم الرعب إلى البوادي المجاورة.

وعادت العائلات إلى مساكنها بعد انسحاب الجيوش الألمانية ورجع الأمن إلى نصابه ، ولم تظهر طائرات المحور في السماء التونسية منذ ذلــك التاريخ .

ولكن مضى وقت طويل قبل أن تتمكن الفرق العسكرية المختصة من إزالة الألغام التي تركها الألمانيون في كل مكان مــروا منــه .

وحصل شيئا فشيئا التخفيف في اجراءات تقسيط المــواد الغذائية وغيــرها من المنتوجات (كالنسيج والأحذيــة) ولكن سنوات الجفاف التي استمرت من 1943 الى 1954 قد زادت في خطورة آثار الحرب والاحتلال الالماني والايطالي .

الحركة الوطنية أيام الاحتلال الألماني الإيطالي

لقد أعلن المنصف باي منذ أول وهلة عن موقفه الحيادي تجاه الشقين، ولكنه لم يزل يواصل مساعيه لمطالبة فرنســا بالرجوع إلى روح معاهدات الحماية ، وفي 31 دسمبــر أعفى الوزير الأكبر الهادي الاخوة من مهامه ، وبدون الحصول على موافقة المقيم العــام شكل وزارة وطنية برئاسة محمــد شنيــق وبمشاركة الدكتور الماطري على رأس وزارة الداخلية وصالح فرحات على رأس وزارة العدل ومحمد العزيز الجلولي على رأس

وزارة الأوقاف . والجدير بالملاحظة أن جميع الوزراء هم من أصحاب الخبرة وغير ميالين إلى الاندفاع .

وبناء على ذلك فقد أشاروا على الباي بالتحلي بالحذر وإبقاء العلاقات الطيبة مع الاقامة العامة . إلا أن المنصف باي الذي لم يخفف من ضغوطه على سلط الحماية قد تمكن من الحصول على التدابير التالية التي تتمثل في إطلاق سراح المساجين السياسيين (ديسمبر 1942) والغاء الأمر المؤرخ في 30 جانفي 1936 الذي كان يخول للمعمرين الاستحواذ على أملاك الأوقاف بطريقة المعاوضة (عيناً أو نقدا) (جانفي 1943) وتمتيع الموظفين التونسيين بمنحة الثماني والعشرين بالمائة (28٪) التي كان يتمتع بها الموظفون الفرنسيون وحدهم (فيفري 1943) .

وفي 18 نوفمبر أطلق سراح الحبيب بورقيبة ورفقائه ثم سلموا إلى السلط الايطالية التي وجهتهم إلى رومة . واستقر الزعيم الدستوري بقصر فيورنتيني حيث كان محل حفاوة فائقة من طرف السلط الايطالية . ولكنه لم ينخدع إليها ووضع شرطاً مسبقاً للتفاهم مع رومة ألا وهو استقلال البلاد التونسية . ولقد تناول الكلمة في 6 أوت 1943 في إذاعة باري، فدعا الشعب التونسي إلى الوحدة حول المنصف باي وحذره من «بعض الأطماع الأجنبية» .

إلا أن الشعب التونسي الذي خنقه القمع القاسي المسلط عليه منذ 9 أفريل كان مبتهجاً بتمكنه من التنفس والاصداع برغائبه الوطنية بكل حرية «فلقد شهدت البلاد التونسية منذ أشهر جوا من الاحتفالات الشعبية : فمن الاستعراضات إلى الأناشيد والشعارات المنتشرة في كل مكان والمظاهرات الحماسية وأثناء هذه المظاهرات يقوم بعض أعضاء الشبيبة الدستورية أو الهلال الأحمر أو حتى بعض المواطنين المتحمسين بالتهجم على الجندرمة ورجال الأمن الفرنسيين : من ذلك ما وقع بقصور الساف حيث ألقي القبض على أعوان الشرطة الفرنسيين وبقيت البلدة مدة بضعة أيام في حرية مطلقة » (1).

وأبدى بعض الوطنيين تعاطفاً نشيطاً مع الألمانيين. ولقد عبرت الجريدة الناطقة باسمهم «الشباب» بكل وضوح عن عواطف العداء التي تكنها للفرنسيين ، وبالعكس من ذلك فإن قادة الحزب الدستوري الجديد وعلى رأسهم الدكتور الحبيب ثامر قد اتخذوا موقفاً متسماً بالحذر والواقعية وذلك وفقاً للنصائح التي أسداها إليهم الحبيب بورقيبة .
ففي رسالة موجهة للدكتور الحبيب ثامر من حصن «سان نيكولا» يوم 8 أوت 1942 ، كتب الزعيم بورقيبة يقول : «إن كثيرا من

(1) محمد الهادي الشريف المرجع السابق ـ صفحة 323 .

الناس يعتقدون اعتقادا ساذجاً أن هزيمة فرنسا هي عقاب من الله وأن السيطرة الفرنسية قد انتهت وأن استقلالنا سيأتينا من انتصار المحور الذي هو أمر لا شــك فيه ... وإن هذا شيء مفهــوم .

وأقول إن هذا خطأ وهو خطأ خطير لا يغتفر واننا سندفع ثمنه ـ لو شاطرناه، وبالخصوص لو شاطرتمــوه ـ لا فحسب الحزب الذي تمكن لحد الآن من البقاء رغم جميع الاضطهادات، بل الحركة الوطنية بأجمعها والنخبة المفكرة والعاملة من الامة . «إن الحقيقة التي تبهر العيون هي أن المانيا لن تربح الحــرب ولم يعد في إمكانها أن تربحها وان الوقت يعمل ضدها وانها حسابياً ستتحطــم» .

إنها قضية وقت . وبناء على ذلك فإن دورنا ودوركم ودور «كل من له نفــوذ على الجماهير، أن نعمل حتى لا يكون الشعب التونسي وبالخصوص جناحه المتقدم أي الحزب الدستوري الجديد في صف المهزومين أي أن يكون متورطاً مع الألمانيين والايطاليين . «ومع أن ميولي الخاصة وعواطفي، بوصفي زعيم شعب يكافح من أجل حريته، تسير في اتجاه الديمقراطيات فإني أكرر أنه ليس ذلــك فحسب هو الذي أيد قناعتي» .

والذي ينبغي لكم أن تقومُــوا به والحالة تلك هــو اعطاء الأوامر للمناضلين تحت مسؤوليتي وحتى بإمضائي إن اقتضى

الأمر ، للاتصال بالفرنسيين أنصار ديغول بتونس (ولا بد انه يوجد عدد منهم كبعض أصدقائنا الاشتراكيين مثلا) . وذلك لتحقيق تظافر عملنا السري مع عملهم ، إن أمكن ذلك ، وترك مشكل استقلالنا جانباً إلى ما بعد الحرب ، حاولوا بقدر الامكان وبواسطتهم الاتصال بالأعوان الانجليز والأمريكان الذين لا بد أنهم موجودون بكثرة في تونس ، ومن الممكن جس النبض حول نوايا بلديهم تجاهنا بعد النصر ..

« إن مساندتنا للحلفاء يجب أن تكون لا مشروطة لأن الأمر الأساسي بالنسبة إلينا هو أن نجد أنفسنا عند انتهاء الحرب الذي لن يتأخر الآن طويلا ، في صف المنتصرين الذين ساهموا في الانتصار المشترك ولو بقسط ضئيل ... »

بعد هذا لم يعد بإمكان قادة الحزب الدستوري الجديد أن يفكروا في أي نوع من أنواع «التعاون» مع المحور . فإن حرصهم الأساسي يتمثل في العمل على إعادة نشاط الحزب وإعادة تكوين الشعب والزيادة في عددها وتنظيم الاجتماعات الاخبارية الدورية وتنظيم وتنشيط «الشبيبة الدستورية» و «الهلال الأحمر» والسهر على ظهور الجريدة اليومية «إفريقيا الفتاة» (التي تأسست في أوائل سنة 1943) . وفي 7 ماي 1943 دخلت جيوش الحلفاء إلى العاصمة .

وفي نفس اليوم اقتحم الجنود الأنجليز قصر حمام الأنف حيث يوجد الباي فألقوا عليه القبض وذهبوا به إلى تونس. وبفضل تدخل الكاتب العام للحكومة بينوش استطاع المنصف باي أن يتحول إلى قصره بالمرسى. وقد جاءه الجنرال جوان يوم 13 ماي وطلب إليه امضاء وثيقة التنازل عن العرش. فرفض ذلك، وعندئذ أمضى الجنرال جيرو القائد الأعلى للقوات الفرنسية بإفريقيا أمرا يقضي بعزل العاهل التونسي الذي أبعد إلى الأغواط في الجنوب الجزائري، وفي 6 جويلية أرسل المنصف باي إلى الجنرال ماسط وثيقة التنازل عن العرش فتم نقله إلى مدينة تنس في شمال الجزائر ثم إلى مدينة بو بجنوب فرنسا حيث أدركته المنية في أول سبتمبر 1948.

فلقد انتُزِع المنصف باي من شعبه بتهمة «التعاون» مع المحور. وقد بينت فيما بعد حجج لاتقبل الدحض بطلان هذه التهمة. والواقع أن ذنبه الوحيد يتمثل في جرأته على معارضة سلط الحماية والمطالبة باسم الامة التونسية بحقوقها المشروعة. وقد تألم الشعب التونسي من إبعاد أميره الذي كان الأمير الأول والوحيد المتمتع بشعبية حقيقية من بين أمراء البيت الحسيني، وكان يراوده الأمل في رجوع المنصف باي إلى آخر وقت.

أما قادة الحزب الدستوري الجديد فقد سعوا في الحين إلى رفع الالتباس . وبعد المقابلة التي جرت بين الحبيب بورقيبة والجنرال مورو (9 جوان 1943) لم يبق للسلط الفرنسية أي شك حول موقف الحزب الدستوري الجديد تجاه الحلفاء في الماضي والحاضر، ولم يواجه الحبيب بورقيبة أية صعوبة لإقناع ممثلي الحكومة الأنجليزية والأمريكيــة بمساندته المطلقة لقضيتهم العادلــة .

وبعد ذلــك توقفت عمليات الانتقام وأدلى الجنرال جوان بتصريحات لتهدئة الخواطر (ماي – جوان 1943) . على أن الحرب – والحق يقال – مازالت متواصلة وأن الحلفــاء لا يستهينون – وهم على أهبة شن المعركة لتحرير أروبا – بتعبئة جميع موارد الشعب التونسي وكل قواه .

ولقد احترم الحبيب بورقيبة الهدنة التي فرضتها الحرب إلى سنة 1945 .

الباب الثالث عشر

الكفاح من أجل التحرير الوطني

الحركة الوطنية من 1945 إلى 1951

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية وجه العالم ، ذلك أن انتصار الحلفاء على النظام الديكتاتوري النازي والفاشي قد عدل نهائياً توازن القوى لفائدة البلدان التي كافحت من أجل الدفاع عن الديمقراطية والحرية والعدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها . ولقد أعلن ميثاق سان فرنسيسكو في سنة 1944 على أن هذه المبادىء لارجوع فيها وأثار آمالا عريضة لدى الشعوب المستعمرة والمولى عليها .

ومن ناحية أخرى فإن الحرب قد زعزعت جميع أركان الامبراطوريات الاستعمارية في العالم . فقضت أولا على امبراطوريات الدول المغلوبة كإيطاليا واليابان وعجلت بانهيار الامبراطورية البريطانية ، ففي سنة 1946 تحصلت الهند ،

«جوهرة التاج» وزينة الامبراطورية البريطانية على استقلالها وتبعتها برمانيا ثم ماليزيا ... وفي سنة 1949 تحولت أندونيسيا التي بقيت مستعمرة هولاندية منذ ما يقرب من الثلاثة قرون، إلى جمهورية مستقلة . كما فقدت فرنسا هي أيضاً بعض أجزاء من امبراطوريتها الممتدة الأطراف، حيث غادرت القوات الفرنسية سوريا ولبنان في أواخر صائفة 1945 . وفي نفس السنة شرع هوشي منه في إجراء مفاوضات مع فرنسا في فونتنا نبلو للحصول على استقلال الهند الصينية .

حقاً لقد تغير الزمن بالنسبة لجميع النظم الامبريالية . ولكن يبدو وأن المسؤولين الفرنسيين في معظمهم لم يفهموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً . فرغم تصريحات الجنرال ديغول الذي أكد على أنه لا يمكن «اتهام فرنسا برغبتها في النيل من الحرية حيثما توجد ولا في تأخير عهدها في أي مكان ينبغي أن تظهر فيه» لم تتغير قط السياسة الفرنسية تجاه البلاد التونسية .

* الكفاح الداخلي

فمنذ جلاء القوات الألمانية عن البلاد التونسية ، عمدت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، بمقتضى الأوامر الصادرة في 21 جوان 1943 و 47 مارس 1944، إلى نزع الصبغة التونسية عن الكاتب العام للحكومة التونسية الذي أصبح يدعى «الكاتب

العام للحكومة » ويتم تعيينه لا من طرف الباي بل من طرف الحكومة الفرنسية . وفي شهر فيفري 1945 قدم الجنرال ماسط ، المقيم العام ، برنامجه الاصلاحي الذي ظهر هزيلا في نظر أشد الوطنيين التونسيين اعتدالا (إحداث خطة وزير تونسي للشؤون الاجتماعية وإلغاء وزارة الأوقاف) . فاتحدت حينئذ جميع الاتجاهات السياسية بالبلاد ، باستثناء الشيوعيين، لضبط « بيان الجبهة التونسية » (22 فيفري 1945) الذي يطالب بمنح الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية وإقامة نظام ملكي دستوري . ولقد بينت المظاهرات التي نظمت بمناسبة وفاة الرئيس روزفلت (15 أفريل 1945) وانتصار الحلفاء (8 ماي 1945) مساندة الرأي العام لمطالب « الجبهة الشعبية » . ولكن الحدث الهام الذي جد في ذلك التاريخ هو لا محالة إحداث « الاتحاد العام التونسي للشغل » الذي يضم ، تحت إدارة فرحات حشاد ، الاغلبية الساحقة من الشغالين والذي يرفض أي شكل من أشكال التبعية الشيوعية ، ولكن الحركة الوطنية قد انقسمت من سوء الحظ في سنة 1945 إلى عدة نزعات مستقلة بعضها عن بعض . فالشبيبة الزيتونية كانت تعمل بمفردها بإشراف الشيخ الفاضل بن عاشور وقد ركزت نشاطها على تحقيق مطالبها الخاصة . وظهرت حركة « الفلاقة » (المقاومين) بزرمدين ، فاختل الأمن بالساحل وأثار ذلك انشغال بال السلطة الفرنسية، ولكن تلك

الحركة لم تندرج في إطار منظمة من المنظمات القومية . أما الاتحاد العام التونسي للشغل فقد كان يعمل في الاطار النقابي الصرف ويشن الاضرابات من تلقاء نفسه في تونس وفي صفاقس .

فكان من اللازم العمل على تقويم الوضع ، وبناء على ذلك فقد قرر مناضلو الحزبين الدستوريين الجديد والقديم وأنصار المنصف باي وأتباع الحركة الزيتونية وغيرهم من الوطنيين المستقلين توحيد جهودهم في إطار «جبهة وطنية تونسية» .

وفي 23 أوت 1946 الموافق للسادس والعشرين من رمضان المعظم (ليلة القدر) انعقد مؤتمر الاستقلال بتونس بحضور حوالي 300 شخصاً وبمشاركة ممثلي جميع الأحزاب الوطنية ومختلف الطبقات الشعبية .

وقد ترأس المؤتمر العروسي الحداد رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة الوزارة الذي أعطى الكلمة بالخصوص إلى الكاتب العام للحزب الدستوري القديم صالح فرحات ، فاحتج على الادارة المباشرة وإبعاد المنصف باي وطالب بمنح تونس الاستقلال التام ، وحينما تناول الكلمة الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف ، اقتحم أعوان الأمن قاعة المؤتمر فتوجه الخطيب إلى الحاضرين بقوله «هل انكم موافقون على

إعلان استقلال تونس» وأجابوا بصوت واحد : «الاستقلال ! الاستقلال !» وألقي القبض على نحو الخمسين شخصاً . ومن الغد تقرر إعلان الاضراب العام الذي استمر ثلاثة أيام .

ولقد ألغى الأمين باي جميع احتفالات عيد الفطر خشية حصول اضطرابات بالبـــلاد .

وسعياً وراء تهدئة الخواطر ووضع حد للمظاهرات قرر الجنرال ماسط بعد رجوعه من باريس الافراج عن الموقوفين وأعلن يوم 21 نوفمبر 1946 أمام المجلس الكبير عن إجراء بعض الاصلاحات ولقد قوبل خطابه من طرف التونسيين بعدم الاكتراث .

وفي 16 جانفي 1947 عينت الحكومة الفرنسية المحافظ الاشتراكي السابق جان مونص مقيماً عاماً بتـــونس وكلفته بتطبيق الاصلاحات التي أعلن عنها الجنرال ماسط، وحال وصوله إلى تونس الغى المقيم العام الجديد الرقابة على الصحافة واستأنف الاتصالات مع الزعماء الدستوريين وقرر ادخال الاصلاحات حيز التنفيـــذ، وهي تتمثل في الزيادة من عدد الوزراء التونسيين (6 وزراء عوض 4) ومنح الوزير الأكبر صلاحيات أوسع وتحديد مشمولات مجلس الوزراء بصورة أدق . والحقيقة أنه لم تحصل تغييرات جذرية بل اقتصر الأمر على إدخال تعديلات جزئية على نظام الادارة المباشرة الذي يمثله الكاتب العام للحكومة التونسية .

وفي 19 جويلية عين مصطفى الكعاك الذي كان قد انتخب عميدا للمحامين، في منصب وزير أكبر وكلف بتشكيل الحكومة الجديدة . ولقد قوبلت الاصلاحات بمعارضة الجالية الفرنسية التي اعتبرتها جريئة أكثر من اللازم وبمناهضة الوطنيين التونسيين الذين لا يتساهلون في مبدإ استرجاع السيادة التونسية بصورة كاملة وشاملة، على أن الحظ لم يساعد الوزير الأكبر الجديد الذي أضاع وقتا كبيرا في البحث عن وزرائه . فما أن تشكلت الوزارة حتى أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الاضراب العام للمطالبة بتحسين الأجور وأدخل الاضطراب على سير النشاط الاقتصادي بالبلاد . وفي 5 أوت قررت السلطة بصفاقس تخليص محطة القطارات وورشات شركات صفاقس قفصة . فاصطدم المتظاهرون بالجيش، وأسفرت الاضطرابات عن سقوط 30 قتيلا و 150 جريحاً . ولم يغتفر التونسيون للكعاك عدم تحركه أمام هذه الجريمة الجديدة التي اقترفتها السلط الفرنسية . واعتبروه وزيرا صورياً وألعوبة بين أيدي الفرنسيين . فواصل مهمته بصورة تدعو للرثاء وقد استهزأت به الصحافة الوطنية وأهين في الشارع وسخر منه كل الناس .

كما أن الأمين باي لم يكن هو أيضاً يحظى بتقدير التونسيين الذين كانوا يعتبرونه غاصباً للعرش وأداة طيعة بين أيدي

الفرنسيين وكانوا يقارنون بينه وبين المنصف بـاي وما كان يتحلى به من نبـل وشهامة .

ولم تتوقف الحملات المتواصلة للمطالبة برجوع الأمير المبعد إلا بعد وفاته في مدينة بـو بفرنسا في أول سبتمبر1948 .

ولقد نقل جثمان الفقيد عن طريق البحر إلى تونس يوم 6 سبتمبر 1948 وأقام له الشعب جنازة قومية رائعة لم يحظ بها أي رجل دولة تونسي من قبل .

ولقد أدركت المنصف باي المنية حينما كانت جميع القوى الوطنيـة تسعى بدون جدوى إلى حمل فرنسا على تغيير سياستها تغييرا جوهرياً ، واتضح ان الكفاح الداخلي في حاجة إلى مساندة خارجية متعددة الأشكال .

فقد كان من الضروري تعبئة الضمير الدولي ضد الامبريالية الفـرنسية .

* الكفاح الخارجي : بورقيبة داعية الحركة الوطنية في الخارج

لقد غادر الحبيب بورقيبة ميناء صفاقـس يوم 26 مارس 1945 على متن قارب «أقله إلى الحدود التونسيـة الليبية ومنها اتجه تارة على ظهر جمل وأخرى راجلا ، نحو المدينة التي ينبض بها قلب الاسلام ألا وهي القاهرة» حيث تكونت قبل مغادرته



مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947)

البلاد التونسية بأربعة أيام، الجامعة العربية التي أثارت لدى الشعوب العربية آمالا عريضة، وكان سفر بورقيبة إلى الشرق يرمي إلى تحقيق هدفين اثنين، أولهما جلب اهتمام المسؤولين والجماهير العربية للقضية التونسية وثانيهما استعمال الشرق كقاعدة انطلاق نحو البلدان الأجنبية التي يتعين استمالتها للقضية التونسية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد مقر منظمة الأمم المتحدة . وفي سنة 1946 التحق بالحبيب بورقيبة في القاهرة الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم والرشيد ادريس . فقاموا جميعاً بنشاط دعائي مكثف في العاصمة المصرية وسائر أقطار المشرق العربي ونشروا الفصول التوضيحية بالنشريات العديدة الصادرة عن لجنة تحرير المغرب العربي التي تأسست في سنة 1947 . وكانت الجرائد الدستورية السرية التي تأسست في سنة 1947 .بتونس كالهلال والكفاح والانفجار، تتولى نقلها إلى التونسيين .

وفي شهر ديسمبر 1945 تحول الحبيب بورقيبة إلى نيويورك حيث أجرى اتصالات مع المسؤولين الأمريكيين ومع مختلف الوفود الأجنبية بالأمم المتحده . وكانت لهذا العمل أبعاد أساسية حيث أنه مكن الزعيم التونسي من تعريف الرأي العام الأمريكي بالقضية التونسية وجلب اهتمام العديد من رجال السياسة من الشرق والغرب، لقضية الشعب التونسي، ولئن لم تدرج المسألة

التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة في سنة 1947، فإنها قد حظيت بعطف عدة أوساط على اختلاف ميولها بالعاصمة الأمريكية وفي الأمم المتحدة وذلـك بفضل الحبيب بورقيبـة .

ومن ناحية أخرى فإن إقامة الزعيم التونسي بالمشرق قد مكنته من الاطلاع على العادات السياسية العربية وتقدير مدى المساعدة التي يمكن أن يقدمها المشرق وبالخصوص الجامعة العربيـة إلى المغرب، وإدراك خصائص المشاكل التونسية وضرورة إيجاد حلول خاصة بها . وهكذا فقد توجه إلى المشرق «كزعيم حزب وأصبح فيما بعد رجل دولة»، وقد أقر العـزم على تسخير كل ما يوجد في بلده أوّلا، من قوى كفيلة بتحقيق النجاح للقضية الـوطنية .

رجوع بورقيبة إلى تونس

لقد خص المجاهد الأكبر عند رجوعه إلى تونس باستقبال حماسي، وانطلق في الحين إلى العمل وذلـك بالاتصال المباشر مع الجماهير ومـع مناضلي الحزب في جميع أنحـاء البلاد (من سبتمبر 1949 إلى أفريل 1950)، وقد دعاهم إلى ضرورة الاستعداد للمرحلة الحاسمة والالتفاف حول الحزب وزعمائه لمجابهة قوى القهر التي تحاول بجميع الوسائل تأخير الاستقلال الذي لا مناص منـه .

ولقد دعيت جميع القوى الحية بالبلاد إلى الاستعداد للكفاح : الاتحاد العام التونسي للشغل. الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الذي أسسه ويشرف على حظوظه أحد مناضلي الحزب الدستوري الجديد وهو الفرجاني بالحاج عمار والاتحاد العام للمزارعين التونسيين والاتحاد النسائي التونسي وجمعية قدماء المحاربين التونسيين والشبيبة الدستورية الخ.

كما أن الأمين باي نفسه الذي استعاد شرعيته بعد وفاة المنصف باي، قد اندمج شيئا فشيئا في التيار العام الذي كان يدفع أغلبية الشعب التونسي إلى الالتفاف حول بورقيبة. وفي يوم 27 جويلية 1949، بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر طلب إلى المقيم العام «إجراء اصلاحات جوهرية ولازمة، من شأنها إرضاء مطامح جميع المتساكنين بمملكتنا». وفي 11 أفريل 1950 كتب رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يقول له فيها أنه يخشى «أن يتحول مظاهر نفاذ صبر الشعب التونسي إلى خيبة أمل قد تؤول إلى ما لاتحمد عقباه». وبناء على ذلك فإن الشعب التونسي سرعان ما «تبنى» الباي الذي خص باستقبال حار خلال الزيارة التي أداها إلى كل من القيروان وسوسة في أفريل وماي 1950. وستكون لتحول الباي، الممثل الرسمي للسيادة التونسية في اتجاه الرغائب الوطنية، أبعاد قصوى سواء على الصعيد الوطني أو بالخصوص على الصعيد الدولي.

وكان الشيوعيون من جهتهم ، مع مطالبتهم بالاستقلال ، يثيرون مشاكل لا تهم البلاد بصورة مباشرة . (1)

ولقد رفض الحبيب بورقيبة الوحدة معهم وحمل فرحات حشاد على الانفصال عن الجامعة النقابية العالمية (F.S.M.) ذات النزعة الشيوعية والانخراط في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) التي تضم بالخصوص المنظمتين النقابيتين الكبيرتين بالولايات المتحدة وهما «الجامعة الأمريكية للشغل» (A.F.L.) و «مؤتمر المنظمة الصناعية» (C.I.O.) . ونظرا لما يتسم به الحبيب بورقيبة من واقعية أساسية وحرصا منه على تجنيب بلاده الهزات المأسوية التي كانت تشهدها الفياتنام في ذلك التاريخ ، فإنه رفض التورط في أي نمط إيديولوجي ، وبما أن هدفه الوحيد هو العمل على تحرير بلاده فقد حاول أن يوفر لعمله جميع الأسباب التي من شأنها أن تمكنه من بلوغ الهدف الذي رسمه لنفسه ، بأقل التكاليف .

---

(1) كمعارضة حرب الفيتنام والقيام بدعاية مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وتنشيط حركة السلم التي انظم إليها الدكتور سليمان بن سليمان وانجر عن ذلك فصله عن الحزب الدستوري الجديد ، لخ . . .

* مـرحلة المفاوضـات

لم يكن بورقيبة أبدا من أنصار الحلول العنيفة . فهو لايلتجي إلى القوة إلى في أقصى حد، وذلك عندما يكون قد استنفذ جميع وسائل الاقناع . وقد اقتنع ان الطريق المؤدي إلى الهدف النهائي أي الاستقلال ، طريق مسدود عمدا من طرف القـوى الغاشمة .

وحرصا منه على إنقاذ الصداقة الفرنسية التونسيـة المفيدة لكلا البلدين، فلقد رغب دوما في حل المشاكل بواسطة الحوار وهو لايود أن يفصل الحقد والضغينة بين الشعبين التونسي والفـرنسي إلى الأبـد .

ومن ناحية أخرى فقد كان يرغب دوما في الحصول على مساندة الرأي العام سواء التونسي أو الفرنسي والعالمي ، ذلـك أن رفض الحوار يحمل فرنسا تبعة كل الأخطاء ويبـرر عندئذ كل التبرير الكفاح المسلح الذي أقر بورقيبة العزم على خوضه إذا ما رفضت فـرنسا التفاهم .

وقد وصل الزعيم التونسي إلى باريس يوم 12 أفريل 1950 . وفي يوم 14 أفريل أدلى في العاصمة الفرنسية بالتصريح التالي :

«بعد الرحلة التي قمت بها إلى كل من نيويورك والقاهرة حرصت على القدوم إلى باريس لأضع فرنسـا أمام مسؤوليتها

ذلــك أن هذه البلاد التي تربطنا به عدة روابط مصرة على عدم اعتبار إرادة التونسيين المتزايدة لتحرير بلادهم . وفي حين نرى قسما كبيرا من العالم العربي قد استرجع في الوقت الحاضر استقلاله، تبقى فرنسا الدولة الوحيدة الراغبة في إبقاء نظام الحماية الذي يكتسي صبغة استعمــارية قد أكل عليها الدهر وشرب، ولقد بينت لي الجولات التي قمت بهــا في مختلف أرجاء البلاد التونسية، إن هذا الوضع يثيــر امتعاض الشعب التونسي بأجمعــه .

أنه لا يمكننا العيــش بدون وطــن

ولقد كنا نود الوصول إلى تسوية مرضية للطرفين، ولكننا لم نجد أمامنا إلى حد الآن إلا أناساً «عنيدين» . وإن هذا الوضع الحالي من شأنه أن يفضي لا محالة إلى انتفاضات مؤسفة . وانه لمن واجبي قبل أن يحصل ذلــك ـ لفت انتباه الفرنسيين بفــرنســا للأمر» (1)

وفي يوم 15 أفريل سلم لوكالة «فرانس براس» النقــط السبع التي تلخص أهم المطالب التونسية وهي :

1 ـ بعث السلطة التنفيذية التونسية .

---

(1) الحبيب بورقيبة «بين تونس وفرنسا» من صفحة 226 إلى صفحة 229 .

2 ـ تشكيل حكومة تونسية منسجمة يرأس اجتماعاتها عاهـل البـلاد .

3 ـ إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية .

4 ـ إلغـاء المراقبين المدنيين .

5 ـ إلغـاء الجندرمة الفـرنسية .

6 ـ إنشـاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيثما توجد جاليات فـرنسيـة .

7 ـ إحداث مجلس وطني تأسيسي منتخب بالاقتراع العام .

ولقد ثارت ثائرة «المتفوقيـن» الفرنسيين بتونس على إثر هذا البيـان ، وطالب انطوان كولونا الناطق بلسانهم بالمحافظة نهائيا على «الاشتراك بين السيادتين الفرنسية والتونسية» . وفي يوم 20 ماي 1950 قدم وفد من الجالية الفرنسية ، برئـاسة أنطـوان كولونا نفسه ، تقريرا إلى روبار شومان وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ، قابل فيه الناطقون باسم «المتفوقيـن» المطالب التونسية ببرنامجهم المشتمل على ست نقـط :

«بالنسبة للباي حمله بطريقة لطيفة ولكن حازمة ، على أن يحترم مثل أسلافه جميع صلاحيات الدولة الحامية ـ إبقاء الحزب الدستوري الجديد خارج القانون ـ فتح تحقيق عدلي حول

إعادة تكوين حزب منحل، وإجراء تتبعات ضد قادة الحزب الدستوري الجديد ورؤساء المائة والعشـرين شعبة دستورية بالايالة، بتهمة التآمر على أمن الدولة ـ إعادة الرقابة على الصحافة، حل الاتحاد العام التونسي للشغل ـ وأخيرا عزل الموظفين الذين انخرطوا في الحزب الدستوري أو الذين ساعدوه على القيـام بنشاطه التخريبي» وأضاف أصحاب هذا التقـرير قولـهم «إن تحقيق هذه النقط الست الذي هو أمر ميسور، سيغير رأسا على عقب الجو السائد بالايالة».

ولقد أجرى الوفد عدة اتصالات مع الوزراء الفرنسيين وبالخصوص مع الوزير الرديكالي» «هانري كاي» الذي أعطاهم جميع التطمينات المـرغوب فيها.

ولكن الحكومة الفرنسية كانت في حاجة إلى التحلي بأكثر واقعية من ممثلي الجالية الفرنسية. فعمدت يوم 31 ماي 1950 إلى تعيين مقيم عام جديد وهو السيد لوي باريليي الذي كلف باجراء سلسلة جديدة من الاصلاحات، وفي يوم 10 جوان أدلى روبار شومان، وزير الشؤون الخارجية بالتصريح التالي أثناء المأدبة التي أقامها المقيم العام الجديد على شرف البرلمانيين الممثلين لأقطار ما وراء البحار: «إن مهمة السيد باريليي الجديدة تتمثل في فهم البلاد التونسية وتمكينها من

تنمية ثرواتها تنمية شاملة والسير بها نحو الاستقلال الذي هو الغاية النهائية لجميع الأقطار التابعة للوحدة الفرنسية » .

وفي 13 جوان أعلن المقيم العام بواسطة الاذاعة التونسية عن الاصلاحات الجديدة والتحويرات المزمع إدخالها على الحكومة التونسية والتى ترمي إلى « تدعيم الذاتية التونسية »، وتمكين عدد أكبر من التونسيين من الارتقاء للوظيفة العمومية وإكساب النظام البلدي صبغة ديمقراطية . كما أعلن عن اجراء « تعديلات تأسيسية بصورة تدريجية » غايتها السير بالبلاد التونسية إلى الاستقلال الداخلي ». ولكنه عبر عن رفضه للقومية باعتبارها «نظرية قد تجاوزتها الأحداث وبالتالي أصبحت رجعية».

وعندئذ شعرت الجالية الفرنسية بأن الأرض ترتج تحت أقدامها، فحاولت بجميع الوسائل منع تطبيق الاصلاحات المصرح بها . وقرر أعضاء القسم الفرنسي من المجلس الكبير تقديم استقالتهم الجماعية (يوم 10 جويلية) ، بعد الضغوط المتتابعة التي سلطوها على المقيم العام وعلى الحكومة الفرنسية .

وأجاب القسم التونسي على ذلك بتوجيه رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية عبر فيها عن استيائه « لعدم ترضية مطلب من أقدم المطالب التونسية ألا وهو منح دستور للبلاد التونسية . ويعتبر ذلك مجرد تطبيق للمبادىء التي أعلن عنها في فرنسا » .

ولقد أدركت الحكومة الفرنسية حينئذ ضرورة إخراج القضية التونسية من المأزق الذي ترددت فيه . ففي يوم 20 جويلية 1950 صرح روبار شومان على منبر مجلس الجمهورية بأن الاصلاحات ضرورية بالبلاد التونسية وانه من المستحيل المحافظة على الادارة المباشرة .

وبعد رجوع المقيم العام من الرحلة التي قام بها إلى باريس وافق المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد على إجراء مفاوضات مع فرنسا «لتخليص السلطة التنفيذية التونسية من جميع الشوائب غير التونسية التي من شأنها أن تعرقل حرية عملها» ومن ناحية أخرى قام الحبيب بورقيبة قبل دخول الحزب في هذه التجربة ، بجس نبض المقيم العام والحكومة الفرنسية وبعد ما سجل رغبة فرنسا في أجراء مفاوضات إيجابية ، وافق على دخول صالح بن يوسف للحكومة . وفي 17 أوت 1950 تشكلت حكومة تونسية جديدة برئاسة محمد شنيق ، وعهد بوزارة العدل إلى الأمين العام للحزب الدستوري الجديد ، صالح بن يوسف ، وقد كلفت التشكيلة الجديدة بالمفاوضة حول الطرق الكفيلة بالسير بتونس على مراحل متوالية نحو الاستقلال الداخلي» .

وهكذا فقد اعترفت فرنسا للمرة الاولى بأن الاصلاحات التي تهم التونسيين لاينبغي منحها من طرف واحد بل التفاوض في شأنها مع الممثلين الحقيقيين للشعب التونسي .

وقامت الجالية الفرنسية من جهتها بتسخير كل مالها من وسائل دعم بفرنسا وتونس، وذلك لعرقلة السياسة الجديدة وتخريبها . ففي فرنسا أعرب معظم الراديكاليين وكامل نواب اليمين المحافظ عن عدم رضاهم عن السياسة التونسية لوزير الشؤون الخارجية (روبار شومان) . وأعرب الجنرال جوان عن معارضته لكل تغيير للوضع الراهن، لأن ذلك في نظره، قد يؤول إلى قلب الأوضاع بالأقطار المجاورة للبلاد التونسية واهتزاز المواقع الفرنسية بالبحر الأبيض المتوسط .

أما في تونس فقد رفض الموظفون السامون الفرنسيون أي تعاون مع الوزراء التونسيين وعرقلوا سير الدواليب الادارية .

وأخيرا صرح بيريليي في 7 اكتوبر بأنه «قد حان الوقت لمنح السياسة فترة إمهال».على أن بورقيبة الذي لم يتسرب إليه الملل. قد واصل اتصالاته في باريس وكسب أصواتا متعددة للقضية التونسية .

ولقد ساندته الصحافة اليسارية وبالخصوص جريدة «البوبيلار» و جريدة «فران تيرور» وعدد من الشخصيات السياسية المرموقة (مثل منداس فرانس) ، مساندة ثمينة .

أما الناطقون باسم «المتفوقين» الذين لم يستطيعوا حمل الحكومة الفرنسية على انتهاج سياسة قمعية ، فقد التجأوا إلى

الاستفزازات والجرائم . ففي 20 نوفمبر 1950 بمناسبة تنظيم اضراب زراعي ، أرسلت السلطة إلى بلدة النفيضة أعوان الجندرمة الذين أطلقوا الرصاص على المضربين فقتلوا خمس تونسيين وجرحوا عشرة .

وكان هدفهم واضحاً : إثارة اصطدام عنيف بين التونسيين والفرنسيين .وحمل السلط الفرنسية على الضرب بقوة مثلما فعلت في سنة 1938 .

ولم تنطل هذه الحيلة على بورقيبة الذي صرح بأن أي شيء لم يفت وشجع استئناف المفاوضات بين التونسيين والفرنسيين بناء على ما لمسه من حسن استعداد لدى حكومة باريس .

ولقد اسفرت المفاوضات عن اصلاحات 8 فيفري 1951 التي لم تمس بمبدإ السيادة المزدوجة. ولكن الدستوريين قد اعتبروها مجرد مرحلة في سبيل تخليص السيادة التونسية تخليصاً كاملا .

وحاول المتفوقون «كالعادة» عرقلة الاصلاحات، فصرح كازابيانكا رئيس القسم الفرنسي من المجلس الكبير : «بأن الجالية الفرنسية قد أصيبت ولكنها لم تنهزم . وستبقى في حالة استنفار وفي خضم المعركة»(1) .

---

(1) جريدة لومند 13 فيفري 1951

ولقد تبين أن التعاون بين الوزراء التونسيين والمديرين الفرنسيين غير ممكن . كما أن عجرفة ووقاحة الموظفين السامين لايساويهما إلا عجزهم عن التلاؤم مع الوضع الجديد . ومن ناحية أخرى فإن نفاق المقيم العام لم يساعد هو أيضاً على تسوية المشاكل فقد ذهب به الأمر إلى طلب ابعاد صالح بن يوسف من الحكومة لأنه أيد الاضـــراب الذي أعلنه الحزب للتضامن مع الشعب المغــربي .

ولقد تردت الأوضاع بتونس يوماً بعد يوم ، فشهّر أنصار الحزب الدستوري القديم ، والقادة الزيتونيون بسياسة التفاوض واتهموا بورقيبة بالخيانة . ووافقهم الوطنيون المغاربة والجزائريون الذين آخذوا الحبيب بورقيبة على عدم احتــرامه للالتــزام الذي كان قد تعهد به في القاهرة والقاضي بعدم الدخول في مفاوضات منفصلـــة مع فرنســا .

ولقد أنشؤوا « جبهة قومية للتحرير » وضبطوا برنامجاً متطرفاً حظي بموافقة عزام باشا ، الأمين العام للجامعة العربية والأمير عبد الكريم الخطابي رئيس « لجنة تحرير المغرب العربي » .

ورغم ذلــك فلم يتحول بورقيبة عن خطته مؤكدا على ضرورة استنفاد جميع الوسائل السلمية لبلوغ الهدف . ولقد قال بالخصوص : « إن الاعتدال والواقعية مفيدان أكثر من التصلب ،

باعتبار أنهما سيجندان الرأي العام الفرنسي والدولي عندما تجد تونس نفسها مضطرة لخوض المعركة المسلحة». وبناء على ما يشعر به بورقيبة من مسؤولية جسيمة فإنه لا يمكن أن يزكي سياسة «الكل أو لا شيء» وهي سياسة قد ترمي بشعب بأكمله في المغامرة. ولقد كانت سياسته ترمي إلى تحقيق هدف واحد، مهما كانت الظروف، ألا وهو استقلال تونس. فمنذ شهر جانفي 1951 أهاب بجميع القوى الحية بالبلاد للشروع «في المعركة من أجل المرحلة الثانية».

ولقد كانت العلاقات بين وزارة شنيق، و «المتفوقين» في ذلك التاريخ متوترة إلى أقصى حد. ذلك أن مناهضة القسم الفرنسي من المجلس الكبير لأي شكل من أشكال التفاوض قد أثارت اعتراض الوزراء على المثول أمام المجلس الكبير. كما أن مكتب القسم المذكور قد رفض من جهته المشاركة في اللجنة المختلطة المكلفة بالنظر في الميزانية، وقد أفضى هذا النزاع عملياً إلى عرقلة أعمال المجلس.

أما من ناحية القصر، فإن مواقف الأمين باي قد تطورت تطورا إيجابياً. ففي 15 ماي 1951 الموافق لعيد العرش القي باسم الباي خطاب لم يعرض من قبل على المقيم العام. وقد تبنى الملك في ذلك الخطاب جميع المطالب التونسية. فطالب بمواصلة الاصلاحات لاقامة نظام نيابي شعبي يضمن تمثيل جميع فئات

الشعب وضرورة استشارة الهيئات النيابية . وأعرب عن أمله في الانجاز القريب لهذا الاصلاح الذي لا يتنافى مع روح الاتفاقيات الرابطة بين بلاده وبين الجمهورية الفرنسية والمستجيبة إلى رغبة الاطراف المتعاقدة في تطوير المؤسسات السياسية بالبلاد .

ولقد ثارت ثائرة المقيم العام عند اطلاعه على ذلك الخطاب ، فتوجه إلى قصر قرطاج مخفورا بكوكبة من الجيش . ولام الباي على تأثر خطابه بالأفكار « الدستورية » مهددا إياه بالمصير الذي ناله سلفه . ثم طلب إليه إبعاد صالح بن يوسف ومحمد شنيق . وبعد ذلك تناول الكلمة بالاذاعة التونسية ، للتنديد بمن يحاولون « قطع المراحل بسرعة وتجاوز الاتفاقيات المبرمة » .

ولكن الباي لم يتأثر بتلك التهديدات . فوجه رسالة إلى فانسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية احتج فيها بشدة على تصرفات ممثل فرنسا ولهجته .

أما المقيم العام الذي كان يعتمد المراوغة ، قبل خطاب الباي في 15 ماي ، فإنه أماط اللثام عن وجهه الحقيقي حينما وجه إلى وزير الشؤون الخارجية في 21 جويلية 1951 رسالة يطلب فيها منه « إعلام الحكومة التونسية بكل صرامة ووضوح بالشروط الضرورية لأي تعاون » ويقترح عليه تعليق إجراء أي تغيير في المؤسسات على قبول الاصلاح البلدي « الذي ينبغي ان يضمن

تمثيل الفرنسيين» وإبقاء المجلس الكبير في صيغته الشرعية، وفي صورة ما إذا «رفضت الحكومة التونسية البرنامج المعروض عليها... فيتعين عليها استقالتها ...

وإذا لم تكن لسمو سيدي الأمين باشا باي الشجاعة الكافية للتخلص من تأثير حاشيته فيتعين تنبيهه بكل أمانة إلى أن الدولة الحامية لا يسعها أن ترتاح لهذا الرفض حول مسألة تعرض للخطر مبدأ مهمتها ذاته وان موقفه الشخصي قد يكون بالتالي محل نظـــر» .

ولقد رفض الحزب الدستوري الجديد رفضاً باتاً اقتراحات المقيم العام المتعلقة بالاصلاح البلدي وتجديد المجلس الكبير لأنها تقر مبدأ السيادة المزدوجة ، وسعياً إلى إخراج العلاقات الفرنسيـــة التونسيـــة من المـــأزق تحـــول محمـــد شنيـــق إلى باريس يوم 16 اكتوبر 1951 مصحوباً بالوزراء محمد بدرة وصالح بن يوسف ومحمد سعـــد الله . وسلم الوزير الأكبر يوم 30 اكتوبر 1951 مذكرة إلى وزيـــر الشؤون الخارجية، روبار شومان يطالب فيها «بتخليص السيادة التونسية تخليصاً كاملا» وهذا يقتضي اعتراف فرنسا باستقلال تونس الداخلي المتمثل في تونسة الحكومة و «إنشاء مجلس نيابي»، على أن استعادة السيادة الداخلية لا تمنع البلاد التونسية من ابرام اتفاقيات مع فرنسا من شأنها المحافظة، في الميدان الثقافي والاقتصادي

والاستراتيجي، على علاقات متينة إلى أبعد حد ممكن وتمكين المواطنين الفرنسيين المقيمين بتونس من ضمان التمتع بحقوقهم المدنية وتأمين اشخاصهم وممتلكاتهم تأميناً كاملا».

ولقد ردت الأوساط الاستعمارية على ذلك بشدة فحركت أنطوان كولونا ممثل الجالية الفرنسية بمجلس الجمهورية وأوفدت لدى المسؤولين الفرنسيين وفودا متتابعة لافشال المفاوضات.

ولقد تجلى حنق المتفوقين الفرنسيين في جريدتهم «تونس - فرنسا».

أما موقف المنظمات القومية التونسية فقد ظهر من خلال الاضراب العام الذي شمل كامل البلاد التونسية يوم 29 نوفمبر 1951.

وبقي شنيق بباريس «متشبثاً بوعود وهمية وآمال مغرورة وقد أخذت المفاوضات تتحول إلى محادثات والمحادثات إلى استعلامات والاستعلامات إلى مناجاة!»(1)

كما أن مرتينو ديبلا، مقرر المسائل التونسية بلجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب قد أخذ يتهجم لا فحسب على شخص الباي نفسه بل توجه باسم فرنسا إلى شنيق

---

(1) شارل اندري جوليان المرجع السابق» صفحة 213.

قائلا له «إنه لا يمكنها التنازل عن البلاد التونسية لهيمنة فئة لا تتصور السلطة إلا في شكل هبات وخوف» .

وفي 22 نوفمبر أثناء انعقاد مجلس الوزراء الفرنسي رجح المحافظون وجهة نظرهم القاضية برفض المطالب التونسية بدون قيد ولا شرط .

وفي مذكرة مؤرخة في 15 ديسمبر 1951 ومحررة بالادارة الفرعية للمحميات بوزارة الشؤون الخارجية ، أكدت الحكومة الفرنسية من حديد على مبدإ السيادة المزدوجة وعلى إصرارها على «عدم التخلي في المستقبل عن القيام بعملها لفائدة مجموع المتساكنين بالايالة» .

ولقد أذهلت تلك المذكرة الأوساط الوطنية التونسية وأدخلت السرور على المتفوقين ، وكانت إشارة الانطلاق للدخول في مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الذي يخوضه الشعب التونسي منذ سبعين سنة .

وعندما اطلع الحبيب بورقيبة على المذكرة صرح يوم 16 ديسمبر بباريس قائلا : «لقد طويت صفحة من صفحات التاريخ التونسي . وان جواب السيد شومان يفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يتبعه ذلك من دموع وأحزان وأحقاد» .

وحالما رجع إلى تونس في أوائل سنة 1952 دعا الشعب التونسي للكفاح إلى النهاية .

* الكفاح من أجل التحرير (1952 ـ 1954)

لقد كان الشعب التونسي مقرا العزم أكثر من أي وقت مضى على مواجهة التحدي، ففي 17 ديسمبر وجه الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة واتحاد المزارعين التونسيين ، برقية إلى روبار شومان للتأكيد على اصرار التونسيين على «عدم قبول سياسة ترمي إلى إبقاء تدخل جالية أجنبية في الشؤون التونسية بأي شكل من الأشكال» . كما شل الاضراب العام الحركة بالبلاد مدة ثلاثة أيام . وفي 9 جانفي 1952 عبر شنيق، بالاتفاق مع البـاي، عن رفضه لادعاءات مذكرة 15 ديسمبر وأكد على مبدأ «وحدة السيادة» . وفي 13 جانفي 1952 تحول صالح بن يوسف ومحمد بدرة إلى باريس للمطالبة بإدراج القضية التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة التي كانت منعقدة في ذلك التاريخ بالعاصمة الفرنسية .

* القمـــــع

لقد وصل المقيم العام الجديد جان دي هوتكلـوك الذي عوض لوي باريليـي، إلى العاصمة التونسية يوم 13 جانفي على

متن مدرعة حربية وكان مخفورا بعدد كبير من القوات العسكرية لترهيب الباي والشعب التونسي، وفي 15 جانفي سلم للباي رسالة من وزير الشؤون الخارجية يدعوه فيها لابعاد وزرائه .

وفي 16 جانفي قرر منع مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي كان مقررا ليوم 18 . وفي يوم 17 جانفي انتظمت في باجة بمشاركة عدد كبير من النساء من بينهن السيدة وسيلة بن عمار (1) وكان قد انعقد قبل ذلك اجتماع شعبي كبير ببنزرت دعا فيه الحبيب بورقيبة الشعب التونسي إلى الدخول في المعركة الحاسمة.

وفي 18 جانفي 1952 القي القبض على بورقيبة الذي أبعد إلى طبرقة وعلى عدد من الدستوريين يبلغ حوالي 150 مع زعيمين من زعماء الحزب الشيوعي – ورغم ذلك فقد انعقد مؤتمر الحزب في الوقت المعين برئاسة الهادي شاكر وطالب بإلغاء الحماية وارتقاء البلاد التونسية إلى مصاف الدولة المستقلة ذات السيادة وعندئذ دخل الكفاح من أجل التحرير الوطني مرحلته الحاسمة وغداة اعتقال الزعماء الدستوريين أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الاضراب العام وعمت الاضطرابات كامل البلاد فاصطدم الجيش الفرنسي المتأهب للحرب، بالمتظاهرين في ماطر (8 قتلى) والقيروان (4 قتلى) في حين امتدت الثورة إلى الساحل

---

(1) حرم ابن الشاذلي وسيتزوجها الرئيس الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال .

والوطن القبلي . وواجه السكان العزل الجيش بما لديهم من وسائل كالحجارة وشقف القوارير .

وابتدأ عهد الاعتداءات الفردية باغتيال الملازم أول . فاشي قائد فريق الجندرمة ببني خلاد بالوطن القبلي وذلك يوم 28 جانفي ، وبعد ذلك بثلاثة أيام لقي 3 من أعوان الجندرمة نفس المصير ببلدة المكنين ، أما العقيد دوران قائد الحامية الفرنسية بسوسة فقد وقع اغتياله حينما كان يحاول تهدئة المتظاهرين .

وبعد المظاهرات الضخمة التي هزت مدينة تونس ضيق الجيش والشرطة الخناق على العاصمة حيث شرع في توقيف المارين وتفتيشهم «وإذا ما احتج أحدهم... يبعث به إلى أحد المحتشدات تحت المطر ...»(1)

وعندئذ بدأ الفرنسيون المقيمون بتونس يفقدون الشعور بالأمن الذي كان يخاورهم مدة العقود الماضية . وسرعان ما هبت عليهم ريح الفزع فأخذوا يطالبون على لسان زعيمهم كولونا «بتطهير الجو التونسي تطهيرا كاملا» وذلك بالالتجاء إلى أشد الوسائل صرامة . والواقع ان الجيش بالاتفاق مع المقيم العام

---

(1) جريدة لوموند 26 ـ 1 ـ 1952

لم يتأخر عن تلبية رغبتهم . فمن 28 جانفي إلى أول فيفري 1952 تم تنظيم عمليات ترهيبية و «تطهيرية» على نطاق واسع في الوطن القبلي ، شارك فيها جنود اللفيف الأجنبي والمظليون بقيادة الجنرال غار باي (1) وقد انقضوا على «قرى تلك المنطقة واقترفوا أعمالا أثارت سخط الرأي العام لا بتونس فحسب ، بل بفرنسا وبالخارج» (2) وقد كانت قليبية وبني خيار والمعمورة وتازركة ، ضحية هذه العمليات القمعية حيث اقتحم الجنود الهائجون المساكن بعد تفجيرها بالمفرقعات ونهبوا كل ما وجدوه أمامهم وقتلوا الرجال والأطفال واعتدوا على النساء وعندما وجه بعضهم اللوم للجنرال غار باي على ذلك ، أجابهم «بأن اغتصاب النساء هو جزء من الفلكلور التونسي ...» ! !

ولقد أحاطت الاقامة العامة تلك العمليات بصمت محتشم . ولم يطلع عليها العالم إلا بفضل مراسل وكالة «اسيوشياتيد براس» الذي قدم إلى تونس ليطلع على الوضع على عين المكان .

وبعد ذلك بمدة جاء دور الساحل الذي تعرض لعمليات أقل اثارة للانتباه ، ولكنها لا تقل فظاعة عن العمليات التي شهدها الوطن القبلي .

(1) الذي اشتهر بالحملة التي شنها في سنة 1947 على جزيرة مدغشقر والتي أسفرت عن عدة مئات من القتلى .
(2) شارل أندري جوليان المرجع السابق صفحة 221 .

وابتداء من ذلك التاريخ أوغر الحقد صدور الوطنيين وصار يدفعهم إلى العمل جماعات وفرادى .

ولقد ذعرت السلط من شمولية المقاومة ، فكانت ردود فعلها أكثر فأكثر ضراوة وأشد عمى . وغصت المحتشدات والسجون بعدد لايحصى من التونسيين «وتعودت قوات الأمن المتوترة الأعصاب باستمرار، على طلق النار وقتل المتظاهرين»(1)

واشتهر لوسيان باي مدير التعليم العمومي بقمعه للعمل الوطني في مختلف المعاهد المدرسية بالايالة حيث كانت المظاهرات والاضرابات المسترسلة متبوعة بإقصاء جماعي للتلامذة والطلبة وغلق للمعاهد وعزل للمعلمين وأعوان الادارة المدرسية . والجدير بالملاحظة أن ذلك المدير «الذي أصبح في نظر الشباب رمزا للاستبداد»(2) هو من رجال الحزب الاشتراكي .

وفي باريس حيث امتازت الحياة السياسية بعدم الاستقرار الوزاري، أخذت تظهر المحاولات الاصلاحية لبعض الوزراء اليساريين من أمثال فرنسوا ميتران وإدغارفور، عن طريق بعض المشاريع التي لم تسفر أبدا عن اتخاذ قرارات إيجابية ، وذلك بسبب قصر مدة دوام الوزارات ومعارضة رجال اليمين .

---

(1) نفس المرجع صفحة 280 .

(2) نفس المرجع صفحة 231 .

أما صالح بن يوسف ومحمد بدرة اللذان كانا يقومان بجهود حثيثة في العاصمة الفرنسية للاتصال بالمسؤولين الفرنسيين، بواسطة بعض الشخصيات، فإنهما لم يستطيعا إبلاغ صوتهما. وعندما خلف النائب انطوان بيناي، ادغار فور على رأس الوزارة الفرنسية في مارس 1952 تضاءلت جميع الآمال التي كانت معلقة عن إيجاد حل سلمي للمعضلة التونسية.

فلقد طالبت الحكومة الفرنسية الجديدة بإقالة وزارة شنيق وسحب الشكوى التونسية من منظمة الامم المتحدة. وأطلقت اليد لدى هوتكلوك «لتوفير الظروف الملائمة للحوار». فسلط المقيم العام ضغوطاً متواصلة على الباي لحمله على التخلص من وزرائه، واستعمل جميع الوسائل لترهيبه: كنشر قوات الجيش حول قصره - وتحليق الطائرات العسكرية فوق قرطاج والتهديد بالابعاد (1) وأمام المقاومة التي أبداها الباي قرر المقيم العام أن يضرب بقوة.

ففي 26 مارس 1952، بعد تحويل سلطات الشرطة إلى الجنرال غرباي، أمر باعتقال الوزراء شنيق والماطري وابن سالم ومزالي

---

1) ولقد رد الباي على تهديدات المقيم العام بتوجيه برقية احتجاج إلى فانسان أوريول، رئيس الجمهورية الفرنسية.

وابعادهم إلى قبلي، في حين تم نقل الحبيب بورقيبة من طبرقة إلى رمادة. ولكنه لم يتجرأ على أعتقال فرحات حشاد خوفاً من رد فعل الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة والرأي العام الأمريكي. على أنه استمر في مضايقة الباي الذي وجد نفسه في عزلة تامة بعد إبعاد وزرائه لاسيما وقد تبين له من خلال الرسالة التي تلقاها من رئيس الدولة الفرنسية ردا على برقيته، أن رئيس الجمهورية لم يسفه ممثله، بل أنه ينصح الباي بتشكيل حكومة، غايتها الاتحـاد والتهدئة.

وعندما شعر الباي بانعدام أي سند رسمي. استسلم وترك المقيم العام يفرض عليه تعيين صلاح الدين البكوش في منصب وزير أكبر (أواخر مارس 1952). ولقد وجد هذا الأخير عناء كبيرا لتشكيل وزارة تتركب فقط من موظفين قد أنهكتهم خدمة الادارة. وعندما رفض الهادي نويرة الاشتراك في تلك الوزارة تم ابعاده إلى أحد المحتشدات. ولقد رأى التونسيون في الوزارة الجديدة مثالا للحكومة الصورية وأداة طيعة في أيدي المقيـم العام الذي كان يعتقد أن جميع المشاكل سيتم حلها بسهـولة. فكلف البكوش بتطبيق الاصلاحات التي فرضها على الباي والتي تترك للفرنسيين صلاحياتهم الأساسية في كافة قطاعات الحياة الاقتصادية والسياسية والادارية بالبلاد، ولا عجب حينئذ أن يرفض التونسيون تلك الاصلاحات، ولكن ذلـك لم يمنع كولـونا من اعتبارها

اصلاحات جسورة ورفض أي حل وسط لا يحترم روح رسالة 15 ديسمبر التي في نظره بمثـابة « ميثاق العلاقة الفـرنسيـة التـونسيـة »(1)

ولكن الوضع بتونس ما فتىء يتعفن ، فلقد أخذ نطاق الارهاب يتسع يوماً فيوماً ، وتعددت الاعتداءات واستمر الوطنيون في اغتيال الجنود والضباط الفرنسيين أو التونسيين المتعاونين مع الاستعمار (مثل الطاهر الصافي) ، وتواصلت أعمال التخريب بواسطة (القنابل ذات الصنع المحلي) التي تستهدف المحلات العمومية (كمراكز البريد بالعاصمة) والثكنات ومراكز الشرطة والجندرمة ، و كذلـك تخريب السكـك الحديدية وقطع اسلاك البـريد والبرق والهاتـف .

وقد عمدت الجالية الفرنسية التي استولى عليها الرعب ، إلى تنظيم الارهـاب المعاكس والاعتداء على عدد من الابريـاء بتواطؤ الشرطة والجندرمة . وهكذا وجدت السلط الفرنسية نفسها محصورة في حلقة مفرغة من الارهاب والارهاب المعاكس وقد انجر عن ذلـك تفاقم القمع وتردي الوضع في البـلاد ترديأ لا مخـرج منه .

---

(1) جريدة لومند 19 أفريل 1952 .

ولقد أصبح الرأي العام الدولي شاعرا أكثر فأكثر بحقيقة الوضع وأصبحت الحكومة الفرنسية محتارة أكثر فأكثر . وتبعاً لذلك فقد نصحت المقيم العام باتخاذ بعض الاجراءات للتهدئة . فدعا الباي إلى اصدار نداء للهدوء وقد تم ذلك يوم 15 ماي ثم قرر الافراج عن بعض المبعدين السياسيين ومن بينهم محمد شنيق ورفقاؤه الثلاثة . ولكنه لم يوافق قط على اصدار العفو العام .

وفي باريس أعلن روبار شومان أمام الجمعية الوطنية عن إجراء اصلاحات جديدة لا تختلف كثيرا عن اصلاحات أفريل 1952 . ولقد كان الرأي العام التونسي ينتظر من المداولات التي جرت يوم 2 جوان ، أن تتخذ الجمعية الوطنية الفرنسية موقفاً واضحاً وصريحاً لصالح المطالب التونسية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم . فبعد المناقشات الفارغة ، لم يتوصل المجلس إلى اتخاذ أي موقف وترك وزير الشؤون الخارجية يتخبط وحده في الشؤون التونسية .

وهكذا كان تقاعس الحكومات العابرة يقابله تقاعس أوضح من قبل السلطة التشريعية ، وتأكد لدى التونسيين أكثر من أي وقت مضى أنه من الضروري أن يعولوا على أنفسهم أولا وعند الاقتضاء على امكانية تسليط ضغوط على فرنسا من طرف منظمة الامم المتحدة .

وأما المقيم العام ، فبعدما أجرى اتصالات مع المسؤولين الفرنسيين بباريس، رجع إلى تونس يوم 5 جويلية وهو مصمم على التغلب على جميع الصعوبات ، قائلا : «إنى منتفخ إلى النهاية» !

ثم عرض على البكوش الخطوط الكبرى للاصلاح متجاهلا الباي الذي اغتاظ من ذلك فأرسل يوم 22 جويلية ، برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يعلمه فيها بأن السيد بيناي كان قد أخبره ضمن رسالة مؤرخة في 4 جويلية «بأن مشاريع الأوامر ستقدم إليه قريباً» ، وأضاف قائلا : «ومنذ ذلك التاريخ أشارت بعض البلاغات الصحفية إلى موافقتنا المزعومة على توسيع سلطات الوزير الأكبر ليتمكن من دراسة الاصلاحات ، ونحن نستغرب من مثل هذه التصرفات نحونا ، حيث أن مشروع الاصلاحات لم يعرض علينا إلى حد الآن ولم يمنح أي تفويض إلى الوزير الأكبر الحالي وبالأحرى إلى مجلس الوزراء الذي تكتسي صلاحياته صبغة إدارية بحت...»

وهكذا تم تسفيه البكوش علانية من طرف ملكه ، فحاول أن يبعد عنه التهمة وأن ينفصل عن ممثل فرنسا ، حيث أعلن «أن الحكومة التونسية لم تدع إلى التحادث ولا إلى التفاوض في شأن الاصلاحات لا من حيث المبدأ ولا من حيث الجوهر ، حيث ان اتخاذ القرار يرجع إلى سمو الباي دون سواه» . وهكذا

لاحظ دي هوتكلوك أن زمام القضية قد أفلت من بين يديه ، وعندئذ اضطر إلى مقابلة الباي يوم 28 جويلية وعرض عليه مشـروع الاصـلاحات .

فتقبل الملـك ذلـك المشروع وطلب اسعافه بمهلة شهرين أو ثلاثة أشهر للتأمل في الموضوع . ولم يدر المقيم العام ماذا يفعل : إن العدول عن الاصلاحات سيكون بمثابة الكارثة في نظر الرأي العام الفرنسي ومنظمة الامم المتحدة ، وأما خلع الباي « فقد فات أوانه ومن الممكن أن تكون له عواقب وخيمة » (1)

وقد كان من المقرر أن يتقابل المقيم العام يوم 2 أوت على انفـراد مع الباي . ولكن هذا الأخير ، استجابة لنصيحة الحزب الدستوري الجديد قد قرر أن يجمع يوم أول أوت 40 شخصيـة تونسية تمثل مختلف المنظمات القومية والجماعات المدنية والدينية .

ومن بين تلك الشخصيات يوجد فرحات حشاد والدكتور الصادق المقـدم (ممثل الحزب الدستوري الجديد) وصالح فرحات (ممثل الحزب الدستوري القديم) والشـاذلي رحيم ومحمد العزيز الجلولي والبار بسيـس (ممثل الجالية الاسرائيلية) . وقد طلب الباي إلى أعضاء اللجنة إبداء آرائهم كتابياً حول الاصلاحات التي اقترحتها الحكومة الفرنسية .

---

(1) المرجع السابق صفحة 260 .

وقد أثار موقف الباي الدهشة والاستحسان في الأوساط التونسية . وهكذا فإن الجهود المضنية التي بذلها دي هوتكلوك لفصل الباي عن الوطنيين قد باءت بالفشل الذريع ، وعلاوة على ذلـك فإن المقيم العام لم يتجرأ حتى على تقديم أي احتجاج ، وفي وقت آخر كان من الممكن أن يتسبب هذا التصرف في خلع البـاي . ولكن الوقت قد تغير وبدأ ميزان القوى يرجح لصالح التـونسيين .

وعهدت اللجنة المكونة من 12 عضوا والمكلفة بتحرير التقرير ، إلى أربعة من أعضائها بمهمة اعداد نص التقرير الذي حظي بموافقة اللجنة وقدم إلى الباي يوم عيد الاضحى الموافق لغرة سبتمبر 1952 . وقد لاحظ التقرير « ان السيادة التونسية، بالممارسة وتقدم الزمن، لم يقع احترامها وان الاعتداءات المتوالية التي تعرضت إليها قد وقع اقرارها بمقتضى المشروع الحالي للاصلاحات .

فعلى صعيد السلطة التنفيذية لم تتحقق تونسة الحكومة التونسية التي ستبقى محرومة من السلطات الحقيقية ، وقد تم في بعض الأحيان التخفيض من صلاحياتها الضئيلة السابقة ، وعلى الصعيد النيابي تعتبر مساهمة الفرنسيين في المجلس المـالي والمجالس البلدية مساً بالسيادة التونسية . وفي خاتمة ذلـك التقـرير العام رأت لجنة (الأربعين) أن من واجبها رفض مشروع الاصـلاحات بدون قيد ولا شـرط » .

وقد أبلغ الباي «تقرير لجنة الأربعين» إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مرفوقاً برسالة استعرض فيها الأحداث التي جدت بتونس منذ سنة 1951 «مذكرا بأن الاجراءات العنيفة التي لم تسلم منها أية فئة من فئات الشعب» وان اعتقال وزرائه الذين «لم يسحب منهم ثقته ولا المهمة المكلفين بها» وان الضغوط التي تعرض لها ، كل ذلك يبرر جمع لجنة الأربعين . وختم رسالته مصرحاً بأن الاصلاحات لا تستجيب إلى رغائب شعبه وبناء على ذلك فقد قرر عدم ختمها بطابعه .

* المعركة الحاسمة

وهكذا فإن المشكل التونسي قد بقي مطروحاً بحذافيره في أواخر سنة 1952 . وان ما يفسر الموقف الذي اتخذه الباي هو مقاومة الشعب التونسي التي ما فتئت تتدعم ويتسع نطاقها يوماً بعد يوم . وقد أعطى الحزب الدستوري الجديد للكفاح حيويته ومفهومه لاسيما وأن نشاطه قد أصبح مرتبطاً أشد الارتباط بنشاط المنظمات القومية والاتحاد العام التونسي للشغل بوجه أخص ، وانه لم ينقطع عن تلقي توجيهات زعيمه حيثما كان بواسطة قادة الحزب .

ولقد قام مندوبو الحزب بالخارج بنشاط مرموق وواصلوا العمل الذي قام به الحبيب بورقيبة خارج الوطن لإعلام



الزعيم النقابي فرحات حشاد
إلى الأمام . . . فالمستقبل لنا . . . سبتمبر 1952
(وزارة الإعلام)

المسؤولين في كافة أنحاء العالم بتطورات القضية التونسية .
ولقد تحصلوا على مساندة جميع الدول الافريقية والآسيوية ودول الكتلة السوفياتية أثناء تسجيل المسألة التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة . فمن 4 إلى 12 ديسمبر جرى النقاش حول تلك القضية في غياب الوفد الفرنسي وأفضى إلى التصويت (بأربعة وأربعين صوتاً ضد 3 واحتفاظ 8 بأصواتهم) على اللائحة اللاتينية الأمريكية التي تعبر عن الأمل «في مواصلة الطرفين للمفاوضات بدون تأخر قصد تمكين التونسيين من إدارة شؤونهم بأنفسهم» وتدعو فرنسا «إلى تشجيع التطوير الفعلي لمؤسسات الشعب التونسي الحرة وفقاً لأهداف ومبادىء ميثاق المنظمة» (17 ديسمبر 1952) .

وحين كانت القضية التونسية موضوع مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سقط فرحات حشاد صريعاً في الطريق الرابطة بين رادس وتونس تحت الرصاص الذي أطلقته عليه مجموعة تابعة للمنظمة الارهابية الفرنسية اليد الحمراء (5 ديسمبر 1952) .

ولقد أثار الخبر اندهاش وحزن الشعب التونسي بأكمله كما أثار امتعاض الرأي العام العالمي .

ولكن الأسى قد ساهم لا فحسب في تفاقم الأحقاد بل في شحذ العزائم أيضاً .

فبالرغم من استســلام الباي الذي قبل في 20 ديسمبر 1952 ، تحت تهديد السلاح ، ختم الأوامر المتعلقة بمجالس الأعمال والمجالس البلدية ، لم تضعف المقاومة أبدا، وقد انجر عنها تفاقم أعمال القمع من طرف السلط . فبعد اغتيال فرحات حشاد مباشرة ، ألقي القبض على محمود المسعدي الذي خلفه على رأس الاتحاد ، وعلى عدد من النقابيين الآخــرين .

ولقد جرت الانتخابات البلدية التي نظمها دي هوتكلــوك في جو عام من عدم الاكتراث : وقد دل إحجام التونسيين عن التصويت انهم لن ينسوا بسهولة وان بورقيبة مازال حاضرا في قلوبهم وفي أفكارهم أكثر من أي وقت مضى . وفي يوم 25 فيفري 1953 عينت الحكومة الفرنسية فوازار على رأس الاقامة العامة ، بعدما تبينت فشل ممثلها بتونس وقد رأت من المناسب أن تمنع حدوث تهجمات جديدة ضد سياستها المتبعة بتــونس ، فــي الأمــم المتحدة .

ولقد اتخذ المقيم العام الجديد موقفاً مراوغاً ووديّاً وحاول « أن يخنق أنفاس الحركة الوطنية بوسائل ملائمة » (1) .

وفي علاقاته مع الباي ، تظاهر بالود والاحتــرام المتناهي ، محاولا جلب الملك بالمرونة وحسن المعاملة ، واستعمل نفس

---

(1) محمد الهادى الشريف ـ المرجع السابق صفحة 344 .

الطـرق مع الأعيان المشهورين بولائهم لفرنسا لفصلهم عن بقية التونسيين وشراء ذممهم واستخدامهم لتحقيق أغراضه السياسية .

واقتناعاً منه بعدم تمتع وزارة البكوش برضى الشعب، فقد أعفاها من مهامها وكلف محمد الصالح مـزالي بتشكيل حكومة جديدة (2 مارس 1954) . وكان أول عمل قامت به الوزارة هو اصدار اصلاحات جديدة أعطت الأغلبية إلى التونسيين في مجلس الـوزراء وقررت احداث مجلـس. تشـريعي تونسي متركب من 45 عضوا (منتخبين بالاقتراع على درجتين) يضاف إليهم عدد مماثل من الأعضاء الفرنسيين المنتخبين بالاقتراع العام والمباشر للنظر في المسائل المتعلقة بالميزانيـة . على أن المجلسين المذكورين لا يقومان إلا بدور استشاري، وقد تبين أن هذه الاصلاحات قد تجاوزتها الأحداث، ذلـك أن المقـاومـة مازالت مستمرة أكثر فأكثر في البلاد ولم يستطع القمع أن يحقق أهـدافه .

وفي رسالة موجهة إلى جريدة «لاكسبراس» ومنشورة في 29 ماي 1954، ذكر الحبيب بورقيبة «بأن الأمة التونسية لم تنقطـع أبدا عن المطالبة باسترجاع سيادة البلاد سواء من المؤتمن عليها (أي البـاي) أو ممن يمارسونها باسمه أي المقيمين العـامين والادارة الفرنسية . ذلـك أن صلاحيات فرنسا بالبلاد التونسية رغم اتساع نطاقها من الناحية العملية، كانت مقامة على أسس

غير ثابتة مردها عدم ثبات السلطة البايليكية(1) ولا يمكن للزمن أن يغير هذا الوضع لأنه لا يمكن معارضة الأمة بأي إجراء قانوني، ولكن الخطر كان ضئيلا، مادام المؤتمن على السيادة متفق مع المتخلى له، على حرمان المالك الشرعي أي مادامت فرنسا معتمدة على انقياد الباي أو تواطئه لحرمان الشعب من حقوقه الدستورية، وإذا ما رفع الشعب صوته فإنه يقهر طبقاً للأوضاع، وتوفر فرنسا القوة والباي التغطية الشرعية في شكل أمر علي يقضي بإعلان حالة الحصار، ولقد تمكن هذا النظام من الدوام مدة نصف قرن.

ولقد تذرعت فرنسا بالمعنى الضيق للمعاهدات التي تعهدت بمقتضاها بحماية الباي ضد «أي خطر يمكن أن يهدد شخصه أو عائلته» فادعت أنها مدعوة للدفاع عن جميع صلاحياته بوصفه ملكاً مطلقاً، وهي الصلاحيات التي ترتكز عليها صلاحيات المقيمين العامين.

وأصبح موقف فرنسا حرجاً، عندما اضطر الباي تحت التأثير الشعبي، إلى الانضمام إلى صف الأمة وعبر عن رغبته في ارجاع السيادة إليها بواسطة مجلس منتخب وعندئذ صارت القاعدة البايليكية التي ترتكز عليها فرنسا مهددة بالانهيار.

---

(1) نسبة إلى الباي

ولا يمكن أن ينقذها من ذلك إلا الاتصال المباشــر بالمالك الشــرعي .

وسعياً إلى بلوغ هذا الهدف تخيلت مكاتب وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إقحام كامل الجالية الفرنسية بتونس في الهيئة الانتخابية التونسية .

وهذا يعني إعطاء مواطني دولة من الدول الذين هم أجانب في نظر القانون الدولي ـ حق الاشتراك في ملكية السيادة وهو حق لا يتجزأ، أي تعويض الملكية المؤقتة المنبثقة عن المعاهدات، بحق الاشتراك في الملكية بصفة نهائية بموجب القانون .

والحقيقة الظاهرة للعيان ان فرض حضور الممثلين الفرنسيين ضمن مجلس مالي تونسي دليل على الحرص على إقرار مبدإ يتمثل في أن الفرنسيين ليسوا بأجانب في تونس .

وبما أنهم ـ من ناحية ثانية ـ ليسوا تونسيين ـ إذ أنهم يعتبرون ذلــك مساً بكرامتهم ـ فإن البلاد التونسية هي التي ستصبح أرضاً فرنسية . ويترتب على ذلــك أن الدولة التونسية لم يعد لها وجود شرعي وان الشعب التونسي لم يعد له وجود سياسي ، ويصبح التونسيون عبارة عن مجموعة دينية أو لغوية لا وطن لهم يعيشون في ظل العلم الفرنسي وتحت السيــادة الفــرنسية المباشــرة .

وهكذا يتم تعويض شعب ذي ثقافة عربية وحضارة اسلامية ومقومات تكونت خلال اثني عشر قرناً من الحياة المشتركة ، بخليط من الأجناس والجنسيات – يتكون قسمه الأكبر من المتجنسين – ويكون فيه العنصر العربي الاسلامي مجرد عنصر من الدرجة السفلى مفروض عليه العجز في العاجل ومعرض لا محالة إلى الاندماج بواسطة الفرنسة وذلك بتظافر جهود الأقلية الفرنسية والادارة الاستعمارية الجبارة التي ترمي أساساً إلى الإدماج .

كلا ! فلئن واصل الشعب التونسي الكفاح ولئن واجه اليوم مصيره وما زال الدم يسيل بتونس ولئن ظهرت هنا وهناك بالجنوب عناصر مقاومة ، استوجبت حسبما جاء في بلاغ شبيه بالرسمي «الترفيع في عدد التشكيلات العسكرية الاضافية والمختصة» فذلك لأنه عوض أن يمنحوا الشعب التونسي الاستقلال الداخلي الموعود ، يحاولون أن يفرضوا عليه السيادة المزدوجة للجالية الفرنسية أي – بطريقة ملتوية –الغاء الدولة التونسية .

والحال أن الشعب التونسي الذي يدرك جيدا أين يريدون المسير به ، لا يقبل قطُّ مثل هذه الخديعة ، ولا يقبل أن ينتزع منه ما تبقى له من ممتلك وحيد لم تستطع الحماية انتزاعه ألا وهو وجوده كدولة .



الزعيم الحبيب بورقيبة في منفاه بجزيرة جالطة
(1952 ـ 1954)

فهو سيدافع بكل مالديه من وسائل عن ذلـــك النظـــام الأساسي الذي يرجع عهده إلى اثني عشر قرناً والذي جعل منه شخصية تابعة للقانون الدولي، يحق لها أن تطمح إلى السيادة والاستـــقلال .

فلا يمكن لأية قوة أن تثبط عزيمته ولا أن تصده عن الكفاح المقدس، لا استســـلام «باي» أرهبه التهديد بالخلع والنفي ولا ارتداد مغامر (1) فاقد الذمة لايمكن له أن يتذرع بالجهل أو الضغط .

ولن يقبل الشعب التونسي أن لايكون في وطنه ذاته سوى جمع من الأفراد ومجموعة دينية أو لغوية .

إن الكفاح سيكون طويلا وشاقاً ـ وهو على علـــم من ذلك . وسيخوضه إلى النهاية بدون حقد ولا وهن لاتحدوه إلا غريزة البقـــاء .

ولن يتوقف الكفاح ولن يستتب الأمن في البلاد إلا إذا رجعت الحكومة الفرنسية إلى احترام المعاهدات والقانون الأخلاقي وتحلت بأقل ما يمكن من النزاهة والعدالة في سياستها التونسية، لا قبل ذلـــك» .

(1) المقصود هو الوزير الأكبر محمد الصالح مزالي .

هذا وان الحزب الدستوري الجديد ، شعورا منه بالخطر الذي يمثله سلوك المقيم العام فوازار قد كثف نشاطه في حين أخذ الحبيب بورقيبة يندد بدون هوادة بجميع المحاولات الرامية إلى إقرار السيادة المزدوجة نهائياً.

فاتسع حينئذ نطاق الكفاح لا فحسب في شكل إرهابي في المدن بل أيضاً في شكل حرب «العصابات» التي شنتها مجموعات مسلحة ، أطلق عليها اسم «الفلاقة» ، ومنذ أوائل سنة 1953 سيطرت مجموعة الطاهر الأسود على منطقة حامة قابس بينما سيطر الأزهر الشرايطي على منطقة قفصة .

ثم تعددت المجموعات المسلحة وانتشرت بالوسط بقيادة العجيمي وبمنطقة الكاف التي يسيطر عليها ساسي الأسود وبمنطقة بنزرت وتونس مع محجوب بن علي وهلال الفرشيشي وغيرهما ... وأصبح الجيش الفرنسي - الذي ابتلي بهزائم الهند الصينية - مهددا بانتشار الثورة المسلحة التي يخشى أن تتسرب إلى الجزائر المجاورة .

* الاعلان عن الاستقلال الداخلي

لقد أصبحت السلط الفرنسية عاجزة بالجيش والشرطة والجندرمة ... على القضاء على الارهاب الوطني والارهاب المضاد الفرنسي الذي تقوم به منظمة اليد الحمراء ، وقد سقط من بين

ضحاياها الهادي شاكر والأخوان حفوز بالقيروان والدكتور عبد الرحمان مامي وغيرهم ...

ولكن منذ شهر أفريل 1954 اتجهت أنظار العالم إلى منخفض «ديان بيان فو» بالهند الصينية حيث جرت معركة ضارية بين المقاتلين الفياتناميين وبين الجيش الفرنسي المدجج بالأسلحة الأمريكية .

وفي 7 ماي 1954 انتشر في العالم خبر انهزام الجيش الفرنسي الذي أثار لدى الشعوب المضطهدة الدهشة الممزوجة بالأمل .

وفي 18 جوان أطاحت الجمعية الوطنية الفرنسية بحكومة «لانيال» وكلفت بيار منداس فرانس بإجراء مفاوضات لاحلال السلم في الهند الصينية - وفي التصريح الذي أدلى به رئيس مجلس الوزراء المعين للحصول على تزكية المجلس صاح قائلا : «إنني لا أقبل أي تردد ولا أي تحفظ لتحقيق الوعود التي قدمناها إلى شعوبٍ علقت ثقتها فينا . فلقد وعدناها بتمكينها من إدارة شؤونها بنفسها وسنبر بوعودنا» .

ولقد كان الحبيب بورقيبة يثق في صدق ونزاهة رئيس مجلس الوزراء الجديد الذي كانت له معه علاقات ودية منذ مدة طويلة . وقد ساهم وجود الان سافاري في الوزارة في تبديد كل الشكوك . فأظهر الزعيم التونسي حسن استعداده ووافق

على السياسة الفرنسية الجديدة بتونس وذلــك بعد الاتصالات التي أجراها مع الان سافاري، وفي 30 جويلية 1954 صادق مجلس الوزارء الفرنسي على مبدإ منح البلاد التونسية الاستقلال الداخلي . ومن الغد تحول بيار منداس فرانس إلى قرطاج مصحوباً بالماريشال جوان وبالسيد كريستيان فوشي وزيــر الشؤون التونسية والمغربية المشهور بنزعتة الديغوليــة . فأعلن الرئيــس الفرنسي رسمياً ، بحضور البــاي، عن الاستقلال الداخلي وقال بالخصــوص :

« إن الحكومة الفرنسية تعترف بالاستقلال الداخلي للدولة التونسية بدون قصد خفي، وهي حريصة في نفس الوقت على تأكيد ذلــك من حيث المبدأ والعمل على أن توفر لتحقيقه جميع حظــوظ النجاح » .

إن درجة التطور التي بلغها الشعب التونسي والتي يحق لنا أن نبتهج بها،لاسيما وقد ساهمنا كثيرا في ذلــك ، وكذلك قيمة نخبته اللافتة للنظر، تبرر قيــام ذلــك الشعب بإدارة شؤونه بنفسه » .

وبناء على ذلــك فإننا مستعدون لاحالة الممارسة الداخلية للسيادة إلى شخصيات ومؤسسات تونسيــة ».فلقد تقرر حينئــذ إقامة علاقات جديدة بين فرنسا وتونس في إطار الاستقلال



الرئيس الفرنسي منداس فرانس يعلن أمام الباي محمد الأمين بقصر قرطاج عن اعتراف حكومته باستقلال تونس الداخلي

(31 جويلية 1954)

(وزارة الإعلام)

الداخلي الذي أعلن عنه رسمياً منداس فرانس . كما تقرر إجراء مفاوضات بين الطرفين لتحديد وضبط تلك العلاقات الجديدة .

فتكونت وزارة تفاوضية يوم 8 أوت 1954 . ونزولا عند رغبة الحكومة الفرنسية ترأست الوزارة شخصية تونسية معتدلة حظيت مع ذلك بموافقة الحزب الدستوري وهي شخصية معروفة بمواقفها الوطنية والشجاعة أعني الطاهر بن عمار . وقد ضمت الوزارة ثلاث شخصيات دستورية ستقوم بدور أساسي في المفاوضات التي بدأت في شهر سبتمبر بباريس ولكنها سرعان ما تعرضت إلى بعض العراقيل التي أفضت إلى تأخيرها .

ذلك ان مجموعات « الفلاقة » التي ارتفع عددها قد اصبحت تشغل إلى حد كبير بال حكومة باريس وسلط الحماية، وقد كانت الوحدات المنتشرة في كامل البلاد تضايق القوات المسلحة الفرنسية بلا هوادة ، ولقد تضاعف خطر المجموعات المسلحة بعد اندلاع الثورة يوم أول نوفمبر 1954 بالجزائر المجاورة ، فاشترط المقيم العام الجديد الجنرال بوايي دولاتور «وضع حد لأعمال الفلاقه» قبل إبرام أي اتفاق حول مستقبل العلاقات الفرنسية التونسية . وقد شاطرت هذه الرأي حكومة الرئيس منداس فرانس .

أما الحبيب بورقيبة الذي كان يقيم في ذلك التاريخ بمنطقة شانتيي بفرنسا، فقد وجد نفسه أمام هذا الخيار: إما السماح بتصفية المقاومة المسلحة وإعطاء الثقة للحكومة الفرنسية لتواصل المفاوضات، وفي هذه الحالة المخاطرة بالتفويت في وسيلة هامة من وسائل النجاح في صورة تغيير مفاجىء للموقف الفرنسي، وإما رفض الشروط التي قدمتها الحكومة الفرنسية للوصول إلى اتفاق نهائي حول محتوى الاستقلال الداخلي الموعود وفي هذه الحالة تمكين فرنسا من تعلة لتعطيل المحادثات والرجوع في وعودها. بينما يرغب الزعيم في دفع الحكومة الفرنسية إلى آخر معاقلها ليفتك منها الاستقلال الداخلي، المنطلق الأخير للاستقلال التام الذي هو أمر لا مفر منه في القريب العاجل، ولقد اختار في اخر الأمر الثقة. فوضع كل ثقل هيبته ونفوذه في الميزان ودعا المقاومين المسلحين إلى إيقاف القتال وتسليم أسلحتهم. وتعهدت فرنسا من جهتها بمنحهم «الأمان». ولقد لبى المقاومون نداءه في الحين. وأخذت اللجان المختلفة تجوب البلاد لتطبيق أمر توقيف القتال وتسلمت أسلحة أكثر من ثلاثة آلاف مقاوم. ورجع الأمن إلى نصابه في البلاد وصار الناس ينتظرون انتهاء المفاوضات التي طالت أكثر من اللازم حيث انها قد اصطدمت بمشكلة حقوق الفرنسيين لمقيمين بتونس ومسألة الأمن. ولقد وقع التهجم على منداس فرانس من جهات

متعددة بالبرلمان واتهم بالتخلي عن أفريقيا الشمالية بعد « التفويت » في الهند الصينية . فوجد نفسه مضطرا لتشديد سياسته الشمال افريقية قصد مواجهة الحرب التي أخذت تجتاح الجزائر ولم يعد يتجاسر على التقدم بأية خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالقضية التونسية .

وبعدما أطاح اليمين بحكومة منداس فرانس استؤنفت المفاوضات الفرنسية التونسية . واستطاع رئيس الحكومة الجديدة أدغارفور (فيفري 1955) أن يدرك الوضع بكل وضوح، وقد كان مصمماً على اخراج المفاوضات من المأزق، فتقابل بباريس مع الحبيب بورقيبة يوم 21 أفريل 1955 ، وأسفرت تلك المقابلة عن حصول الاتفاق الذي سمح بامضاء الاتفاقيات الفرنسية التونسية في 3 جوان 1955 .

وبمقتضى تلك الاتفاقيات استرجعت الدولة التونسية جميع صلاحيات سيادتها الداخلية ، مع الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وثقافية ممتازة مع الدولة الفرنسية ، وضمان بعض الحقوق المكتسبة للفرنسيين المقيمين بالبلاد التونسية ولا سيما في مجال الوظيفة العمومية ، وكانت تلك الاتفاقيات تمثل مرحلة هامة في طريق الاستقلال . ولقد أدرك الشعب التونسي ذلك فخص الحبيب بورقيبة باستقبال حار ، عند رجوعه إلى أرض الوطن يوم غرة جوان 1955 ، فما ان دخلت الباخرة المقلة للزعيم ، القناة ، حتى أحاط

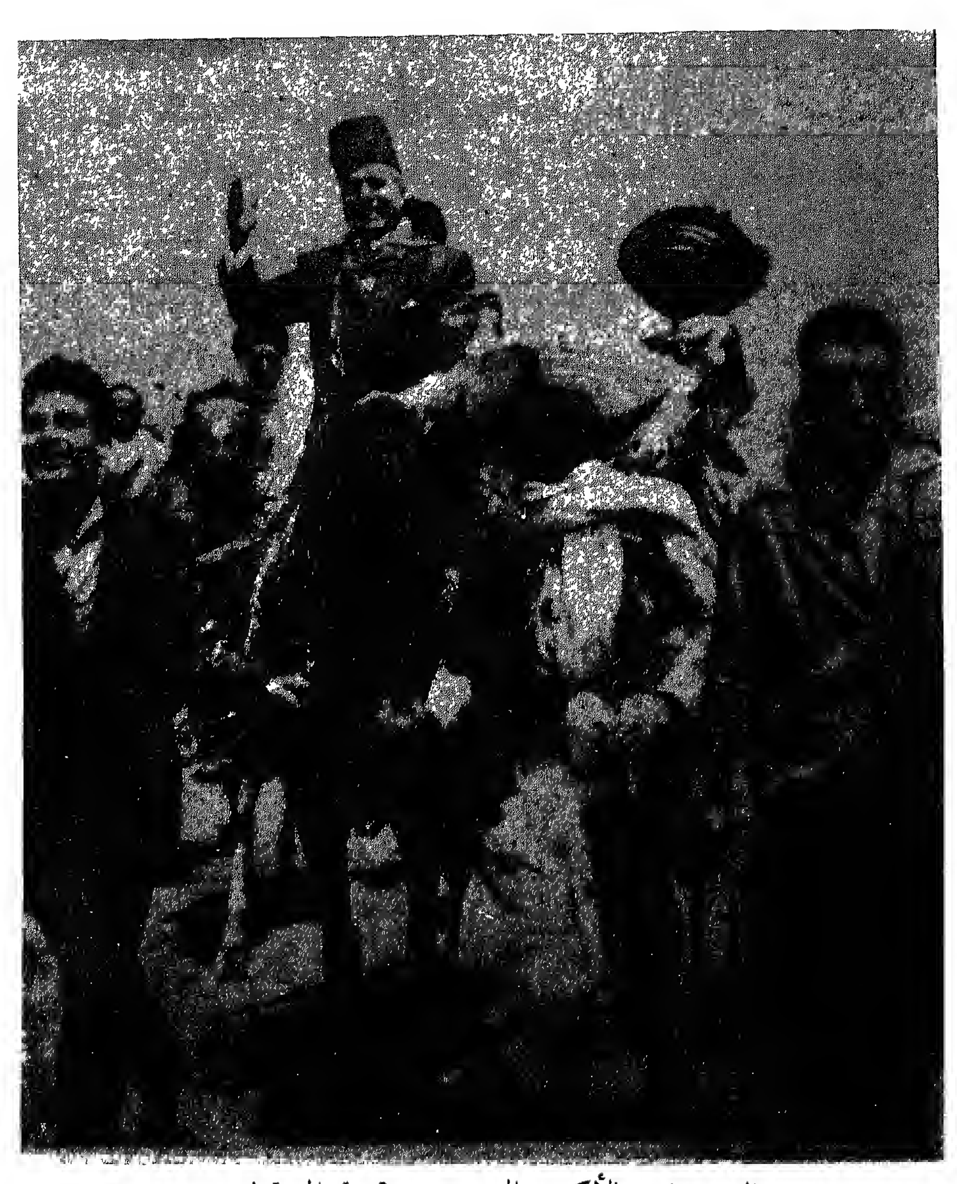
بها عدد كبير من السفن الحاملة للرجال والنساء، القادمين من كل مكان لاستقباله ؛ وعلى طول الطريق الرابطة بين حلق الوادي وميناء تونس تجمعت الجماهير في انتظار المجاهد الأكبر . وما أن رست الباخرة حتى صعدت على متن الباخرة أرملة الفقيد فرحات حشاد ثم قادة الحزب الدستوري الجديد وأعضاء الحكومة ، وبعد ذلك تعلق الشعب بأهداب زعيمه ورفاقه من حلق الوادي إلى محل إقامته بساحة معقل الزعيم .

ولقد أعرب الأمين العام للحزب صالح بن يوسف عن معارضته للاتفاقيات متهماً بورقيبة بالخيانة ومطالباً بمواصلة الكفاح إلى الحصول على الاستقلال التام، لا بالنسبة لتونس فحسب بل بالنسبة للمغرب العربي بأكمله .

وعندما رجع إلى تونس في 13 سبتمبر 1955 حاول أن يجند ضد بورقيبة جموعاً متباينة من الغاضبين «كالعناصر التقليدية وكبار الملاكين المستائين من تحالف الحزب الدستوري الجديد مع النقابات، والأعيان الذين أحسوا بأنهم قد أزيحوا من مواقعهم المسيطرة»(1) كما سعى إلى إثارة عواطف الجماهير الدينية وذلك باتهام بورقيبة بالكفر وبأنه «عميل الغرب وعدو العروبة والاسلام» .

---

(1) محمد الهادي الشريف ـ المرجع السابق صفحة 358 .



عودة المجـــاهد الأكبـر الحبيب بورقيبـة إلى تونس
يوم غرة جـوان 1955 .

(وزارة الإعـــلام) .

ولقد حاول رئيس الحزب الدستوري الجديد بدون جدوى
إقناع خصمه بصحة وجهة نظـره . ثم سعى إلى تسوية الخلاف
بتحكيم القاعدة ، فانعقد مؤتمر الحزب بصفاقس يوم 15 نوفمبر
1955 ورفض صالح بن يوسف المساهمة فيه . ولقد بت المؤتمر
في القضية لصالح بورقيبة وضبط البرنامج السياسي والاقتصادي
للحزب . فرفض صالح بن يوسف قرارات المؤتمر ودعا خصوم
بورقيبة إلى الالتفاف حوله وحول «أمانته العامة» . وأوشك
الحرب المدنية أن تندلع في البـلاد تحت أنظار الجالية الفرنسية
المبتهجة ، وقد أخذت تنتظر اقتراب ساعة الانتقام . فاستعاد
بعض مجموعات «الفلاقة» نشاطها في البوادي وبالخصوص
الجنوب ، واقترفت بعض الاعتداءات بالعاصمة... وقد ك
صالح بن يوسف يرغب في القضاء على هيبة بورقيبة ونفو
وحمل السلط الفرنسية على التفاهم معه ، ومعه وحده ، فقرر
الحكومة التونسية التي يشغل فيها المنجي سليم منصب وز
الداخلية ، أن تقوم برد الفعل في الوقت المناسب . ففي 28 جانا
1956 ألقي القبض على أعضاد «الأمين العـام» بينما استط
صالح بن يوسف أن يفلت من قبضة السلطة ويلتحق بليب

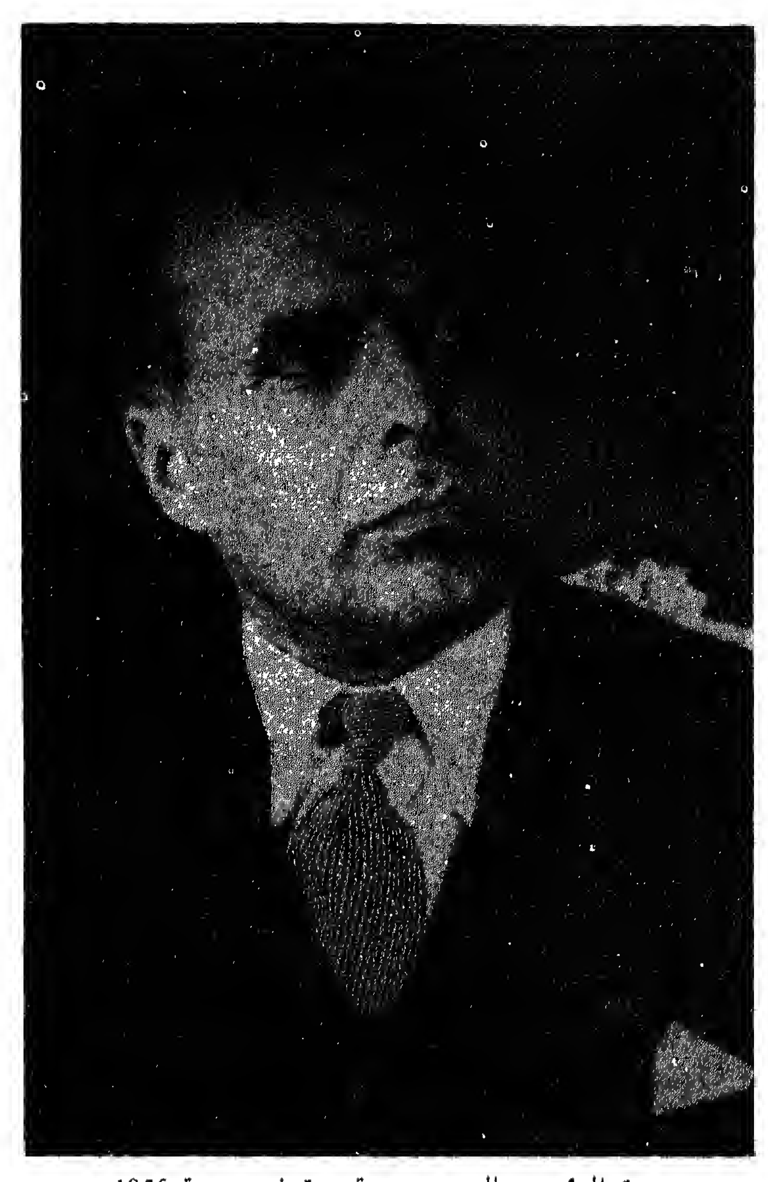
ومن حسن الحظ فإن استقلال البلاد التونسية سيتحق
بدون حرب مدنية ولا اصطدامات دامية مع فرنسا ، ولقد ساعا
جدا على ذلـك الأحداث التي جدت بالمغرب والكفاح ال

يخوضه الجزائريون لتحرير وطنهم . ففي المغرب حيث اتخذت المقاومة شكلا عنيفاً ابتداء من سنة 1952 ، أعيد السلطان المنفي ، محمد الخامس إلى العرش يوم 16 نوفمبر 1955 وقد أمضى بباريس يوم 2 مارس 1956 الاتفاق الفرنسي المغربي الذي اعلن عن استقلال المغرب .

أما في الجزائر فان الجيش الفرنسي الذي يعد أكثر من من 000 . 500 جندي ، لم يستطع التغلب على المجاهدين الجزائريين . ولقد سئم الفرنسيون من هذه الحرب التي تفتك كل يوم بعشرات من الشبان المجندين . وفي الأثناء أسفرت انتخابات جانفي 1956 عن نجاح «الجبهة الجمهورية» التي يؤيد زعماؤها (غي مولي ومنداس فرانس) إحلال السلم بالجزائر .

ولقد أدرك بورقيبة الذي لم يعدل أبدا عن الغاية السياسية لكفاحه ، أن الوقت قد حان لتحقيق تلك الغاية بالتفاوض وفي كنف الصداقة مع فرنسا .

فتوجه إلى باريس في فيفري 1956 وبعد إجراء مقابلة مع غي مولي رئيس مجلس الوزراء تحصل على الاعتراف باستقلال تونس من حيث المبدأ . ثم أجريت مفاوضات سريعة أفضت يوم 20 مارس 1956 إلى إمضاء بروتوكول الاستقلال الذي وضع حدا للحماية الفرنسية بالبلاد التونسية .



صورة الرئيس الحبيب بورقيبة في سنة 1956 .

الخاتمــة

لقد غير « الاستعمــار » الذي هو نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي وجه تونس خلال خمس وسبعين سنة . فقد كان أولا وقبل كل شيء نظاماً استغلالياً يرمي إلى تعبئة موارد بلد صغير، لصالح أقلية أجنبية متعطشة للارباح والامتيازات .

ولقد استعملت وسائل جديدة متولدة عن تطور أروبا الغربية العلمي والتقني، لاحياء الأراضي الشاسعة التي استولى عليها المعمــرون واستغلال المناجم التي وقع التفويت فيها للشركات الخاصة الكبرى، ونقل البضائع المعدة للأسواق الفرنسيــة والأجنبيــة .

كما أقيمت بنية أساسية كاملة من السكــك الحديدية والطرقات والمعاهد المدرسية لتمكين المشاريع الاستعمــارية من التطــور لفائدة مصالح الأقلية الأجنبية وحاجياتها .

وتم أيضاً تطبيق الأساليب الفنية والأشكال الحديثة لنظام الشغل، في القطاعات الاقتصادية التي لعب فيها الاروبيون دورا أساسياً وغاب عنها العنصر الأهلي مدة طويلة بصورة تكاد تكون

مطلقة (كالزراعة العصرية والبنــوك والصناعات الحديثة والتعليم التقني ذي المستوى الرفيــع) .

وبقيت أغلبية التونسيين المسلمين تعيــش على هامــش القطاع الزراعي التونسي أو في القطاعات المتدهورة من الاقتصاد التقليدي (كالصناعات التقليدية والتجارة الصغيــرة والصيد البحــري الساحلي الخ ...)

وكان من جراء استحواذ المعمرين على أحسن الأراضي وتدفق منتوجات المصانع الاروبية التي أفضت إلى تدهور الصناعات التقليدية تدهورا نهائيــاً، أن اختل التوازن الذي دام آلاف السنين وشد الناس بروابط وثيقة إلى أراضيهم وإلى المجموعات المنتمين إليهــا .

كما ترتب على مختلف ضروب اختلال التوازن الناتج عن النظام الاستعماري ، تفقير السكان التونسيين وتشريدهم بصورة لم تشهدها البلاد التونسية من قبل خلال تاريخها الطويل .

فبعد مضي خمس وسبعين سنة من الاستعمار ، تجد الايالة التونسية نفسها في موقع البلد المتخلف اقتصادياً المجبور على توريد المواد المصنعة التي أصبحت ضرورية بموجب ما أحدثه الاروبيون من حاجيات، والمواد الغذائية بسبب النمو الديمغرافي وانخفاض المردود الزراعي .

على أن تصدير المواد الزراعية والمعادن بصورة غير منتظمة، لم يستطع تسديد العجز التجاري المزمن والمؤدي إلى الافلاس.

ولقد كانت أيضاً خمس وسبعون سنة من القمع والاستبداد في جميع مظاهره وحرمان الشعب التونسي المسلوب والمقهور من جميع حقوقه السياسية.

ولقد حاولت النخبة المثقفة والبورجوازية التي يمثلها الحزب الدستوري القديم، بدون جدوى، حمل فرنسا على الرجوع إلى روح معاهدات الحماية، وترجع أسباب فشلها من جهة إلى الأوضاع الدولية التي لم تكن مؤاتية لحركات التحرير الوطني في الأقطار المولى عليها، ومن جهة أخرى إلى عقم الخطة الاستراتيجية التي اتبعها الحزب الدستوري القديم. ويمثل مؤتمر قصر هلال منعرجاً حاسماً في تاريخ الشعب التونسي. ذلك أنه ابتداء من سنة 1934 اتخذ الكفاح من أجل التحرير أشكالا جديدة، حيث أنه سيجند الطبقات التونسية الكادحة والطبقات الوسطى الصاعدة والنخبة المتأثرة بالحضارة الغربية حول الحزب الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة الذي سيستطيع بفضل ما يتحلى به من روح التضحية والنزاهة الفكرية والعبقرية السياسية، أن يسير بالبلاد التونسية، بدون اصطدامات مطولة ولا دامية مع فرنسا، نحو الاستقلال الداخلي ثم الاستقلال التام.

ولقد برزت حركية النخبة التونسية في الميدان الثقافي خلال الخمس وسبعين سنة من الاستعمار في أشكال متنوعة (من شعر ومسرح ودراسات اجتماعية وسياسية وتاريخية، وصحافة الخ...) كما ترتب على مختلف التيارات الفكرية التي طبعت تلك الفترة، بروز عبقرية وطنية تونسية متعددة العناصر، تنبثق عنها مكاسب الدين الاسلامي والثقافة العربية الأساسية، وكذلك التأثيرات الحديثة للحضارة الغربية التي أصبحت تكتسي أهمية أكبر فأكبر .

الفهـــرس

طبع بمصنع الكتاب
للشركة التونسية للتوزيع
5، شارع قرطاج ـ تونس
C 20/3/83
ربيع الأول 1407 ـ نوفمبر 1986

الى السادة الباحثين والمؤرخين
وهواة المطالعة التاريخية

على بركة الله وبعونه فرغت الشركة التونسية للتوزيع من إصدار سلسلة من الكتب تناولت تاريخ تونس في عهود مختلفة، وذلك في اللغة الفرنسية، نذكر قراءنا الكرام بعناوينها وأسماء مؤلفيها :

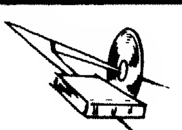
— L'Antiquité : *Belkhodja - Mahjoubi Slim*
— Le Moyen Age : *Djaït - Talbi - Dachraoui Douib - M'rabet*
— Les Temps Modernes : *Guellouze - Masmoudi Smida*
— L'Epoque Contemporaine : *A. Kassab*

واقتناعاً منها بضرورة تقريب هذا التاريخ العزيز إلى قراء العربية فقد تولى الأستاذ حمادي الساحلي تعريب هذا الكتاب الذي وضعه الأستاذ أحمد القصاب في اللغة الفرنسية، بعنوان : تاريخ تونس المعاصر 1881 / 1956 .

وستتولى الشركة التونسية للتوزيع بعون الله إصدار مجموعة من النصوص التاريخية التي تتناول تاريخ تونس القديم وتاريخ تونس في العصر الوسيط وتاريخ تونس فى العصر الحديث.

الشركة التونسية للتوزيع

الرقم الإصطلاحي : 0323 ـ نوفمبر 1986 ـ الطبعة الأولى ـ د ـ ك ـ و : 86/672.
سحب من هذا الكتاب 3.000 نسخة.



الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج ـ تونس

السعر : 5.500 د.ت.
أو ما يعادله